

كلية الآداب و العلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص: علم الاجتماع الثقافي

تصورات طلبة الماجستير في اختيار شريك الحياة
دراسة ميدانية لطلبة الماجستير بجامعة الجزائر و البلدية

من طرف

أحمد حجاج

أمام اللجنة المشكلة من

رئيسا
مشرفا و مقرا
عضوا مناقشا

أستاذ محاضر بجامعة البلدية
أستاذ محاضر بجامعة الجزائر
أستاذ محاضر بجامعة البلدية

د. معتوق جمال
أ.د. خليفة بوزبرة
د.محي الدين عبد العزيز

البلدية ، جوان 2005

شكر

إن السمو بالفكر دأب العلماء والصالحين من خلال إسهامات والمبادرات والتي قد تمكن للعمل الجاد وإيصال نبضه إلى كل متعطر من أجل قضية أو فكرة، إلا أن ما نسميه بالعلم لا يهدف إلا لشيء واحد هو إثبات ما هو موجود على أن لا يكون ذلك ضد ما ترمي إليه الإنسانية .

بعد أن أشكر الله عز وجل إلى أن وفني لإنهاء هذه الرسالة لايفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور: خليفة بوزيرة على التوجيهات التي ما بخل بها علي من البداية إلى إتمام البحث.

كما لا أنسى الأساتذة الكرام وعلى رأسهم الدكتور جمال معتوق و كشاد رابح ومحي الدين عبد العزيز و درواش رابح وعبد الغني مغربي وكل العاملين بمعهد العلوم الإجتماعية بالبلدية
كما لايفوتني أن أبلغ أسمى التحيات و التقدير لرؤساء المكتبات وعلى رأسهم مكتبة الحامة وبن عاشور و المكتبة المركزية ببوزريعة

والى كل من ساهم ولو بأضعف الإيمان في إنجاز هذا البحث.

ملخص

عملية الإختيار هي نمط سلوكي يسلك بطريقة معينة ، حين نكون بصدد الإختيار للزواج و على ذلك فإنها تتعلق بشكل كبير بالثقافة و المرجعيات الفكرية و الإجتماعية التي تسود داخل المجتمع كما تتعلق بعوامل شخصية تخص الفرد نفسه من محددات لميوله و انطباعاته و نمط التفكير لديه .

كما أن هذه العملية تتأثر بشكل أو بآخر بالمجال و الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة بنوعها النواتية و الممتدة ، بالإضافة إلى ظهور بعض المؤسسات التي تتنافس هذه الأخيرة في إطار التخصص الوظيفي داخل المجتمع نفسه .

و من المعروف أن عملية الإنتقال بالنسبة للمجتمعات و خاصة المجتمع الجزائري من عصر إلى عصر لا يتم بالصدفة أو العفوية و إنما تخضع أساسا إلى مجموعة من العوامل و الأنماط المجتمعية التي تتماشى و الحراك الإجتماعي و تجعله بذلك يتميز عن باقي المجتمعات الأخرى من خلال الأنماط السلوكية و العادات و المعتقدات و الأفكار التي ساهمت في تحديد نوع و شكل الإختيار إنطلاقا من العوامل السابقة الذكر .

في حين إهتمت العديد من النظريات بإبراز بعض الجوانب و المتغيرات الخاصة بظاهرة الإختيار مع التركيز على جانب معين من جملة العوامل التي تتدخل بشكل مباشر في بناء تلك الظاهرة و تحديد التجليات التي تطرحها على مستوى الأفراد أنفسهم و المقبلين على عملية الإختيار و المجتمع ككل .

من خلال هذا التناول الذي يُعنى بدراسة تصورات طلبة الماجستير في الإختيار للزواج أو بالأحرى ما يجب أن يكون عليه هذا الشريك لدى الجنسين ، و ذلك يظهر من جراء الإهتمام البالغ الذي توليه النخبة التي تلقت تعليما أكاديميا عاليا ، محاولين من خلال هذا الطرح تسليط الضوء على أهم التصورات الإختيارية لديهم مع التركيز على عامل التعلم و التكسب لدى الطرفين ، و كذا أهم المرجعيات الفكرية التي على أساسها يتم بناء ثقافة إختيارية .

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
90	الحقبات الإثنية حسب مورغان	01
106	يمثل توزيع أفراد العينة من حيث الجنس والفئات العمرية للمبحوثين	02
107	يمثل توزيع أفراد العينة من حيث الجنس والمجال الجغرافي للمبحوثين	03
108	يوضح العلاقة بين أفراد العينة والمستوى التعليمي لأبائهم	04
110	يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي ومحل الإقامة الحالي للمبحوثين	05
111	توزيع أفراد العينة من حيث الجنس والمداومة على معالجة موضوع الاختيار للزواج مع الأصدقاء	06
113	توزيع أفراد العينة من حيث الجنس ورأيهم في مرحلة الاختيار	07
115	يمثل العلاقة بين جنس المبحوثين وأهمية أن يكون شريك الحياة متعلما	08
116	يوضح العلاقة بين الأصل الجغرافي للمبحوثين وأهمية أن يكون شريك الحياة متحصل على تعليم عال (ماجستير)	09
117	توزيع الجنس للمبحوثين ورأيهم في مواصلة المرأة تعليمها العالي وتأثير ذلك في سن الزواج لديها.	10
119	يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم في تأثير تعلم المرأة في تشبثها بقراراتها ومواقفها	11
121	يوضح العلاقة بين المجال والصفات المهمة في شريك الحياة	12
125	يوضح العلاقة بين أصل المبحوثين والمستويات التعليمية التي يمكن أن يختار منها شريك الحياة	13
127	يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين والعوامل التي تطرح التكافؤ بين الزوجين	14
129	يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي وإمكانية التعرف على شريك الحياة في الجامعة	15
130	يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين وكون غياب التعليم عائق واضح على تربية الأولاد	16
132	يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي للمبحوثين ورأيهم في المقولة القائلة لكي لا تصطدم مع شريك الحياة يجب أن يكون ذو تعليم محدود.	17
134	يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم في الإنسان الجامعي المقترن بقرين لا يعرف القراءة	18
141	يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي للمبحوثين والمستوى التعليمي للوالدين	19
144	يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين والاختيار الصائب لديهم الذي لا يطرح الصراع داخل الأسرة.	20

- 21 يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي وإمكانية استبدال الخبرة لدى شريك الحياة بالتعليم لدى المرأة 146
- 22 توزيع أفراد العينة من حيث المجال وإمكانية حصول التعارف قبل الزواج داخل التنظيم الاجتماعي المحلي . 147
- 23 يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي ورأي المبحوثين في معولة أننا لا نختار أزواجنا بل نختار العائلة التي ترتبط بها. 149
- 24 يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي وضرورة عامل الحب في خلق الارتياح قبل الزواج 151
- 25 يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ومشاركة المرأة في مصاريف البيت 156
- 26 توزيع أفراد العينة ومساندة المرأة في العمل خارج البيت وتأثيرات ذلك على واجبها داخل البيت . 158
- 27 توزيع العينة من حيث المجال الجغرافي ومواصلة المرأة العمل بعد الزواج العينة ذكور 161
- 28 توزيع العينة إناث ومواصلة الزوجة في رأيهن العمل بعد الزواج 163
- 29 توزيع أفراد العينة الذين اختاروا أ لا تواصل المرأة عملها والزمن المناسب الذي سوف تتوقف فيه عن العمل . 164
- 30 يمثل توزيع المبحوثين بالمجال الجغرافي و رأيهم في أهمية تدخل العائلة في مرحلة الاختيار 169
- 31 يوضح العلاقة بين المجال الريفي وشكل العلاقات الأسرية داخل الأسرة 171
- 32 العلاقة بين المجال الجغرافي والعوامل التي تؤدي إلى إنجاز عملية الاختيار 173
- 33 يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي والجهات الفاعلة في عملية الاختيار 177
- 34 يوضح العلاقة بين شكل العلاقة الأسرية ورأي المبحوثين في الصلة القرابية من حيث أخذها وعدمه بعين الاعتبار 180
- 35 توزيع أفراد العينة حسب المجال الجغرافي ورأيهم في الاختيار المسبق للابن من الجنسين 183

الفهرس

	شكر .
	ملخص .
	الفهرس .
	فهرس الجداول .
9	مقدمة .
12	الباب الأول : الجانب النظري للدراسة .
12	الفصل الأول: إطار المقاربة المنهجية للدراسة .
12	1. أسباب وأهداف إختيار الموضوع .
13	2. الإشكالية .
16	3. الفرضيات .
17	4. تحديد المفاهيم .
20	5. المناهج والتقنيات المستعملة .
23	6. المجالات وعينة الدراسة .
25	7. المقاربة النظرية لدراسة .
27	8. صعوبات البحث .
30	الفصل الثاني : التغير الاجتماعي النسقي للأسرة وعلاقته بالاختيار
30	1. الإشكال الأسرية وعلاقتها بالاختيار
30	1.1. ماهية الأسرة - أهميتها وتعريفها .
33	1.1.1. الوظائف العامة للأسرة .
33	1.1.1.1. الوظيفة الاقتصادية .
34	1.1.1.2. الوظيفة البيولوجية .
35	1.1.1.3. الوظيفة النفسية .
35	1.1.1.4. الوظيفة التربوية .
36	2. الأسرة أشكالها وأنواعها المتعلقة بالإختيار .

37	2. 1. الأسرة الممتدة.
39	2.2. الأسرة النووية.
41	3. أهم المشكلات الأسرية وأنماط الصراع المتعلقة بالاختيار.
42	3. 1. مصادر المشكلات والصراع الاسري المتعلقة بالاختيار .
42	3.1.1. المصدر الذاتي .
43	3.1.2. المصدر الموضوعي .
44	3. 2. أنماط الصراع الأسري .
44	3.1.2.3. الصراع مختلط الدوافع .
45	3.2.3. 2. الصراع الأساسي.
45	3.2.3.3. الصراع الداخلي للفرد.
46	ملخص الفصل
47	الفصل الثالث: التغيرات الإجتماعية الجزائرية وأثرها في مستوى الإختيار
48	1. التغيرات المجتمعية التي مست المجالين (الريفي والحضري) وأثرها في قيم الإختيار.
48	1.1. التغيرات الحاصلة في المجال الحضري وأثرها في قيم الإختيار :
49	1.1.1. خصائص المجتمع الحضري الجزائري
49	1.1. 2. المجال الإجتماعي وأثره على قيم الاختيار في المجتمع الجزائري الحضري
51	1.1. 3. المجال الثقافي وأثره على قيم الاختيار في المجتمع الريفي الجزائري
52	1.1. 4. المجال الاقتصادي وأثره على قيم الاختيار في المجال الحضري الجزائري
54	1. 2. التغيرات الحاصلة في المجال الريفي وأثرها في قيم الإختيار
54	1. 2. 1. خصائص المجتمع الريفي الجزائري
54	1. 2. 2. المجال الاجتماعي و أثره على قيم الاختيار في المجتمع الجزائري الريفي
55	1. 2. 3. المجال الثقافي وأثره على قيم الاختيار في المجتمع الريفي الجزائري
56	1. 2. 4. المجال الإقتصادي وأثره على قيم الاختيار في المجتمع الريفي الجزائري
57	2. الاختيار للزواج في التشريع الجزائري الوضعي والديني
57	2. 1. الاختيار للزواج في التشريع الوضعي الجزائري.
58	2. 2. الإختيار للزواج في قانون الأسرة الجزائري.
60	ملخص الفصل
61	الفصل الرابع: النظريات التي عالجت الإختيار للزواج وأهم المقاييس الإختيارية.
62	1. المدارس الغربية التي عالجت موضوع الإختيار للزواج
62	1. 1. النظرية المعيارية.

63	1. 2. نظرية الحاجة المكملة.
66	1. 3. نظرية التجانس.
67	1. 4. نظرية التجاور المكاني (التقارب المكاني).
69	2. أهم المقاييس الإختيارية للزواج
69	2. 1. التعليم كمقياس للاختيار
70	2. 2. الدين والأخلاق كأساس للاختيار
72	2. 3. الجمال كمقياس للاختيار
73	2. 4. العمل والجانب الاقتصادي كعامل للاختيار
73	2. 5. النسب والأصل كعامل للاختيار
74	2. 6. الإنتماء الجغرافي كمقياس للاختيار
75	2. 7. السن كأساس للاختيار
76	2. 8. القرابة كأساس للاختيار
78	ملخص الفصل
79	الفصل الخامس: الزواج في بيئات إجتماعية وديانات مختلفة وعلاقته بالإختيار
79	1. الزواج تعريفه وأشكاله المتعلقة بنوع الإختيار
81	1.1 أشكال وأساليب الإختيار للزواج
82	1.1.1 أشكال الزواج
82	1.1.1.1 الزواج الأحادي
82	1.1.1.2 الزواج المتعدد
83	1.1.1.3 الزواج الجماعي
83	1.1.1.4 الزواج متعدد الأزواج
83	1.1.1.5 الزواج الخارجي
84	1.1.1.6 الزواج الداخلي
84	1.1.1.7 الزواج المختلط
85	1.2 أساليب الإختيار الشائعة
85	1. 1. 2. 1. الأسلوب الوالدي
86	1. 2. 1. 2. 2. الأسلوب الشخصي
86	1. 2. 1. 2. 3. 1. 2. 3. الأسلوب المشترك
87	2. الإختيار للزواج في ثقافة وبيئات مختلفة وعلاقته بالإختيار
88	1. 2. الزواج في ثقافات بدائية وعلاقته بالإختيار

89	2.2 . الزواج في ثقافات تقليدية وعلاقته بالإختيار
92	3. 2 . الزواج في ثقافات عصرية وعلاقته بالإختيار
94	3 . الزواج في ديانات عالمية مختلفة وعلاقته بالإختيار
94	3 . 1 . الزواج في الديانة المسيحية وعلاقته بالإختيار
97	3 . 2 . الزواج في الديانة اليهودية وعلاقته بالإختيار
99	3 . 3 . الزواج في الديانة الإسلامية وعلاقته بالإختيار
104	ملخص الفصل
105	الباب الثاني : الجانب الميداني للدراسة
105	الجانب التمهيدي للباب الميداني
115	الفصل السادس: الإختيار وعلاقته بالتعليم لدى الشريك .
	1 . الجدول .
	2 . التحليل الأبعاد السوسولوجية للجدول .
136	ملخص الفصل .
141	الفصل السابع: الإختيار وعلاقته بالثقافة المحلية لدى الشريك .
	1 . الجدول .
	2 . التحليل السوسولوجي لأبعاد الجدول .
153	ملخص الفصل .
156	الفصل الثامن: الإختيار وعلاقته بالوضع المادي للشريك .
	1 . الجدول .
	2 . التحليل السوسولوجي لأبعاد الجدول .
167	ملخص الفصل
169	الفصل التاسع: الإختيار وعلاقته بالعوامل الأسرية
	1 . الجدول .
	2 . التحليل السوسولوجي لأبعاد الجدول .
186	ملخص الفصل .
190	الإستنتاج العام.
198	خاتمة.
203	الملاحق
209	قائمة المراجع .

مقدمة

يختلف الإنسان المعاصر إختلافاً وظيفياً في أسلوب حياته في ما يجده من إمكانيات و طرق التفكير عن ذلك الذي عاش في الماضي ، فقد غير الإنسان من نمط أفكاره إزاء بعض الموضوعات التي قد يبني عليها مستقبله مع تعقد البناء الإجتماعي و لم يكتفي هذا الأخير بمجرد التكيف مع الكثير من تلك العوامل رغم أهميتها في بناء شخصيته .

و لما كانت دراسة نظام الأسرة تعكس لنا الظروف و الطابع الذي يعيشه الأفراد داخل المجتمع نفسه و الذي يتميز بدوره عن باقي المجتمعات بجملة من المفاهيم و العادات و الأطر التي يحدث من خلالها الزواج ، غير أن الشيء المشترك بين كل تلك المجتمعات إيمانهم بقداسة هذا العقد و اعتباره لدى بعض الديانات و المجتمعات من المعتقدات التي تتسم بالجدية ، في حين نجد أن مثل هذه المهام و الوظائف كانت في القديم توكل إلى بعض المؤسسات الإجتماعية و على رأسها الأسرة التي عادة ما تتكلف بالأمر التي تسبق هذا الحدث و تجعله خاضعاً لإرادة شيخ القبيلة أو السلطة الأبوية ، فيذهب مثل هذا النمط الذي يخص الإختيار للزواج إلى تناسي و تجاهل رغبة الأبناء الذين هم بصدد الإختيار للزواج ، و قد يلجأ بعض الأولياء إلى إسناد هذا الدور للعراف أو الكاهن قصد جلب البركة و هم بذلك يجدون أنفسهم ينظمون حياة الأفراد التابعين أو بالأحرى الخاضعين لسلطتهم دونما إستشارتهم أو إبداء وجهة نظرهم الخاصة من حيث أنهم المعنيون بتلك العملية . وبذلك يظن أغلب الأولياء أنه بإختيارهم على هذه الشاكلة إنما يدفعون بهذه المرحلة إلى النجاح إنطلاقاً من الخبرة التي يمتلكونها ، و ما يزيد الأمر تعقيداً حينما يكون هذا الطرف غير متحصل على تعليم يؤهله لذلك و في المقابل نجد أن الأفراد المعنيون بعملية الإختيار الذين تحصلوا على قسط من التعليم يؤهلهم لإتخاذ قرارات تتعلق بالدرجة الأولى بحياتهم الخاصة يصابون بخيبة أمل عندما يتم تعييب أو تجاهل إرادتهم حول هذا الموضوع نظراً لأنهم لم يستطيعوا في مثل هذه الأوضاع إثبات وجودهم و مراعاة بعض المقاييس التي تطرح التكافؤ و تجعل كلا من مصلحة الأسرة الجديدة و العائلة في الطريق الصحيح .

إلا أن هذا الأمر يختلف بناءً على بعض التغيرات التي مست المجتمع الإنساني و المجتمع الجزائري بالأخص يظهر ذلك في العديد من المتغيرات و الظروف التي جعلت من موضوع الإختيار أمراً يسير وفقاً لجملة من الترتيبات على مستوى الشخص نفسه و كذا العائلة من حيث أنه يتعلق كل التعلق بربط المصلحتين العامة و الخاصة هذا من جهة ، و من جهة أخرى نجد أن المقبلين يختلف ترتيبهم للمقاييس الإختيارية كالسن و الجمال و الدين و التعليم و غيرها من المقاييس التي يجب توفرها في شريك الحياة من الجنسين ، و يحدث هذا إنطلاقاً من بعض المرجعيات و الذهنيات التي يحملها الأفراد و طرق التفكير لديهم ، و ما يساعد على ذلك التعليم الذي أردنا من خلاله في هذا البحث قياس درجة تأثيره على الترتيب لتلك المقاييس و رصد الأولويات على أن هذا العامل يساعد النخبة و التي تمثل العينة البحثية ، من أجل البحث عن شريك حياة من الجنسين و ما يجب أن يكون عليه هذا الأخير و ما يحمله من مواصفات تجعله محل إختيار .

كل هذه المعطيات و أخرى تجعل من عملية الإختيار أمراً واجب إعطائه حقه من الأهمية ، لذلك فإنها عادةً ما تتم في إطار الصراع الداخلي وذلك يظهر في ترتيب الأولويات في شريك الحياة أو صراع خارج مجال النفس البشرية والذي يضم حق الوالدين في توجيه أولادهم ، حيث يظن الآباء أن بإختيارهم لشريك الحياة هو أنسب و يعد في صالح الإبن من الجنسين وذلك على أساس الخلفيات الثقافية و الحفاظ على الإرث الإجتماعي ، بينما يرى الأبناء أن تعليمهم و تكسبهم يسمح لهم بالإختيار على منحى فردي لشريك الحياة ، و المبنى على أساس العاطفة المتبادلة سوف يضمن لهم قسطاً كبيراً من التوازن و الإستمرار لتلك العلاقة .

إلا أن هذه المعطيات تبقى رهينة ثقافة الشاب المقبل على عملية الإختيار وتصوراته لمرحلة نفسها ودور تعلمهم ، في إخماد تلك الصراعات والمشكلات الناجمة عنها خاصة ونحن ندرس تصورات النخبة التي مازالت تزاوّل دراستها في المستوى العالي (ماجستير) .

وتم بذلك تحديد أهم المنطلقات على أن تثبت في المجالات الأخرى للدراسة لاحقاً ، من ذلك تعلم المرأة وعملها وكذا مشاركتها في مصاريف البيت، ورأي الطلبة في الثقافة المحلية كالتعارف وغيرها من المستويات التي أردنا من خلال البحث التطرق لها على أنها أهم المستويات التي تطرح خلال عملية الإختيار، ناهيك على تلك المقاييس الأخرى كالدين والتي يكون فيها الأمر مفصّلاً نظراً لإنتماؤنا للإسلام كمرجعية دينية .

ومن أهم الأمور التي أملت علينا تناول موضوع الإختيار ، كثرة النزاعات الأسرية ونقص المواضيع التي تهتم بطرح الإختيار بشكل مباشر ، بالإضافة إلى الصعوبة التي يعترضها الموضوع إلى غيرها من الأسباب .

وفي مستهل هذه الدراسة المتواضعة سنعكف من خلالها بدراسة ، أهم التصورات لدى طلبة الماجستير وثقافتهم في إختيار شريك الحياة من جوانب متعددة سنطرحها لاحقاً ، بالإضافة إلى أهم المقاييس التي تطرح في نظرهم التكافؤ لدى الزوجات .

ومحاولة منا التحكم في جوانب الدراسة أملى علينا الموضوع نفسه التطرق إلى التقسيمات التالية:
يهتم الفصل الأول بتحديد الجانب المنهجي للدراسة الذي إستهليناه بأسباب اختيار الموضوع والأهداف منها ، يليه الطرح الإشكالي متبوعاً ببعض التساؤلات ومجموعة من الفرضيات وكذا تحديد أهم المفاهيم التي تساعدنا في تبسيط الموضوع ، كما إستعرضنا المناهج والتقنيات المستعملة بالإضافة إلى تحديد مجالات وعينة للمجتمع التمثيلي للفئة المدروسة وأخيراً تحديد المقاربة النظرية والصعوبات التي إعترضت سبيل البحث .

أما الفصل الثاني فيهتم بالتغير الإجتماعي النسقي للأسرة وعلاقته بالإختيار، وفيه تم التعرّيج على أهم التعريفات و الوظائف وكذا الأشكال الأسرية المتعلقة بالإختيار ، بالإضافة إلى إدراج الصراعات الأسرية المتعلقة بالإختيار للزواج ومصادرها والأنماط.

الفصل الثالث الذي يتحدث عن التغيرات الإجتماعية الجزائرية وأثرها في مستوى الإختيار وفي ذلك تم إدراج أهم التغيرات المجتمعية في إطار الحراك الإجتماعي التي خضعت له المجتمعات وبالأخص الجزائري في المجالين ذاكرين بذلك خصائص كل مجال على المستويات الحيوية للمجال الحضري والريفي ، بالإضافة إلى دراسة التشريعات الدينية والوضعية بالنسبة للإختيار في المجتمع الجزائري .

الفصل الرابع يهتم هذا الفصل بدراسة أهم النظريات التي عالجت الإختيار للزواج وأهم المقاييس الإختيارية والذي إستهليناه بدراسة النظريات الغربية التي أسهمت في إثراء موضوع الإختيار للزواج وربطه بالعديد من التفسيرات إنطلاقاً من الفكرة الرئيسية التي تبنتها هذه النظرية معرجين بعد ذلك إلى أهم المقاييس الإختيارية .

الفصل الخامس والذي يعنى بدراسة الزواج في بيئات إجتماعية وديانات مختلفة وعلاقته بالإختيار ، وبذلك تم إدراج مجموعة من البيئات التاريخية بدءاً بالمراحل الأولى للإنسانية إلى الوقت الحاضر ، بعدها تطرقنا إلى أهم الديانات وتشريعاتها المتعلقة بالإختيار يهتم هذا الفصل بتحليل الفرضية الثالثة ونتائجها المستخلصة من الجداول المخصصة لها بالإضافة إلى التحاليل السوسولوجية متبوعة بملخص .

الفصل السادس الذي يهتم بتحليل الفرضية الأولى والنتائج المتحصل عليها من خلال الجداول المدرجة في الفرضية والتحليل السوسولوجية متبوعة بملخص

الفصل السابع والذي يهتم بتحليل الفرضية الثانية والنتائج المتحصل عليها من المعطيات الجدولية والتحليل السوسولوجية متبوعة بملخص .
الفصل الثامن يهتم هذا الفصل بتحليل الفرضية الثالثة ونتائجها المستخلصة من الجداول المخصصة لها بالإضافة إلى التحليل السوسولوجية متبوعة بملخص .

الفصل التاسع يهتم هذا الفصل بتحليل الفرضية الرابعة ونتائجها المستخلصة من الجداول المخصصة لها بالإضافة إلى التحليل السوسولوجية متبوعة بملخص

وأخيراً النتائج النهائية للدراسة المستخلصة من المجالين النظري والميداني متبوعة بخاتمة جاء فيها العديد من الإستنتاجات وملخص البحث بالإضافة إلى بعض التوصيات

الفصل 01

إطار المقاربة المنهجية للدراسة

1. أسباب وأهداف إختيار الموضوع:

لعل من أهم الأسباب التي دعتنا إلى تناول موضوع الإختيار للزواج ، تلك المظاهر التي تشوب عادة تلك المرحلة من إضطرابات على جميع الأصعدة ، ناهيك على ما تخلفه بعد الزواج في حالة عدم الاهتمام وعدم إعطائها الجهد والوقت الذي تستحقه ، على أنها مرحلة مصيرية في حياة الأفراد ذلك أن الفشل خاصة في التجربة الأولى للإختيار تنعكس على الشاب سلبا ويصبح بذلك غير قادر على إعادة التجربة نفسها وتناقص ثقته في ذاته وكذا الآخرين

إن من بين أهم الأسباب التي قسمت بدورها إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية ، التي دعتنا إلى تناول تصورات طلبة الماجستير لشريك الحياة من الجنسين نذكر منها .

1.1 الأسباب الموضوعية:

1. أهمية مرحلة الإختيار على أنها تمثل أهم مرحلة إنتقالية ، يجب أن تحضى بالكثير من الإهتمام والدراسات المعمقة .
2. محاولة حصر أهم المشكلات التي تعترى وتعترض الشباب في هذه المرحلة .
3. تسليط الضوء على أهم التصورات الإختيارية من حيث كونها تنماشى و الحراك الإجتماعي و التغيير في الذهنيات ، على أن طلبة الماجستير كان لهم الحظ في الحصول على مستوى لا بأس به من التعليم الجامعي يؤهلهم لإتخاذ القرار و تحمل المسؤولية حياله .
4. توسيع دائرة البحوث الأكاديمية في مجال علم الإجتماع والدراسات التي تهتم بالأسرة .
5. محاولة فهم شروط التكافؤ داخل النظام الأسري من خلال إجابات الطلبة و قرنها بالمرجعيات الفكرية لها.
6. التخلي عن معالجة موضوع الإختيار من حيث كونه يتم بطريقة إختيارية أو إجبارية و الخوض في أهم المستجدات ، كعمل المرأة وتعلمها وذلك دون أن نهمل دور تأثير المجال في تحديد تلك التوجيهات .
7. معرفة حدود الحريات الفردية في العملية الإختيارية .

2.1. الأسباب الذاتية:

1. التدريب على إنشاء البحوث الأكاديمية وتطبيق القواعد المنهجية .
2. الإستفادة الشخصية من نتائج هذه الدراسة ، كوننا ننتمي إلى مجتمع البحث .
3. تزويد المجال المكتبي بمثل هذه الإسهامات البسيطة نظرا لما شهدناه من فقر في الكتب و المراجع المهمة في هذا الجانب .
4. جعل الدراسات الإجتماعية مواضيعاً تطبيقية تسعى من خلالها إلى إثبات وجودها على ضوء الدراسات والإسهامات .

ولعل هذه الأسباب تقف على مدى الأهداف المحققة من ذلك و إرتباطها بالمنتوج العلمي ، ذلك أنه قبل أن يتخذ الباحث أي موقف ينبغي السعي للبحث عن الأسباب و الأهداف المرجوة من هذا التناول ذلك أن معرفة الأهداف تساعد على إتخاذ التدابير الإجرائية السليمة

2. الإشكالية:

عملية التفكير في الزواج أمر فطري خلق مع الإنسان بطبعه على الإجتماع ، والإستعداد لإقامة كيان إجتماعي لكن الشئ المختلف بين تلك العمليات التي تحدث وتكرر أمامنا تلك الإستعدادات داخل الأسرة ، وإقامة الحفلات بيد أن الأمر أبعد من أن يكون كذلك والذي يجب أن نكون منه على دراية ، في أذهان الكثيرين من الأفراد المقبلين على عملية الإختيار للزواج ، التي تلعب دورا بالغ الأهمية في إنجاح هذه العلاقة وإستمرارها ، من ذلك كان التوقف و الإنتباه عند عملية الإنتقاء أو البحث عن الشريك الذي نستطيع من خلاله رسم أبعديات الحياة المقبلة بدلا من التسرع في إتخاذ القرار .

و في الواقع نرى أن أغلب الشباب يستعدون فقط لمظاهر ليلة الزفاف متناسين بذلك ، ما سيلحق بهم فيما بعد في حين أن الأقلية منهم تعطي الحدث الأهمية الكبرى من حيث الوقت وكذا الإهتمام لعملية الإنتقاء معتمدين في ذلك على عدة مؤشرات وعوامل وشروط وجب توفرها في كلا الشريكين ذكرا كان أم أنثى.

وذلك على أساس أن الإهتمام بعملية الإختيار أولى من حل المشاكل الناجمة عنه ، ومن هذا الباب إهتم العديد من العلماء والمفكرين والنظريات في طرح أهم ما يجب إتخاذه من تصورات لفهم ما يجب أن يكون عليه شريك الحياة ، فذهب البعض إلى أن الإنسان يبحث عن الشريك الذي يكمل منحي النقص فيه وذهب آخرون إلا إعتبار التجانس والتقارب في نمط التفكير والتصور للحياة ، كفيل بفك تلك النزاعات الفكرية بالدرجة الأولى داخل الأسرة .

إلا أن الأمر الذي وجب التسليم بصحته ، هو أن الإختيار قد لا يخضع في الكثير من الحالات خاصة ونحن ندرس المجتمع الجزائري والذي يمثل بصورة واضحة مظاهر التضامن لدى الأفراد فيه ومن الخطأ الاعتقاد أن الزواج أو الإختيار يتم بصورة عفوية ، ولكن ذلك يغدو شكليا في حالة وجوده ، ففي المجتمع الجزائري تتدخل عوامل كثيرة في عملية الإختيار متفاوتة التأثير .

من خلال هذا الطرح الذي يهتم بالتناول أهم التصورات الإختيارية أو بالأحرى ما يجب أن يكون عليه شريك الحياة ذلك أن الأخطر ما يواجه الحياة الزوجية ، هي مسألة المفاهيم وأنماط التفكير لأفرادها فهي بمثابة اللغز الذي يبنى من خلاله شكل العلاقات من حيث السعادة أو غيرها ، وتظهر تلك الخطورة في إختلاف النظرة للحياة حيث يعتقد كل فرد أن تجربته الشخصية هي أئمن وأقوى ، مما يولد بشكل أو بآخر بذور الصراع وعدم التوازن داخل النظام الأسري

لذا كان الواجب من خلال هذا البحث المتواضع تسليط الضوء على تلك المؤشرات الإيجابية والسلبية منها داخل الأسرة ، على أن الإهتمام بالإختيار الجاد لشريك الحياة يستطيع إن لم نقل القضاء على مظاهر الخلل أو الصراع الحد منه والتعامل معه بشكل يطرح الإستقرار و مصلحة الأسرة فوق كل إعتبار هذا من جهة .

من جهة والتي بالأهمية بمكان نجد التربية أو التنشئة الأسرية للأفراد أثر بالغ وواضح من خلال نمط تفكيرهم ، حيث تختلف من مرحلة لأخرى حاجة الأبناء لهم بإختلاف السن ودرجة النضج لديهم التي بلغها الأفراد من الجنسين والظروف التي تحيط به ، فالفرد وإن كان يعتمد على والديه إعتقادا كليا في بداية حياته ، إلا أن هذا الإعتقاد يأخذ بالتناقص كلما زاد الأفراد سنا وتعلما ، وهذا الأمر يجب أن نعيه كل الوعي وذلك كونها سنن كونية .

إلا أن حرص الآباء والوالدين يبقى غير بعيدا عن تصرفاتهم ويزداد قلق هذه الأخيرة أي الأسرة حين يكون هؤلاء الأفراد بصدد الإختيار وتشكيل عائلة والتي تعتبر لديهم إمتداد وإرث إجتماعي وجب أن يخضع لميزات المجال من أنماط معترف بها ، أملتها علينا ثقافة وتقاليد معينة .

فإن الأمر يختلف كون مبالغة الأولياء تكون كبيرة ، حرصاً على توفير مستقبل لأولادهم وما يزيد الأمر تعقيدا حين يكون هذا الوضع مرتبط بالسلطة غير المتعلمة ، في حين يكون الأفراد الذين هم بصدد الإختيار متحصلين على تعليم عال يؤهلهم ، على أنهم يملكون الكفاءة في إصدار القرارات وتحمل تبعاتها .

وما خوف الآباء في هذه المرحلة إلا ترجمانا لما لحق بهم من اختلاط في ترتيب الأولويات الشخصية منها و الإجتماعية التي عادة ما تكون في صالح الجماعة أو السلطة الأكبر داخل الأسرة.

لذا فإن إحساس الأبناء وتصورهم للتغير الحاصل على جميع الأصعدة ، يجعلهم متمسكين أكثر بتصوراتهم من جهة ووجوب تغير تلك القرارات التي ليست في صالحهم، وساعد على ذلك بعض التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري أهمها تراجع النسبي لسلطة الأب داخل الأسرة الممتدة بالإضافة إلى تراجعهم و تعلم الأفراد وتكسيبهم وخروج المرأة للعمل..... الخ .

إن الإختيار أو الزواج الذي يبدأ بإهمال تلك العوامل التي تقوم على إنجاحه أو الإنطلاق من بعض المفاهيم الخاطئة ذلك أن الحياة بعد عملية الإختيار سرعان ما تكشف جميع الحقائق ، إذ يتطلب الزواج عموماً إلي مراحل تمهد له كالتعارف على سبيل المثال ، من أجل أن يتعرف كلا من الجنسين على شريك الحياة الذي يود الإقتران به، وبالرغم من أهمية هذه المرحلة إلا أنها لا تكفي و تبقى عاجزة على رسم الصورة الحقيقية للشريك ، ومع ذلك فهي ضرورية من أجل بناء حياة مشتركة على أسس واضحة من خلال التفاهم على أنماط الحياة وتبادل الخبرات لديهم في جو يسوده الإحترام والتكامل في الوظائف.

كل هذه المعطيات وأخرى تجعل من عملية الإختيار أمراً و جب إعطائه حقه من الأهمية ، لذلك فإنها عادة ما تتم في إطار الصراع الداخلي وذلك يظهر في ترتيب الأولويات في شريك الحياة أو صراع خارج مجال النفس البشرية والذي يضم حق الوالدين في توجيه أولادهم ، حيث يظن الآباء أن باختيارهم لشريك الحياة هو أنسب و يعد في صالح الإبن من الجنسين وذلك على أساس الخلفيات الثقافية والحفاظ على الإرث الإجتماعي ، بينما يرى الأبناء أن تعليمهم وتكسيبهم يسمح لهم بالإختيار على منحى فردي لشريك الحياة ، والمبني على أساس العاطفة المتبادلة سوف يضمن لهم قسطاً كبيراً من التوازن و الإستمرار لتلك العلاقة .

إلا أن هذه المعطيات تبقى رهينة ثقافة الشاب المقبل على عملية الإختيار وتصوراته لمرحلة نفسها ودور تعلمهم ، في إخماد تلك الصراعات والمشكلات الناجمة عنها خاصة ونحن ندرس تصورات النخبة والتي مازالت تزاوّل دراستها في المستوى العالي (ماجستير) .

وتم بذلك تحديد أهم المنطلقات على أن تثبت في المجالات الأخرى للدراسة لاحقاً من ذلك تعلم المرأة وعملها وكذا مشاركتها في مصاريف البيت ورأيي الطلبة في الثقافة المحلية كالتعارف وغيرها من المستويات التي أردنا من خلال البحث التطرق لها على أنها أهم المستويات التي تطرح خلال عملية الإختيار ،ناهيك على تلك المقاييس الأخرى كالدين والتي يكون فيها الأمر مفصلاً نظراً لانتماءنا للإسلام كمرجعية دينية .

ومن ذلك خلصنا إلى الصيغة الإشكالية التالية:

"كيف يمكن أن يؤثر المستوى التعليمي العالي لدى الجنسين في إختيار الشريك الذي يتكافؤ معنا في إطار التكامل الوظيفي داخل البناء ، وما هي أهم المستويات التي يأخذها هذا الأخير بعين الإعتبار في ظل التحولات التي شهدتها المجتمعات وتغيرات خاصة على مستوى التفكير والذهنيات" .

ومن أهم الأمور التي أملت علينا تناول موضوع الإختيار ، كثرة النزاعات الأسرية ونقص المواضيع التي تهتم بطرح الإختيار بشكل مباشر ، بالإضافة إلى الصعوبة التي يعترضها الموضوع إلى غيرها من الأسباب .

وفي مستهل هذه الدراسة المتواضعة سنعكف من خلالها بالدراسة ، أهم التصورات لدى طلبة الماجستير وثقافتهم في إختيار شريك الحياة من جوانب متعددة سنطرحها لاحقا ، بالإضافة إلى أهم المقاييس التي تطرح في نظرهم التكافؤ لدى الزوجات.

ومحاولة منا التحكم في جوانب الدراسة أملى علينا الموضوع التساؤلات التالية:

1. هل للمستوى التعليمي دخل في عملية إختيار شريك الحياة .؟
2. هل حقاً أن التكافؤ الزوجي يعني أن يكون الشريك متحصلا على تعليم أكاديمي لا بأس به.؟
3. هل فعلا ينحصر الإختيار على مستوى العامل الديني .؟
4. هل للانتماء أو البيئة الأسرية دور في عملية الإختيار .؟

3. الفرضيات:

1. يختار طلبة الماجستير شريك حياتهم على أساس تعليم عالٍ.
2. الإختيار المناسب لدى طلبة الماجستير يعني التكافؤ في الثقافة المحلية.
3. يختار طلبة الماجستير شريك الحياة اعتماداً على مقياس الجانب المادي للشريك.
4. يتأثر الإختيار لدى طلبة الماجستير طردياً بعوامل أسرية .

4. تحديد المفاهيم:

تلعب عملية تحديد المفاهيم دوراً هاماً في إعطاء الباحث أبعاداً إيجابية ، من خلالها يتمكن كلا من الباحث والقارئ تصور الموضوع قيد الدراسة بشكل واضح ، " ومعرفة المفهوم تسمح لنا بمعرفة الظاهرة محل الدراسة " [1] وعدم الخلط بينها بالإضافة إلى أن المفاهيم قد تختلف في تصور الناس تبعاً لإختلافاتهم في المستويات بذلك يعتمد الباحث تقادياً ، للتأويلات الخاطئة على إدراج هذا العنصر الذي يسمح له بتقديم جيد وفعال للموضوع .

وفي ثنايا هذه الدراسة التي تهتم بدراسة التصورات لدى فئة النخبة المتحصلة على تعليم عال، ونظرتهم للمستويات الإختيارية أو ما يكون عليه شريك الحياة ، من خلال هذا الطرح نجد أن تحديد بعض المفاهيم المهمة على أنها تتدخل بشكل مباشر في عملية الإختيار

4 . 1 التصورات:

يخلق مفهوم التصور العام للأشياء في المجتمع ، إندماجاً فكري قد تتيحهُ الجماعة و التي تتسم بالوحدة والشبه ، قد تكون هذه الجماعة مجموعة من الطلاب أو مهنيين أو أي جماعة فرعية تمثل مستوى تعليمي أو فكري أو إقتصادي معين ، " ويوجد حقل التصورات حيث توجد وحدة تنظيم العناصر ويتغير حقل التصورات بتغير محتوى المعلومات من فرد لآخر ومن جماعة لآخرى ، حتى داخل الجماعة بذاتها على حسب مقاييس خاصة " [2] .

ولقد وضح العديد من العلماء أهمية دراسة التصورات على أنها إنعكاس لنمط التفكير ، ومن أهم هؤلاء المنشغلين بهذا المجال نجد "موسكوفيسي " حيث يقول إن التصورات الإجتماعية داخل عالم الإدراك الحسي يساعد على تأسيس المعتقد ، بتحويل كل معلومة جديدة من خلال نماذج مبنية إجتماعياً يقوم الفرد بتعيينها وتحديد سلوكه في محيطه وتنسيق وضعه مع الجماعة" [3]

أما دوركايم فنجده يقول "أن التصورات هي اللحمة أو النسيج الحياة الإجتماعية التي تنبعث من العلاقات التي تتكون بين الأفراد وبين الجماعة الثانوية التي تدخل بين الفرد والمجتمع الكلي" [4] من خلال هذه الجملة من التعاريف نخلص على أن التصورات إتخذت مبدأ الشمولية في حين نجدها تتمايز من شخص لآخر ، نظراً لجملة من الإستعدادات و الظروف وهذا الوضع أتاح لنا التطرق إلى أنواع التصورات .

2.4. التصورات الفردية:

ونقصد بها تلك المنطلقات التي يقوم بتحديدتها الفرد إستناداً إلى التجارب المتحصل عليها ، التي تتيح للفرد بناء صورة فكرية عن الواقع قد تكون هذه الأخيرة في الغالب خصوصيات ، لذا فإن هذا النمط يمتاز بشكل واضح بالفردانية .

3.4. التصورات الجماعية :

يقول "دينيز" " Denis" أن التصورات الجماعية تشتمل على خصوصية فردية ، ولكن لها نواة مشتركة ومقتسمة من طرف أغلب عقول المساهمة في الثقافة واحدة ، وهي تفيد في تحديد نماذج الفكر المشترك والتي تدور حول المعايير التي تنظم وتفسر السلوك داخل الجماعة

ونقصد هنا على وجه التحديد بالتصورات على أنها ، أنماط التفكير فيما سيكون عليه شريك الحياة وأهم الميزات التي يجب توفرها فيه ، وتتدخل في تحديد هذه التصورات عوامل عديدة أهمها الجانب الثقافي والتعليمي للأفراد.

4.4. العامل الثقافي:

يتكون هذا العامل من عدة خصوصيات تتمايز من حيث درجة التأثير "كمستوى التحصيل العلمي للآباء ونمط العلاقات القائمة بين أفراد الأسرة وجملة التصورات والمفاهيم و العادات والتقاليد السائدة في إطار الوسط الأسري" [5] ويمثل هذا العامل تلك المرجعيات المجتمعية التي تقوم أساسا على الضبط، كالأسرة لقربها ودرجة تأثيرها على الأفراد الناشئين ، هذا الوسط الذي إعتبره "أوغست كونت" بأنه أول وسط طبيعي و إجتماعي نشأ فيه الفرد وتلقى عنه المكونات الأولى لثقافته ولغته و تراثه الإجتماعي" [6]

ونقصد بهذا العامل تلك الميكانزمات الثقافية وما تحمله من أشكال للعلاقات الإجتماعية ، على أساسها يتمثل لنا درجة التكيف و التأثير المتبادل بين الثقافة التي تعبر على الإرث ممثلة بالجيل السابق وبين ثقافة الجيل الحالي ، بما تحمله من قيم جديد .

هذا الوضع الذي أنتج بدوره تصورات تخلط بين الثقافتين و صور التماثل بينها ، لذا إعتبر الكثيرون من العلماء على أن المجتمع قوة إجتماعية و ثقافية ، في نجد الأفراد يفتقدون إليها منفردين هذه القوة هي الثقافة و جملة العادات و التقاليد الإجتماعية التي يضعها المجتمع تحت تصرف أفراده ، كما أنها تفرض عليهم أنواعا من السلوك الذي يتماشى والثقافة عموما .

4.5. الإختيار للزواج:

عرفه "مارشال جوتر" على أنه نمط سلوكي يسلك بطريقة معينة، حين نكون بصدد الإختيار للزواج وكل ذلك متعلق إلى حد كبير بالثقافة ، حيث يختار الفرد شريك حياته من الجنسين استنادا إلى بعض المرجعيات الثقافية السائدة في ذلك المجتمع حيث يقول في هذا الصدد "ريند كوينيج " أن الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره وإنما العامل الحاسم هو الميلاد الثاني ، أي تكوينه كشخصية إجتماعية وثقافية ...والأسرة ككل هي صاحبة الفضل في تحقيق الميلاد الثاني فيما نطلق عليه عملية التنشئة الإجتماعية " [7]

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن الإختيار للزواج يخضع لعوامل شخصية والتي تخص الفرد ذاته من محددات لميوله وإنطباعاته وطرق تفكيره ، بالإضافة إلى العوامل الأسرية التي تلخص في التنشئة وضبط وتوجه للسلوك ، وعلى ذلك فإن الإختيار يتضمن إختيار شخص من بين عدد من العروض هذا الإنتقاء يتأثر إلى حد ما بالمعرفة الجيدة للشريك وهو يعبر عادة على النضج لدى الجنسين لذا أعتبر " من أهم مطالب النمو الإجتماعي في مرحلة الرشد ، إختيار الزوجة أو الزوج والحياة مع الزوجة أو الزوج وتتكون الأسرة وتحقق التوافق الأسري ...فنحن نلاحظ ميل الرجل أو المرأة إلى الزواج ممن هم في مستواهم الإجتماعي والإقتصادي ولذا تنشئ الأسرة في إطار متقارب واضح من المعايير والقيم الإجتماعية ويتوافق السلوك الإجتماعي للزوجين إلى حد كبير حتى تسير أمور الحياة الأسرة وحتى يتفاعلا معا تفاعلا سوياً صحيحاً" [8]

4.6. العامل المادي:

"يتحدد هذا العامل من خلال مقاييس للمستوى المعيشي للأفراد كمستوى الدخل المادي وأنماط الاستهلاك وطبيعة العمل وشكل المهنة " [5]

وفي هذا تناول تم إدراج أهم المؤشرات التي تحدد تصور الإختيار على هذا النمط من خلال عمل المرأة ومشاركتها في مصاريف البيت ,ونظرا لعدة مستويات اجتماعية أصبح الاهتمام بالجانب المادي أمرا شديدا الأهمية وذلك راجع أساسا، إلى التحولات على مستوى الذهنيات داخل المجتمع الجزائري وفي هذه الحالة أردنا أن نقيس شدة إرتباط النخبة بالوضع المادي وترتيبه من حيث الأولويات التي وجب على الشريك أن يتصف بها في حين كان هذا النمط من الإختيار غائب تماما في الجيل السابق والذي يمثل الآباء ولأجداد . فالأسرة من حيث أنها كيان إجتماعي إلا أنها من أهم المؤسسات الإنتاجية ولإدارة المالية أو الإقتصادية مهمة جدا ونظرا للظروف التي يمر بها المجتمع الجزائري , فإنه غالبا ما نجد تلك الأسر لا تسد أهم الحاجيات من حيث النفقة , مما أدى إلى الاهتمام بشكل جدي في أن يكون كلا الزوجين يمتلك عملا يدر به بالفائدة للأسرة .

5 . المناهج والتقنيات:

تختلف المناهج والتقنيات من حيث توظيفها كأدوات بحثية ، تبعا للاختلافات التي تمس الموضوع نفسه وهذا يعني أن الباحث ليست له إرادة في إختيار هذه الأخيرة ، بل كان له أن يخضع لما تمليه عليه طبيعة الموضوع وخصوصياته .

إلا أن المناهج على إختلافها تسعى بشكل صحيح ومسطر إلى وضع الموضوع في إطاره الإيجابي ، قصد التحكم في حيثياته وتبسيطها قدر الإمكان ، فالمنهج عموما "هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة أي علم من العلوم للوصول إلى قضاياها الكلية " [9] ، حيث يؤدي الإستعمال لأمثل للتقنيات والمناهج إلى كشف حقائق كانت مجهولة أو التصديق والتأكد من فكرة وقياس جوانب الصحة فيها ، أو على الأقل رفع اللبس والغموض على بعض جوانبها ، لذا فان حرصنا على إختيار هذه المناهج والتقنيات التحليلية كان بناءا على ما سبق .

وبشكل عام فان "المنهج العلمي يمكن وصفه بأنه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة , إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين تكون لها جاهلين ، وإما البرهنة والإثبات حين نكون له عارفين " [10] وبما أننا في مستهل هذا الموضوع نحاول أن ندرس أهم الميولات التصورية للنخبة وأثر تكسبها وتعلمها على بناء تخمينات مستقبلية أو بالأحرى ما سيكون عليه شريك الحياة إنطلاق من ثقافة محلية قد تأثر بشكل بالغ الأهمية على منطق تفكيرهم ، وقد استعملنا من خلال هذه الدراسة مجموعة من المناهج والتقنيات البحثية من خلالها يتم الإحاطة بجوانب الموضوع .

1.5 . المناهج:

1.1.5 . المقاربة التاريخية :

هذا المنهج الذي يهتم بدراسة الظاهرة وتتبع مراحل تطورها ، من شكلها في الماضي إلى ما هي عليه الآن هي طريقة شائعة الاستعمال نظرا لأهميتها في إطار نظرة شاملة للموضوع تسمح لكل من الباحث والقارئ إلى الفهم الصحيح للمشكلة .

إن إستعمال المقاربة التاريخية هي لجوء إلى الماضي قصد دراسة الظاهرة وتحليل إشكالياتها المطروحة لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ، فهم حيثيات الواقع الحالي و تنظيم أولوياته دونما الرجوع إلى أصل الظاهرة نفسها. "وهو من أهم المناهج التي تعول عليها العلوم التي تدرس الماضي بسجلاته ووثائقه ، ويعتمد هذا المنهج على الجمع و الإنتقاء والتصنيف و التأويل الواقع ، من ثم كان العمل الأول للمؤرخ

(الباحث) هو الإهتمام إلى الواقعة " [11] ومحاولة فهمها وقد إستعملنا هذا المنهج في الجانب النظري للدراسة ، وذلك يظهر من خلال تناول ظاهرة الإختيار في مراحل عدة من التاريخ الإنساني ورصد أهم التغيرات التي ساعدت على ذلك ، وقد تم إدراج هذا المنهج للإعتبرات التالية:

- 1 . قصد رصد أهم التغيرات في الصيغ الإختيارية وأشكاله و الأنماط التي تؤثر فيه بشكل مباشر .
- 2 . نقل القارئ بصورة تدريجية عبر التاريخ وذلك من شأنه تسهيل عملية الفهم لديه ، في حين نجد أن هذا المنهج يعطي صورة أشمل وأدق من حيث التناول .
- 3 . إعطاء صورة تاريخية عن تغير نمط التفكير الإنساني .
- 4 . التعبير عن التاريخ على أنه يمثل إرث ثقافي و إجتماعي مهم ، لا يمكن الإستغناء عنه بأي حال من الأحوال .

2. 1. 5. المنهج الوصفي التحليلي:

تم الإستعانة بهذا المنهج كونه "يساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق..... و يهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات و الحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقف على دلالاتها " [12] .

ويساعد هذا المنهج على تبسيط الظاهرة محل الدراسة ، بطريقة منظمة عن الإتجاهات و الميولات الكامنة داخل تلك الآراء والحقائق من أجل توظيف هذه الإستنتاجات لصالح البحث "وتستخدمه العلوم الإجتماعية ويعتمد على الملاحظة بأنواعها ، بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات ، ويعد المنهج الوصفي أكثر المناهج ملائمة للواقع الإجتماعي ، كسبيل لفهم ظواهره وإستخلاص سماته" [13]

وقد أستخدم هذا المنهج للإعتبرات التالية:

- 1 . لتحديد ومعرفة الدور الذي يلعبه كلا من الأسرة وعامل التعليم في التأثير على درجة الحرية في الإختيار .
 - 2 . إمكانية الحصول على بيانات عامة عن الأنساق المجتمعية ومظاهر التحول على مستوى الذهنيات للفئات المدروسة والتي تمثل الزيجات المستقبلية .
 - 3 . التقرب أكثر للموضوع من حيث الوصف والإستنباط عن طريق الملاحظة .
 - 4 . تهيئة القارئ للدخول في الجوانب الأخرى للدراسة .
- وفي الأخير تم من خلال إدراج المنهج الإحصائي وذلك قصد تحليل الجداول والنسب المئوية ، المعبر عنها من خلال الإستمارة والتحليل بنوعيه ، الكمي الذي يهتم بتحليل الجداول و القيم والتحليل الكيفي وفيه يتم عرض أهم المقارنات و التعليقات على تلك النسب وإعطاءها الأبعاد الحقيقية لها .

2.5. تقنيات جمع المعلومات:

يخلصُ الباحثُ بعد تحديد الموضوع من خلال المرحلة الإستكشافية ، إلى تحديد أهم الأساليب التي تتيح وتسهل للباحث عملية جمع المعطيات ، مركز على أن تكون هذه التقنيات تتماشى وطبيعة البحث وفي هذا البحث الذي يخص بالدراسة أهم التصورات الإختيارية لطلبة الماجستير بالدرجة الأولى ، تقنية الإستمارة .

1.2.5. الإستمارة:

" هي وسيلة رئيسية للإتصال بين الباحث و المبحوث و التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة ، تخص المشكلة التي يراد من الباحث معالجتها " [14] من خلال مراحل التفرغ ، ويمكن للإستمارة في حالة ضبط الجيد لمحتواها إعطاء الباحث حقائق يخلص منها إلى التأكد من الفرضيات وتحتوي هذه الأخيرة على مجموعة من الأسئلة متنوعة الطرح ، المفتوحة و المغلقة منها

وقمنا من خلال المرحلة الإستكشافية ببناء الإستمارة التجريبية أولية ، قصد إدراك بعض النقائص قد لا يلاحظها الباحث نفسه ، التي قد تعقد الأمور من حيث عدم الوضوح أو خلل في الصياغة ، وبعد إسترجاعها لإعادة النظر فيها تم ضبط الإستمارة النهائية والتي تتكون من 47 سؤالاً مختلفاً

2.2.5. الملاحظة:

كان أن إعتدنا الملاحظة كوسيلة لجمع وجلب المعلومات ، وكما لا يخفى علينا دورها كوسيلة و خطوة هامة في أي بحث علمي، من حيث أنها تعرف بالمشاهدة الدقيقة للظاهرة ما ، مع الإستعانة بالأساليب الأخرى وتهدف عادة إلى الكشف عن بعض الحقائق التي يمكن أن يستخدمها من خلال الإستنباط ، كما أنها تسهم في إعطاء الباحث نظرة ولو بسيطة من شأنها أن تكون حقائق عملية في حالة ثبوتها وإختبارها في الميدان ، حيث أنها تمثل الوسيلة التي تلازم الباحث إلى أن يخلص من بحثه ، فهي بذلك من أهم الوسائل في جمع المعلومات وتتم هذه الأخيرة بعد تحديد الباحث المجال الزماني والمكاني للدراسة . والملاحظة تكتسي أهمية لا يستهان بها إذ أنها من بين أهم الدوافع والأسباب الأولى للإختيار الباحث موضوع بحثه ، وقياس شدته داخل الأوساط الطلابية في الجامعة وتظهر أهميته جلية خاصة في المراحل الأولى للبحث كالمرحلة الإستطلاعية ومرحلة ما قبل الميدان ومن مزاياها نذكر:

1. التعرف على أهم الآراء و التصورات داخل المجتمع ككل والمبحوثين من جهة أخرى .
2. التمهيد لمرحلة الإستمارة و الحصول على بيانات مفيدة خاصة في المرحلة الإستكشافية .
3. عدم التأثير على المبحوثين وجعلهم يعالجون الموضوع بعفوية والإدلاء برأيهم في المرحلة والإختيار ككل

6. إختيار العينة ومجالات الدراسة:

إن إستخدام العينة خاصة في العلوم الإجتماعية تتطلب نوعاً من الإنتباه و التدقيق في كيفية إختيارها ، على أنها تمثل المجتمع الأصلي و الذي يحمل مواصفات المجتمعية و القواعد لدى كل فرد منها لخلق نوع من التكافؤ و فرص الظهور داخل العينة حيث يقول "كابلوف" " أن المشكلة الرئيسية التقنية التي على الباحث مواجهتها خارج إطار تحضير الأدوات خلال مرحلة بلورة مشروع بحثه ، هي وضع طريقة إجرائية ملائمة للمعاينة " [15]

وبذلك فقد تحتم علينا أن تكون الكيفيات لإستخراج العينة ، عبارة عن عينات غير إحتتمالية ذلك أن أنواع العينات في البحوث الأكاديمية تخضع بمجملها لنوعين من الأنماط الإحتتمالية أو غير إحتتمالية ويمكن تصنيفها كذلك .

6.1. عينة الدراسة:

6.1.1. عينة الكرة الثلجية: تستعمل هذه الطريقة في سحب العينات التمثيلية في حين لا يكون واضحاً لدى الباحث من هم الأشخاص الذين يجب أن نجمع عليهم المعلومات ، فيعتمد الباحث في هذا النمط من العينات إلى إستعمال أحد الطرق التالية:

- طريقة الشريحة الرأسية : وذلك عن طريق إستقاء المعلومات بأسلوب تدريجي أو ترتيبي من أعلى مسؤل في العينة إلى أن يصل إلى أقل عامل فيها ويستطيع أن يكون هذا التدرج على أساس السن أو المعدلات حين نكون داخل المؤسسات الجامعية و التعليمية .
- طريقة الشريحة القطرية: وذلك عن طريق إستقاء المعلومات من المتمدرسين أو الجامعيين و الإداريين دون التقيد بالتسلسل في السلم الوظيفي أو الإداري أو كشف العلامات لهم .
- طريقة الكرة الثلجية: وتبدأ هذه الطريقة بإختيار فرد معين ، وبناء على ذلك يقرر الباحث بمفرده أو بالإستعانة بهذا الفرد أو مجموعة من الأفراد من سيكون الشخص الثاني ، الذي يتم توزيع الإستمارة عليه، وهكذا حتى تكتمل العملية ويعرفها "موريس أنجرس" "M.Angers" بأنها "إنتهاج لعينة غير إحتتمالية بمساعد شخص من مجتمع البحث والذي يقودنا إلى الشخص آخر الذي يعمل بدوره نفس العمل السابق وهكذا " [16]

وفي هذا البحث الذي يتناول بالدراسة أهم التصورات لدى طلبة الماجستير لشريك الحياة من حيث التعليم ومستويات التكافؤ لديهم ، ونظرا لعدم وضوح الحالة من الإختيار أو الزواج لديهم تم الإعتماد على هذا النمط من العينات ، من ذلك بلغت العينة مئة وثمانية وسبعون شخصاً (178) من إجمالي عدد الطلبة المسجلين في السنة الأولى ماجستير للجامعتين الجزائر والبليدة البالغة عددهم 880 مسجل وتمثل هذه النسبة 20.22%

وهي نسبة لا بأس بها من حيث التمثيل ، كما توخينا أن نضم هذه العينة المجالات الجغرافية المختلفة وكذا الجنس على أنهما يمثلان أهم المتغيرات في بناء التصورات لدى أفراد النخبة ، وقد إستغرق جمع الإستمارات ثلاثة أشهر (أفريل - ماي - جوان).

2. 6. تحديد المجال المكاني والزمني للدراسة:

من الضروري على الباحث السوسولوجي قبل الشروع في بحثه أن يحدد المجال بنوعيه المكاني والزمني ، الذي يختارهما بناءً على بعض المعطيات البحثية ، ويتم ذلك بتحديد المجتمع الأصلي الذي سيختار منه العينة بالإضافة للوقت و المكان المناسبين لذلك .

وتعدُّ هذه المرحلة من أهم المراحل التي يتلقى الباحث من خلالها تلك الصعوبات خاصة التعامل مع أفراد العينة بالإضافة إلى كونها تعتمد على الإجراءات الدقيقة لضبط كلا المجالين ، المكاني التي تجمع أفراد العينة من جهة وأهم الشروط المجالية من جهة أخرى ، وبهذا الشأن لن يكون المجال خالياً من الصعوبات الميدانية و السيطرة على حجم العينة ، وقد إختارنا الجامعة كمجال مهم يجمع أفراد الدراسة و الذين يمثلون طلبة الماجستير و النخبة في وقت واحد ، ولكن الشئ الجدير بالذكر هو عدم وضوح المجتمع بشكل مستقر من خلال ذلك إعتدنا أساساً على إختيار السنة الأولى ماجستير على أنها تمثل المجتمع الطلابي ، نظراً لإستقرارها من حيث المواظبة على الحضور .

وكان إختيارنا لكلا المجالين جامعة الجزائر وجامعة البليدة على أنهما من أكبر الجامعات التي تستقطب الطلبة من كل البيئات الإجتماعية و الثقافية المختلفة ، موزعين على الكليات و التخصصات العلمية والأدبية ، وبعد تحديدنا للمجال المكاني للعينة تم بعد ذلك إختيار الوقت المناسب على أن لا يكون في بداية السنة نظراً لعدم اندماجهم الفعلي في هذه الشريحة بشكل جيد في المجتمع الأصلي وأن لا يكون في آخر السنة وتزامن تلك العملية مع إجراء الإمتحانات وكان بين ذلك ، حيث حدد الوقت الزمني لتوزيع الإستمارات في بداية شهر أفريل ودامت هذه العملية شهرين كاملين ، تم من خلالها توزيع 250 إستمارة وقد إستعنا ببعض الزملاء و الأساتذة من نفس المستوى ماجستير في توزيعها على أمل إسترجاعها كاملة ، إلا أننا ورغم حرصنا لم نسترجع منها سوى 193 إستمارة ألغيت منها 15 لعدم إكمالها حيث أجاب أصحابها على النزر القليل من الأسئلة وبذلك كان العدد الإجمالي للعينة في هذا البحث الذي يختص بدراسة تصورات طلبة الماجستير في إختيارهم لشريك الحياة، 178 إستمارة كاملة من حيث الإجابة ، ولم نتمكن من إسترجاع الإستمارات الأخرى رغم حرصنا وإجتهادنا لإسترجاعها وبذلك نجد أننا قد حددنا المجتمع الهدف و الذي يمثل في هذا البحث طلبة الماجستير عموماً كمجتمع أصلي ولإضافة إلى مجتمع العينة و الذي يتكون من الطلبة التي ستؤخذ منهم العينة

بجامعتي الجزائر والبلدية ، وقد بلغ هذا العدد إستنادا للإحصائيات التي زودتنا بهم مركز البحث والإحصاء للجامعتين و المقدر عددهم في جامعة الجزائر 638 ، أما في جامعة البلدية نجدها بلغت 242 طالب .

وبما أننا في إطار دراسة تصوراتهم في إختيار شريك الحياة من الجنسين ، فقد خضعت هذه العينة إلى عدة شروط هي كالتالي:

1. أن يكون المبحوث طالباً جامعياً مسجلاً بأحد الجامعتين .
2. أن يكون غير متزوج.
3. أن يكون مسجلاً في السنة الأولى ماجستير و مداوم الحضور.

7. المقاربة السوسولوجية للدراسة:

يرتبط البحث العلمي عادة بالإطار الفكري والذي يتمثل في النظرية أو المقاربة السوسولوجية من خلالها يعتمد الباحث ، على ما جاءت به هذه الأخيرة من مصطلحات وأفكار تدعم موضوعه، وهي عبارة عن إطار فكري تصوري يخضع في حد ذاته إلى جملة من القواعد والأساسيات من خلالها يتم تحليل الظاهرة و الأبعاد الحقيقية لها .

أما فيما يخص النظرية التي سنعالج من خلالها التصورات الإختيارية لدى فئة النخبة ، وعلى حد قول عبد "الباقي هرماسي" أن البحوث في حقل علم الإجتماع عموماً قد تأثرت من خلال المقاربات بالنظرية الوظيفية " فتركزت الدراسات حول العلاقة الوظيفية بين القيم الدينية والنظم الإجتماعية ، أي أنه وقع النظر إلى الظاهرة الدينية في أبعادها الوظيفية وفي مدى تأثيرها في نسق العلاقات الإجتماعية ككل ، وليست كمنظومة قيمة مستقلة بذاتها" [17]

بالإضافة إلى أن النظرية الوظيفية سلطت الضوء على العلاقات الإجتماعية و الأساليب الفعلية التي تطرح التكامل والتكيف بين القيم التقليدية والقيم المستحدثة، فمصطلحات هذه النظرية مثل التكامل و التكيف و الإدماج ، كل هذه المصطلحات هي شروط أساسية حسب هذه النظرية لأجل التكامل الوظيفي داخل المجتمع ككل والأسرة بالأخص .

واشتغل الاتجاه الوظيفي بالاهتمام بالعوامل الإيجابية والظروف التي تساعد على الإستقرار والتكيف عن طريق الدمج الصحيح للأفراد ، وإعطاءهم الأدوار بناء على الإستعدادات التي يملكونها ، هذا الوضع الذي يسمح بالصيرورة الطبيعية للنظام ونبذ مظاهر الصراع ، التي تغدوا مظهراً مرضياً ووجب على المجتمع

التخلص من مسبباته ، وعلى حد قول " دوركايم " في كتابه الأشكال الأولية للحياة الدينية في تحليله لدور الدين وعلاقته الإيجابية " يؤكد على دور القيم باعتبار ميكانزمات للتضامن الاجتماعي " [18] .

و ركز علماء النظرية الوظيفية على عامل المعرفة ، والذي يساعد على فهم العلاقات الاجتماعية والتمييز بين ما هو في صالح الجماعة أو ليس في صالحها، " كما أن الاختلاف بين الشرائح الاجتماعية لا يفسر بالضرورة بمنطق الصراع بل يمكن أن يكون هدفا للإجماع " [19] .

وكذا إهتمت بتقسيم الأدوار داخل الأسرة إنطلاقاً من خصوصية كل فرد داخل هذا التنظيم ويؤكد هنا "ميرتون" "H.merton بضرورة الاجتماع "ويعتبر أن الوظيفية هي تلك النتائج والآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في النسق معين " [20]

" ويأتي من التوافق الاجتماعي والثقافي و التوافق في النظرة إلى الحياة الآمال البعيدة والقريبة و تربية الأولاد وكذا الأمزجة و الأهواء وأشياء كثيرة هي في الحقيقة أسرار نفسية " [21] وفي هذا المنوال نجد أن النظرية الوظيفية ساعدت كثيراً على فهم العلاقات منها الأسرية بالأخص ، و الإختيار للزواج على إعتباره الأسبق من حيث الحدوث ، وذلك إعتقاداً على ما جاءت به من مصطلحات من خلالها تم تحليل أهم الجوانب الفعلية التي تطرح التكيف و الإستقرار ، على أنه أهم عامل يهتم به الطلبة ، يظهر هذا في الكثير من العوامل كالتعليم وما يحمله الشريك من الجنسين لأهم الصفات التي يجب توفرها فيه ، بناءً على الأدوار و المهام التي ستوكل إليه بعد الزواج هذا من جهة .

من جهة أخرى وهي بالأهمية بمكان نجد أن التركيبة البنائية داخل الأسرة الجزائرية ، لم تنزل قوية من حيث الضبط الاجتماعي وإصدار القرارات ، هذا التشكيلة البنائية كان لها الدور الهام والمباشر في عملية دمج الصحيح للأفراد فالبناء الاجتماعي له أثر بالغ الأهمية في إصدار القرارات ، وفي هذا المقصد نجد أن للتعليم دور في نبذ الصراع وفتح باب الحوار ، داخل الأسرة التي ينتمي إليها المبحثين ويظهر دور العلاقات في موضوع الإختيار لدى تركيزنا على شكل تلك العلاقات من حيث طبيعتها الأسرة في التعامل مع أفرادها وتبرير الكيفيات التي يدرك بها الفاعلون الاجتماعيون ، موقفاً اجتماعياً معين ، والوسائل و الغايات من وراء ذلك الفعل والأساليب التي يختارون بها .

وتؤكد هنا النظرية الوظيفية أو الفعولية على التوجه الواعي والفعل الهادف ، على حد زعم "فيبر " " Weber " للفعل الاجتماعي ، ويرى هذا الأخير أن علينا إذا أردنا تفسير سبب الفعل الاجتماعي ما أن نفسره من جهة المعنى المقصود له ويؤكد في هذه العملية على الفعل الاجتماعي العقلاني لأنها تشكل أعلى أشكال الفعل .

من حيث يرى الفاعل أو الأفراد الوسائل المتاحة لتحقيق غايات معينة ، وقد قسم "فير" بالإضافة إلى كون الأفعال عقلانية وغير عقلانية ، إلى تصنيفها إلى أفعال وجدانية تتحكم بها عموماً الحالات الوجدانية والعاطفية وأخرى تقليدية في رأيه محكومة بالعادات والتقاليد التي تنشأ من خلالها للاجتماع الاجتماعي .

وعلى الرغم من المزايا التي أعطتها إياها المدرسة الوظيفية ، فإنها لا تشكل لموضوع الاختيار إلا جانباً نظراً لعدم شموليتها، مكتفين بالنسبة لموضوع البحث بالعوامل الأسرية التي تحدد نمط الأفعال وصلاحها ، وهذا جانب من جوانب الاختيار والذي يعني لديها بالقيم المشتركة التي تؤثر على اختيار الوسائط والوسائل والأهداف المجتمعية ، التي تضمن لنا ألا يؤدي إلى إنغماس الأفراد في غاياتهم الخاصة إلى نشوب حالة الصراع داخل المجتمع و إنتشار مثل هذه الحالة تؤدي على حد زعم "أميل دوركايم" حالة الأنيمي الاجتماعية وعدم الإستقرار داخل المؤسسات الحيوية كالأسرة .

وفي مستهل هذا البحث الذي أردنا أن نخضعه إلى التصورات الخاصة للطلبة وقياس درجة ممارسة حرياتهم في الاختيار دون أن ننسى بذلك تأثير المجال الأسري و الاجتماعي على أنه جزء لا يتجزأ من العملية .

ومن كل ما سبق حاولنا من خلال المقاربة السوسولوجية ، المزوجة بين نظرة الوظيفية المحافظة على أنها تهتم بشكل واضح على الممارسات الجماعية ، والتي يجب أن يخضع لها الفرد من أجل خلق بناء متكامل الوظائف والنظرية الفعلية أو الفعل الاجتماعي على أنها تهتم بالجانب الشخصي للفعل ، في تحديد أهم التصورات الاختيارية إنطلاقاً من الجوانب المعرفية والتعليمية التي حضى بها أفراد العينة ، يسمح لهم بإصدار القرارات وتحمل تبعاتها من خلال هذه المزوجة بين التوجهين يسمح لنا هذا الظرف الإحاطة بالموضوع والفهم الجيد له ، من الجانبين الاجتماعي والذاتي .

8 . صعوبات البحث :

- إن الخوض في عملية إنشاء البحوث الأكاديمية لا تعني خلوها من تلك المعوقات والصعوبات من حين إلى آخر والتي في الحقيقة تزيد من أهميته وأهمية النتائج المحصل عليها طيلة مسيرة البحث ، رغم ما تحدثه هذه الأخيرة من آثار سلبية تشوب البحث وتمس حتى الباحث نفسه ، ولسنا هنا لتعداد تلك المعوقات فحسب بل كان ذلك من أجل محاولة العمل على تفاديها مستقبلاً ، ومن خلال هذا البحث المتواضع الذي يهتم بدراسة تصورات طلبة الماجستير في إختيار شريك الحياة من الجنسين كان من بين أهم الصعوبات التي واجهتها مسيرة البحث .

- صعوبة التحكم بالوقت .
- نقص الكبير في المراجع التي تمس موضوع الإختيار بشكل مباشر .
- صعوبة التعامل مع المكتبات الجامعية وعدم منحنا الوقت الكافي للإستعارة والإقتصار على المطالعة والإعارة الداخلية بالإضافة إلى عدم منحنا بعض الرسائل التي تخص الموضوع رغم قدمها ونقصها ورغم إلحاحنا على الإلتزام بالمواعيد والمحافظة على النظام الداخلي للمكتبة إلا أن الأمر سار على ما لا يخدم البحث ويثريه.
- صعوبة التعامل مع الإدارة والحصول على بعض المعطيات الدقيقة و الاكتفاء بالمعطيات العامة لذلك أملى علينا ذلك تخصيص العينة .
- عدم المداومة في الحضور بالنسبة للطلبة السنة الثانية والذين لم يكملوا رسائلهم لذا كان علينا تحديد السنة الأولى ماجستير لتوفر فيها بعض الشروط التي تخدم بالدرجة الأولى الموضوع.
- صعوبة إسترجاع الإستمارات كاملة مع حرصنا على ذلك .

ومع ذلك نجد أن هذه الصعوبات التي عادةً ما تطرُحُ ، لا تعبر لدي الباحث الجاد ولا تزيد هذه المعوقات إلا إصراراً على إتمام بحثه على الوجه الذي يشرف البحث العلمي ويعلي من شأنه .

الفصل 02

التغير الاجتماعي النسقي للأسرة و علاقته بالإختيار

تمهيد :

منذ أقدم مراحل التفكير الإنساني حضي ولا زال يحضى موضوع الأسرة بدراسات وإهتمامات من قبل المفكرين الاجتماعيين وذلك راجع أساساً إلى الدور الذي تلعبه باعتبارها أولى المؤسسات الإنسانية في الوجود وما لمسوه من خطورة - في حين إهمال هذا البناء - الذي يتلقى من خلالها الأفراد العمليات الاجتماعية الأولى في حياتهم ويظهر ذلك في السلوكيات التفاعل بين أفراد الأسرة الواحدة إلى أن يبلغ الفرد سناً معين يكون قادراً فيه على الإعتماد على نفسه ، وعليه فإنه وكلما أعطي هذا البناء حقه من الرعاية والإستقامة التماسك والتوازن كلما كان إستمرار وإنتاج أفراد إجتماعيين أضمن وأرسخ في القاعدة المجتمعية والعكس بالعكس ، وكلما كان التفسخ والإنحلال والصراع متجدد داخل هذه الأسرة كما نلاحظه في بعض الدول الغربية كان البناء الإجتماعي هشاً متصدعاً ، فتقدم وتطور المجتمعات الإنسانية كان تبعاً لتطور الأسرة عبر التاريخ والذي مس جوانب كثيرة أهمها الادوار وتغير في المكنات داخل الأسرة وكذا الأنماط الأسرية والأشكال والوظائف ، فقطعت الأسرة خلال فجر التاريخ الإنساني إلى عصرنا الحالي غائرة في الزمن ، شهدت أحداث وتغيرات كبيرة وكثيرة حيث يقول في هذه المنوال ولیم جودي "william goodi" إن المعنى العظيم للعلاقات الأسرية لكل أعضاء المجتمع الإنساني ملحوظة وبارزة خلال المسيرة الطويلة للتاريخ الإنسان... وهذا يعني بصورة أساسية أن لا أحد يجوز له أن يتقاعس في إلتزاماته بطاعة هذه المؤسسة الاجتماعية التي تمده بالحماية المادية والمعنوية مذ نعومة أظافره وإلى أن يصبح قادراً على الإعتماد على نفسه" .

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى التحولات الكبيرة التي مست البناء الأسري معرجين في ذلك إلى تعريف الأسرة ووظائفها مروراً بالأشكال والأنواع المتعلقة بموضوع الدراسة وكذا دراسة التغيرات الحاصلة في المجالين الريفي والحضري وطابعيهما الإختيارية إلى أهم المشكلات الأسرية المتعلقة بأساليب الإختيار وما يجوبها من صراعات بين ثقافة الجيل الأول والذي يمثل جيل الآباء والجيل الثاني الذي يمثل جيل الأبناء ، وفي الاخير مصادر وأشكال الصراع المتعلقة بموضوع الدراسة.

1.1 ماهية الاسرة - أهميتها وتعريفها :

تعتبرُ الأسرة من أهم الجماعات الإجتماعية التي يتكون منها المجتمع وهي الفطام الاجتماعي الذي يقرره العقل الجمعي ويمليه عقل المجتمع وهي علاقة قديمة قدم الإنسانية نفسها وكما تعتبر من أهم النظم التي أقامها ونظمها الإنسان منذ بداية الوجود الإنسانية رغم البدائية التي كان يمتاز بها الإنسان ومحدوديته في التفكير ، إلا أن هذا الإجتماع كانت غالباً ما تمليه الفطرة المودوعة فيه في حتمية الإتصال بينه وبين بني جلدته هذا الإجتماع الذي طبع عليه خارج عن إرادة الفرد نفسه فهو يولد داخل أسرة معينة ويتلقى أول مبادئ الحياة من خلالها وحتى الإسم لا دخل في الفرد ما دام ينتمي إلى الأسرة والمجتمع المحدد ونظراً لحساسية دراسة الأسرة وضبط مصطلحاتها فإنه لا وجود لتعريف يتفق عليه جميع العلماء رغم أنها من الوحدات الأساسية والمهمة في نفس الوقت في التركيبة الإنسانية والاجتماعية ، وما زاد الامر تعقيداً إختلافها وأدوارها تبعاً لذلك تعاريفها من مجتمع لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى ناهيك عن الإختلافات التي تمس الأشكال والنظم ، ولهذا كان من الصعب إعطاء تعريف شامل للأسرة ذلك لأن المحاولات التي قام بها علماء الإجتماع والانتربولوجيا هي عبارة عن تناولات راح كل واحد منها إلى تسليط الضوء والإهتمام بجانب معين داخل هذا الكل المتكامل الذي تلعب أجزاءه دوراً تكاملياً من أجل إستقرار الكيان الأسري ولذلك يمكن إعتبار الأسرة كيان متوازن سوي إذ توفرت فيه جملة من العوامل أبرزها الصلابة والتكامل وإستقامة الوالدين والالتزام بالوظائف والدخل المناسب وأكثر هذه المقومات حساسية الإختيار المناسب لأفراد هذه الأسرة والذي يتعلق أساساً بالزوج والزوجة وإقرار التوازن من خلاله من أجل ضمان وإستمرار هذا الكيان فإذا إختل واحد من هذه المقومات إنعكس ذلك على الأداء السلبي للوظائف الحيوية التي تقوم بها والذي يترجم عادة في التربية غير السوية للأفراد وما لذلك من إنعكاسات على المجتمع الاصيلي.

أما أهم التعريفات التي مست كيان الاسرة والتي ستعرض تماشياً مع الحقبات التاريخية والازمنة.

- تعريف أفلاطون : الاسرة في طبقات الشعب وتقوم على نظام وحدانية الزوج والزوجة وتركز على التعاقد المشروع وهو خاص بالجدية وهدفه الانجاب فقط.

- تعريف ارسطو : "إن الاسرة هي اول إجتماع تدعوا إليه الطبيعة".

إن التعاريف التي تزامنت مع الفترة اليونانية والتي يمثلها أفلاطون وأرسطو في تعريفهما للاسرة كانت إنعكاساً لثقافة محلية تغلب عليها منطق التقسيم الاجتماعي للأدوار فكانت الاسرة من المؤسسات الانتاجية لا غير ، يقوم بها العامة وهي خاصة بالطبقات الفقيرة أما الادوار الاخرى مثل ذلك في التربية والجنديّة، تقوم بها مؤسسات تربوية مهياة لأجل ذلك، حيث يولد الطفل لأبواه فيأخذ إلى هذه المؤسسات لتربيته بناء على

الاستعدادات والامكانيات العقلية التي يملكها إلى دراسة الفلسفة والعلوم أو للمهارات البدنية والجسمانية إلى مؤسسات تهتم بالحرب والشؤون العسكرية هذا الشكل الارسطي والافلاطوني ذهب إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات تشكل المجتمع لكل طبقة في هذا التنظيم دور خاص. فالعامة من الناس يقومون بالانتاج الفلاحي خدمة الارض والممارسات الجنسية من أجل تجديد وخلق الاستمرارية للمجتمع نفسه ، أما المتفوقون عقليا والذين يبدون استعدادات ومهارات فائقة فتخصص لهم مؤسسات لدراسة التاريخ والطب والفلسفة والعلوم الاخرى أما الذين يملكون قدرات بدنية واستعدادات جسمانية فتتكلف بهم مؤسسات عسكرية.

- أما تعريف ميردوك d.Murdock " فإنها عبارة عن جماعة تتسم بالاقامة الجماعية والتعاون الاقتصادي ووجود الناحية التناسلية وهي تشتمل على البالغين من الجنسين وعدد من الاطفال " [22] .

- تعريف وليام سيمنر w.sumner " الاسرة في نظرة هيئة يرتبط أعضاؤها معا في العمل والمسكن والمأكل والخضوع لنظام ما " [22]

- تعريف ماركس : " الاسرة وحدة إنتاجية تجمعها العوامل الاقتصادية والتي تحدد أدوار كل فرد داخل النظام العام " .

إن الحياة الإجتماعية في نظر هؤلاء من أمثال ماركس , ميردوك وسمنر يعود أساساً على العامل الإقتصادي والذي يلعب دوراً هاماً في بناء الحضارة المادية والأفراد داخل المجتمع عبارة عن آلات تسخرها من أجل بناء المجتمع وبعد ذلك تأتي المظاهر الاخرى للمجتمع ، ومنها الظروف الإجتماعية والأخلاقية والسياسية والفكرية والتطورات الحاصلة ماهي إلا إنعكاسٌ للمكانزمات الإقتصادية ، والإنسان لا يمكنه تحصيل ذلك إلا وهو مجتمع مع أفراد جنسه وبالتعاون معهم يوفر الحاجيات بناءً على التسخير .

إن هذه النظرة والتي لخصها ماركس في أهمية الجانب الإقتصادي وإعتباره الاداة الفاعلة في التغيير ، ماهي إلا إنعكاس لمظاهر إجتماعية جعلته يؤمن بهذا الإعتقاد وتلخص أهم المظاهر في الثورة الفرنسية وخروج أوربا من التبعية التي كانت قد ألزمت بها من طرف الكنيسة ورجال الاعمال والبرجوازيين ونحن هنا لا نجزم بخطأ ماركس وأصحاب التعريفات بناءً على الجانب المادي ولكن ما يلام عليه هو قصور الفكر المادي في خلق بناء أسري متوازن ومستقر غير مبني على المنفعة المادية وهذا جانب من بين الجوانب الإختيارية في إختيار بعض الأزواج من الجنسين الجانب الاقتصادي كأساس مهم والوحيد في الإختيار ، أما الأسرة "كمؤسسة إجتماعية التي تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والأوضاع وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الإجتماعي بفضل إتحاد كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر" [6]

- تعريف ميردوك : " الأسرة جماعة إجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون إقتصادي وتتكون في الغالب من ذكر بالغ وأنثى بالغة " [23]

- تعريف سبنسر فيري " إن الأسرة منظمة إجتماعية مصغرة تحتوي على جيلين من الأفراد على الأقل تؤسس على أساس رابطة الدم " [24]

- تعريف بوجاردس Bogardus " بأنها جماعة إجتماعية صغيرة تتكون عادةً من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية تقوم بتربية الأطفال وذلك بتوجيههم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا إجتماعيين" [25]

ومن كل ما سبق فإن الأسرة ترمي في جوهرها إلى إحداث قدر ممكن من التهذيب والتعديل والمدرجة في دوافع الإنسان الفطرية حتى يصبح إنسانا إجتماعيا وتعتمد هذه البنية على مقومات أساسية من كل الجوانب الاجتماعية كانت أم إقتصادية أم عقائدية تحتاج إليها من دخل ملائم ومسكن ومأكل وملبس وخدمات صحية ونفسية واجتماعية وعاطفية واختيارية سليمة وقيم دينية تدعو على التماسك والتوازن ، ومن خلال التعريفات السابقة سنستخلص سبعة خصائص تكاد تكون مشتركة بين الأسر البشرية ، تلك الخصائص التي من خلالها يتسنى لنا الفهم الجيد لماهية وكنه الأسرة :

1. مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون برباط الزواج المعترف به من خلال المجتمع نفسه وبرابطة الدم التي تربط بين الوالدين والأبناء.
2. السكن تحت سقف واحد وإن كان ذلك مع العائلة الكبيرة والتي تمثل الجد والجدة والعم والعمة والخال والخالة.
3. الإشتراك في ثقافة واحدة من خلال الإندماج وذلك يظهر في شكل إختبار والذي يراعا فيه جانب التكامل بين ثقافتى الزوجين.
4. يمتاز بنمط علائقي شرعي تمتاز عن أنماط علائقية قد تكون قبل الزواج أو خارجه.
5. تحويل الحقوق من طرف على آخر والذي يمثل القرين والالتزامات حياله.
6. إرساء الأسس اللازمة لملكية مشتركة من أجل مصلحة الأولاد .
7. تكوين علاقات تحالفية بين ذوي الشريكين.

وعموماً فإن التعريف الذي يكاد يتفق عليه علماء الاجتماع والانتروبولوجيين أن الأسرة هي النواة الأولى والأساسية في نفس الوقت من خلالها يتم بناء مجتمع متبوعة بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية تخضع في الغالب إلى النظم السائدة في المجتمع الأصلي ويتم ذلك بالزواج والاقتران البيولوجي المعلن والذي تحدده أنماط مجتمعية تختلف من مكان إلى مكان ومن مجتمع إلى آخر.

1.2.1. الوظائف العامة للأسرة :

إن قلق المفكرين من قضية تقلص وظائف الأسرة المعاصرة يبدو نوعاً من المبالغة وعليه يجب أن لا يكون مصدراً للإنزعاج وذلك تبعاً للتطورات التاريخية التي مست كل الجوانب والضرورة الحتمية التي تشهدها كل المجالات ليس الأسرة لوحدها وفي الاتجاه نحو التخصص وظهور مؤسسات قد انتزعت بعض الأدوار التي كانت موكلة للأسرة مثل المدرسة والمستشفى والمؤسسات العقابية ما ذلك إلا ترجمة إلى ما تم وسيتم من تحولات على مستوى الوظائف، إلا أن هذا الزعم لا ينطبق على تلك الوظائف المحورية تلك الوظائف التي ما زالت تغلب الأسرة فيها دور لا يمكن الاستغناء عليه في أي حال من الأحوال ، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في تلك الوظائف المنوطة بالمؤسسات الجديدة في حين إتضح الدور الهام من خلال تلك التغييرات وإقرار فاعلية دورها الحتمي في المجتمع والذي يكون أساساً في التنشئة الاجتماعية بما تحمله الكلمة من معاني مترامية قد لا يمكن حصرها في بضعة مجلدات أن هذه التصورات والنتائج تؤكد لنا حتماً أن ظاهرة تقلص وظائف الأسرة لا يعبر كما ذهب بعض العلماء إلى التدهور لمكانتها وتبعاً لذلك الوظائف ، وفي هذا يقول الأستاذ "روبيرت ماكيفر" إنه لما فقدت الأسرة وظيفة بعد وظيفة عثرت في النهاية على وظيفتها الحقيقية والتي ما إن اجتمعت المؤسسات بأكملها ما استطاعت تأدية تلك الوظيفة بنفس الدرجة من الكفاءة ألا وهي بناء الشخصية الاجتماعية في مصنع إسمه الأسرة مليئة بالدفء الفطري الذي تحمله الأسرة المبينة على الحب والتوازن والشفقة والأنس والتكافل والتراحم والعاطفة إلى آخر ذلك من المعاني التي تفتقر إليها المؤسسات الاجتماعية الأخرى في إطار جدي من أجل بناء أسرة مبينة على الاختيار المحكم والمنظم للزوجين نظراً للخطورة التي تتسم بها وظائفها الحيوية. وكما لا ننسى أن هناك وظائف عامة تشترك فيها جميع المجتمعات نذكر منها وليس على سبيل الحصر.

1.2.1.1. الوظيفة الاقتصادية :

تقوم الأسرة غالباً بتقييم إستراتيجيتها المادية من خلال إتباعها أساليب معينة في رصد المداخيل وتوزيعها على النفقات والاحتياجات الأساسية أما باقي الرصيد فيوجه إلى الأرصدة البنكية أو البريدية للتوفير ، وهذا السلوك يعني ببساطة توفير حساب معين إلى وقت الحاجة و الرعاية منها الصحية ، شراء الملابس والضروريات وإقامة الرحلات بالإضافة إلى أهمية تأمين حياة أفضل للأولاد ، فتحاول الأسر إستثمار بعضاً من الأموال قصد الإحتياط لوقت الأزمات.

إن هذه الانشغالات بين مراعاة الحاجات الاستهلاكية واليومية تكون موجهة أساساً إلى الأفراد أنفسهم هي بمثابة حق لدى الوالدان ، فالرعاية تعني التكفل التام زد على ذلك الإستراتيجيات التي تسير على منوالها

الأسرة من خلالها يتم استثمار وتنمية تلك الموارد وغالباً ما تكون هذه الوظيفة زيادة على الدخل المباشر الذي يتأتى بالعمل في شتى المجالات وغير المباشر والذي يكون عبارة عن هبات أو إرث تتلقاه الأسرة إلى آخره من الموارد الاقتصادية ومن المعروف أن الوالد هو المتصرف الأول في الشؤون المالية للمنزل بالإضافة إلى مظهر خروج المرأة للعمل جنباً إلى جنب لرجل ومساهمتها في مصاريف البيت أو اشتغالها داخل البيت وتغطية حاجيات البيت وذلك كله يسمى بالوظيفة الاقتصادية " إن العامل التكاملي يزداد ضرورة كلما جنحت الأسرة وهي تحتاج كيما توجد وتبقى إلى تأكيد ذاتها بوصفها هيئة كلما جنحت إلى أن تعمل عمل حقل زي علاقات قوية مادية متصلة مثلاً بحجم وبينه رؤوس أموال يملكها مختلف الأعضاء ويقدر نضاله لحفاظ على علاقات القوة وتحويلها " [26]

1. 2. 2 . الوظيفة البيولوجية :

يقوم النموذج الأسري أساساً ودون غيره من المؤسسات بالدور المتخصص في الوظيفة الإنتاجية و إستحداث وحدات اجتماعية جديدة يشترط فيه توافر عملية الاقتران الشرعي والمعترف به اجتماعياً "هذه الوظيفة دائمة مع الأسرة على مدار التاريخ فكل مجتمع لا يقبل أبناء غير شرعيين " [6] ويعرف إليه "بريج" الأسرة من خلال الوظيفة البيولوجية في قوله "عن الأسرة هي النظام الإنساني الأول ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال للمحافظة على النوع الإنساني " [27]

ولقد أهتم الإسلام والشريعة الإسلامية بتنظيم ذلك الرباط و التعاقد بين الزوجين والذي تنبثق منه كل مظاهر الحياة بدون استثناء ومن خلال الزواج والعلاقة بين الزوج والزوجة علاقة ربانية روحية تسودها الألفة والمودة والتمازج النفسي في إنجاب الأولاد في قوله سبحانه وتعالى من سورة الروم . "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون " [28]

إن التكامل بينما هو إجتماعي أو بالاحرى بيولوجي بحث في العلاقة الجنسية بين الزوجين باعتباره في الاسلام نصف الدين بالإضافة إلى تصنيفها من بين أهم العبادات التي تأخذ طابع التقديس إلى اعتبارها ميثاقاً غليظاً إلى حرصاً بليغاً في إنتاج الذرية التي تعرف أصلها البشري ونبذ كل العلاقات الخارجية ان إطاره الشرعي وما لذلك من اهمية بالغة في تنظيم الاسرة إجتماعياً وروحياً والنعمة الإلهية في إنجاب الاولاد في قوله تعالى في سورة النحل " و الله جعل لكم من أنفسكم أزواجاوجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات أفبالباطل يؤمنون و بنعمت الله هم يكفرون " [28]

1. 2. 3. الوظيفة النفسية :

إن الإستعدادات المشتركة والمعتقدات التي يملكها الفرد في مجتمع ما هي بلا شك عبارة عن تمازج لتقافات معينة أهمها على الإطلاق الحاصلة داخل البناء الاسري ، إنما هي حصيلة تنشئة إجتماعية مطابقة ومماثلة إلى المجتمع الاصلي تحاول الاسرة غرسها وتأصلها في الفرد منذ بداية نعومة أظافره قصد إكمال الحلقة التاريخية وضمان استقرار واستمرار في نفس الوقت لذلك النوع وهنا يتضح الدور الهام للأسرة في شكل رعاية نفسية واجتماعية وحتى الصحية منها ويظهر ذلك في السلوكات العاطفية والتي هي بمثابة تكفل نفسي مدرج من خلال العلاقات الاسرية بين الاولياء والابناء وبين الام والبنت والاب والابن ذلك التمايز الخلفي الذي يمتاز له كل من الجنسين يستدعي رعاية نفسية تبعا للاستعدادات من جهة والمهام التي ستوكل إليه لاحقا أي عند سن التكليف ، إن هذا التحضير لا يكون إلا بعد ضمان الاتزان والاستقرار الموجودين بين الرابطة الابوية والتي يمثل الزوج والزوجة وما يظهر عليه كنتيجة من اتفاق في الذهنيات ونبذ الصراعات وأسبابها إن هذا الوضع كفيل لوحده دون إشعار الاولاد بلاهتمام البالغ لهم من الناحية العاطفية والنفسية وتوفير الجو الملائم قبل الانجاب هو العامل الاساسي والذي يظهر فيما بعد جليا في إتزان شخصية الافراد ولأن التأثير ينتقل بالايجاب أو بالسلب من الوالدين إلى الاولاد ، إن ضمان جيد لاستقرار وسلامة الجوانب النفسية والاجتماعية للمجتمع ككل أو لأفراد الاسرة بالخاص هو نتاج واقع زواجي أو بالاحرى اختياري محكم مبين على مراعاة التصورات والمنطلقات الفكرية للشريك من حيث هو ضلع في العملية الاسرية.

1. 2. 4. الوظيفة التربوية :

إنه من البديهي أن ينشئ الافراد في أحضان أسرة وأهلٍ ومجتمع فيه تكون عملية التبادل الثقافي أمراً حتمياً من خلاله نال الطفل قسطاً من التربية تكون أساساً لشخصيته حيث يتلقى اللغة وما تبعها من عادات وتقاليد وسلوكات إجتماعية كل ذلك يضاف إلى إستعداداته الفطرية والتي بدورها عبارة عن مواصفات تنتقل بواسطة مورثات عن طرق الاباء والاجداد.

وعلى الرغم من أن الاسرة قد تخلت عن بعض وظائفها واستندت إلى مؤسسات أخرى إلا أنها تبقى أقدر هذه المؤسسات في المجتمع على القيام بالوظيفة التربوية والتي تكون قد استمدتها من خلال التفاعل الموجود بين الافراد في شكل نصائح وارشادات من طرف الوالدين والاجداد ومن هنا يطرح هذه الوظيفة التربوية أشكالاً والذي سنتطرق إليه في مباحث لاحقة وهي قضية تقبل الافراد لتلك النصائح والتي تمس حتى الامور الشخصية مثل ذلك الاختيار للزواج والصراعات التي تطرحها التضارب بين ثقافة الابن والمتأثرة بالزمان والمكان وحتمية التغير وثقافة الاجداد والتي تمثل الارث الثقافي إلزاما كان على الفرد الخضوع به

وعلى الأسرة هنا إخماد تلك الصراعات و " عليها يقع دور هام في تحقيق التطبيع الثقافي السليم والذي يتفق والنمط العام للثقافة بالمجتمع " [29]

من خلال تحليلنا المحتشم لدور الأسرة في التربية والتنشئة وغيرها من الوظائف التي تقوم بها إجتماعية كانت أم نفسية أو إقتصادية.

وبالرغم من التغيرات والثغرات على كل المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية إلا ان الأسرة كانت ولا زالت رغم بلورة فكرة إنحصار دور الأسرة في إنتاج الافراد وإعطائهم إسما بل بقيت محافظة على دورها ووظائفها تجاه الافراد والمجتمع نفسه على إمتداد العصور والازمنة حتى يومنا الحاضر صرحا لا غنى عنه في بناء الشخصية الاجتماعية المختصة في مجال التنشئة الاسرية والتي تستمد منها قوتها.

2. الأسرة أشكالها وانواعها المتعلقة بالاختيار :

إن هدف الميتاسوسولوجيا " اليوم هي معرفة تلك العلاقات الخفية بينما تطرحه تلك المؤسسات الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة من أساليب تبعا للأشكال والانواع المتواجدة في المجتمع نفسه قصد دراسة ما هو خاص بالمجتمع ومحاولة الحفاظ عليه كنمط أساسي منبثق من أصل المجتمع تغذية تلك القيم والاصول المتعارف عليها وما هو غريب ناتج أساسا من التمازج الحاصل بين الحضارات وهو ما يسمى في علم السوسولوجيا بالانتشار الثقافي ولكن على العموم تجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من ظهور أشكال جديدة للأسرة تقاس بمعيار الاختيار الحر للزوجة أو إلى ما لذلك من أساس تقوم عليها تلك التصنيفات إلا أن الأشكال القديمة والتي حاولت أن تجدد في أساليبها بشكل مرن استطاعت الحفاظ على وجودها واستمرارها حتى يومنا هذا . إن القضية المحورية في دراسة اشكال الأسرة لا تعني بأية حال من الاحوال من الاسبق في الوجود أو من يصلح ذلك راجع لكوننا لا نستطيع أن نفهم كنه الظاهرة بمنعزل عن المجتمع إذ لا بد أن نعالجها في سياق النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، إذ أنه ليس من قبل الصدفة أن المجتمع الزراعي الريفي والذي يعتمد أساسا على العمل الجماعي المنتج أن يساند الأسرة الممتدة ويسمح ويشجع الزواج المبكر أو أنه يعطي للوالدين السلطة المطلقة لتزويج أبنائهم تبعا لما وجد عليه آبائهم ، إلا مظهرا كانوا قد تلقوه في مجال إسمه الأسرة الكبيرة ولكن الامر المهم والذي يطرح نفسه إلى أي حد تساهم تلك الاشكال في تحديد نوع الاختيار وماهي المشكلات الاساسية التي تطرح في الساحة وماهو القدر الذي يساهم به ذلك النسق السائد داخل مجتمع معين في ترتيب مقاييس تفضيلية وعلى أي أساس.

ذهب كثير من العلماء على تقسيم الاسرة إلى قسمين في حين ذهب آخرون إلى أن الاسرة ثلاثة وهذا التباين مؤداه عامل تصنيفي خلق نوعا جديد في حين أن الكثير من المفكرين كانوا يعتقدون وعلى حد اليوم بان الاسرة نوعان أسرة ممتدة وأخرى نواتية وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي .

2.1. الاسرة الممتدة :

" تتكون الاسرة الممتدة من الزوج والزوجة وأولادهم الذكور والإناث غير المتزوجين وأولادهم وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الاقارب كالعم والعمة والابنة الأرملة ... وهؤلاء يقيمون في نفس المسكن ويشاركون في حياة إقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الاب الأكبر أو رئيس العائلة " [30] من أهم خصائصها نذكر:

" يتكون هذا النوع من الأسر بنائياً من ثلاثة أجيال أو أكثر ولهذا تظم الأجداد وأبنائهم غير المتزوجين وأبنائهم المتزوجين وكذلك أحفادهم " [31]

" الأسرة المركبة أو الممتدة والتي تتكون من أسرتين صغيرتين أو أكثر يرتبطان فيما بينهما من خلال امتداد علاقة الابن المتزوج بوالديه " [31]

يتضح لنا من خلال التعريفات السابقة للأسرة الممتدة أو ما يسمى البعض الأسرة المركبة والتي غالباً ما يتم فيها الجمع بين عدة أسر نواتية في إطار الأسرة الكبيرة ، تكون فيها الرابطة الأساسية رابطة التتابع الخطي للأجيال سواء كان أبوياً أو أمومياً في بعض المجتمعات ويتميز هذا النوع من الأسر عن الأنواع الأخرى علاوة على الشكل السكني الممتد عادة.

وهنا يجب الإشارة إلى الشكل التضامني الكبير بين أفراد تلك الأسرة والاهتمام بالأهداف شديدة الصلة بالنمط الممتدة كالتعليم والصحة والرعاية والدفع بالأفراد لتحقيق حاجاتهم المعنوية وأقصد بها تلك المظاهر الثقافية والتكفل الاجتماعي والنفسي بالفرد إلى الحاجات المادية وأهمها تنمية القدرات لدى الأفراد لجعلهم أفراد منتجين ولعل أبرز العوامل التي تساهم في إرساخ تلك العلاقات والمظاهر والتي تعمل على تماسك الأسرة نجد الدين وجملة المعتقدات والثقافات التي ينقلها الأجداد بعناية تامة للأحفاد وتظهر على شكل ممارسات مثل الطقوس والصلاة والتكفل بالمعوز داخل الأسرة من خلال النفقات أو الزكاة وظيفية التكاثر والحماية والنصرة وممارسات معنوية تهتم بالفرد وجدانياً مثل الوظيفة الثقافية والعاطفية والتنشئية ، غير أن هذا النظام قد لعب علاوة على الدور الزراعي وخدمة الأرض السائدة لطبيعة المجتمعات القديمة حيث يحافظ لفترة طويلة على تماسك التركة وعدم تمزقها وتبعثرها. لا سيما في مجتمعات ما قبل التصنيع والتي تعتمد على الاقتصاد المحلي والذي عادة ما يمس عدة أسر قرابية يحددها المجال الجغرافي البدوي.

إلا أن الثورة التكنولوجية أو التقنية وما تمخض عنها من تطورات على المستوى العالمي والمحلي في الدول الصناعية بالأخص قد أدت إلى إخفاء هذا النوع من الأسر نظراً لأنه لم يعد يضطلع بمهامه إلى رغبة الأفراد خاصة في أوروبا بالحرية والاقتصاد الفردي مما أدى إلى ظهور مؤسسات حكومية تقوم بدور الأسرة الممتدة من حيث الحماية والتعليم والتكفل المادي ذلك شأنه أن جعل مهام هذه الأخيرة تصاب بالتقلص.

إلا أن هذا النمط ظل موجوداً إلى حد اليوم في بلدان إفريقيا وأستراليا والدول النامية عموماً والتي كان معروفاً فيها منذ القدم وذلك راجع إلى الرسوخ التام للأفراد في النمط الأبوي ودور التربية في إبعاد تلك المفاهيم التي تساعده على إندثاره في أوروبا مثل الحرية والملكية الفردية والقهر والإلتزام الذي كان مصيره الكنيسة بلا شك ، ومما ساعد على بقاء هذا النمط في الدول النامية ما يسمونه بالزواج الداخلي " Endogamy " وهو حالة الزواج التي قد تقع بين أعضاء الجماعة الواحدة كالقرابة أو القبيلة أو العشيرة أو الطبقة الاجتماعية أو الجماعة الدينية وهذا النظام من الزواج يفضل على غيره من قبل أعضاء الجماعة الذين يعتقدون بضرورة الإلتزام به وعدم مخالفته مهما تكون الظروف إذ أن مخالفته وعصيان نظم قوانين الجماعة ومثل هذه الحالة تستلزم العقاب الذي دائماً يعمل على تحقيق الوحدة بين أبناء هذه الجماعة " [32]

ومن خلال ذلك فإن الشكل الممتد للأسرة يطرح نوع من الاختيار للزواج والذي يخضع للمبادئ والقيم الراسخة في المجتمع أهمها الزواج الداخلي ، الحفاظ على التركة ، الاقتصاد الجماعي ، الاختيار المسبق للإبن ، الزواج المبكر ، كل هذه العوامل جعلت من الاختيار عدم إختيار لأن الشخص المعني بالاختيار هنا تكون إرادته الاختيارية غير مراعاة من جهة والالزامية التي تطبع المجال الريفي الزراعي من جهة أخرى والتي تلزم أفراد المجتمع نفسه بعدم مخالفتها وفي الغالب فإن السمة الغالبة على المجتمعات الريفية المصغرة وجود نظام اجتماعي قوي هذا يعني أن الجماعة هي المسؤولة عن تحديد الأنماط السلوكية للأفراد ولا دخل لإرادتهم في ذلك وإن أي تمرد على مستوى الجماعة يؤدي على عزل المتمرد ونفيه لمدة معينة يعني أن هذا الزواج الذي يتم من خلال الجماعة هو زواج شرعي وناجح أما الزواج الذي يخضع لإرادة الأفراد أنفسهم غير شرعي من منطلق الثقافة السائدة ، ويحمل لصاحبه من الجنسين العار والسخط إذ أن الاقتران أو الزواج " إتحاد ينظمه فيكتسب صبغة الشرعية من خلال الثقافة السائدة فيه " [33]

وهنا يترتب على الأساس الاختياري المعمول به في الشكل الاسري الممتد بالدرجة الأولى خدمة العائلة الممتدة في المقام الأول بإضافة فرد للعائلة (الزوج أو الزوجة) ، وذلك من شأنه تقوية وحماية الأسرة ورعاية ممتلكاتها بالإضافة إلى زيادة يد عاملة سواء كان رجلاً أو امرأة زد على ذلك نجد أن الأم تختار لإبنها الزوجة التي تتوافق معها لا مع زوجها.

إنطلاقاً من هذه الحقائق والتي يتجلى فيها مظهر المنفعة سواء كانت شخصية تمثل مصلحة الأب الاقتصادية بإضافة يد عاملة أو مصلحة الأم بالاختيار على هذا المنوال كان فيه نوع من إهمال لرغبة الأفراد في إختيار شريكة حياة تتناسب معه من أجل بناء صرح أسري متين من خلال نمط الإختيار الحر في حين نحن لسنا ضد استشارة من هم أقدم منا في التجربة ولكن أن يكون الأمر كما هو معروض أمامنا فالوضع يختلف تماماً.

" فالاختيار يكون في هذا النوع من الأسر عادة على أساس أصل عائلة الفتاة قبل رأي الفتاة وفي اغلب الأحيان النساء , هن اللواتي يقمن بالاتفاق الأولي للزواج ويكون تدخل عميد الأسرة بهدف الاتفاق على الشروط وتحديد قيمة المهر وكذلك تحديد موعد الزفاف والفتاة في هذا المجتمع تكون محضرة طرف أهلها لتحمل الوضعية الاجتماعية حيث تتزوج في سن ما بين 12 و 13 سنة ولا يتم تبليغها بأمر زواجها إلا بعد إصدار القرار النهائي من طرف عائلتها " [34]

وما التحولات التي مست أوروبا والدول الصناعية إلا تظهر رافضاً لتلك السياسات القهرية التي كانت تستعملها الكنيسة والقساوسة ولا شك أن ظهور بعض الأشكال الجديدة مثل الأسرة النووية والأسرة الزوجية إلا مظهراً من مظاهر التحولات التي مست مجال الأسرة عموماً.

2.2. الأسرة النووية :

تتكون الأسرة النووية عادة من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين يسكنون تحت سقف واحد ويشاركون في حياة اقتصادية واحدة من أهم خصائصها نذكر :

- " الأسرة النووية نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر الواضح من الضبط الاسري وتمتاز بصغر حجمها وتتكون عادة من زوج وزوجة وأبناهما غير المتزوجين " [7]

- تعد الأسرة النووية هي النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر حيث يلعب الدور الحاسم في التأثير على كيانها وعلاقاتها ونعني بالأسرة النووية من الناحية البنائية تمركز الأسرة حول شخصيات الزوج أو الزوجة والأطفال الصغار.

لقد اعتبر انتشار مثل هذا النوع بمثابة أولاً انحصار الشكل القديم والذي يمثل الأسرة الممتدة والذهنيات المتعلقة بها بالإضافة إلى اعتبارها مؤشر للتطور حيث ينتشر هذا النوع في البلدان المتقدمة والتي يمتاز بنوع من الملائمة لخصائص النوع الجديد والذي بدوره يمتاز بسيطرة الطابع الفردي والحرية في تحديد واتخاذ القرارات والذي ظهر من خلال الحروب الفكرية والثورة الصناعية بفرنسا على المعتقدات الكنيسية التي كانت

تلتزم العالم الغربي بنوع من الإجبارية في ممارسات وطقوس تحد من حرية الأفراد هذا الوضع المتأزم جعل من الثورة الفرنسية أمراً لا بد منه نظراً للتذمر الحاصل من جراء القهر الممارس حيالهم من خلال تلك الأوضاع المزرية كان على الشعوب تغيير نمط تفكيرها والذي يمتاز في المرحلة السابقة بنوع من الجمود.

لذا إعتبر بعض العلماء والباحثين الأسرة النووية بمثابة مرحلة في حياة الأسرة الممتدة ولا شك أن المظاهر التحررية كان لها الفضل الكبير في ظهور النمط الاسري النووي وحتى الزواجي والذي ساعد على إعطاء نمط اجتماعي جديد تبعاً له علاقات جديدة من أهمها مراعاة دور الأولاد في القرارات خاصة تلك التي تخصهم من جهة بالإضافة إلى تلك المظاهر التحررية التي منيت بها المرأة من التعليم إلى العمل داخل وخارج البيت مشاركتها في مصاريفه ... إلخ من المظاهر الجديدة والتي كانت ضرورياً من الخيال في عهد الأسرة الممتدة ، في حين هي اليوم من المظاهر الشبه معتادة في ظل ظروف اجتماعية جديدة وتجدر بنا الإشارة هنا إلى الفرق الحاصل بين الأسرة النووية والأسرة الزواجية والتي تمس موضوع الدراسة فالأسرة الزواجية هي تاج الحركة التطورية وتتم على أساس الرضا في تكوين أسرة وتمتاز بصغرها حيث تتكون من زوج وزوجة في البداية ثم الأولاد فيما بعد على حد زعم " دور كايم إميل "

ولا شك أن التناول يطرح لنا إشكالاً لم يكن واضحاً لدى العامة من الناس ولا شك أن هذا النمط الجديد والجدير بالاهتمام وخاصة ونحن ندرس موضوع الاختيار للزواج . لا يمكن أن يظهر بالوضوح الكافي دون الحاجة إلى عين الباحث المختص بين النوعان المتشابهان في الكثير من الملامح . وقد أكد إميل دور كايم في مقال عن الأسرة والزوجية " ولكنه يقول عن علاقة التشابه البنائي للنوعين لكنه يؤكد على السمة الإضافية للنوع الثاني في أن الزوجين يمثلان المحور الأساسي للأسرة الزواجية" [7]

ولما كان الأفراد والذين هم في سن الزواج الحرة التامة في اختيار شريكة الحياة أو شريك الحياة لذا فإن القرار الذي يتخذه الفرد عند الاختيار سيحدد نظراً للحرية المطلقة مكانته في المستقبل.

بهذا فإن الأسرة الزواجية بهذا المعنى الواسع لكيان اجتماعي معقد أشد التعقيد خاصة وأنه يمس الجانب العاطفي والثقافي في دراسة ميولات الأفراد في اختيارهم لشريك دون آخر.

بالإضافة إلى أن الأسرة الزواجية على عكس نظيرتها تقوم بإنشاء علاقات قرابية إلى حد اعتبارها الباحثين المعاصرين " أنسب تشخيص يدل على طبيعة الأسرة في المجتمع المعاصر ذلك أنها لم تغلق الباب في وجه إنشاء علاقات قرابية واسعة النطاق مع الآباء والأجداد والأعمام والأخوال وأبناء العمومة والخؤولة " [7]

ناهيك عن التمايز الذي تطرحه الأسرة النووية تسعى الأسرة الزوجية إلى الاهتمام بالتوازن والتماثل في المجالات المزاجية والثقافية لذا فإنها تكاد تقوم أساساً على الارتباط الوثيق بين الزوجين وذلك راجع على المبدأ المثالي في الاختيار الذي وقع في بداية الارتباط.

3 . أهم المشكلات الأسرية وأنماط الصراع المتعلقة بالاختيار :

لقد اختلف الباحثون والعلماء والمفكرون تبعاً لاختلاف اتجاهاتهم الفكرية وتخصصاتهم من حيث موقفهم إزاء المشكلات الأسرية فهناك من اعتبرها نتاج حركة سريعة لتطور في حين ذهب البعض أن القول بان المشكلات الأسرية هي خلل وظيفي يمس الأسرة نفسها وذلك يظهر في عدم استطاعتها التوفيق بين وظائفها داخل البيت وما يترتب عليها من إلتزامات مجتمعية من خلال انتمائها لنفس المجتمع ، إلا أن البعض ينظر إليها أنها نتيجة أو ظاهرة حضارية توجد في المناطق الحضرية منها في الأرياف فيما ينظر إليها علماء النفس على أنها نتاج الأنانية وجوانب فردية في الأسرة من خلالها تنتج تلك الهوة السحيقة بين مصالح الفرد والمصالح الأسرية.

رغم هذه الاختلافات فإن كون الاتفاق في نظرهم لهذه المسألة على أنها مشكلة اجتماعية وجب فهمها وتحليلها وتبعاً لذلك إقتراح العلاج المناسب لها أو على الأقل معرفة خصائصها ليتسنى لذوي الاختصاص وضع خطط بناء على تلك المعطيات.

وهنا لست أعني تلك المشكلات العامة ولكن يقتصر التناول على تلك المشكلات الشخصية وحتى العائلية التي تمس موضوع الاختيار بشكل مباشر ومن أهم تلك المشكلات صراع الأجيال ، السلطة الأبوية ، هل حل تلك المشكلات يستدعي إنتاج قيم جديدة لتفادي الصراع الفكري بين القيم الماضي والحاضر ، ونقصد في أغلب الأحيان بتلك المشكلات تلك العقبات التي تحول دون استقرار وضع الأسرة وقد يظهر ذلك في شكل صراعات ونزاعات في أشكال مختلفة وقد تنتهي تلك الصراعات إما بتنازل أحد الأطراف على حق من حقوقه وتراض بينهما أو إلى خمود المشكلات إلى حين قد تتجدد وقد تكون تلك المشكلات أهم ولتشمّل نطاق العائلة والمجتمع نفسه.

ولقد عرف " روبرت مرتون " المشكلات الاجتماعية على " أنها التباين أو التناقض بين ما هو موجود

في المجتمع وبين ما ترغب فيه مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية " [35]

ويرجع علماء الاجتماع تلك الصراعات إلى عدة أسباب متداخلة يصعب الفصل فيما بينها ولما كان الصراع بعداً واقعياً ونعني به حدوث ثغرات داخل النظام فإن روبرت مرتون أرجعه إلى تلك الفروقات في المجال الثقافي من خلال المواقف وتعارض الاتجاهات ونظرة كل من الزوجين إلى الحياة ناهيك عن تلك الاختلافات العاطفية والوجدانية التي تزيد الأمر تعقيداً " ، فهناك من العلماء من إعتبر الصراع عن كفاح حالة القيم والسعي من أجل المكانة والقوة " [31]

1.3 . مصادر المشكلات والصراع الاسري المتعلق بالاختيار :

في هذا السياق ينبغي أن نفرق بين مصدرين هامين من مصادر المشكلات الأسرية والتي تطرح عادة صراعا قد يكون ظاهرا على كل سلوكيات إحتدامية أو قد يكون في شكل خفي ويتلخص هذان المصدران في مصدر ذاتي والذي قد يكون مصدره الفرد نفسه ومصدر العلائقي بين الأسرة الصغيرة ومظهر الاغتراب الذي يظهر تبعاً للعامل الأول.

1.1.3 . المصدر الذاتي :

هو النوع الذي يرتبط بالفرد نفسه وهنا ننطلق من رأي الانتربولوجي " جولس هنري " J-Henry الذي قضى فترة طويلة في دراسة المجتمع الأمريكي وملخص رأيه أن المصدر الأساسي لا يكمن في الأسرة نفسها بل في الأعضاء المكونة لها وذلك يظهر من خلال الأساليب التحررية للمجتمع الأمريكي ، حيث أصبح الفرد يتوق لتحرر وذلك لإشباع حاجاته ، في مجتمع يمارس نوعا من الضغط ويسمى ردة الفعل الناتجة عن تلك الضغوطات التكنولوجية هذه الاندفاعية هي التي تميز بين الثقافة الحالية والثقافة البدائية.

واستنادا على هذا فإن العامل الأساسي في تحريك الصراع وتجده هي إرادة الأفراد وهروبهم من تلك الممارسات التي يرى فيها الفرد قمعاً لجماعه وحداً لحريته في مجتمع تسود فيه القيم التي تدعو إلى ذلك ، إن هذا التناقض الحاصل بين ما كانت عليه الأساليب الاختيارية قديما من ذلك مظهر التشدد في إصدار القرارات من خلال ممارسة الأب لسلطته المدعمة من طرف العائلة أو القبيلة ، وعموماً فإن الطريقة التي يسلكها الأفراد في تقادي تلك الضغوطات هي الانفراد بالرأي ضارباً من خلال ذلك بالقيم التي عادة ما يمثلها الأب والأم عرض الحائط ويستمر الصراع هنا بين القيم القديمة والقيم الجديدة . إلى أن يحقق الفرد الإشباع في اختيار شريك الحياة دون تدخل أي سلطة من شأنها أن تحد من حريته.

والحقيقة الهامة التي يمكن أن نستخلصها من خلال هذا التناول هو الدور الثانوي للآباء والأمهات، هذا ورغم الثغرات التي يخلفها الصراع ومحاولة الأفراد التخلي عن النمط الوالدي في الاختيار إلا أن الحياة ستعود مجددا إلى حالتها الطبيعية التي كانت عليها من قبل، حين يسمح للفرد بكل حرية اختيار من تناسبه وفي حين نجد أن تشدد الأسرة برأيها يطرح استمرارية الصراع على الرغم من خموده من حين إلى آخر ، فإنه يتجدد ليجدد الصراع مع الرغبة الملحة للأفراد الشيء الذي ساعد على انتشار مثل هذه المظاهر التغيرات الحاصلة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الريفي وحتى الحضري وبشكل أعم المجتمع الإنساني في العصرنة والحدثة الشيء الذي جعل من التمسك بالفردانية يغدوا أمرا طبيعيا بالإضافة إلى تقلص سلطة الأب ، في الأسرة وكذا التحولات التي مست شكل الأسرة وانفرادها بالاقتصاد الحر بعيدا عن الأسرة الممتدة كل هذه المظاهر كان لها الفضل الكبير في انتشار مثل هذه الصراعات والمشاكل الأسرية بالرغم من الجوانب الايجابية التي تطرحها النظرة الفردانية في إثبات إرادة الفرد وعدم إحباطه ومراعاة احتياجاته وممارسة حقه في اختيار الشريك الذي يناسبه إلا أن هذا الزعم هو نفسه مصدرا لصراع جديد والذي يكون فيه الفرد طرفا والأب والأم طرفا آخر في حين أن الصراع لا يمر إلا بإحداث تأثيرات سلبية بين أطرافه ما يجعل الأسرة عرضة للتفكك.

3. 1. 2. المصدر الموضوعي :

إن الذي تمثله الأسرة الزوجية المنعزلة كما أكدها لنا " دافيد كبر " و " جيبسون وينتر " الباحثين الاجتماعيين " D.cooper " " G.winter " فقد ذهب هؤلاء إلا أن الأسرة الصغيرة المنعزلة هي المسؤولة عن صورة الاغتراب وعدم التحكم في الأفراد والمساواة بينهم و لاشك أن انتشار هذا النوع والذي يقوم على النزعات الفردية هو أهم عامل يدعو إلى الصراع، هذا النموذج الأسري يساعد على إقتلاع الأفراد من أصولهم في غياب الأقارب والذين يمثلون التضامن العضوي وهنا يشعر الأفراد بالإحباطات على المستوي النفسي لعدم تحقيقهم المودة والألفة التي يطرحها النمط الأسري الممتد رغم ما يتسم به من الشدة والضبط من خلال ميكانزمات قوية الفاعلية أهمها الدين والذي يلعب دورا هاما في توازن شخصية الأفراد في حين ينتقل الأجداد خبراتهم وعقائدهم بعناية تامة إلى الجيل الجديد وهنا تفاعل الأحفاد مع الأجداد الذين كانوا يقومون بدور في تعليم الطفل قواعد الدين ، كما حرموا من حكايات الجدة التي كان من بينها القصص الدينية " [17]

إن التركيز على الحال الذي آلت إليه الأسرة النواتية في الوقت الحالي هو نفسه الصراع ويظهر ذلك في غياب الشكل التضامني لدى الأفراد في الأسرة الصراع ويظهر ذلك في غياب الشكل التضامني لدى الأفراد في الأسرة الجديدة ونقص التكفل ما ساعده من عوامل في خروج المرأة للعمل وظهور شكل جديد بتربية في دور الحضانة والأمهات المربيات هذا الدور التي كانت تلعبه الجدة بشكل متقن هو غائب اليوم في الأسرة الزوجية ما جعل صور الاغتراب تزداد قوة.

3. 2. أنماط الصراع الأسري :

لعل من المفيد أن نحاول في دراستنا للمشكلات الأسرية والتي من أهمها الصراع ذلك المظهر الذي ينم عن وجود أقطاب وتصورات مختلفة لأطرافه والتي تنتج أساسا خاصة ونحن ندرس الاختيار للزواج من امتلاك أفراد معينين ذو مكانات معتبرة داخل النظام قوة ضاغطة ، تمكنهم من ضبط الفرد وإرغامه ، في حين يحاول الأفراد تغيير تلك المنطلقات تارة بالرفض أو أساليب وأنماط مختلفة يتخذها شكل الصراع تظهر من خلال التفاعل الاجتماعي بين الأفراد متخذة أشكالاً ووسائط مختلفة تلعب دوراً هاماً في تحديد نوع العلاقات التي تسود أطراف هذا الصراع وتعتبر بعض أشكال الصراع التي تتخذها المشكلات الاجتماعية أشكالاً مرغوب فيها ، والبعض الآخر غير مرغوب فيه ويتوقف الحكم عليها من خلال النتائج التي حققتها تلك العلاقات ورغم تعدد الأنماط التي تظهر على شكلها الصراع من أجل تحقيق المكانات إلا أننا يمكن أن نحصرها فيما يلي :

3. 2. 1. الصراع مختلط الدوافع :

يحدث هذا النوع من أشكال الصراع عندما تشتد المنافسة بين قيم ماضية والتي يمثلها الآباء والأجداد وبين قيم جديدة أنتجها الواقع نفسه ممثلة بالابن المقبل على الزواج وذلك نابع من المعاشرة والتفاعل وطلب كل من الطرفين تغيير تلك السلوكات التي تقوم بها الطرف الآخر ، ويهدف احد الأطراف المتصارعة في تحقيق مجموعة من الغايات دون أن يحطم الطرف الآخر وذلك لأهمية العلاقة الموجودة بين الطرفين ووجوب استمرارها ويظهر ذلك في الصراع الثقافي بين الأجيال حيث يتوخى كل من الجيلين إلى فرض منطقته الشخصي دون إلحاق الضرر أو القضاء على الطرف المتصارع معه وقد يحدث أن يصل الصراع إلى حد الصدام بين الطرفين فيتخلى أحد الطرفين على رأيه وينشبت الآخر في غالب الأحيان يجد الآباء أنفسهم مجبرون على تقبل رغبة الإبن مراعين في ذلك النصح والإرشاد بهم معتقدين في أن إختيارهم لشريك الحياة هو الأنسب في حين يرى الإبن بإختياره الشخصي مراعاة لمتغيرات جديدة أهمها التكافؤ والعاطفة. وفي كلتا الحالتين " يجد المقبلون على الزواج أنفسهم في حالة مجابهة لحالة نفسية اجتماعية صعبة وحساسة" [36]

3. 2. 2. الصراع الأساسي :

ويمثل هذا النوع من أساليب الصراع في رغبة أحد الطرفين في التخلص من الطرف المنافس له وهذا هو الفرق الجوهرى بينه وبين صراع مختلط الدوافع يحدث هذا النمط حين " تشتد المنافسة بين شخصين إلى درجة الكراهية والعداء بسبب أو بدون سبب ويحاول كل طرف تدمير الطرف الآخر والقضاء عليه ... وكثيرا ما تكون الأنانية وحب الذات والرغبة في السيطرة والنفوذ والثروة هي الدوافع الأساسية لمثل هذه الصراعات الشخصية " [37]

وتتجم عن هذا النمط في أغلب الأحيان مظاهر سلبية ناهيك عن تلك المظاهر والتي تلخص في مظهرين إما السيادة والتفوق لأحد الأطراف أو إحداث التوافق الاجتماعى بين الفئات المتصارعة وذلك في حالة تقارب تلك القوى والذي يظهر في تخلي أحد الأطراف عن مكانته دون إلحاق الضرر به.

3. 2. 3. الصراع الداخلى للفرد :

إن حقيقة الصراع الداخلى تعكس طبيعة الصراع النفسى بين ثقافة المعايير والتي تحددها جملة من القيم المتعارف عليها وصعوبة التميز بينها وهنا يبدأ ذلك الصراع النفسى الذي يظهر من خلال تذبذب الأفراد أنفسهم ويتخذ هذا النمط عدة تأويلات تحدث داخل النفس البشرية صراع داخلى عندما يواجه المرء معيارين أو عدة معايير يجب أن يختار من خلالها وهو يعلم أن بإمكانه الحصول على شريك حياة يحمل صفة واحدة من جملة المعايير المتوفرة عموما ويسمى بصراع الإقدام.

أما التأويل الثانى والذي يحدث حين يكون نمط الاختيار لا يتجاوز شخصين غير متشابهين في الصفات من جهة وعدم رغبة الفرد نفسه والذي يقوم بعملية الاختيار في كلا الإختيارين ويسمى بصراع الإحجام. وهنا يستعمل الفرد السوي الوسائل المنطقية والعقلية والتي تخضع لمستوى تعليمي وثقافي في تقادي أو توجيه تلك الصراعات وحل ما يعانيه على الصعيد النفسى والاجتماعى إما بتغيير الظروف التي تساعده على نشأة الصراع أو التوفيق بين مختلف الأطراف المتنازعة وهنا تظهر براعة الفرد في حين يذهب البعض إلى الجيل النفسية والتي يسميها " فرويد سيقموند" بالجيل الدفاعية تعبيرا على عدم استطاعة الفرد تحمل تلك الصدمات والتي تنجر عن الصراع مثل التبرير ، الإسقاط ، النكوص ، التقمص ، الأحلام ، الانسحاب .. إلخ.

كل تلك التصرفات هي عبارة عن استجابات خاطئة وهي تمثل نوعاً من الإضطرابات والقلق والإنفعال
إزاء مرحلة الإختيار والتي قد تحدث شللاً في التفكير والعمل أحياناً.

ملخص الفصل:

إن التواتر الذي أفرزته التطورات الحاصلة على جميع الأصعدة وخاصة منها الأسرية ، جعلتنا نهتم
بطرح هذا الموضوع من وجهة نظر تاريخية بالإضافة إلى رصد أهم التغيرات التي مست هذا الأخير بدءاً
بالتعاريف من العهد اليوناني إلى العصر الحالي ومحاولة إعطاءها بعداً واقعياً إنطلاقاً من الظروف المعيشية
التي كانت تسود في تلك المجتمعات بالإضافة إلى الأشكال السائدة و المتعلقة بموضوع الإختيار للزواج في حين
أن هذا الأخير أي الإختيار يخضع بشكل أو بآخر إلى تأثيرات المجال والوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة
بنوعها الممتدة والنواتية مع التطرق إلى التقلص الحاصل على مستوى الوظائف وظهور بعض المؤسسات
المنافسة لها في إطار التخصص الوظيفي داخل المجتمع .

والجدير بالذكر في هذا الفصل اننا تطرقنا من خلاله إلى أهم المشكلات الأسرية وكذا أنماط الصراع
المتعلقة بموضوع الإختيار وتحديد مصادرها والإشكال والكيفيات التي تحدث بها ، كان ذلك على مستوى الفرد
نفسه أم على مستوى المجتمع ككل وذلك من شأنه أن يوضح العلاقة الموجودة بين الأسرة كبناء إجتماعي
والإختيار كأسلوب يهدف إلى نبذ مثل هذه الصراعات التي تغدو حالة مرضية ، إنطلاقاً من حسن الإختيار في
المرحلة الأولى .

الفصل 3

التغيرات المجتمعية الجزائرية وأثرها في مستويات الإختيار

تمهيد:

إنّ تحديدَ خصائص أي مجتمع من المجتمعات يعدّ من بين أهم الصعوبات التي تواجهُ الباحثين نظراً لتعقيد البنى الاجتماعية داخل هذا المجتمع ومن ثمّ فإنّ أيّ إتجاهٍ يقومُ على دراسة المجتمع من الناحية التجزئية تغدو دراسةً غيرَ فعالةٍ ونسبية النتائج ما لم تستخدم خلال الدراسة المرفولوجية للمجتمع نفسه المنهج متكامل الأبعاد ، ومن هنا تأتي براعةُ الباحث في إختيار الجوانب الحساسة وربط المتغيرات على أساس تفاعلي ، لأنّ نظام أي مجتمع هو عبارةٌ عن ظواهر مجتمعية متداخلة تمتازُ بعدم وضوحها وتمايزها من مجموعة الظواهر الأخرى بالإضافة إلى تحديد تلك الفوارق التي تجعله مختلفاً عن المجتمعات الأخرى ناهيك عن التمايز الحاصل بين الطبقات الاجتماعية وجملة المعتقدات والقيم التي قد تختلف من منطقة إلى أخرى في نفس المجتمع.

إنّ حتمية ميكانزمات التغير تستلزمُ ظهورَ أدوار جديدة تزاممُ تلك الأدوار التي كانت من الأبجديات في وقت ماضٍ وظهور مؤسسات جديدة تختلف إختلافاً وظيفياً عن تلك المؤسسات والمتمثلة في أغلب الأحيان بالأسرة والعائلة والقبيلة وأب القبيلة إلخ

الآن وقد حاولنا أن نضع المناقشة في إطارها الصحيح بتحديد أدق الجوانب التي من خلالها يستطيعُ الباحث الجاد إعطاء صورة حقيقية للمجتمع متوخياً في ذلك الموضوعية في الطرح وضرورة مراعاة الأساليب الحقيقية في جمع الحقائق بشكلٍ تكاملي ، غير أننا نودّ هنا أن نوضح مدى تأثير التحولات التي مست الجوانب الحساسة في بناء الشخصية الجزائرية ، رغم ما ترتبَ عنها من إجهاض للقضية الجزائرية خلال الحقبة التاريخية الاستعمارية التي استعملت فرنسا من خلالها كل الوسائل من أجل مسخ الشخصية الجزائرية الإسلامية وعلى حد قول الإمام عبد الحميد بن باديس.

" إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر الأمم ، وهي لا تزال حية ولم نزل، ولهذه الأمة تاريخها كمثل سائر أمم الدنيا ، وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو حسبوها"

هذا فيما يخص الحقبات التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري باحتشام ، أما عن الزواج في المجتمع الجزائري فيعد من بين أهمّ البنى المكونة له ، ويلعب الزواج دوراً هاماً في تقسيم الأدوار وتحديد المكنات إلخ ،

وكانَ للتغيرات التي مست الوسط الحضري والريفي أثرٌ بالغ في إقحام معايير وقيم جديدة بالنسبة لموضوع الإختيار مع الإبقاء على تلكَ المعايير التي تبدو ثابتة ثبوتَ القيم الدينية وبالتالي يبدو أن دراسة المجتمع الجزائري من حيث العوامل التي تساعده على صقل شخصية الجزائري منذ الاستقلال أثرٌ بالغ على التركيبة الإجتماعية الجديدة.

وفي مستهل هذا الفصل سنقومُ بتسليط الضوء على التحولات الحضرية التي مست المجالين الريفي والحضري وخصائص كلاهما مع الإهتمام بالزواج والإختيار داخل المجالين مروراً بالإختيار في نظر المشرع الجزائري ونظرة الشريعة الإسلامية للزواج والصفات التفضيلية التي من خلالها يختار المسلم الجزائري شريك الحياة.

1. التغيرات المجتمعية التي مست المجتمع الجزائري وأثرها على مستويات الإختيارية :

يمتاز الإختيار للزواج في الجزائر بالميزات المحددة للمجال فالإختيار لدى الأسرة الحضرية تختلف منها في الأسرة الريفية وذلك راجع إلى عدة عوامل ثقافية وحضرية بالإضافة إلى شكل العلاقات المباشرة التي تميّز المجال الريفي عن الحضري وفي العموم فإنّ الزواج يغدو مرحلة هامة ينتقل فيها الشاب من مرحلة العزوبية إلى مرحلة المسؤولية ويولي المجتمع الجزائري لهذا الحدث إهتماماً بالغاً تبعاً لتثقافته النابعة من الدين الإسلامي.

1.1. التغيرات الحاصلة في المجال الحضري وأثرها في قيم الإختيار :

يطرح المجال الحضري الجزائري عدة متغيرات متأثراً بشكل العلاقات وإتساع رقعة التعارف تبعاً لذلك تعدد الثقافات أدى ذلك إلى خلق نظام غير متجانس على كل المستويات الثقافية والإجتماعية والتركيبية وحتى الإقتصادية منها، تلكَ التغيرات لم تحدث بالصدفة بل كان ذلك خاضعاً لسنة التطور التي مست شعوب العالم عبر التاريخ ، كما أنّ تحديد بعض المميزات في المجال الحضري الجزائري وأثرها المباشرة على موضوع الإختيار يقودنا إلى تحليل أهم المستويات الحساسة في المجتمع الجزائري أهمها لا على سبيل الحصر الجوانب الإجتماعية والثقافية والإقتصادية بالإضافة إلى الحراك الإجتماعي الذي أصبح يشدُ أنظارَ الباحثين وما يطرحه من تمازج الثقافات على إختلافها " لأن طبيعة المهنة الحضارية تحتم على ساكن الحضر أن يختلط بألاف الناس وأن يرى مئات منهم كل يوم ... ولا يتم ذلك إلا في وسط جماعي قد يصل إلى مجموعة كبيرة " [38] ، هكذا فإنّ الإندماج الذي يحدث في المجال الحضري ينتج عنه خليط من الثقافات التي بدورها تكونُ هي الأخرى عبارة عن تأثيراتٍ أملتها عدة بيئات نشأ من خلالها الأفراد.

ومما سبق ذكره من تغيراتٍ مست المجال الحضري إنعكسَ على التصورات التي يحملها الأفراد على موضوع الإختيار ونظرتهم للحياة عموماً ولم يكن ذلك من العدم ، إنما هو نتيجة طبيعة أفرزتها عدة عوامل بيئية وإجتماعية وثقافية يهدفُ من خلالها الشباب المقبل على الزواج إلى إثبات وجودهم من خلال الطبيعة

التكوينية التي تخص المجال الحضري والتي من بينها تلاشي سلطة الأب ، ظهور الشكل الجديد للأسرة الزوجية ، نوعية العلاقات الإجتماعية ، ظهور قيم جديدة للاختيار من خلال تلك التجليات يقوم الشباب بإختيار حر نسبياً لشريك الحياة ويعرف هذا المجال على أنه " موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبياً وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانها". [39]

1. 1. 1. خصائص المجتمع الحضري الجزائري:

إنّ تحديد خصائص المجال الحضري الجزائري يقودنا إلى تحليل أهمّ المجالات الحيوية داخل النظام الاجتماعي الجزائري.

1. 1. 1. 1. المجال الاجتماعي وأثره على قيم الاختيار في المجتمع الجزائري الحضري :

إن عملية الإدماج والتفاعل الاجتماعي التي تظهر في المجال الحضري الجزائري التي تُحدث نوعاً من التفاعل في البنى المكونة للمجتمع نفسه، متخذة أشكالاً ووسائط تلعب دوراً هاماً في تحديد نوع وحدة العلاقة القائمة أساساً على المنفعة الفردية تليها في الأهمية المنفعة الجماعية وهذا الوضع ناتج هو الآخر من عدة عوامل أساسية من خلالها يصنع الفرد في المجتمع الحضري أنماط سلوكية تتوافق والمجتمع الأصلي مع مراعاة المصلحة الفردية التي تتميها بعض المتغيرات البنائية المشكلة للمجتمع الجزائري ، إنّ تغير البنى التحتية للمجتمع الجزائري وبتنشر ثقافة الأنانية ، كان لها الأثر البالغ في تحديد شخصية الجزائري القاطن بالمدينة وأهم تلك المتغيرات تغير شكل الأسرة ووظائفها، في حين كانت الأسرة في الماضي من أهم المؤسسات الاجتماعية في الدور الذي تلعبه في توجيه سلوكيات الأفراد وتربيتهم بالإضافة إلى تلك الوظائف المنوطة آنذاك بالأسرة الممتدة من حماية ورعاية صحية وتكفل تام بالفرد ، ويشارك في ذلك كل من له صلة بتلك الأسرة من الأعمام والأخوال والجد والجدة والأب والأم والأخوة والجيران والأقارب ، إنّ هذا النمط كان له الفضل في بناء مجتمع متأصل خاضع للرقابة الروحية والتي تمثل المعتقدات التي يؤمن بها الفرد الجزائري إيماناً قوياً بالإضافة إلى الدور الرقابي والعقابي في نفس الوقت التي كانت تقوم به الأسرة الممتدة ، إن الشكل الحضري الذي تقوم عليه المدينة أمر يتجاوز الشكل الممتد للأسرة وراح يدعو إلى إنشاء المؤسسات الاجتماعية التي وكلت إليها أهم الأدوار التي كانت تقوم بها الأسرة قديماً.

فتخصصت المدرسة في التربية والمستشفيات بمهمة الرعاية الصحية ، وتعتبر بعض العلاقات الاجتماعية التي أفرزتها المدينة في المجال الحضري الجزائري ، في ظل التغيرات التي مست المجتمع نفسه كان من نتائجها التقسيم الطبقي وعدم التماثل داخل الطبقات والذي يعمل على إبراز تلك الفروقات الاجتماعية بدورها تسعى إلى تعميق الهوة بين الأفراد ، ويحدث هذا النوع من التقسيم اللاعقلاني للطبقات بإستداد التنافس بين القيم الاجتماعية والقيم الفردية إلى بعض التجاوزات خلال العلاقات الاجتماعية من بعض الأفراد والتي تُحدث بدورها عدم الثقة على غرار المجال الريفي القائم على المعاملات المباشرة والبسيطة المبنية على الثقة المتبادلة وعلى حد قول ابن خلدون " إن المدينة قبله أنظار الطموحين من أهل

القرية وهذا الوافد إليها يضيف رصيدها الاجتماعي والثقافي نوع جديد ، لهذا نقول أن المدينة هو مجال تتمازج فيه ثقافات متناقضة ومنشآت إجتماعية غير متجانسة مما يؤدي إلى تكوين نظام إجتماعي معقد" [40]

ولعلّ أهم العلاقات داخل النظام الإجتماعي الحضري في الجزائر يمثلُ العلاقات الزوجية التي تخضع لكل التغييرات السابقة الذكر والتي تخص المجال الحضري الجزائري مع أن خصوصية المجال تطرُح عدة إهتمامات التي " تبلورُ العلاقة بين الموقع الطبقي والقيم ، فتتمسك الطبقات الحاكمة البرجوازية بقيم النجاح والريخ والكسب المادي والتحديث والطموح والإقتباس والسعر والإنضباط والإعتماد على النفس" [41]

ولقد ساهمت القيم التحريرية للأفراد بالإضافة إلى تلك الظروف التي تمتاز بالمرونة خاصة بالنسبة للتعامل مع القيم و المعتقدات في حين أن مخالفتها لا يعبرُ على مخالفة يعاقب عليها المجتمع ، راح أفرادُ المجتمع الحضري الجزائري إلى الإختيار الشخصي الذي يعتمدُ على قيم جديدة أهمها القيم الجمالية والتعارف قبل الزواج التي تتيحها بعض المؤسسات مثل المدرسة والجامعة ودور الشباب والجمعيات في حين هي غير موجودة في المجال الريفي أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تبلور فكرة الإختيار الشخصي لدى الأفراد بعيداً عن تلك المضايقات التي تقومُ بها الأسرة والأقارب ، وهنا تحاولُ الأسرة في الوسط الحضري الجزائري إرشادَ الأفراد دونَ الضغطِ عليهم إنطلاقاً من شكل العلاقات التي يحددها المجال الحضري عموماً.

تعتبرُ دراسة البنية الإجتماعية في المجتمع الجزائري الحضري تحديداً لمركز العلاقات يحددها الدين الإسلامي وجملة الأعراف والمعتقدات في حين هذه الأخيرة أصيبت بنوع من الجمود وعدم الشعور بالمسؤولية حيالها وبإدخال وسائل الإعلام والاتصال عليها فأصبحت تتخذ سلوكات مغاير لما هو معترف به في الوسط الحضري في حين ظهرت معايير جديدة طغت على المعايير القديمة وتلخص أساساً في ثقافة التقليد التي تُنشأ الفرد مولوعاً بها في المدينة ، فيذهب الشباب إلى التعرف على أصدقاء من غير جنسيته مع ظهور بعض القيم الانبساطية تتخذُ شكلاً من تجاه تلك السلوكيات التي كانت مرفوضة فرضاً يجعلُ الأفراد ملزمين قاطعة بذلك في زمن ليس ببعيد. وذلك راجع كله إلى شكل العلاقات السطحية من الأقارب والجيران في حين أن ساكن المدينة قريب مكانياً من أعداد كبيرة من الناس لكنه في نفس الوقت بعيد كل البعد عنها إجتماعياً " [42] .

إنّ بنية المجتمع والمدنية في الجزائر تلعبُ دوراً بارزاً في دفع الأفراد إلى الفردانية والتنافس ، فالقسيم الطبقي يؤدي حتماً داخل هذه المجتمعات إلى التنافس على قيم الربح و النفوذ والمركز فتكونُ النتيجة مزيداً من الفردانية.

لذا نجد أنّ عملية الإختيار في المجتمع الجزائري تخضعُ لقانون التحضر والتحول متأثرةً بالمجال والزمان ، فيختار الشاب المقبل على الزواج زوجته من خلال التعارف المسبق في الجامعة أو في مكان العمل ومن خلال مقاييس تطرحها المدينة ، فالبيئة الإجتماعية وكما يحددها أحمد شايب " بأنها العوامل المكانية و

الزمانية الأصلية والطارئة التي تتوافر في بقعة ما ويتكون منها جميعاً مزاج ما يسمى البيئة أو الهيئة الاجتماعية التي تطبع كل ما يتصل بها بطابعها الخاص" [43]

فالأزواجُ عموماً في المجال الحضري يخضعُ بصورةٍ مطلقةٍ إلى تجلياتِ القيمِ الحضريّةِ النابعةِ من المعاملاتِ اليومية وشكلِ العلاقاتِ داخلِ النظامِ المعقدِ والمبني على المنفعةِ الشخصيةِ تجعلُ من قضيةِ الإختيارِ خاضعةً للمصلحة على حسابِ القيمِ العاطفيةِ.

1. 1. 1. 2. المجال الثقافي وأثره على قيم الإختيار في المجال الحضري الجزائري :

يتشكلُ هذا العامل من عدة متغيرات خاضعةً للمجال الزمني والمكاني بالإضافة إلى " مستوى التحصيل العلمي للأباء ونمط العلاقات القائمة بين أفراد الأسرة وجملة التصورات والمفاهيم والعادات والتقاليد السائدة في إطار الوسط الأسري "[5] هذا الوسط الذي يتلقى فيه الأفراد أولَ بداياتِ التفكير والمعرفة ورسوخ المبادئ والقيم الاجتماعية والثقافة عند العامة من الناس، يعبرُ عنها في أغلب الأحيان على أنها تلكَ المعتقدات القديمة التي لا تتغيرُ بأي حالٍ من الأحوال وهي مترجمة في سلوك الكبار والأجداد في حين نجد أن المفهوم لم يُعطى حقهً بالكامل ، فالثقافة تشملُ الأفكار والأنماط السلوكية والعادات والتقاليد واللغات المجتمعية والمصطلحات العامة وكيفية كتابتها وطرق وأنواع التحية المتبادلة بين الأفراد المكونة للمجتمع وأنواع المأكولات والملابس وأنواع الولاء والطاعة والإتجاهات المختلفة والتوقعات السلوكية بين الرجل والمرأة والصغير والكبير والأنماط الأساسية للعلاقات الاجتماعية كالزواج وكيفياته وأنماط إختيار الشريك ودرجة حرية الأفراد في ذلك وشكل الأدوار داخل الأسرة إلى أساليب التربية والتعليم ونمط العمل المنتج داخل المجتمع ،كلُ هذه المكونات هي جزءٌ من الثقافة التي تقسم بدورها إلى نوعان ثقافة محلية وثقافة عالمية ، فالثقافة هي في تصور العارفين ليست مجرد مجموع أجزاء العلاقات المجتمعية الظاهرة منها والخفية بل هي أبعدُ من ذلك في نسيات الأفراد وإنطباعاتهم التي طبعوا عليها فالثقافة عبارة عن كلٍ مركب من مجموعة من العناصر المكونة للمجتمع وفقها يتم تنظيم العلاقات التبادلية بين الأفراد ويختلف مدى تأثير الأفراد بها في المجال الحضري الجزائري وبالضبط الأسرة في المدينة تختلفُ عنها في الريف في حين أن الأسرة في المجال الحضري لا تختلفُ في العادات والتقاليد إلا بالشيء المستحدث داخل النظام الحضري مثل النقد والربح والسرعة والإتصالات ، التي تمثل القيم مستحدثة التي لا نجدها في الريف ولكن الشيء الملاحظ والذي يجلبُ الإهتمامُ به هو قضية العمل والإيمان بالتقاليد والعادات المكونة للمجال الثقافي بنوع من البرودة إن لم نقل الإنسلاخ وإعتبارها أشياء تخص الآباء والأجداد والعملُ بها شيءٌ من التخلف نظراً لطغيان القيم الجديدة التي تشكلُ حاجزاً دون بروز دور الآباء والأسرة عموماً في كبح جماح الأفراد وإخضاعهم .

وفي ظل الأوضاع السائدة في المجتمع الجزائري الحضري وما إنجرَ عنها من قلبٍ للموازنين في سلم القيم والمعتقدات التي كانت سائدة في المجتمع تضمن إستقراره وتوازنه من خلال الأدوار التي كانت تقومُ بها جهات وكلت إليها مهمة الردع والعقاب .

إلا أنّ الأمرَ يختلفُ حين نكون داخل المدينة أين تكون الثقافة الحضريّة تحملُ تلكَ التناقضات والإختلافات ، ومن هنا فإنّ التنوعَ الثقافي الذي يظهرُ جلياً مكوناً علاقات إجتماعية أساسها المنفعة والمصلحة كل هذه الظروف كان لها الأثرُ البالغ في الذهنيات داخل المجتمع الحضري والتي مست موضوع الإختيار للزواج في حين تخلص الحضري في الجزائر من عدة قيم متعارف عليها مثل عقود القران بدون إحتقال أو وليمة والزواج المبني على أساس الحرية المطلقة للأفراد وظهور قيم جديدة كالعقل ومقياس الطبقة الإجتماعية والإقتصادية وتراجع دور الدين في الإختيار حيثُ يختار الشاب أو الشابة داخل المجال الحضري في أغلب الأحيان وهو لا يعلمُ أدنى شيءٍ عن الوضع الديني للشريك الذي يقدم على إختياره، وذلكَ راجع إلى عدم الإهتمام بالمقياس الديني أساساً زد على ذلكَ إنتشار الغزو الثقافي الذي تُظهرهُ الوسائل البصرية والمكتوبة من الأجهزة الإعلامية أدى إلى شبه الانسلاخ الثقافي لدى الشباب.

وعموماً فإنّ الإختيارَ في المجال الحضري يخضعُ لتأثيرات المجال الحضري التي عادة ما تطرحُ قيماً جديدة مثل الجمال والمال والطبقة الإجتماعية في حين نجد أن مقياس الدين والأصل في تراجع إن لم نقل هي غائبةُ أصلاً ، هذه الأوضاع تنميتها بعض الخصائص داخل النظام الحضري كالحرية ووسائل الإعلام والأنانية وتلاشي سلطة الأب وإنتشار نمط الأسرة الزوجية التي تعتمد هي الأخرى على الحرية المطلقة في الإختيار بالإضافة إلى إتساع رقعة التعارف بين الشباب في سن المراهقة وحتى في بعض الأحيان السماح بعلاقة جنسية عابرة .

وبالتالي يكونُ الفرد داخل هذه الخصائص رقماً من الأرقام الحضريّة بعيداً عن الدور الفعلي الذي يلعبهُ داخل المجتمع ، حرّاً في تصرفاته مسؤولاً عنها مهما كانت نتائجها بعيداً عن الاستعانة بوالديه لأنه يرى فيهما العامل الردعي والشئ القديم ، فيتخلى الأفراد عن إستشارتهم والإختيار على أساس العاطفة والأحاسيس التي سرعانَ ما تختفي بعد الزواج ، حينها يعرفُ الأفراد مدى الخطأ الذي وقعوا فيه وإنقيادهم وراء أهوائهم ومشاعرهم عوض الإهتمام بما هو أهم في بناء الأسرة متكاملة متوازنة.

1. 1. 1. 3. المجال الاقتصادي وأثره على قيم الإختيار في المجال الحضري الجزائري :

يسعى المجتمع الحضري الجزائري إلى فتح الإستغلال والإستثمار على مستوى أعلى منه في الريف الذين يتجهونَ بدورهم إلى المدينة قصدَ إيجاد فرص أفضل للنجاح والعمل أين يمكنهم بناء حياتهم المادية والإجتماعية في ظل الإقتصاد الحر ضمن مؤسسات إقتصادية معينة كالمحلات التجارية الكبرى والبنوك والشركات المحلية والعالمية جعلَ من سكان المدينة ينطبعونَ من خلال ممارستهم اليومية بنوع من التحضر والإهتمام بالوقت وطغيان المصلحة الفردية و الإحتكار و الربح ، كلُّ هذه العوامل كان لها الأثر البالغ في صقل شخصية الجزائري المتمدن تبعاً لتلك المتغيرات الاقتصادية

إن تغيرَ المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية ومحاولة الأفراد داخل المجتمع الجزائري التكيفَ مع المتطلبات الجديدة أثر تأثيراً مباشراً عن الفرد والأسرة ، أما على مستوى الفرد فنجد أن رغبتهم في بناء حياتهم إنطلاقاً من ظروف إجتماعية وإقتصادية أدت إلى إتخاذ الأفراد أنماط سلوكية ناتجة عن تلك الأوضاع

من أهم تلك التي تحولت دون ذلك في غلاء المهور ، تأخر سن الزواج بالنسبة للذكور والإناث ، إرتفاع التكاليف المعيشية إنتشار البطالة والعاطلين عن العمل حيث بلغ في سنة 2001 قدره بـ 80 % أقل من 30 سنة ونسبة 77.3 % يمثلون جنس الذكور" [44] .

أما على مستوى الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري على إعتبارها جانب في النشاط الإقتصادي فإن الأسرة لا تعتمد على العمل الزراعي كما هو الحال في الأسرة الريفية بل تعددت أنشطتها الإقتصادية بالتنسيق مع المؤسسات الإنتاجية فإن الأسرة داخل النظام الذي يدفعها بقوة إلى ممارسة أنشطة إنتاجية أو خدماتية من أجل ضمان موارد مالية إضافية وفي ظل الظروف الإقتصادية التي عادة ما يشارك الجميع في بناء ميزانية الأسرة فإن عملية الإختيار تكون عادة متأثرة بالحرية المطلقة للأفراد تبعاً لحريرتهم في ممارسة الأنشطة الإقتصادية .

من خلال ذلك يختار الأفراد شريك الحياة من الجنسين على أسس تضمن لهم الإستمرار والقوة الإقتصادية داخل نظام المدينة ، فيذهب الأفراد إلى إختيار الطبقة الإقتصادية والمكانة والوضع المادي لشريك الحياة متناسياً في ذلك العوامل الشخصية لشريك الحياة.

وعلى العموم فإنّ المجال الحضري عموماً ورغم ما يتميز به من خصائص فإن هذه الخصائص تتحكم فيها معتقدات راسخة رسوخ الإنتماء الديني للمجال الحضري الجزائري رغم أن المجال يتميز بضخامة حجم الوحدة العمرانية وشدة الحراك الإجتماعي ووضوح التدرج الإجتماعي وسيطرة العلاقات الإجتماعية الرسمية وسيادة الإتجاه الفردي وبروز عمليات التجانس والصراع وضعف التماسك الإجتماعي وتضاؤل الميل إلى التمسك بالمعتقدات والعادات الشعبية" [45] إلا أن تمسك الجزائريين بالعادات والتقاليد الشعبية يكون في المجال الحضري ضعيفاً إلا أنه يختلف الأمر حين نكون نتحدث على المعتقدات الدينية التي تكون مشتقة أساساً من الإسلام ، في حين يلعب هذا الأخير دوراً هاماً في توجيه سلوكات الفرد إلى ما هو أحسن ومقبول داخل المجتمع " فيقدم الدين علاقة علوية عبر العبادة والطقوس وبالتالي فهو يوفر قاعدة وجدانية لإعادة الأمن والتأكيد الهوية على الرغم من التقلبات والتحويلات والمفارقات الكبرى التي تعترض المصير الإنساني، هذه القاعدة وجدانية هي التي تمنح الفرد إمكانية التوازن" [17]

أما عن الخصائص المجتمعية التي يتميز بها المجتمع الجزائري الحضري فنلخصها في نقطتين أساسيتين :

1. يمتاز المجتمع الحضري عامةً بحجم سكاني كبير وبكثافة سكانية عالية التي تتجم عن الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية وهذا ما يلاحظ خاصة في الجزائر العاصمة ، وهران ، عنابة والمدن الساحلية.
2. تلاشي العلاقات القرابية والتضامن الجمعي مع إتساع دائرة التعارف في المدينة يتجلى للملاحظ ظاهران أولهما تلاشي العلاقات القرابية والتي تقوى في المجال الريفي فالأقارب في المدن لا يتزاورون غالباً إلا في المناسبات الهامة والجيران لا تربطهم ببعضهم البعض إلا تلك العلاقات العابرة والمقتصرة على إقتناء الحاجيات.

إن كل هذه المعطيات الحضرية التي تم رصدها تتعكس بالضرورة على السلوكيات الإختيارية التي يسلكها الأفراد ومدى مراعاة القواعد السلوكية التي تخضع للثقافة والدين فإن الأفراد في المجتمعات الحضرية تحكمهم على العكس من المجتمعات التقليدية ضوابط ثقافية دينية ، فإن الأمر يختلف حين تكون داخل المدينة لضعف هذه الضوابط مما ينتج عنه نوع من التسامح حيال القواعد العرفية المعمول بها في نطاق الأسرة الريفية فيكون الإختيار من خلال تلك المعطيات مبنياً على العاطفة والحب والتعارف المسبق قبل الزواج بالإضافة إلى بروز قيم نفعية لم تكن مهمة في وقت ليس بالبعيد مثل الطبقة الإجتماعية والمكانة و الوضع الإقتصادي وخروج المرأة للعمل و تعليم الفتاة ووصولها إلى أعلى مراتب الدولة ... إلخ كل ذلك كان وبلا شك له التأثير البالغ على الزواج والمقاييس الإختيارية نفسه.

1. 2. 1. التغيرات الحاصلة في المجال الريفي وأثرها في قيم الإختيار :

لقد رأينا كيف كانت الحياة الإجتماعية لسكان المدينة مع ذكر أهم الخصائص المميزة للمجال الحضري الجزائري وأثرها على عملية الإختيار في حين تعيش المدينة في حياة إجتماعية تسيرها العدالة والقوانين والحرية وتبادل المنافع الشخصية فإن السلوك نفسه يعود أثره على الأسرة التي يكون فيها الأب رقيق العواطف كثير الإهتمام والعناية بالأفراد .

في حين نجد أن الريف يختلف إختلافاً واضحاً عن الحضر الجزائري من حيث أن المجتمعات الريفية تتسم بالبساطة في الحياة الإجتماعية ، تربطها علاقات مباشرة لا تقوم على أساس المنفعة كما يحدث في المدينة وفيما يلي أهم الخصائص المميزة للمجال الريفي الجزائري وعلاقته بالعلاقات الزوجية وكيف تتم هذه المراسيم ومن المسؤول عنها داخل التنظيم الريفي.

1. 2. 1. خصائص المجتمع الريفي الجزائري :

" الريف جماعة أولية تتميز بالعلاقات الوطيدة بين أفرادها أي بعلامة الوجه لوجه والمجتمعات الريفية محدودة في إتصالاتها "[46] هذا يعني أن العلاقات الإجتماعية والإقتصادية تتحكم فيه علاقات أقوى من ذي قبل التي تمثل رابطة القرابة والإنتماء إلى جد واحد ورغم التغيرات التي مست المجتمع الجزائري إلا أن الريف استطاع الحفاظ على الخصائص الجوهرية المميزة له من خلال التعاقد بين الأفراد والأنماط الإجتماعية التي ما زالت بنفس الشكل المعتاد مثل الزواج ، الإختيار و النمط السائد للأسرة و دور الدين في ترسيخ تلك القيم كان كبيراً، ويمتاز المجال الريفي بالعلاقات المبنية على المقابلة الشخصية عكس المجتمع الحضري الذي يتم من خلال مواعيد أو عن طريق الهاتف لاتساع نطاق العلاقات فيه.

1. 1. 2. 1. المجال الاجتماعي و أثره على قيم الإختيار في المجتمع الجزائري الريفي :

تتسم العلاقات الإجتماعية الريفية في الجزائر بالبساطة نظراً للظروف التي يعيشها الأفراد داخل النظام الأسرى الذي يغلب عليه الطابع الديني بالإضافة إلى معرفتهم الجيدة بالأفراد والجماعة التي تربطهم بها قرابات دموية أو علاقات جيرة أو مصاهرة ، ولعب كل من الدين والأسرة الممتدة دوراً هاماً في تنظيم العلاقات بين الأفراد هذا ما يجعل عرى الصلة تمتد وتقوى ونظراً لمعرفة الأفراد بعضهم بعض بسبب القلة

السكانية التي يتميز بها الريف فإن الطبقات الإجتماعية تكاد تكون معدومة من خلال الأنشطة الموحدة لسكان الريف ويمثل التعاون داخل المجتمع الريفي عاملاً إجتماعياً يعكسه التأثيرات المتبادلة للأفراد في أداء الأعمال ويتعلم الفرد عن طريق المشاركة في الأعمال من " التوزيع " والفلاحة والحصاد أنماط سلوكية إجتماعية تجعله يساهم في بناء المجتمع من جهة وصقل شخصيته الإجتماعية من جهة أخرى والتعاون بهذا المعنى مظهر من مظاهر التفاعل الإيجابي ، وتعتبر الأسرة الممتدة هي أول مظاهر التعاون حيث تتكاتف الجهود لتحقيق أهداف مشتركة من خلال العمل النافع.

وتتميز الأسرة الممتدة داخل المجتمع الريفي بالإتساع ذلك يظهر في مشاركة الأب والأم والجد والجددة والعم والعمة والخال والخالة والإخوة المتزوجين وغير المتزوجين في التربية ، وتكون السلطة من خلالها متركزة لدى الجد الأكبر، فيقوم هذا الأخير بالإشراف على كل الأعمال حتى تلك التي تخص الأفراد أنفسهم مثل الزواج لأنه ببساطة لديه الخبرة اللازمة ، ويكون توزيع السلطة للأب والأم الأصليين بسيطاً داخل هذا النظام تزيكها روابط قرابية قوية ذلك راجع للتكافل الإجتماعي الموجود بين أفراد الأسرة الواحدة ويظهر ذلك في مساعدة المحتاجين والأقارب والتعاون في العمل وزياراتهم المتكررة والقائمة على أساس الحق في مبادلة الزيارات التي من شأنها أن تربط الأسر ببعضها البعض وإيمانهم بقداصة التقاليد والثقافة المحلية.

فيحاول الأفراد من خلال الأدوار التي يلعبونها داخل النظام الإجتماعي إظهار الخضوع والطاعة وعدم التصرف حتى في ممتلكاتهم الشخصية دون إستشارة من يكبرهم سناً ، في حين يختار الشباب المقبل على الزواج إقتداءً بوالديه نظراً للمكانة التي يحتلها الأب والأم على الشكل التقليدي ، في حين تذهب الأم إلى إختيار لابنها الزوجة التي تتفاهم معها متناسية في ذلك رغبة الولد في إختيار من تكافئه ، وفي الواقع يتأثير نمط الإختيار في الأسرة الريفية الجزائرية بشكل العلاقات الإجتماعية المحافظة ولحرص الأولياء على مصلحة العائلة تقوم الأم والجددة بإختيار الزوج أو الزوجة المناسبة للفرد المقبل على الزواج دون علمه .

1. 2. 1. المجال الثقافي وأثره على قيم الإختيار في المجتمع الريفي الجزائري

يمتاز المجتمع الريفي بالتغير البسيط في مجال المحددات الثقافية والدينية نظراً لأن المجتمع يمارس نوعاً من الضغط على الأفراد زد على ذلك الرسوخ والتماسك لأفراد المجتمع الريفي بالطقوس الدينية فيظهر الحراك الإجتماعي على مستوى بسيط أو شبه ساكن وعلى حد قول العالم الإسلامي العربي عبد الرحمن ابن خلدون " إن المجتمعات البدوية (الريفية) تمتاز بالبساطة في تركيبها وأنظمتها وأعمالها وهي تعتمد في حياتها على التقشف وتعمل من أجل الحصول على الوسائل الضرورية التي لا تحتاج إلى تعليم كبير و لا إلى مهارات فائقة في التفكير وهي حريصة على التحلي بالفضائل والتمسك بالدين والمحافظة على العادات والتقاليد "[47] وهي بذلك تحافظ على إستمرار الملك وثروة العائلة.

والمجتمع الريفي رغم عزله إلا أن هذه العزلة جعلت من العلاقات الإجتماعية تبدو متجانسة وثابتة فالعادات والتقاليد التي يؤمن بها الأفراد من خلال التنشئة الأسرية والتعاليم الدينية تعيش مع الفرد إلى أن يموت وهكذا فإن القيم تحمل وترعى من طرف كبار السن من ذوي الخبرة ، يتناقلها الأفراد بعناية إلى الأجيال وهو ما يسمى بالإرث الثقافي " فتظهر صعوبة التغيير الثقافي في المجتمع الريفي خصوصاً وأنها عملية تعديل في الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة فالروابط الإجتماعية في القرية تتميز بالمشاركة في قيم واحدة " [48] ويعتبر الدين من أهم الروابط التي تربط الأفراد بالمجتمع فيحرص المجتمع على تلقين تلك القيم منذ البدايات الأولى من نشوء الأفراد ، هو ما يجعل المجتمع يتفادى تلك الصراعات وتوجيه الدوافع الفردية ويشكل الدين الرقابة الروحية وتمتد آثاره إلى العلاقات الإجتماعية الأخرى مثل نظام الأسرة والنظم الإقتصادية والزواج وكل الظواهر المجتمعية التي تنشأ داخل النظام الريفي.

وتلعب الثقافة في المجتمع الريفي دوراً بارزاً في تحديد ما يجب للأفراد وما لا يجب فعله ، وفي حالة تجاوز الأفراد داخل هذا النظام تلك المعتقدات يصبح لزاماً معاقبته ، وتتكفل بذلك مؤسسات عقابية تمثلها الأسرة.

أما من جانب الإختيار فيتم غالباً في إطار التحكم الوالدي ، فيذهب الوالدان إلى إختيار لابن شريك الحياة يتوافق معهم وعادة ما يكون من ذوي القرابة كان ذلك لإحتياجات مادية أو إجتماعية أو معنوية ، في حين نجد أن إهمال رغبة الأفراد من الجنسين ناهيك عن القهر الذي تمارسه الجماعة ليس في صالح الأفراد مع أنهم يرون في الإختيار الفردي جالباً للنحس وتبعد البركة من البيت .

1. 2. 1. المجال الإقتصادي وأثره على قيم الإختيار في المجتمع الريفي الجزائري :

"إن الحياة الإجتماعية في نظر "كارل ماركس" تعود أساساً إلى العامل الإقتصادي الذي يلعب دوراً هاماً في الحياة الإنسانية وإن الفرد لوحده لا يمكنه أن يحصل على ذلك بمفرده فهو مضطر إلى التجمع والتعاون " [47]

ففي أغلب الأحيان يكونُ تحصيل الرزق في المجتمعات الريفية عن طريق خدمة الأرض والزراعة وتربية المواشي وتكونُ تلك الممتلكات المتحصل عليها ملكاً للعائلة ، فيشاركُ في ذلك الجميع رغم أن خدمة الأرض تتطلبُ خبرة يتناقلها الأفراد عن طريق التوارث ويكونُ في الغالب معاشي لتلبية الحاجيات الضرورية وإذا كان هناك فائض فإنه يذهبُ إلى سوق القرية .

وبعدَ التحولات التي شهدتها الريف في مجال خدمة الأرض في الجزائر من إصلاحات وإستصلاحات للأراضي والقروض الفلاحية وإرشاد الفلاحي ، كل هذه السياسات جعلت من وجه الريف يواكبُ التحولات الإجتماعية على مستوى المدن الحضرية بفضل سياسات فك العزلة بواسطة إنشاء الطرق المزفتة والتوصيلات الكهربائية وإنشاء مدن صغيرة وأسواق تكون بالقرب من الفلاح وعلى حد قول "وليام جود" goode william في كتابه الثروة العالمية وأنماط الأسرة ، "أن دول العالم أصبحت صناعية وتبعاً لذلك أصبحت الأسرة التقليدية

" [49] ذات تفكير إقتصادي بحت ونظراً لمركز الثروة عند أسر معينة في المجال الريفي يذهب الآباء نظراً لسلطتهم المطلقة فيدعوهم ذلك إلى إختيار بنت أو ابن من أسر عريقة ، وبالتالي فالزواج المسبق الذي يكون على أساس أصل عائلة الفتاة ومكانتها في المجتمع الريفي مبنياً على ما سبق ، إلا أن هذا المظهر بات بعيداً عن تطلعات الأفراد داخل المجتمع الجزائري الحضري وحتى الريفي.

وما يمكن أن نستخلصه أن الأنماط المرجعية التي كانت الأسرة تفرضها على الناشئين من المجتمع التي تتم دون إستشارة المعني بالزواج من الطرفين أصبح مظهراً قديماً مع إتساع رقعة التعارف والمواصلات وإنتشار التعليم والوعي ، أصبح الإبن أو البنت اللذان هم بصدد الزواج يطلبان من أهليهما الزواج بالشخص الذي يتناسب مع هذا الأخير ساهم في ذلك العديد من المتغيرات والتي تتمثل في أهم مجالات الحياة من تعليم وثقافة ودين ومنطلقات وحتى الطبقة الإجتماعية والإقتصادية والمظهر الجمالي كل هذه المعايير يأخذها الشاب بعين الإعتبار، فتقوم الأسرة المستقبلة بدراسة الشخص الوارد والذي طلب الزواج قبل إصدار الموافقة النهائية، هذا عن الوضع في العائلة أما عن الشباب " فإن إقتحام القنوات الأجنبية للبيوت الجزائرية ساهمت بشكل كبير في إهمال الشباب للمبادئ وتقبلهم للثقافات الغربية بكل سهولة ، وهذا ما أدى إلى إفساد الفطرة السليمة للشباب وجعلهم يبحثون عن بدائل غير شرعية هروباً من مسؤوليات الأسرة ، لأنهم يعتبرون الزواج قيدياً لحريتهم الشخصية وباباً للمشكلات بالإضافة إلى تشدد الشباب في طلب مواصفات جمالية وإعطاء الأهمية للمظهر الخارجي ... بدون إعطاء الأهمية للمواصفات الأخرى "[50] من شأنها أن تجعل الزواج مشروعاً دينياً مثمراً على جميع الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ومع ذلك فإن النمط الجديد في الإختيار في المجتمع الجزائري الذي يجمع بين رغبات الأفراد وحرص الأولياء ومراعاتهم مصلحة الأفراد رغم ما يتسم به الإختيار في الوقت الحاضر من الحرية إلا أنه لا يكاد يكون كذلك حتى وإن إعتقد الأفراد بأنهم قد إختاروا شريك حياتهم بحرية، لأن تدخل الأسرة أمراً حتمياً وذلك راجع أساساً لنفسية الأفراد داخل المجتمع الجزائري وتخوفهم من خوض غمار المرحلة الإختيارية دون توجيهات خاصة الأم والتي تلعب دوراً هاماً في إجتياز الأفراد لتلك المرحلة والتي تبدوا كأنها مرحلة مخاض عصبية وبالتالي فإن النمط السائد عموماً في المجتمع الحضري والريفي الجزائري يغدو توفيقاً بين ما هو إختيار حر وما هو مرتب ويدعى بالإختيار الشوري وهذا لا يعني عدم وجود النمط الإختياري المرتب من حين إلى آخر عند بعض العائلات.

2 . الإختيار للزواج في التشريع الجزائري الوضعي والديني:

2. 1 . الإختيار للزواج في التشريع الجزائري الديني :

الزواج عبارة عن إقتران منظم بين الرجل والمرأة وهو أحد أهم الأنظمة الإجتماعية على الإطلاق بإعتباره عقداً لتكوين أقدام مؤسسة عرفتها الإنسانية التي بدورها عبارة عن إتحاد تلقائي تؤدي إليه الإستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الإجتماع ويعرفه ميردوك " MURDOCK " الزواج بأنه

ظاهرة إجتماعية معقدة نظراً لاختلاف أشكال الزواج وصوره وفي رأي " وستر مارك " WSTERMARK أن الزواج تنظيم إجتماعي للعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة لتكوين أسرة وهي صورة مشروعة يعترف بها المجتمع ويباركها رجال الدين.

وعلى العموم فإن الزواج إما أن يكون قائماً في أي مجتمع كان على قيم وضعية وضعها الإنسان لتنظيم حياته و علاقاته مع غيره وإما كان ذلك أصولاً دينية يقرها الدين و يباركها. أما بالنسبة للجزائر فالأمر يختلف في حين أن القانون الوضعي والذي يسمى بقانون الأسرة مأخوذاً بالدرجة الأولى من الدين الإسلامي الذي تدين به الدولة الجزائرية وهنا يكمن الفرق بين التعريفات السابقة والتنظيم الإجتماعي والملخص قانون الأسرة الجزائري وعلاقته بالإختيار .

2. 2. الاختيار للزواج في قانون الأسرة الجزائري :

النظم الإجتماعية من الظواهر المعقدة في علاقات الإنسان بأخيه الإنسان والتي تشمل قوانين إجتماعية من وضع هذا الأخير تنظم علاقاته وتجعلها مبنية على تعاقد يخضع لها جميع الأفراد المنتمون إلى ذلك المجتمع وهذا التنظيم ليس بالشيء الجديد ولا المستحدث بل كان ذلك واضحاً في الحكايات والمخطوطات والكتب التي إهتمت بتاريخ البشرية في الحقب البدائية إلا أن هذا الشكل تغير في أساليبه والمؤسسات التي تصهر على تطبيقه والعمل به ، حيث إتخذت هذه التشريعات والقوانين شكلاً إلزامياً تماشياً والتغيرات الإجتماعية الإنسانية وتسهر على تطبيق القوانين كل المؤسسات بما فيها الأسرة من أجل بناء فرد إجتماعي متوازن.

إن الزواج كما ورد في المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري " هو ذلك العقد الذي يتم بين الرجل والمرأة على وجه شرعي ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب " [51] وعلى هذا الأساس فإن المشرع الجزائري في وضع هذا القانون أكد على أن هذا الإقتران

هو عبارة عن عقد والعقد هو عبارة عن ميثاق يتم بتراضي أطرافه على صيغ وأشكال معينة يتخذها هذا العقد ، فالزواج يتم من خلال التفاهم على المهر أو الصداق وكذا الشروط التي تطرح من كلا الطرفين في العمل السكن إلخ

هذا العقد يتم من طرف رجل وإمرأة على الوجه الشرعي وهنا راعى المشرع الجزائري الإنتساب إلى الدين الإسلامي هذا الأخير في قضية الزواج إستطاع أن يلم بجميع الجوانب الإجتماعية لهذا القران وحتى التي تحدث قبله ، بتحديد الصفات التي يجب توفرها في الزوج والزوجة من العقل والبكر والبلوغ وذات الدين إلى غيرها من الصفات المرغوب فيها في الدين الإسلامي ، من أهداف هذا الزواج تكوين أسرة أساسها المودة أي الحب والعاطفة الواجب توفرهما بين الزوجين داخل الأسرة والتعاون في إقامتها والسهر على تلبية حاجيات البناء الأسرى وتربية الأولاد ورعايتهم ، الذي لا يتأتى للزوج أو الزوجة لوحدها

وإحسان الزوجين من العلاقات اللاشرعية وإشباع الفطرة الجنسية التي أودعها الله سبحانه وتعالى في الإنسان بطريقة إجتماعية مثمرة تأتي بالنفع للمجتمع ولل فرد نفسه في المحافظة على الأنساب، ومن خلال القراءات للمادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري نجد أن القانون قد ألم بالفطرة الإنسانية الغريزية والأوامر الشرعية وحتى العلاقات الإجتماعية في بناء الأسرة والتعاون والتحصن وكذا العلاقات العاطفية من خلال المودة والرحمة والألفة والحب ، وعلى ما سبق فإن الزواج يعتبر لدى المشرع الجزائري أمراً هاماً يقتضي " توفر الأهلية الكاملة وذلك لأنه ليس من المصلحة الخاصة أو العامة السماح لأي فرد الإقدام عليه من غير نصح فكري أو قدرة مالية أو معروفة بشؤون الحياة والأعباء الزوجية "[52]

من خلال حرص المشرع الجزائري على سن البلوغ والأهلية والقدرة على تحمل المسؤوليات ليس ذلك إلا حرصاً على إقامة بناء إجتماعي قوي يتطلع والمسؤوليات المنوطة به فيما بعد ، في حين يحدد السن القانوني لتلك المسؤوليات لدى الجنسين كما يلي " سن البلوغ لدى الذكور ببلوغ 19 سنة طبقاً للمادة 40 من قانون الأسرة والبنات متى بلغت سن 19 إلا أن حضور وليها أمراً واجب لجعل الزواج يتم في إطاره الشرعي بنص من القرآن والسنة بقوله صلى الله عليه وسلم " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء " ومعنى الوجود الوقاية من الوقوع في المحرمات والزنى ويرى "بختي العربي" " أنه على كل مسلم بلغ سن الزواج وتوفرت له الإمكانيات فإن الإسلام يلزمه بالزواج حماية له من الإنزلاق في الفاحشة ويعين المتزوج على السير في طريق الخير "[53] والطريق الصحيح والمثمر في أن واحد ، في حين نجد أن الشباب ليست باستطاعته الزواج في سن تكثر فيه الإبتلاءات ، ونعني به سن المراهقة وذلك راجع إلى غلاء المهور وصعوبة البحث عن شريك حياة تتوفر فيه الشروط التي يجبها الزوج أو الزوجة أن تكون في القرين وعلى هذا فإن المشرع الجزائري لم يحدد السن القانوني للزواج ولكنه حدد السن الذي يُسمح لشباب بالزواج وليس تحديداً لسن الزواج بل لسن البلوغ في حين ترك الحرية التامة والقانونية للشباب لإختيار شريك الحياة من حيث المقاييس التفضيلية والتي أسهب الإسلام في الإشارة إليها بنصوص من القرآن والسنة.

ملخص الفصل:

اختلفت المذاهب الفكرية تبعاً للأفكار التي يحملها الأفراد داخل المجتمع فهناك تيارٌ يؤمن بالمحافظة على القيم الاجتماعية والتمسك بالتقاليد والأوضاع الاجتماعية الراسخة بقدر الإمكان وأهم أهدافه المحافظة على حقوق أصحاب الثروة داخل الريف وهو يتعارض مع الحريات والمطروحة في إتخاذ الأفراد الحرية في إصدار القرارات ولو كانت تخصهم ، أما المبدأ الإنساني الجديد وهو نتاج تطور الإتجاهات الديمقراطية التحررية أساسُ هذا الاتجاه في ضمان الحريات وإعطاء الأفراد حقهم في إصدار القرارات التي تخصهم خاصة في قضية الإختيار للزواج وهو ينتشر في المدن والتجمعات السكانية الكبرى في الجزائر ، إلا أنه من المعروف أن إنتقال المجتمع من عصر إلى عصر لا يتم بصورة عفوية ولا تخضع لمبدأ الصدفة في حين كانت الأساليب المقترحة بالنسبة للزواج كان إستناداً إلى مبررات وعوامل تجعل لكل عصر ومنطقة طابعاً خاصاً يتميز به وأنماط سلوكية وعادات وأفكارهم ومعتقداتهم إلا أن المشرع الجزائري إستناداً إلى مقومات الدين الإسلامي إستطاع أن يجمع بين الإختيار الوالدي والإختيار الفردي في حين إعتبر الأول بمثابة موجه نظراً لخطورة المرحلة في حين لم يهمل حق الأفراد في الإدلاء برأيهم وهنا أشيد بدور الدين والمؤسسات التربوية كالأسرة والمجتمع والأصدقاء في توجيه الشباب في مرحلة الإختيار وقد حدد القانون أهم القواعد التي من خلالها يضمن الأفراد الإختيار الرشيد والعقلاني من الجنسين مع ضمان قدر كبير من الحرية لضمان إستقرار البناء الأسري من خلال زواج مثمر.

الفصل 04

النظريات التي عالجت الإختيار للزواج

تمهيد:

لاشك أن عالمية موضوع الأسرة عموماً والبناء الأسري وكيفياته كانت هي السبب الرئيسي في تعدد التوجهات في تبني تلك النظريات للوصول إلى الأسباب الحقيقية وفهم جيد للظواهر الاجتماعية وبالأخص الأسرية منها .

ولما كان الفرد هو أساس هذا البناء كان لزاماً علينا دراسة رغباته وميوله من أجل خلق التكافؤ ، الذي يضمن عادة المتانة والصلابة ، من أجل ذلك ذهب العديد من العلماء إلى تبني بعض النظريات إهتم كل منها بجانب معين ،من خلالها صاغت جملة من التصورات من أجل فهم كنه البناء الأسري ، ومراعاة رغبة كل من الجنسين لاختيار شريك حياته على أساس سليم.

ومن أهم هذه النظريات على الإطلاق النظرية المعيارية والتي ترجع أصولها إلى العالمين "كاتز " Katz " وهيل " Hill . كذلك نجد في نفس المجال كلا من النظرية التجاورية أي التجاور المكاني و النظرية التجانس وأخيرا نظرية الحاجة المكملة والتي يتزعمها العالم "وينش" winch وفي ما يلي سيتم التطرق إلى أهم ما جاءت به هذه النظريات بالإضافة إلى سرد أهم المقاييس الشائعة للإختيار.

1. المدارس الغربية التي عالجت موضوع الإختيار للزواج

1.1 النظرية المعيارية :

تركز هذه النظرية في تحليلها لظاهرة الإختيار للزواج على التركيبية الإجتماعية للمجتمع ودراسة المؤسسات التقليدية كونها تحافظ على التكيف وكذا استقرار الجماعة من حيث البناء والأدوار ، ولقد نشطت دراسات هذه النظرية في البلدان الإفريقية كونها تحتوي على علاقات واضحة منه على الدول المتقدمة.

وترجع أصول هذه النظرية إلى العالمين " هيل " Hill و"كاتز" Katz اللذان إعتبروا الفرد جزء لا يتجزأ من المجتمع ومن ذلك فإن مجموعة القيم التي يحملها ، عبارة عن إنعكاسات يملئها المجتمع الأصلي على لسان حال الأفراد وبذلك يكون لزاماً الخضوع لتلك المعايير الثقافية منها ، التي بدورها تؤثر في نمط التفكير لديه . وقد حاول كلا من العالمين تلخيص أفكارها في هذا الإتجاه إنطلاقاً من تركيزهما على الكيفيات والعوامل المعيارية ، التي تؤثر في عملية الإختيار ولعل الفكرة الأساسية والعامية في نفس الوقت التي إنطلق منها أصحاب الإتجاه المعياري ، هو أن التحديدات المعيارية في الثقافة تؤثر تأثيراً بالغ الأهمية على السلوك الإختياري لدى الأفراد، فإنه وبالإحري ينطلق الأفراد في هذه العملية بناءً على التوقعات المتضمنة في الأدوار التي سيقوم من خلالها بالإختيار ، وقد عرف "هومانز" المعيار على أنه" الفكرة التي توجد في العقل أفراد الجماعة ، هذه الفكرة على شكل إعتبرات تحدد ما يجب على الأفراد الإتيان به وما يتوقع إن يفعلون تحت ظروف معينة"[22]

وعموماً فإن مصطلح المعيار عندهم يشير إلى بعض الإلتزامات التي تفرض على السلوك وتوجد معايير ذات طابع جماعي أو فردي ، وقد تشتمل هذه الأخيرة أي المعايير أحياناً على القرارات مثل الزواج أو الطلاق ، ومن الواضح أن الفعل الإجتماعي عموماً يسترشد بجملة من المعايير والقيم على أن الأولى تحدد نوعية السلوك والثانية أي القيم هي بمثابة موجهات أكثر رسوخاً نحو تحديد السلوك الهادف من أجل بناء إجتماعي متوازن ، ينطلق من بناء الأسرة نحو المؤسسات الإجتماعية الأخرى ، وقد صاغ هذان العالمان الإتجاه في مجموعة من القضايا أهمها:

"إن وجود المعايير في جماعة إجتماعية يؤثر على سلوك أفراد الجماعة، لذلك يميل السلوك إلى أن يتوافق مع التحديدات المعيارية " [22]

ذهب Hill في بلورة أفكاره على تأكيد حدوث الضبط في الجماعة التي ينتمي إليها الفرد لخلق التوازن ، ذلك أن عملية الإختيار يجب أن تحدث في إطار يضبطه المجتمع و تغذيه الثقافة ، وإن لم يحدث ذلك فإن

عملية البناء الأسري لا تتماشى والحراك الإجتماعي ويخلق بذلك انحرافا على مستوى الأسرة، وذلك هو أخطر وأقصى إنحراف ذلك أنه يمس القاعدة التحتية للبناء .

وخلاصة القول عنده أنه من الواجب أن يخضع الإختيار والزواج في العموم إلى معايير وضبط إجتماعيين ، من أجل ضمان إستقرار داخل النظام ، وهنا لم يحدد كل من " هيل " " وكاتز " الصفات الأساسية للإختيار .

2.1. نظرية الحاجة المكملة:

لقد استخدم العالم "وينش" winch هذه النظرية في معالجة موضوع الإختيار للزواج ، حيث ركز هذا الأخير على إعتبار الشريك المختار من الجنسين ، عبارة عن شخص يحمل عدة معايير تكون غائبة في الشخص الذي يختار ، وعلى هذا الأساس يتم بما يسما الإشباع .

فالإنسان من خلالهم عليه أن يختار من مجموع الأشخاص ، الشخص الذي يتوفر على الصفات يفترق إليها من حيث بناء الشخصية وحتى الأدوار نظرا لنمط التقسيمات الوظيفية داخل المجتمع وقد خلص العالم "وينش" إلى مجموعة من القواعد الأساسية لهذه النظرية نلخصها في ما يلي:

1. في عملية الإختيار للزواج يسعى كل فرد الإختيار الشريك المناسب الذي يمدّه بأعلى حد من حاجة الإشباع أو الرضا .

وهنا يبدو أن "وينش" قد أشار إشارتا واضحة إلي قضية الإشباع الذي يقصد به عادة تلبية حاجة ملحة ، بحيث أن عدم تلبيةها تعني بروز بشكل أو بآخر بعض المشاكل تؤدي بدورها عد التوازن أو خلل في النظام ، وهو يقصد بالإشباع من جانبيه الجانب الجسماني والذي يتم عن طريق الإقتران البيولوجي من خلاله يتم إنتاج العنصر البشري أما الثاني والذي لا يقل أهميتاً عن سابقه ، الإشباع النفسي الإجتماعي .

فتنقسم المهام والمسؤوليات داخل البناء الأسري بين الرجل والمرأة يدعونا إلى تأمل ذلك المظهر الجلي للإشباع على حد زعمه، حيث لا يستطيع أحدهما أن يلعب دور الآخر فلا المرأة تستطيع أن تتقمص شخصية الرجل ، ولا الرجل بدوره يستطيع أن يلعب دور المرأة ، وذلك راجع أساسا لاختلاف أنماط التكوين لكليهما والأدوار المنوطة بكل واحد منهما ، وحاجة الأول لدور الثاني والعكس في إطار التكامل الوظيفي .

ناهيك على المظاهر النفسي للإشباع والتي تتجر عنه ، ويعتبر التوافق الزوجي في العلاقات الزوجية لدى النظرية أهم من الزواج في حد ذاته ، ويعتبر من أهم العوامل في نجاحه وكذا إستمرار البناء ككل . من شأن هذه العوامل إبعاد مظاهر الصراع التي تنتهي عادة إلى إنهاء العلاقة أو تشويهها وعموماً فإن الإشباع من جانبيه بالإضافة إلى مراعاة الميول وتوزيع الأدوار على هذا النحو يدعو إلى الإهتمام بالاختيار و ترتيب الأولويات فيه ، أي أن الشخص في هذه المرحلة يجب أن يصب إهتمامه الشديد بناء على ما ذكرناه سابقاً .

وفي نظر هذا النظرية يسعى كلا من الجنسين إلى تغطية النقص لديه بالطرف الآخر الذي يراه بمثابة الشخص المكمل له كما أشار وينش في هذه القضية .

2 . " الحاجة المكملة تؤثر في إحتمال الإختيار الزوجي وهذه العلاقة إيجابية "

من خلال هذا العنصر أراد " وانش " أن يعطي الإختيار الصحيح بموجبهم أبعادا أكثر واقعية ، من حيث تأثيراتها المتبادلة بين الأسرة الجديدة والمجتمع الأصلي يظهر ذلك على شكل معين من الإيجابية ، وتعتبر هذه الخاصية نتيجة طبيعية لعملية التوافق ، فعناصر البناء الجديدة تميل إلى أن تشكل كلا متكامل ومتلائما ، يحمل داخله السمات الأساسية الفكرية والعقائدية العرفية والتي تؤثر مباشرة في تماسك الأسرة وإنسجامها .

لذا وجب على الفرد أن لا يختار الشخص الذي يتناسب أو يتشابه معه في الصفات والرغبات بل على العكس من ذلك تماماً ، لأن ذلك من شأنه طرح عدم التناسق من حيث الأدوار الموكلة لكل من الرجل و المرأة من حيث أن الرجل بحكم الإستعدادات يتكفل بالإعالة وسيطرة وحماية أسرته ، على أن دور المرأة يتحدد دورها إنطلاقاً من الصفات المكتسبة لديها كالرقة والعاطفة والمرونة هذا المظهر أو التقسيم الطبيعي مشترك لدى الناس ، وهو ينفي أن يتشابه الجنسان وأن الإختيار يغدو ضئيلاً في هذه الحالة غير الطبيعية وسرعان ما تطرح بعض المشاكل التي قد تؤدي إلى إنهاء العلاقة الزوجية .

وفي الأخير فإن " وينش " ركز على الحاجات التي تنتم بالتعقيد وإعتبر الحاجة المكملة في قضية الإختيار هي حالة يحدث فيها الإشباع لحاجة الشخص من كلا الجنسين إلى العلاقة بالآخر المكمل له في إطار إنشاء بناء إجتماعي أسري متكامل من حيث الإستعدادات وكذا تقسيم الأدوار ، ويرى أنها علاقة إيجابية بالنسبة للمجتمع .

3." إن وجود معايير عن إختيار الشريك يؤثر في الإختيار ولذلك فإن عملية إختيار الشريك تتجه لتتوافق معنا في التحديات المعيارية" أي أن الثقافة التي يحملها الفرد والتي كثيراً ما يستمدّها من المجتمع وشكل العلاقات المتبادلة بين مجموعة الأفراد التي تكون الجماعة المرجعية والمستوي المعرفي لدى الشخص

كفيلة بتوجيه إختيار الشخص لشريك مناسب، قد تتحدد له بالتأكد ما دام ينتمي إلى تلك الجماعة مقاييس تفضيلية .

على هذا الأساس وجب تماشيها مع المعايير العامة للمجتمع ، ويظهر ذلك متميزا في الجماعات الأولية والمتأثرة بالعلاقات المباشرة، وسميت كذلك لأنها تحافظ بشكل واضح على المعتقدات التي تراثها أب عن جد . وتعتبر العائلة الممتدة وجماعة الأصدقاء والجيران من كبار السن من أهم الجماعات التي توجه سلوكيات افرادها إن هدف مثل هذه الضبط يغدو ظاهرتا صحية عن طريق الدمج الصحيح لأفراده داخل النسق العام ، وبهذا فإن توجيه المقبلين على عملية الإختيار من الجنسين أمر مهم لدى هذه الجماعات في تكوين النواة الحاملة لثقافة الأجداد.

4 . "إن المعايير الخاصة بالنسبة للشريك تؤثر على عملية الإختيار "

ومنه فإن المعايير الخاصة مثل ذلك السن والجنس والمكانة الإجتماعية و التعليم ، تؤثر حتما في عملية الإختيار لدى الجنسين في حين هذا لا يمنع من خضوع الأفراد إلى ضوابط أخلاقية وثقافية و إجتماعية ودينية متعارف عليها ، بل وفي ذلك ما يسمى بالتبادل الثقافي بين المعايير القديمة والتي تمتاز بنوع من القداسة والمعايير الجديدة التي لا يرفضها المجتمع كونها لا تتعارض والعقل الجمعي .

في ظل هذا التلاحق الثقافي بين ما هو قديم متأصل وما هو جديد ، تظهر تلك المرونة التي تعطي للإختيار نوعا من التحرر وتفهم لتلك الميولات لدى الأشخاص المقبلين على عملية الإختيار ، وهذا ما يفسر وجود بعض الأشخاص يلحون علي نمط معين ،لأنه وبكل بساطة مبنيا على ما يجب أن يكون عليه الشريك. بالرغم من أن النظرية جاءت لتسلط الضوء لا أكثر على تلك القضايا العامة حول عدة معايير أهمها الدين والمكانة الإجتماعية ودور الجماعة ، بالرغم من صحة بعض الجوانب التي أتت بها نظرية الحاجة المكملة ، لكن الأمر لا يتوقف على الجوانب الإجتماعية فحسب حيث حاولت هذه الأخيرة حصر العوامل في عامل وحيد لفهم الظاهرة مركزتاً على المعتقدات ، مهملتا عدة جوانب من شأنها أن تعطي أشياء ملموسة بالنسبة لموضوع الاختيار.

رغم أن للنظرية جوانب من الصحة إلا أنه كان من المفروض على الباحثين الذين سعوا وراء الكشف حقيقة أسباب الظاهرة وتحديد أبعادها ،الالتزام بمنهجية إستقصاء واسعة النطاق تمس كل المجالات الحيوية في المجتمع و مراعاة المستويات المحلية والإقليمية وعالمية ،و إخضاع الظاهرة إلى أسبابها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وحتى السياسية منها .

والإستفادة من النتائج التي توصلت إليها العلوم الأخرى من إقتصاد وأثنربولوجيا علم الإجتماع التتمية والتاريخ وغيرها من العلوم.

1. 3. نظرية التجانس :

تختلف هذه النظرية عن سابقتها في المنطلقات حيث يزعم روادها على عكس ما طرحه "وينش" في وجوب إختلاف الإستعدادات والميول من أجل ،تحقيق مبدأ التكامل الوظيفي أو الزواجي ويظهر ذلك في إختلاف الأدوار .

إلا أن أصحاب نظرية التجانس ذهبوا إلى العكس من ذلك في حين أنهم ركزوا على قضية" أن الشبيه يتزوج بشبيهه وأن الذي يفسر اختيار الناس لبعضهم البعض كشركاء في الزواج هو التجانس" [54] ومن هنا يتضح لنا جليا أهمية التجانس ، على أن هذا الأخير يلعب دورا المدعم للعلاقات الأسرية ، ويختلف هذا التجانس ليمس عدة مجالات حيوية.

وحرصاً على سلامة الأسرة الجديدة وتثبيت قواعدها على أساس متينة، ذهب أنصار هذه النظرية إلى التركيز والإلحاح على خلق جوانب داخل هذا التنظيم تراعا من خلالها أصول التوازن والتوافق . وعموماً فإن التوافق و التجانس على حد زعم النظرية هو الهدف الأول الذي يسبق البناء ، ذلك أن التوافق يجب أن يسبق هذا الأخير لأن الثاني مرتبط بالتحضيرات الذي تتخذ قبله من إختيار جاد لكلا الجنسين لشريك الحياة الذي يتوافق معه في التصورات والمنطلقات .

و استندوا في هذا الطرح إلى بعض الدراسات التي أجريت على مجموعة من الأسر يكون فيها أحد الزوجين مختلفا إختلافاً تاماً مع الشريك ، أولاً في المنطقة الجغرافية وتبعاً لذلك في المنطلقات والدين.....الخ.

فلو حظ في العموم داخل هذه الزيجات حديثة التنشئة حالة عدم الإستقرار ، والذي أدى إلى أغلبها بالإنفصال ونتيجة لذلك فإن التجانس يضمن تبعاً لذلك تحرراً نسبياً من مظاهر الصراع ، التي تحدث عادةً بين الزوجين لإختلاف تصور كل منهما للحياة ، في حين الأمر يختلف حينما يكون الزوجان من أسر متماثلة تسود فيها ، عادات سلوكية متشابهة يجمعها بذلك إتفاق على أساسيات الحياة وتوحيد نظرتهم وتصوراتهم في كل المجالات .

"أما إذا كان كل من الزوجين ينتميان إلى بيئة إجتماعية متباينة كل التباين فإن عملية التكيف تصبح أكثر صعوبة" [29] وقد يدخل هذا التوافق حتى في التجانس الفردي أساساً بين الطرفين مع إختلافهما في الميول و الإستعدادات التي تحدد دور كلا من الزوجين داخل البناء الأسري ، فإن الأفراد المقبلين على الزواج عادتاً ما يختارون شريك حياتهم بناء على مقاييس تتصل أساساً بالدين وجملة المعتقدات ، وذلك راجع إلى التأثيرات التي يلعبها كلا من الأجداد والجماعة ككل في ترسيخ المعتقدات والمبادئ المجتمعية التي تظهر بشكل واضح العلاقة التبادلية الإيجابية ، في إطارها المنظم يقيد بها بذلك قداسة وحرمة المعتقد وتسهر على ذلك المؤسسات المكلفة بذلك.

1. 4. نظرية التجاور المكاني (التقارب المكاني):

إن المتأمل في المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، ومن أي زاوية يجد أن هذه المجتمعات خضعت إلى حركة ديناميكية مست كل الجوانب وذلك يظهر جلياً في المؤسسات الاجتماعية وأهمها على الإطلاق الأسرة واختلاف أدوارها التي كانت تلعبها قديماً وحديثاً .

إلا أن بعض المظاهر والأدوار لا تزال الأسرة محافظة عليها لطبيعتها كمجال حيوي كالرعاية والتربية والتضامن والعقاب والإعالة والتزويج ..إلخ ، هذا لا يعني أن هذه العناصر لم يجبها أو يطالها التغيير بل محاولة الأسرة التطوير من أساليبها والمرونة لمسيرة تلك الحركة المجتمعية .

مما سبق حاول أنصار النظرية التحاورية أو التجاور المكاني طرح منطلقاتهم والتي كانت أساساً تعالج قضية الزواج أو الإختيار من دور القرابة أو بشكل أوسع من الذين يسمح لنا المكان الجغرافي أو المهني أو الدراسي بالإختلاط معهم وهو في الغالب "الإختيار من بين الذين يجمعهم نطاق جغرافي محدد ، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه" [54]

ويظهر هذا النوع من الإختيار للزواج في العصور القديمة والتي كانت تحكمها مجموعة قبائل ويسمى هذا النوع من الزواج باللغة السوسولوجية الزواج أو الإختيار البولقامي (الداخلي) وهو الإختيار الذي يمس القبيلة أو العشيرة ، حيث عادةً ما يختار أبناء القبيلة بنات القبيلة نفسها وذلك راجع عندهم إلى المحافظة على السلالة أو الأصل ويذهب أنصار هذه النظرية إلى القول أن معرفتنا بالشريك والذي نستطيع التعرف عليه إما بالصلة القرابية أو المجال الجغرافي الذي يمس مجال الدراسة أو مكان العمل أو الجيرة أو الصداقة أو الأندية فتكون معرفتنا به قوية ونكون أقرب إليه وذلك من شأنه أن يخلق المعرفة الجيدة لتفادي بعض المشكلات التي نتجر عن عدم معرفة الشريك لشريكه وهنا يسمح هذا الطرف لكلا الزوجين باختيار أضمن من الذين يتم

اختيارهم من مجال جغرافي ورغم التطور الهائل والذي الجوانب الحضارية واتساع رقعة المعمورة إلا أن هذا النمط من الاختيار مازال نهجا متبعا من طرف بعض العائلات وذلك راجع للتطورات التي مست مجال الاتصال والذي شهد في الآونة الأخيرة تطورات مذهلة جعل من المعمورة قرية صغيرة يستطيع الفرد فيها الاتصال بمن يشاء في الوقت الذي يشاء .

ومن هنا فإن الطرح الذي قامت عليه نظرية التجاور المكاني يمكن أن يكون من أحد أهم الظروف المساعدة والتي من خلالها يتم اختيار الفرد شريك حياته ولكن الشيء الذي يلام على هذه النظرية اقتصرها على الجانب الجغرافي في حين أن هذا المشكل لم يصبح عائقا واضحا مع تطور المواصلات وعالم الانترنت والتكنولوجيا عموماً حيث يستطيع الفرد من خلال التكنولوجيا يمكنه الإتصال والتنقل إلى بلدان في بضع ساعات ، هذا ما يسمح لنا بتوسع دائرة التعارف وإنشاء صداقات بعيدة كانت في وقت من الأوقات ضروب من الخيال .

وفي ثنايا العرض السابق للنظريات التي عالجت الاختيار للزواج والأنماط المختلفة التي تقدم بها العلماء ، والباحثين الاجتماعيين من أجل معالجة مشكلة الاختيار لدى الأزواج من الجنسين ، إلا أنه وكما تبين لنا من التحليل وعرض لأهم ما جاءت به هذه النظريات ، إلا أنه لا يمكن فهم ومعرفة الأبعاد والأسباب والظروف التي تمر بها هذه الظاهرة عن طريق فصل جانب عن جانب أو مظهر عن مظهر ، في حين نرى أن التكامل البنائي التي تظهر به المشكلات الاجتماعية ومن بينها الاختيار للزواج من تداخل الأسباب المكونة للحدث في حين ذهب الجميع إلى تحديد زاوية من تلك الزوايا ظنا منهم أن هذا العامل هو المسبب الحقيقي ودراسته يمكن لنا أن نتحكم في ظاهرة الاختيار .

لهذا كان على الباحثين الذين يسعون وراء كشف حقيقة الظاهرة والإيمان بمبدأ التكامل الوظيفي للأسباب الاجتماعية والظروف التي تهئ الفرد اجتماعيا ونفسيا ومادياً وتعليمياً وعقائدياً ومعرفياً وحتى تلك الجوانب الجغرافية في عملية الاختيار لنضمن نتائج يقينية معترف بها علمياً لا عن مجموعة تصورات ذهنية تقتصر إلى العامل الإمبريقي والإحصائي .

2 . أهم المقاييس الاختيارية لدى اختيار شريك الحياة :

إن التخطيط الاجتماعي السليم ينبغي أن ينطلق أساساً من تكوين قاعدة اجتماعية صلبة ودراسات اجتماعية في هذا الميدان ونظراً لحساسية الموضوع أي موضوع الاختيار فإن تناوله يبقى أمراً مسيباً للإخراج عادة ، خاصة ونحن ندرس المجتمع الجزائري وجب علينا من هنا أن نكون واقعيين في دراسة أهم المقاييس التي يخضع لها الفرد الذي ينتمي إلى المجتمع نفسه والواقعية نعني بها مبدئياً تحديد نوع المجتمع والسلوك الاجتماعي السائد به ، كما نلقي الضوء على الحياة والعلاقات الاجتماعية والقيم والعادات التي تشكل المجتمع تشكيلاً تجعله يختلف عن غيره من المجتمعات وسنحاول من خلال دراسة أهم المقاييس الاختيارية أن نراعي مبدأ الشمولية في محاولة مني إعطاء أهم المقاييس المعمول بها عالمياً متدرجين إلى التخصص وصولاً إلى مجتمعاتنا العربية .

وعلى اعتبار أن الزواج مرحلة انتقالية مهمة بعد حدث الولادة والموت هذه الأحداث الثلاثة المكونة عموماً لحياة أي فرد في هذا العالم عبارة عن تحولات عميقة تمس كل فرد في المجتمع لوحده عادة ، فالميلاد يعني انتقال الجنين من المرحلة التكوينية داخل بطن أمه إلى الحياة التي نعرفها والموت عبارة عن خروج من الحياة الاجتماعية إلى الحياة البرزخية ، أما الزواج وهو الأهم عبارة عن انتقال من مرحلة اللامسؤولية والفردانية إلى مرحلة المسؤولية وتكوين أسرة في نفس العالم عكس المراحل المذكورة آنفاً زد على ذلك فإن الانتقال من مرحلة العزوبة إلى الزواج لا تكون بالصدفة دون سابق تحضير وهذا هو الفرق الجوهرى و الخطير في نفس الوقت و بوصول الفرد إلى سن معين يجد نفسه ملزماً من جانبين إلى تكوين أسرة جانب اجتماعي و ذلك يكون فيه ملزماً ببعض الحقوق و الواجبات تجاه البناء ككل في تحديد البنى الاجتماعية و التربية و الإعالة و غيرها من الإلتزامات التي تجعل من الفرد اجتماعياً تربطه علاقة ايجابية تبادلية عبارة عن جملة حقوق و واجبات ، وجانب بيولوجي تحدده الفطرة إلى الحاجة إلى الجنس الآخر فيبدأ هذا الأخير باختيار الشخص واضعاً نصب عينيه جملة معينة من الصفات التي يجب توفرها، " فيبدأ في تحديد مواصفات التي نراها ضرورية و يبدأ بتعديل هذه المواصفات تبعات للتطور العقلي و الفكري و العاطفي الذي يحققه الفرد لنفسه من خبراته و تجاربه في الحياة "[55]

2. 1 . التعليم كقياس للاختيار :

يكتسي التعليم درجة مهمة في المقاييس الاختيارية نظراً للدور الذي يلعبه في خلق التوافق بين الجنسين وبانتشاره أصبح المقبلين على عملية الاختيار يحرصون على أن يكون شريك الحياة متحصلاً على تعليم

أكاديمي ولو بسيط وذلك لما للتعليم من أهمية في عملية التكافؤ والتفاهم من جهة وتربية الأولاد من جهة أخرى ، في حين كان التعليم في وقت مضى وليس بعيداً أمراً ثانوياً مقتصرًا على أبناء رجال الأعمال والإطارات هذا الشكل إلا عادل في ممارسة الحقوق الإنسانية والقهر وكان أحد أهم الأسباب في إحداث توارث عالمية ومحلية كان لهذا الفصل في تغيير وجه العالم ونبذ تلك الهيمنة وتغيير في الذهنيات فأصبح التعليم واجباً إن لم يكن إلزامياً في بعض البلدان حتى النامية منها ولا شك في أن السلوك العام للمجتمع هو الذي يحدد السلوك الفردي فالفردي في البيئات الأولى يشعر من حوله بالعار إذا تميز عن جماعته بمتابعة الدراسة في حين يشعر الفرد بهذا العار في المجتمعات الثانية إذا بقي جاهلاً وهنا الأمر يختلف إنطلاقاً من المحددات الثقافية .

ومن هنا في قضية التعليم والاكنتساب أصبحت من أولوية الأولويات في المجتمعات الحالية وارتكاز عملية الاختيار لدى الجنسين في مبدأ التعلم ما هو إلا ترجماناً لدوره الفعال والذي من خلاله يتم إنجاح العلاقة الأسرية ويعتبر المستوى التعليمي عاملاً هاماً لدى الجنسين حيث نجد أن النساء يملن إلى اختيار رجال أعلى منهن في المستوى أما الرجال فيميلون إلى الزواج بنساء أقل منهم في المستوى التعليمي [54]، وهذا الوضع لا يغدوا قاعدة إلزامية في حين كان في وقت مضى عاملاً يظهر القوة والزعامة لدى الرجال لأنهم يفوقون النساء تعليماً وتكبساً ومع الوقت بدأت تلك المظاهر تتغير بفعل عوامل اجتماعية مثل نظرة المجتمع للمرأة العامل وقناعة المرأة بمواصلة التعليم ووصولها إلى مراكز هامة في الدولة ، وتحل مكانة أكبر في حياتها الزوجية مع الزوج بخصوص المواضيع الأقل وزناً كبرنامج التلفزيون أو المواضيع الأكثر أهمية كتنظيم النسل والمشاركة في تسيير الميزانية والنشاطات الأخرى خارج المنزل والمرأة المتعلمة تتميز بشكل واضح عن غير المتعلمة " [56] .

ورغم أهمية التعليم نجد أن كثير من الزوجات لا يتم الاختيار فيها على أساس التعليم بل على أساس ثقافتها وتجدر الإشارة إلى المشكل المطروح في هذا الجانب والتفرقة بينما هو ثقافي وتعليمي .فالثقافة تعني ذلك الكل المركب من أخلاق وخبرات وعادات وجميع القدرات التي يمكن للإنسان أن يكتسبها عن طريق المجتمع .

ولكن هذا المظهر بدأ يضمحل نظراً للتحويلات التي مست أشكال الأسرة ووضائفها زد على ذلك نقص الاتصال بين الأجيال في حين كانت الجدة تنقل ما اكتسبته خلال حياتها في جملة من المبادئ إلى الزوجة التي هي الآن بمثابة أم أما الأم حالياً فإنها لا تنقل إلا النزر القليل مع التغييرات الحاصلة كخروجها للعمل وإنشاء أسر نواتية جديدة عوضاً عن الأسر الممتدة والتي كانت ترضى عملية نقل الخبرات إلى الأجيال ومن هنا فإن الثقافة لا تستطيع في الوقت الراهن أن تكون هي التعليم ، فالفرق الشاسع في المستوى الثقافي بما في ذلك المستوى التعليمي قد يؤدي إلى زعزعة الحياة الزوجية وإثارة مشاكل الزوجين " .[57]

وعلى هذا فإن عدم الاهتمام بالمستوى التعليمي لكلا الجنسين يعبر عن عدم دراية لما سينجر عن ذلك من اختلافات في المستويات واضطرابات على مستوى الأسرة إذا لم تؤدي فإنها تساعد على تفكيك البناء .

2. 2. الدين والأخلاق كأساس للاختيار :

الدين من أهم النظم الاجتماعية تعقيدا في حين أن القداسة التي يتميز بها في بعض البلدان أبهرت المحللين والعلماء كما للمعتقدات والطقوس من تأثير غريب على الأفراد وتكلف من أجل عدة مؤسسات أهمها الكنيسة والمسجد والعراف ورجال الدين وحتى الأسرة لما لها من دور عظيم في غرس تلك الأخلاق . إن ما يجعل المجتمع كهياكل وعلاقات اجتماعية شينا ممكنا هي قضية التزام الجماعة وقدرتها على توجيه الدوافع الفردية وإخضاعها ومراقبتها فمن مستلزمات العملية الاجتماعية توافر جملة من الرموز والتصورات العامة التي تضمن حدا معيناً من الرقابة والتوجيه فالعمل الديني له دور نشط في جعل الناس ينخرطون في طلب الحياة الاجتماعية بطرق إيجابية "[58].

ويلعبُ الدين دوراً حيوياً في حياة الأفراد والجماعات فهو يضمن لها التوجيه والحياة النفسية الهادئة والاستقرار على مستوى يجعله بعيداً كل البعد عن الإحباطات والتي قد تعصف بالفرد من حين إلى آخر. فالاختيار على أساس الدين هو مركز إنشاء مجتمع يخضع لتلك المعتقدات والقيم والتي يكون منبعها أساس الدين وبهذا تكون الأسرة مؤسسة محورية هامة من المؤسسات التنشئية الاجتماعية تمنح الفرد منذ الوهلة الأولى لخلق قيم ومعايير دينية ترافقه فيشتى مراحل حياته

لهذا ارشد الإسلام الراغبين في الزواج بان يظفر بذات الدين حتى تقوم بواجبها اتجاه زوجها على أكمل وجه، وكذلك الحال بالنسبة لها وبالتالي يتعاون الاثنان على أداء حق البيت والأولاد. [59] ومن هذا الباب ركز الإسلام في اختيار شريك الحياة لدى كل من الذكر والأنثى فخاطب الذكر بقوله في حديث شريف بتكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فظفر بذات الدين تربت يداك، ومخاطباً المرأة في قوله في حديث شريف " إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه" وهذا ليس معناه إهمال بقية المعايير الأخرى كالجمال والحسب لكنها تأتي في المرتبة بعد الدين والأخلاق الفاضلة [60]

إن سبب مغلاة الإسلام في طلب ذات الدين ومراعاته قبل المعايير الأخرى إلا حرصاً على إنشاء مجتمع متكامل من حيث التصورات و المنطلقات العقائدية والتي تظهر ثمارها في إنتاج اسر متوازنة ومجتمع خالي من الآفات مثل ذلك الطلاق والقتل والمخدرات والمسكرات، لما في ذلك من آفات وظواهر قد تفتك المجتمع.

والإسلام يوصي من خلال أحاديثه وما انزل لكتابه القرآن بالاختيار على أساس الدين في مواقع عديدة في قوله تعالى " فانكحوا الأيام منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم " وسبب إجراء الشريعة الإسلامية على ذات الدين كان من منطلق أن المقاييس الأخرى كالجمال والمال والأصل والعمل كلها مقاييس عرضة بمرور الزمن قد يسقط فيذهب المال ويندثر الأهل والأصل وينقطع العمل لظروف ذاتها مستأصلة في معتقداتها بقداسة الواجب التي تأديه هي وزوجها في تربية الأولاد وخلق أسرة سليمة .

2. 3. الجمال كمقياس للاختيار:

إن الميل الطبيعي إلى حب الجمال قضية لا نستطيع أن ننكرها فالإنسان مفطور كفطرته تجاه التغذية والغريزة إلى استحسان الجمال ومحاولة إشباع هذه الفطرة، يذهب بعض الأزواج إلى اعتباره من أهم المقاييس التي يجب إعطاؤها أهمية كبيرة لما له من انعكاسات ايجابية في توطيد العلاقة بين الزوجين، " ويعد الجمال من بين الصفات المرغوب فيها عند عملية اختيار القرين حيث أن حسن الوجه أيضا مطلوب إذ به يحصل التحسن "[61]

فيما إعتبر الكثير من المنظرين الجمال جوهرًا وجب اقترانه بالجمال الروحي كالخفة والابتسام والإخلاص، في حين يهب البعض على اعتبار الجمال ذلك المظهر الأخاذ من الجنسين وخاصة جنس الإناث إلى لون العينين وحسن الوجه والمظهر وطول الشعر... الخ.

ومن هذا كله تبين لنا الفرق الحاصل فهناك من يرى " أن الجمال من الناحية الشكلية كجمال الوجه والشعر ولون العينين... وهناك من يعارض هذا الرأي ويفضل الجمال من الناحية المعنوية كالأخلاق وحسن المعاملة والوجه المبتسم، اللطف، الرقة، الحشمة، الإخلاص، الثقة، وصفات أخرى كالذكاء والمعرفة "[62] إن وجهة النظر الأولية باعتبار الجمال مظهر خارجي ليس خطأ و لا عيباً و لا الثانية على اعتبار الجمال شيئاً معنويًا بالمعنى المثالي ولكن ما يجب الإشارة إليه هو ذلك الجمال الذي يجمع بين حسن الوجه وسلامة السريرة والأخلاق لأننا حين نكون أمام عملية الاختيار يكون الأمر مختلفاً تماماً وذلك لما يعطي لهذا الحدث من إحكام للعقل قبل صدور أحكام ذاتية ذات صبغة مطلقة قد تغذيها مجموعة غرائز سرعان ما تختفي بالتقدم في السن لدى الجنسين ولكن يجب مع ذلك الإشارة إلى اعتبار الجمال أمراً مطلوباً لا ركيزة يقوم عليها الاختيار باعتبار الجمال هدف في حد ذاته وقد تكون المغالات في الاهتمام بالشكل داعياً إلى الخيانة الزوجية.

2. 4. العمل والجانب الاقتصادي كعامل للاختيار:

من الطبيعي أن تختار المرأة الرجل الذي يملك عملاً وذلك راجع أساساً إلى خصوصية وراثية أودعها الله في الرجل لقدرته على تحمل أعباء العمل والإعالة ولأن الأسرة بحاجة إلى الكثير من المال لسد الحاجيات فبواسطته تستطيع أن تنتقل وتأكّل وتشرب وتلبس وتشتري مسكناً وتخلف جانباً من السعادة لذا تسعى غالبية إن لم نقل جل النساء إلى التركيز على الوضع المادي للشريك وهذا المظهر بات منتشراً وبصورة مذهلة تدعوا إلى الإهتمام في حين تميل بعض العائلات إلى اختيار شريكة الحياة من أسرة غنية وحين يحدث بناء أسرة فإن الأسرة الجديدة تحاول أن تستقل اقتصادياً وذلك أمر ليس بالخطير ولا المنبوذ كما يدعي بعض الأولياء في حين أنه استجابة لحتمية اجتماعية إن لم نقل ميل طبيعي لتكوين أسرة وبذلك لأن " الزوجة الشابة لم تعد ترغب بالعيش مع أهل زوجها ، يريد أن تكون سيدة بيتها، فتنبتعد عن حماها والزوج الشاب يبتعد عن أبويه فهو يريد بناء حياته الزوجية والعائلية على غير ما بناها أبوه وأمه " [63]

ومن ذلك كله فإن العامل الاقتصادي لكلا الزوجين أمر مهم قبل و أثناء وبعد الزواج ولكن المغالاة في اعتباره هدف أساسي هنا يختلف الأمر ليصبح أهم من تكوين أسرة متوازنة فهذا غير مرغوب فيه لأن الأمر يتعلق بأمر قد يزول فتزول به الأسرة والبناء وبالتالي فإن الزواج القائم أساساً على النظرة المادية سيكون مؤداً ومصيره حين يزول المال والأمر المقلق هنا أن بعض العائلات ما زالت تختار الزوج أو الزوجة بناء على هذا الأساس واعتباره أهم شيء في بناء أسرة سعيدة وقد وجه الإسلام عمل كل من الزوج والزوجة فألزم الرجل بالعمل لأجل القوامه الأسرية لم يحرم حق المرأة في العمل " فقد أباح الإسلام للمرأة أن تعمل بل أوجبها عليها في بعض الأمور " [64] خاصة:

- إذا كان المجتمع بحاجة إلى عملها.
- إذا لم تجد من ينفق عليها .
- إذ كانت طبيعة العمل من اختصاصها .
- ألا تتعارض ومهمتها الأسرية .
- أن تلتزم السرية في عملها .

2. 5. النسب والأصل كعامل للاختيار :

كان الأصل قديماً وما زال أحد أهم المقاييس الاختيارية ويظهر ذلك جلياً في المجتمعات الصغيرة كما أن العلاقة المباشرة وبطء عملية التغيير ساعدت على ترسيخ تلك المعتقدات والمفاهيم وأعراف ثابتة وكان الاختيار عندهم بمثابة وسيلة من أجل الحماية والقوة التي تأتي من خلال المحافظة على الأصل وهو ما أطلق

عليه عالم علم الاجتماع الشهير "إميل دوركايم E.Durkheim" التضامن الآلي من خلاله يتم القضاء على الغور داخل النظام وخلق الحلفاء بتزويج بنات القبيلة إلى من يرون أنهم أقوىاء من أصل نفيس ومن هنا كان الارتباط بين الأزواج على أساس الأصل والنسب الرفيع عاديا من القديم ، فهذه الطريقة سوف تكون العائلة والقبيلة قادرة على تعزيز علاقتها الاجتماعية مع القبائل الأخرى وأيضا بهذا الأسلوب تتحاشى المؤامرات التي قد تحاك لها هذا كان يحصل حين كان الاهتمام بالأصل والمفاخرة به منطوقا ذكيا من خلاله تضمن العائلة أو القبيلة الاستمرار في الوجود .

كما يعتبر النسب مقياسا أساسيا في خلق المكانات والأدوار " وخاصة من وجهة نظر ذوو المكانة العالية عندما يشروعون في تزويج أبنائهم ويعتبر شرطا أساسيا للمحافظة على نسب العائلة ومكانتها "[30] ، ويظهر ذلك في انتهاج بعض العائلات أساليب لحفظ النسب وعدم تزويج أبنائهم إلى أشخاص لا يمتون بالصلة أو القرابة ويمتنعون عن تزويج بناتهم خارج إطار العائلة الكبيرة .

2.6. الانتماء الجغرافي كمقياس للاختيار :

إن السهولة التي يطرحها هذا المقياس تعني انتماء الفرد إلى مجال جغرافي يحدد له المجتمع الذي ينتمي إليه وأنواع السلوك المقبول منها والمنبوذ ومن خلال الحدود المرسومة للامتداد الجغرافي يستطيع الفرد أن يختار شريك حياة يناسب معه زيادة على الانتماء الجغرافي إلى توحيد في التصورات والثقافة والدين وأنماط التعليم هذه العوامل قد تساعد بلا شك المقبل على عملية الاختيار لما تحمله البيئة الجغرافية من أهمية في تحديد الخلفيات الثقافية والتشابه بين أفرادها الذي يسمح مبدئيا إلى نبذ الفراق وخلق التفاهم زد على ذلك الدور الذي يلعبه المجال المكاني في اختصار الوقت وتقادي مشقته وتقادي مشقة البحث عن شريك هذا بالنسبة للاختيار الفردي ومراعاة رغبة الأفراد في الاختيار وفي القابل فأن تركيز الأولياء والعائلة الكبيرة على الاختيار من المجتمع الواحد والذي تمثل عادة الجيران والأصدقاء والقرية الصغيرة إلا حرصا منهم على المحافظة على الأصل و الإرث العائلي، فيعمد هؤلاء إلى تزويج البنات والابن من الحيز المكاني الذين ينتمون إليه نظراً لمعرفتهم الكبيرة وتقادياً لتلك الصراعات التي تحدث غالبا في عدم معرفة الأنساب والوجه الآخر للمصاهرة التي تم الاقتران بهم ، وهنا فإن هذا انشغال الآباء في إبراز خبرتهم في الحياة ونقلها للأفراد رغم ما يحمله الاختيار الوالدي من مساوئ إلا أن حرصهم الشديد يجعلهم يتدخلون نظراً لإيمانهم بقداسته وكذا خطورة الأمر والمتعلق بالاختيار حتى أن أحد المبحوثين والتي تم الاتصال بهم في المرحلة الاستكشافية قائل أن آباءنا عادة لا يختارون لأبنائهم أزواجا بل يختارون العائلة التي سيتصاهرون معها. ونحن هنا ليس لإبراز الخلل الموجود على مستوى الاختيار ولكن مؤداه أهمية المصاهرة من حيث هي ارتباط سيطول ما دامت علاقة المصاهرة قائمة بين الزوجين وعلى حد قول العالم " Pierre.Bourdieu " فان ميل الأسرة في الوجود ،

لبقاء وجودها يضمن تكاملها لا يمكن أن ينفصل عن الميل إلى إدامة جملة تركتها بالتبذير والانقراض ولابد لقوى الانصهار ولاسيما الاستعدادات الأخلاقية الرامية إلى توحيد هوية المصالح الخاصة للأفراد بالمصالح الجمعية للأسرة. [26]

يقصد العالم "بيير بورديو" في قوله مصالح الخاصة التي تمس الأفراد في حد ذاتهم مراعاة العائلة التي سينتمون إليها عن طريق المصاهرة من حيث أنها ذات أصل ونسب ومراعاة القرب المكاني والجغرافي لسهولة الاتصال بها حماية مصالح كل من العائلتين هذا من جهة ومن جهة أخرى أن عدم إعطاء هذا القياس الانتماء الجغرافي الأهمية التي يستحقها وان الاختلاف في البيئات يطرح عدة أمور يجب الإيمان بها قبل الاقتران والزواج من اختلاف في المنطلقات والنظرة إلى الحياة وهذا ما ينجم عنه عدم تماثل الصفات والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية عند الزوجين وتعارض الأنماط السلوكية حول أساليب التنشئة الاجتماعية تجاه تربية الأبناء واتخاذ القرارات مما ينشئ الصراع بينهما. [65]

2. 7. السن كأساس للاختيار:

يشكل معيار السن لدى بعض الأزواج أحد المعايير الثانوية نسبياً مقارنة مع المعايير كالدين و التعليم و المقاييس الأخرى ولكن مع ذلك فإن الإختيار على هذا الأساس يعني أن يختار كل من الجنسين إلى اختيار الزوج الزوجة التي تماثلها سناً أو تصغره و الزوجة تختار من يماثلها أو يفوقها سناً وهذا التوزيع الاجتماعي والذي عادة ما ينافي تزوج المرأة بمن يصغرها أو الزوج بمن تكبره من النساء أمر خارج عن الطبيعة ويعده المجتمع رغم انه لا يعاقب عليه خروجاً عن القاعدة المعمول بها اجتماعياً وبهذا تقول الأستاذة "سناء الخولي" " إن الوضع المألوف لسن الزواج هو أن يكون الشاب أكبر من الفتاة سنناً ويرجع ذلك إلى نضج الفكر البيولوجي الذي عادة ما يكون أبطأ من نضج الأنثى كما أن رئيس الأسرة والمسؤول عنها يحتاج إلى وقت طويل ليصبح مؤهلاً لهذه الوظيفة " [30]

والملاحظ في الغالب و كما أملته الطبيعة الخلقية فان السن يطرح عدة جوانب أهمها النضج المسبق للإناث بيولوجياً والذي لا يتزامن مع سن النضج البيولوجي لدى الذكور زد على ذلك تأهيل الرجال للقيادة والتي تستدعي ذلك بالإضافة إلى توزيع الأدوار داخل الأسرة والتي تحتاج لقوامه الرجل وقوته على المرأة وقد حدد المشرع الجزائري سن البلوغ

عند كلا الزوجين، فالولاية على النفس تنتهي بالسبب للذكر ببلوغه 19 سنة طبقاً للمادة 40 من القانون المدني ولكن الأنثى تبقى خاضعة للولاية في الزواج دون غيره من الأمور متى بلغت 19 سنة أي أن حضور الولي لزوجها ركن وارد في العقد و غيابهُ يجعله فاسداً بخلاف الذكر الذي لا يستلزم زواجه حضور وليه،

ولذلك كان على الأولياء التقطن لقضية بلوغ الابن والبنات ومراحل تزويدها بالأشياء التي تفيدها في سن ما قبل النضج لتهيئتها للدخول في مرحلة جديدة ، مرحلة تلقي المسؤولية الأسرية ودورها كأم وفهم جيد لما لها وما عليها أن تفعله اتجاه زوجها أو بمعنى أوضح الأدوار التي يجب أن تلعبها في هذه الحياة والمهم هنا ليس في الكيفيات التي تطرح بها هذه التربية ولكنها تغدو في أهمية اختيار السن المعين لتلقي مثل هذه المعلومات .

إن تجاهل الناس لمتغير السن أمر خطير خاصة لدى المرأة ولقد علقت بعض الطبيبات عن مشكلة زوجية حدثت لفتاة تزوجت في سن لا يسمح لها بالاقتران البيولوجي مع الجنس الآخر وفي فحوى القضية أن الفتاة لم تبلغ سن النضج وتزوجت ولكن الأمر تعقد فيما بعد بهروب الزوجة وكراهيتها نفسها وخوفها من مولودها الجديد وفي تعليق للطبيبة " مما لاشك فيه أنه كان من الأمور الهامة لدى ... أنها لم تتلق من قبل إيضاحا للعلاقات البيولوجية بين الحمل وعملية النسل وهي بالكاد تعرف أن الأولاد يتكونون في بطون النساء وكانت على جهل تام بدور الرجال في ذلك واتضح أن أمها بدلا من تزويدها بهذه الإيضاحات كانت قد زودتها بالفزع والخوف " [66]. كل هذا يجعل من السن والاختيار على نحو أمر يدعو للقلق في حين كان الأمر غير ذلك في البداية أن الإيمان بوجوب بلوغ كل من الجنسين السن الطبيعي والقانوني أمر مهما في حين أن إهمال الزوج إلى سن زوجته كاد أن يؤدي بالزوج إلى فقدان زوجته محاولتها الانتحار لعدم فهمها العلاقة الموجودة بينها كأم وبين الرجل والذي يمثل الزوج .

وملخص ما قلناه أن الاهتمام بمقياس السن لدى الجنسين أمر محوري بالنسبة لعملية الاختيار حيث يختار الزوج الزوجة وتختار الزوجة بعد تأكدها من بلوغ شريك الحياة مرحلة المراهقة والنضج لديه ثم بعد ذلك يتم وعلى هذا الأساس التطرق إلى المقاييس الأخرى .

2. 8. القرابة كأساس للاختيار :

يذهب بعض علماء القرابة والأنثروبولوجيين إلى التأثير البالغ الذي تلعبه الجماعة في تحديد نمط والسلوكات التي ينبغي على الفرد الخضوع لها ويظهر ذلك في قول "ابن خلدون" : "وما جعل الله في قلوب عباده الشفقة والنعرة على الأرحام وقربائهم موجودة في الطبائع موجودة في الطبائع البشرية وبها يكون التعاضد و التناصر " ومن خلال ذلك أن "ابن خلدون" أشار إلى الدور الهام الذي تلعبه الحمية والقرابة في تقوية المجتمع والعصبية والدفاع عن ممتلكاتهم ومن خلال مقياس القرابة أو اختيار شريك حياة على أساس قرابية أمر ضروري ومهم أولا سهولة وتقادي عناء البحث على شريك حياة ونظرا للقرب الدموي بين الزوجين نجد أن الزوج و الزوجة لا يكلفون أنفسهم مشقة البحث عن شريك والذي قد يشعر المقترن من كلا الجنسين إلى التخوف من المعاشرة بالإضافة إلى عدم معرفتنا بشريك الحياة الذي يختار من خارج ذوي القرابة

فيعد الكثير من الزوجات إلى اعتماد مقياس القرابة الدموية من أجل ضمان استقرار و ارتياح داخل الأسرة نفسها ناهيك عن تدخل الأسرة الكبيرة في الحد من حرية الفرد وتوجيه اختياره ضمانا لاستقرار العائلة وخدمة مصالح في تزويج أحد أبنائها ذكرا كان أم أنثى إلى العائلة التي تكون عادةً تجمعها بها عوامل اقتصادية أو حماية القرابة والمصير المشترك .

ولذلك يجعل دوركاييم كيانا للمجتمع مستقلا عن الأفراد يملي عليهم كل ما يريد وليس لهم دخل في هذه الحياة مع أن المجتمع متكون من الأفراد الذين يشاركون في وضع تلك القواعد الاجتماعية التي يرونها صالحة لكل فرد من الأفراد . [47]

أنه ورغم ما للصلة العرقية وصلة الدم من إيجابية في المقاييس الاختيارية إلا أن مظهر القرابة أصبح اليوم لا يلعب دور هاماً في الاختيار لأن القرابة في مجتمعنا الحالي تنحصر ضمن دائرة ضيقة فعدد الأقرباء الذين يتمتعون تجاهنا بجملة من الحقوق والواجبات يفترض أن يقوموا بها حيالنا عدد قليل وقد لا نشعر اتجاهه بأي التزام وهنا يتجلى الفرق بين القرابة في مجتمعات ليست ببعيدة عنا في منحنى التاريخ ، فإذا غابت العلاقة العائلية من مجموعة العائلات المكونة لنسق المجتمع فإن غيابها لا يمر بسلام وكأن شيئاً لم يكن بينهما وتعني بالضرورة حالة العداء ، حيث أنك إن لم تكن صديق فأنت عدو فمن هنا أطيح دور القرابة شيء لا يأخذ بعين الاعتبار لا في قضية الحمية وحتى المقاييس الاختيارية ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام في حديث شريف : "باعدوا تصحوا" .

إن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم باعدوا تصحوا في الحديث الشريف يعنى الاختيار من غير ذي القرابة القريبة ونعني بنات العم وبنات الخال وأبناء العمومة وأبناء الخوولة وهذا ما برهن عليه العلم الحديث مؤخراً في الأمراض الوراثية والتي تنتج عادة في اقتران ذوي القرابة ظهور بعض الأمراض من نقص في المناعة والضعف العام والنحولة وضعف البصر وأمراض القلب في الأولاد وهذا معنى قول الرسول عليه الصلاة والسلام وكذا ومما نستشفه من الحديث أن المباحة والزواج من غير ذي القرابة تجلب للقبيلة أو لعائلة القبائل الأخرى والتي تكون قد اقترنت معها بتزويجها أحد البنات أو البنين إلى الولاء والحمية واستأمن شرح تلك القبائل .

إن الارتباط الذي أشاره إليه النظريات التي إهتمت بالدراسة والتحليل لظاهرة الاختيار للزواج كما أسلفنا الذكر ، ومحاولة ربط تلك المتغيرات بالأسباب الأولية بالرغم من أنها لم تكن بالدقة الكافية ولم تعبر أغلبها إلا على بعض الجوانب النسبية ، إلا أن الشيء الذي تحقق من وراء تلك المحاولات كان بإعطاء نفس جديد وفتح مثل هذه التناولات .

إذ لم تكن ظاهرة الاختيار للزواج محل دراسة وتمعن رغم التجليات التي تطرحها المشاكل المنجزة عن عدم إعطائها الأهمية والوقت اللازمين لذلك ، وكان الهدف الأساسي من إدراج هذا الفصل هو إبراز قدم المنحى التاريخي على شكل نظريات التي عالجت موضوع الاختيار رغم أن كل واحدة من هذه النظريات راحت تركز على جانب معين من جملة المتغيرات التي ترى أنها تدخل ضمن المسببات التي تطرح شكلاً معيناً من الانسجام والتفهم داخل الزوجات الجديدة بناءً على بعض العوامل ، في حين لم تنتظر هذه النظريات إلى الوجه التكاملية التي تطرحه جملة العلاقات الاجتماعية المتداخلة في بناء شخصية الأفراد ومن ذلك السلوكيات التي ينبغي عليهم إتقانها داخل مجتمع يحمل العديد من الخصوصيات بالإضافة إلى الإهتمام بدراسة المقاييس الهامة التي تدخل بشكل مباشر في بناء المتغيرات التي بني عليها هذا البحث .

لا شك أن تسليط الضوء على الجانب التاريخي الذي تطرحه النظريات سابقة الذكر والتي تهتم بدراسة ظاهرة الإختيار ذو فائدة بالنسبة لإثراء الدراسة وإعطائها بعداً تحليلياً يمتد من بداية التفكير الإنساني الجاد إلى أهم التجليات التي تتخذها المجتمعات الإنسانية حالياً في طرح المقاييس الإختيارية التي يمكن أن يتبعها أي فرد لإختيار شريك حياته من الجنسين .

الفصل 5

الزواج في بيئات اجتماعية وديانات مختلفة وعلاقته بالاختيار

على قدر أهمية التواصل الذي تحققه ظاهرة الزواج على إعتبارها ظاهرة عالمية وإجتماعية تختلف من مجتمع لآخرى في الأنماط المعمول بها على قدر الصعوبة البالغة التي لم تعد فيها دراسة تاريخ الشعوب ونمط سلوكياتهم قاصراً على مجرد سرد تلك الأحداث فحسب وإنما أصبحت تهتم أساساً بعملية إستنتاج وتفسير ومحاولة إستخلاص المعنى الحقيقي لها ، ولقد كانت معرفة أنماط الزواج وما يدور حولها من سلوكيات ومراسيم من الأمور التي شغلت الباحثين على إمتداد التاريخ .

بالرغم مما يبدو من عدم إتفاق على تفسير ظاهرة الزواج وإعطاء تعريف شامل له إلا أن الأهداف العامة التي تتحقق من خلال الزواج والمظاهر العامة ، كانت محل إتفاق مثل إعتباره ظاهرة عالمية و إنجابية وعلاقة إجتماعية بين جنسين الهدف منها تكوين أسرة من خلالها يحقق الأفراد حاجياتهم الأساسية، لكننا في هذا الصدد إستناداً لبعض القراءات السوسيولوجية مدققة لكثير من الأمور ، من أهمها الطرح التاريخي لظاهرة الزواج والأنماط المعمول بها على مستوى تلك التجمعات التي سنتخذها كنموذج والتي لا يتسنى لنا فهمها إلا من خلال العودة إلى جذورها التاريخية بالإضافة إلى التطرق إلى الأصول الفكرية والدينية والتيارات العالمية والمرجعيات التشريعية لهذه المجتمعات في جانب الزواج وأنماطه والأساليب الشائعة في الإختيار داخل تلك المجتمعات .

ومن خلال هذا المعطى سنتطرق بنوع من التحليل على المستويات المعمول بها في إطار الإختيار للزواج

1. الزواج تعريفه وأشكاله :

ليس هناك تعريف وافٍ وشامل لنظام الزواج يمكن الإعتماد عليه في التحليل الإجتماعي والأخلاقي وتوضيح أنماطه وتفرعاته وإستيعاب أسبابه والطرق التي يتم من خلالها والمضامين الحضارية والفكرية التي تختلف باختلاف المكان وزمان تبعاً لذلك .

ويعرفُ الزواجُ على أنه " مؤسسة إجتماعية مهمة لها خصوصياتها وأحكامها وقوانينها التي تختلفُ من مجتمع إلى الآخر ويمكنُ تعريفهُ بالعلاقة التي تقعُ بين الشخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبررُ وجودها المجتمع " [67] .

كما يعرفهُ المختص " أندري ميشال" (Andrée Michil) على أنه واحد من بين الإجراءات التي تؤدي وظيفة عالية في الإتصال بين جنسين التي تركز على الإشتراك والتبادل " [68]

وتتطوي تعريفات لكلمة الزواج في إستعمالها الشائع على فكرتين أساسيتين تتعلقُ الأولى بنمطٍ علائقي شرعي يمتازُ على العلاقة التي لا يعترفُ بها المجتمع التي تحصلُ خارجهُ أما الثانية فتتعلق بإقامة رجلٍ وامرأة في مسكنٍ واحد بغية تأسيس عائلةٍ تمتازُ بالديمومة وسنتطرقُ لتلك الفكرتين فيما بعد (محل الإقامة ، إقامة علاقة بين جنسين وصفة الديمومة ،... الخ)

أما الإقامة فنقرض على العائلة الأولية المنبثقة عن الزواج الشرعي المعترفُ به إجتماعياً في المجتمعات الأبوية النسب وهي الأكثرُ إنتشاراً في الحقيقة في حين يكونُ الإبنُ متبوعاً بالإقامة بين ذويه مما يستدعي إثباتَ الزوجة التي تختار من ذوي القرابة أو خارجها أن تعيشَ معه في بيتِ أبيه .

أما الإقامة عندَ عائلة الزوجة فهي صيغة نادرة تبعاً لندرة النظام الأمومي التي ستبدأ فيها طلب الزواج أي الزوج بنتَ القبيلة إلى أن يعيش مع عائلة الزوجة لمدةٍ زمنية معينة في حين تصبحُ العلاقات داخل العائلة ليست كسابقتها تقومُ على رابطة الدم بين الأخوة بل تقومُ العلاقة في هذا النظام على المصاهرة من ذوي الزوجة والذين يسكنونَ معهم ، مما يجعلُ النظام أقلَّ إنسجاماً وتجانساً وأكثرَ عرضةً للصراعات من حين إلى آخر وفي الكثير من الأحوال يكونُ هذا العامل سبباً من الأسباب التي تجعلُ الإقامة مع ذوي الزوجة تكونُ لمدةٍ زمنية قصيرة ، ثم يعودُ الزوج إلى الإقامة مع ذويه وعائلته مصحوباً بزوجه بعدَ سنوات إلا أنه في الشائع أن تستقرَ العائلة الجديدة في مكانٍ مختلف عن مكان ذوي الزوج والزوجة بل أنه بوسعها تكوين قريةٍ جديدة عندما تكونُ مؤسسة على الفصل بين الأجيال ، وهنا نشيرُ إلى أن نمطَ الإختيار لدى النظام الأخير يكونُ على أساس حر تماماً ، فتعمدُ القرية تبعاً للإختيار قبول الأسرة الجديدة التي تخضع إلى توجيهات المشرفين وكبار السن و إلا فإن الإختيارُ الناجم عن إرادة الشخص لوحده تستدعي خروجَ الزوج والزوجة لتكوين قريةٍ جديدة وهذا النمط منتشرٌ في أفريقيا الشرقية وقبائل المالوي فتكون الإقامة عندئذٍ في مكانٍ مستحدث .

أما الحديثُ عن نمطِ العلاقات الشرعية بين جنسين في تعريفنا للزواج وديمومتها يظهرُ تعريفاً نسبياً إذ أنّ العالم "وسترمارك" مما جعلهُ يتحفظ على الشكل الدائم للزواج هو أن هناك بعضُ المجتمعات من الإسكيمو

والهند يكون فيها الزواج بين الرجل والمرأة قبل سن البلوغ لا يلبث أن يطلقها ، ومنذ ذلك الحين يوسع الفتاة عقد علاقاتٍ عابرةٍ مع رجال آخرين الذين ينتمون إلى نفس العشيرة معترفين بنسب أولادها إلى عاشقها الأول

أما من حيث الزواج يتم من خلال إقتران رجل بمرأة " رغم تمتع هذا الزواج بقيمةٍ شرعية ، ففي الداهومي القديمة في أفريقيا تستطيع أحد النساء الثريات أن تعقد قرانها على فتاةٍ شابة بعد أن تدفع لزوجها قدرًا معينًا من المال " [69] ثم تقدم هذه المرأة بتزويج الفتاة برجلٍ دون أن يدفع لها مالا لتلك الفتاة بحيث يتسنى لتلك المرأة أخذ الأولاد لنفسها ، وهذه الطريقة من الطرق تُتخذ من أجل تكوين حاشية وخدم من خلال التحليلات البسيطة للتعريفات التي قدمت فيما سبق ، يتبين لنا من كل ذلك الصعوبة الفعلية لإيجاد تعريف شامل وجامع رغم التسليم بتعريف عريض له على نحو ما أشرنا إليه أعلاه.

هذا وكل الأنواع المذكورة من أنواع الإقتران يفترض إختيار لشريك على شكل معين ، فقد يتم من خلال الأنماط المذكورة الإختيار من ضمن الجماعة ويسمى بالزواج الداخلي وقد يكون من خارجها ويسمى بالزواج الخارجي تبعاً للطبقات المعمول بها داخل النظام القرابي أو السيستم المعمول به داخل المجتمع.

1.1. أشكال وأساليب الإختيار للزواج:

عرفت المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً أشكال متعددة من أشكال الزواج وكان ذلك خاضعاً للأنماط المعمول بها داخل هذه التجمعات، فالمجتمعات الإفريقية القديمة كانت تعترف بالزواج الداخلي وبسلطة الأب داخل هذا النظام في حين كانت المجتمعات تعتمد في نمط تزويجها لأبناءها على الإشتراك في زوجة واحدة لمجموعة من الأفراد وينتشر هذا النوع من الأساليب في عشائر التبت والإسكيمو وغيرها.

في حين أن كل هذه المجتمعات والمكونة للعالم البشري لها خصائصها ومميزاتها التي تتميز بها عن سائر المجتمعات ولو كانت تسكن المنطقة الجغرافية الواحدة أو في فترة زمنية مشتركة ، فالأفراد تحكمهم قوانين لا يستطيعون تعديها من خلال هذا كان على الأفراد المقبلين على الزواج أن يخضعوا لجملة النظم وأعراف والأشكال المجتمعية التي تملئها إزامياً مؤسسات إجتماعية داخل هذا النظام ، تبعاً لذلك كان التعدد في الأنماط والأشكال وحتى أساليب الإختيار أمراً حتمياً إنطلاقاً من تلك المرجعيات.

1.1.1 . أشكال الزواج :

1.1.1.1 . الزواج الأحادي :

وهو "نظامٌ من الزواج يغدو من أهم الأشكال شيوعاً في العالم من خلاله يمنح الرجل الحق بالزواج من امرأة واحدة فقط ويمنح المرأة الحق بالزواج من رجل واحد فقط" [32] ويوجد هذا النوع من الزواج في المجتمعات المسيحية بصورة كبيرة والمجتمعات المصنعة نظراً لتماشي هذا النمط من الزواج بالإقتصاد الحر والملكية الفردية وحتى الظروف الإجتماعية والنفسية لهذه المجتمعات وهو يعني " إقتران رجل واحد من امرأة واحدة وهذا لا يعني أن الزواج لا بد أن يحدث مرة واحدة طوال العمر بل يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين" [30]

2.1.1.1 الزواج متعدد الزوجات:

في هذا النمط من الزواج المتعدد الزوجات فيه يتزوج الرجال عدداً من الزوجات وقد كان سائداً في بعض القبائل في إفريقيا وقبائل الداومي وفي المجتمعات الإسلامية ويشترط في هذا الشكل وحدانية الزوج أما الزوجات فلم تحددهم القوانين القبلية المتواجدة في إفريقيا في حين حدد الدين الإسلامي عدد الزوجات بأربعة شريطة العدل بينهم ، ويتخذ هذا الشكل لأسباب عديدة كإظهار القوة والمكانة داخل القبيلة والإكثار من الأولاد لخدمة القبيلة نظراً لظروف الحرب التي كانت تسود القبائل في وقت مضى أما الإسلام فراح ليعدد في إتخاذ أكثر من زوجة أولاً للقضاء على ظاهرة العنوسة لدى الإناث من حيث أن تزايد الإناث في المجتمعات عموماً تكون أكثر من تزايد عدد الرجال ثانياً السماح للرجل بإشباع الغريزة حب النساء والإستمتاع في إطار الأخلاق الإسلامية عوض إشباع لا شرعي خارج إطار الزواج في قول الله تعالى : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم" [28]

وينتشر هذا النوع من الزواج في المجتمعات التي تدين بالدين الإسلامي " والطبقة المالكة والأمراء ورؤساء القبائل كما أن هناك مجتمعات لا تحدد عدد النسوة اللاتي يتزوجهن الرجل الواحد وقد يتحدد العدد حسب مركز الزوج وأهميته في المجتمع" [54] وهذا النمط معمول به غالباً في المجتمعات لاسيما في آسيا وإفريقيا ونيوغيانيا والإسكيمو وبعض الفئات في الهند والتبت وتكون للزوجة الأولى الحرية على الأخريات " كما يقال أن " متيسا" ملك أوغندا كان له 8000 زوجة أحياناً يكون وضع جميع الزوجات واحداً ، أو يكون للزوجة الأولى التقدم على الأخريات" [70]

3.1.1.1. الزواج الجماعي : group marriage

" وهو النظام الذي يسمح لمجموعة من الرجال أن يتزوجوا بعددٍ من النساء فتكون العلاقة الجنسية حقاً مشاعاً بينهم "[6]

وهذا النوع من الزواج ينتشر في بعض العشائر القديمة في إستراليا وبولينيزيا ويقصد به غالباً "زواج رجلين أو أكثر من امرأتين أو أكثر "[70]

4.1.1.1. الزواج متعدد الأزواج :

في هذا النمط من الزواج يشترك عددٌ من الأزواج في دفع مهر زوجة واحدة وهي صورة نادرة قليلة الإنتشار عادةً ما يكون هؤلاء الأزواج إخوة أو تربط بينهم علاقات قرابية وهو في الغالب " زواج امرأة واحدة من عدة رجال قد يكونون أحياناً أخوة "[69]ويدعى بزواج الأشقاء *polyandrie a delphique* ويرتبط هذا النوع بالوضع الإقتصادي المتدني ، في حين لا يستطيع الأفراد دفع مستحقات الزواج فيعمدون إلى الإشتراك في مهر زوجة واحدة وتنسب الأولاد في هذه الحالة إلى اسم الأم الذي يحدده العراف وكبار السن في تلك المجتمعات والقبائل.

5.1.1.1. الزواج الخارجي أو الزواج من الأبعاد : (exogamy)

هي القاعدة التي تلزم في بعض المجتمعات الأفراد المقبلين على الزواج بالإقتران بزوجات لا ينتمون إلى المجتمع الذي ينتمي إليه الزوج وذلك راجع إلى كون الزوجة مكسباً إقتصادي يتمثل في إضافة يد عاملة إلى المجتمع بالإضافة إلى إعتبارها مصدر إقتصادي في الهبات التي تجلبها معها في حين هي مصدر قوة ومصاهرة القبائل القوية من حيث قاعدة الولاء.

إن للزواج الخارجي أحكامه التي تفرض على الفرد الزواج من خارج جماعته ... والتي تحددها قواعد الإتصال الجنسي بالمحارم وقد أدخل هذا المصطلح إلى الكتابات الإجتماعية "ماكلينان" 1865 وقد يكون الزواج الخارجي إختيارياً أو إجبارياً "[32]في هذه الحالة قد يختار الرجل المرأة التي تناسبه أو قد يجبر عليها ولا خيار له في ذلك.

1.1.1.6. الزواج الداخلي أو الزواج من ذوي القرابة (endogamy)

يحدد هذا النظام للمقبلين على الزواج داخل المجتمع الزواج من ذوي القرابة والذي يتحدد من طرف جهات وصية ويتم هذا النمط قبل بلوغ الأفراد في حين يختار الآباء والأمهات أو كبار السن داخل المجتمع زوجات المستقبل للإبن وهو لم يبلغ سن العاشرة من عمره" وتقع بين أعضاء الجماعة الواحدة كالقرابة أو القبيلة أو العشيرة أو الطبقة الإجتماعية أو الجماعة الدينية وهذا الزواج يفضل على غيره من قبل أعضاء الجماعة الذين يعتقدون بضرورة الالتزام به [32] ومخالفته تعني تعرض الأفراد إلى العقاب ويعني ذلك عصيان النظم والقوانين الجماعة ، وينتشر هذا النمط من الزواج في الأرياف والقرى وهو معمول به إلى الآن في بعض المجتمعات تغذيه بعض المضامين والطقوس الدينية.

1.1.1.7. الزواج المختلط (mixed marriage)

الزواج المختلط هو ذلك الزواج الذي يقع بين الرجل والمرأة لا تجمعهما في الغالب أصولاً دينية وهنا نشير إلى أن الزواج المختلط يقع بدرجة عالية لدى الأشخاص من الجنسين من حيث القبول والرفض وعادة ما يتم على تعارف مسبق في مكان العمل أو المدرسة أو الجامعة .

يقع الزواج المختلط بين شخصين (رجل وإمرأة) ينحدران من أصول قومية أو أنثروبولوجية أو دينية مختلفة ومهما كان الأمر ، إلا أن الزواج المختلط رغم الحرية التي يتمتع بها الأفراد في هذا النمط إلا أنه سرعان ما تبدأ الاختلافات بالظهور نظراً لإهمال جانب التكيف والإنسجام في التصورات الحياتية لدى تكون نسب الطلاق والإنفصال عالية في هذا النمط.

وبالرغم من الصراعات التي تشوب هذا النمط إلى أنه يحدث بنسب لا بأس بها في العالم ، وهناك من يعتمد هذا النظام أي الزواج المختلط من أجل إحراز بعض الإمتيازات الإقتصادية أو الإجتماعية... إلخ.

وبالنظر إلى هذه التصنيفات والأشكال التي تم التعرف عليها هي قليل من كثير فهناك أنواع أخرى لم نذكرها لإعتبارات عدة مثل زواج الاخية و زواج السلفة و زواج تحتي و زواج التنبني و الزواج الإختياري و زواج العلوي ولكن على العموم تجدر الإشارة إلى أنه رغم إختلاف الأنماط الزواجية في المجتمعات البدائية أو المعاصرة إلى أن الهدف منها كان واحداً ، وإذا كان الأمر كذلك فماذا تعن تلك الأنواع المذكورة وغير المذكورة إلا حرصاً من الإنسانية لإيجاد أنماط ، تكون فيها الأهداف المتوخاة من الزواج فعلية وفعالة وما يعيننا من كل ذلك أن الشكل الأكثر إنتشاراً في المجتمعات الحالية والعربية أو الجزائر بالخصوص هو الشكل

الأحادي ، لأنه ببساطة يتوافق وقيمنا وعاداتنا ويضمن قسطاً لا بأس به من التوافق والتجانس داخل النظام رغم أن الدين الإسلامي أباح تعدد الزوجات شريطة العدل بينهم.

1. 2. أساليب الإختيار الشائعة للزواج :

إذا كان في نظر بعض الإجتماعيين أن الشروط المتعلقة بإختيار شريك الحياة أيسر عادةً من تلك التي يقتضيها الزواج من ترتيبات ومصاريف ومهر فإن بعض القواعد تظل أحياناً ملزمة لشكل معين من الإختيار داخل التنظيم الأسري أو الإجتماعي الأعلى، و تخضع هذه الأساليب بنوع من الإلزامية والقهر أو تحدي يعلنه الأفراد في إستعمال حريتهم الكاملة ، وهذا من شأنه أن يخلق بعض الصراعات داخل الأسرة من أجل تحديد أسلوب معين للزواج في حين إعتبره بعض الإجتماعيين أنه أهم كونه يعطي الأولوية لأحد الأطراف على حسب المكانة التي يحتلها وإنطلاقاً من خبراته ، وفي المقابل إعتبره الإسلام حقاً من الحقوق في قول رسول الله " لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن "

في حين إعتبرته لائحة حقوق الإنسان حقاً لكلا الطرفين حيث لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضاءً كاملاً لا إكراه فيه.

1. 2. 1. الأسلوب الوالدي في الإختيار :

هذا النمط من الإختيار يكون عادةً في الأرياف والقرى كما نجده في المدن بصورة أقل والإختيار في هذا النمط يكون عادةً من إختصاص الوالدين أو الأقارب ولا تعطي للعروسين فرصة للتدخل في الموضوع تهدف من خلاله الأسرة والمؤسسات التقليدية على تبني مثل هذا النمط نظراً لخصائصه الهامة في الحفاظ على العائلة الكبيرة وحفظ الثروة وإضافة يد عاملة بسيطة ، فتذهب الأم أو الأب إلى إختيار البنت أو الإبن المناسب والذي يتناسب والنمط المعمول به داخل العائلة الكبيرة ويهتم هؤلاء بالجانب الإقتصادي وحتى الإجتماعي أو تعتمد بعض النساء إلى إختيار لأحد أبنائها بنات من الطبقة الإجتماعية الراقية داخل المجتمع المحلي وعادةً ما تكون من ذوي القرابة كابنت الخال أو بنت العم أو بن الخال أو ابن العم لإعتبارات نذكر منها.

1. الإختيار من ذوي القرابة يضمن إستقرار العائلة وعدم ظهور بعض المشاكل والصراعات التي

تحدث بين الزوجة الجديدة والأفراد المكونين للعائلة .

2. المعرفة الجيدة لبنت الخال أو بنت العم والتحكم الجيد فيها نظراً لتقارب الكبير بين العائلتين على أساس القرابة.

3. الإختيار من ذوي القرابة يضمن عدم إهدار للثروة وحفظ أسرارها إلى إعتبرات أخرى تخدم في هذه الحالة العائلة بالدرجة الأولى ، ولا يسمح بمخالفة هذا الأسلوب ولا بإبداء الرأي فيه أو الإعتراض على أساس أن الأم والأب يمثلان الإختيار الرشيد نظراً للخبرة التي يملكونها وقد لا يرى في بعض الأحيان الزوج زوجته إلا يوم الزفاف.

1. 2. 2. الإختيار الشخصي :

فيه يختار المقبل على الزواج من الجنسين شريك الحياة دونما تدخل أي سلطة خارجية عن نطاق الشخص نفسه ومن الأسباب ظهور هذا الأسلوب تعقد العلاقات الإجتماعية وتدرجها من صفة الإلزامية إلى الحرية في ممارسة أي معتقد أو طقس ما ، وينتشر هذا النمط في المجتمعات المتقدمة والحضارية نظراً لدرجة الحرية التي يكتسبونها ، حتى أن بعض الأسر سميت بالأسرة الزوجية بناءً على نمط الإختيار الشخصي الذي بنيت عليه قبل الزواج ، ومما ساعد على إنتشار هذا الأسلوب بعض المظاهر مثل التعارف إلى حد إبرام مواعيد خارج نطاق البيت وفي أماكن العمل والدراسة.

هذه المتغيرات سمحت لكلا الجنسين التعرف على شريك الحياة بصورة جيدة وخلق مشاعر الحب والتطلع إلى بناء أسرة والتفاهم على أساسيات الإقتران قبل حدوثه ، ويكون تأثير الأهل والأقارب أقل نظراً لظهور نمط جديد للأسرة والمتمثل في الأسرة النووية في حين عدم تواجد الأقارب بشكل مستمر يُتيح الفرصة للأولاد بإتخاذ القرارات فردية في الإختيار.

1. 2. 3. الإختيار المشترك أو الشوري :

يتم هذا النمط غالباً بالتنسيق بين إرادة الأفراد المقبلين على الزواج والوالدين " فمن الممكن أن يرتب الوالدين الزواج وفي نفس الوقت يعطيان إبنهما أو إبنتهما حق الإعتراض ، كما أنه من الممكن أن يقوم الشاب أو الفتاة بالإختيار الحر ويمنحان والديهما حق الإعتراض " [30] هذا الشكل يطرح أهم شيء يمكن أن يتحقق لإستمرار الأسرة وتوازنها والتكيف بين رغبة الأولاد وعدم تجاوز رغباتهم والسماح لخبرة الوالديه أن تلعب دورها وترمي هذه العملية في النهاية إلى تجنب والتخلص من الصراع وتفادي الأساليب القمعية وذلك عن طريق التعايش والتحاور .

أما في الجزائر ومع تغير في البنى الإجتماعية والتغيرات التي طرأت على المجالين الريفي والحضري فإنه لا يوجد إختياراً شخصي بحت ، إذ أن الأفراد يخضعون لبعض القيم تجعلهم يخافون من القرار الفردي وخاصة في مجال الزواج لأن ذلك أعظم من أن يواجه الفرد من الجنسين لوحده وإن ظهر ذلك فإنه يبدو كذلك لكن في حقيقة الأمر لا يخلوا الإختيار داخل المجتمع الجزائري من إستشارات وتوجيهات داخل إطار الأسرة وغالباً ما يكون الطرف الفاعل في هذه العملية هي الأم بالدرجة الأولى أو خارجها من طرف الأصدقاء وزملاء العمل والدراسة و الأقارب.

2. الإختيار للزواج في ثقافات بيئية مختلفة :

إن دراسة الثقافات المجتمعية المختلفة عبر التاريخ وكيفيات تنظيمهم يظل أقدراً من غيره على تشخيص ردود الأفعال الممكنة التي قد يتخذها المجتمع نفسه والواقع أن العوامل الجوهرية والعلاقات القديمة للإنسان بأخيه الإنسان التي لم يستطع التاريخ رصدها والتي تحدث ضمن الجماعات الصغيرة متخذة شكلاً آخر هي أيسر رصداً وكشفاً نظراً لقربها الزمني منا ، وعلى حد قول "كلو كهوهن" " إن دراسة البدائيين تساعدنا على تحسين فهمنا ، فنحن لا نكون عادةً واعين لتلك العدسة الشديدة الخصوصية التي نرى الحياة من خلالها ... فإن المرء لا يسعه أن يتوقع من باحثين لم يتخطوا يوماً نطاق مجتمعهم الخاص أن يفهموا ويدركوا عادات وتقاليد صارت من صلب تفكيرهم بالذات" [69]

ثم إن المقاربة التاريخية التي قام بها علماء الاجتماع والانتروبولوجيين في دراسة الإثنيات من خلال علم يختص بذلك وهو على الإثنولوجيا الذي يفترض به دراسة الظواهر التي تحتم الإنتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، فنقول أن الإنسان إنتقل من مرحلة الفحص واللقط إلى مرحلة ترويض وتربية المواشي ثم مرحلة الزراعة التي أتاحت إمكانية الإحتفاظ بفائض إنتاجي مما فتح الباب أمام الفروقات والتمايز الإجتماعي في حين هذه التغيرات وضعت حداً لبعض العادات التي كانت موجودة على سبيل المثال وفي إطار الزواج والمسمى الزواج عن طريق التبادل وهو ذلك النظام الذي يقتضي من الجماعة حين تلتقي بجماعة أخرى على أساس المصاهرة فتعطي الجماعة الأولى الثانية فتاة جميلة دون دفع مقابل مادي أو معنوي في حين تطالب الجماعة الأولى بعد فترة زمنية بأخذ فتاة من المجموعة الثانية على أساس التبادل ، هذا المظهر الذي غاب بظهور المعاملات النقدية والتجارية في المجتمعات التقليدية ليستبدل ببعض الأنواع الأخرى من الزواج، إلا دليلاً على تغيير نمط تفكير المجتمعات الإنسانية والتي أسفرت على إنبثاق مراحل من أهمها المرحلة البدائية والمرحلة التقليدية وأخيراً المرحلة المعاصرة يتميز كل منها على الأخرى بأنواع من الخصائص وجملة من المعتقدات .

2.1. الإختيار للزواج في ثقافات بدائية :

الحياة البدائية في تاريخ الأنسانية كان لها القسط الأكبر منه وتسمى بالحضارة البدائية ، إكتشفت هذه العلاقة التي تم دراستها دراسة بحثية جادة خلال خمسة قرون من خلال التوسع الأوربي ، كانت هذه المجتمعات منتشرة فوق بقعة واسعة من المعمورة في إفريقيا وشمالى أستراليا والجزائر والمحيط الهادي والقسم الأكبر من الأمريكيتين ويقصدُ الإنثربولوجين حينَ يستخدمون كلمة بدائي للدلالة أو الإشارة إلى المجتمعات الصغيرة سواءً من ناحية عدد السكان أو المساحة " تسودُ بينهم علاقات إجتماعية بسيطة ونلاحظ فيها قلة التخصص إذا ما قورنتُ بالمجتمعات المتقدمة "[54] تعتمدُ في بقاءها على تأمين الغذاء وجمع الأغذية التي يصيدونها ولا يتراوحُ عددهم على الأكثر بضع مئاتٍ من الأشخاص وعددُ أصغرهم بينَ عشرينَ أو ثلاثينَ شخصاً وهو الحدُ الأدنى الذي كانت ترضهُ ضروراتِ التعاونِ وحمايةِ القبيلة التي تتكونُ من عدة عائلاتٍ متكونة من رجلٍ وعدة نساء غالباً ما تتخرطُ في وحدةٍ أكبر تمتدُ على ثلاثة أجيالٍ وتدعى الأسرة الواسعة تكونُ العلاقاتِ الإجتماعية داخلها من خلالها مبنيةً على القرابةِ الدموية.

وفي الغالب يتمركزُ التنظيم الإجتماعي في أكثر الحضارات البدائية ، على العائلة وما يدورُ حولها من طقوس ومراسيم أهمها الزواج ولقد إختارنا من بين القبائل التي لديها ثقافاتُ بدائية قبيلة اليارور والمستقرة في فنزويلا والزولو والبننو الأفريقية والهنود المسمون بوبيلو في الجنوب الغربي من أمريكا ، دامت سيطرُهُ هذه التجمعات البدائية حوالي 30.000 سنة على الأقل كانت تجمعات تتكونُ من بضع عشراتٍ من الأشخاص تنتقلُ من مكانٍ إلى آخر بحثاً عن القوة والقطافِ إلى المجتمعات الشبه تقليدية فيما بعد حوالي 50.000 سنة.

ويعتبرُ الزواجُ عند قبائل اليارور البدائية محدودةً بقيودٍ كثيرة أولُ هذه القيود يتعلّقُ بمجال الإختيار حيثُ ينبغي على الأفراد من هذه القبيلة التدخّل والإقتصارُ على القبول ، فنجد الأسلوب الوالدي الذي يعطي الخالَ الحقَ في أن يختارَ لابنَ أخته واحدةً من بناته كي تكونَ له زوجةً ، والواضحُ من هذا الأسلوب الذي يعتمدُ فيه الخالُ تزويجَ ابنِ أخته في مجتمعات أمومية النسبِ مراعاةً لصلة القرابة التي تضمنُ للعائلة الحفاظَ على وجودها وقوتها داخل المجتمعات البدائية ويتمُ ذلك بإعلان حفل زفاف يدومُ قرابة يومين كاملين.

وعلى عكس مجتمعات اليارورو فإن مجتمعات الزولو والهورتوت واللدان يتواجدان جنوباً غرب إفريقيا يعتمدونَ في تزويج أبناءهم داخل النسب الأبوي على إتخاذ أكثرَ من زوجةٍ كشريك للحياة ، إلا أن

الإختيارَ رغمَ أنه يتمُّ بشكلٍ أكثرَ حرية من اليارورو إلا أن الفتاةَ داخلَ هذه المجتمعات لا يراعى لرأيها في القبول أو الرفض ، أما الشابُ فله الحرية التامة في أن يختارَ من يريدُ من زوجاتٍ من دائرة التي يسمحُ له بالزواج بهنَّ أي من بناتِ عماته أو بناتِ أخواله وهنا تجدرُ الإشارةُ إلى أن مجتمعات الهوتوتو والزولو يعطيان الأهمية الكبيرة لرأي الفتاة والفتى المقبلين على الزواج إلا أن الشيءَ الملاحظ هنا أن الإختيارَ للزواج لا يجبُ أن يخرجَ من دائرة القرابة ومخالفة هذه التعليمات تؤدي بالقبيلة إلى طردِ الفاعلِ أو سجنه.

2.2. الإختيار للزواج في ثقافات تقليدية :

أثبت الإستقصاءُ الذي قامَ به الرائد وعالم الإجتماع "أميل دوركايم" (1858-1917) أن التعديلات التي تظهرُ على السلوك إنما هي إمتدادٌ لتلك الثقافات البدائية والتي تكمنُ داخلَ طبيعة المجتمع ذاته، فأشكالُ التشابه في السلوك في المجتمعات التقليدية والتغيرات المستمرة في سلوك الجماعة هي التي نقلتُ المجتمعَ إلى الحالة التي هو عليها الآن ونقصدُ بالثقافات التقليدية تلك الفترات الزمنية التي ينتمي إليها أولئك المتمسكون بحرفية التقاليد المتوارثة عن السلف ومن أهم الخصائص المميزة لها نمطُ الإتصال يكون هذه التجمعات مباشرةً بين الأعضاء المكونة للمجتمع على العكس من علاقاتهم الخارجية التي تكون قليلة. " وفيما يخصُ تفكير أفراد الثقافات التقليدية ، فتميزُ الفرد بأنه يفكرُ بأسلوبٍ ديني غيبي " [54] نظراً لطغيان الحركات الدينية وحكم الرهبان والقساوسة ورجال الدين .

وهنا يجبُ الإشارةُ إلى أن المرحلة التقليدية مرّت بمرحلتين المرحلة التقليدية القديمة والتي كانت متصلةً بالمرحلة البدائية والمرحلة التقليدية الحديثة ، أما المرحلة التقليدية القديمة فكانت تتميزُ على المرحلة البدائية بظهور التجمعات البسيطة والمستوطنات وظهور خدمة الأرض مع أنهم مازالوا يؤمنون بالغيبيات وهي تسمى غالباً بالمجتمعات التي سبقت قيام الدولة.

ولقد عكفَ أبرزُ مؤلفي المدرسة التطورية ومن أهمهم " باشوفن " (1815-1887) بدراسة المجتمعات التقليدية القديمة التي مازالت لم تعرف الكتابة وما زالت مظاهرُ البدائية في شكل المجتمع من حيث النسب الأبوي و الأمومي بالإضافة إلى دراسات الإنكليزي "هنري مين" (1822-1888) الذي قامَ بمقارنة الشعوب الهندية القديمة وروما وهي المجتمعات التي كان يركزُ النسبُ فيها على الأب ليستخلصَ بعض القوانين التي كانت تحكمُ هذه المجتمعات وأهمها على الإطلاق الدين ، إلا أنه يبقى من أهم البارزين في هذا المجال العالم "مورغان" (1818-1881) ومن خلال الشكل نستطيع أن نستخلصَ أهم ما جاء به مورغان في مجال الإختيار في المراحل الأولى للبشرية والتقليدية بالأخص .

جدول رقم 01 :الحقبات الإثنية حسب مورغان[69]:

الحقبات	التقنيات	التنظيم الإجتماعي والسياسي	أمثلة
الهمجية الدنيا	- قطاف (أثمار ، جذور) - بداية الكلام المنطوق	- رهط وإختلاط بدائي - عائلة رحمية (زواج بين إخوة وأخوات)	- لا وجود لأمثلة راهنة
الهمجية الوسطى	- نار وطهو - صيد زوارق من لحاء الشجر	- عائلة بونالوية (زواج تعددي مع زوجات الأخوة ، يقابله زواج تعددي مع أزواج الأخوات) -عزوة عبر النساء	- أستراليون - بولينيزيون
الهمجية العليا	- قوس ونشاب (صون) - قنص - إفتراس البشر	- ظهور العشيرة أو القوم (جماعة موسعة تربطها صلات القرابة)	- بعض الهنود الأمريكيين
البربرية الدنيا	- صناعة الفخار . - زراعة (الحبوب). - أدوات حجرية. - حياكة يدوية .	- قبائل واتحادات قبلية . - عائلة (سندياسمية) أي عبارة عن زواج أحادي لأجل قصير أو طويل بين رجل وامرأة يعيشان حياة جماعية مع أزواج آخرين	- ايروكوازيون .
البربرية الوسطى	- تدجين ، تربية المواشي . - ري (الهند ، الفرات). - سكن على ضفاف البحيرات وبيوت مشتركة. - منسوجات من الصوف و الكتان.	- ديمقراطية عسكرية يرئسها رئيس حربي .	- أرتك - إنكا

		- برونز.	
البربرية العليا	- عائلة بطبركية - تعددية في صفوف الرجال ، ثم ظهور الزواج الأحادي - ملكية فردية	- حديد وأدوات - طاقة حيوانية - دولا ب ، عربات ، سفن - إستصلاح أراضي للزراعة - هندسة معمارية ومدن	- الإغريق القدماء - العبرانيون - الجرمان والتاسيت
الحضارة	- مدن ودول	- الكتابة والأبجدية الصوتية . - المؤلفات الأدبية.	- إغريق - رومان

أما "فريزر جيمس" (1854-1914) فقد نشرَ عدداً كبيراً من الكتب أهمها والذي يخصنا كتاباً الطومومية والزواج الخارجي سنة 1910 تطرقَ إلى أهم المعاملات والعلاقات القرابية التي تربط المجتمع ودور العرّافِ ورجال الدين وقداسة المعتقدات في قوله " كانَ الناسُ في كثيرٍ من الأحيان يعتقدون أن الملكَ أو العرافَ تملكُ قدراتٍ غيبية" ¹ هذه الأشكال من المجتمعات تنتشرُ في اليابان وبالضبط في العصر الإقطاعي 1700م، فنجدُ أن الزواج في هذه المنطقة أمراً يهْمُ كلَّ الأسرة في المجتمعات التقليدية المتقدمة أو الحديثة لأنه يُسهمُ في سعادة الأسرة أو على العكس سبباً في تفككها ونظراً لأهمية هذا الأمر كانَ منَ الخطورة أن تترك الأسرة الإختيارَ في أيدي الشباب الذين تتقصم الخبرة اللازمة ، لذلك كانَ مجلسُ الأسرة بأكمله والمتكون من أب وأم وجد و جدة أن يطلبوا من أحدِ أصدقاءهم المقربين أن يبحثَ لهم عن فتاةٍ اللازمة ، وهنا يظهرُ الأسلوب الوالدي في الإختيار لدى شعوب اليابان

أما في الحضارة المصرية أو الريف المصري الذي يعبرُ على ثقافةٍ تقليدية حديثة في حين يمهدُ الأقارب في الريف المصري لهذا الزواج من سن مبكر ، ويتمُّ هذا التمهيد باتفاق بين الوالدين والد الزوج ووالد الزوجة دونَ علمهم ولنظام الريف المصري أنماطُ تفضيلية حيثُ يفضلُ بنت العم ولديهم بعضُ الطقوس والأغاني التي يرددونها عندَ الزواج وتعتمدُ بعضُ الأسر في الريف المصري إلى حجز الطفلة للعريس منذ ولادتها حيثُ يعينُ لها القرينَ من الذكور من أبناء عمومتها أو خولتها ، هذا ولا يعني أن الزواج خارج إطار القرابة غيرَ موجودٍ ولكنه قد لا يمثلُ نسبة 1% أما النسبة للعدد الزوجات المسموح بالزواج بها فالشائع هو واحدة فقط لكن توجدُ بعض الحالات التي تتعدى هذا النطاق.

وبما أن نمط الزواج في الشعوب التقليدية المتقدمة هو بشكل مشترك يفرض أنماطاً إجتماعية ناتجة في أغلب الأحيان عن السيطرة والإلزام إذ كانوا شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه وتعين له المسموحات والممنوع في إطار أوامر ونواهي تلزمه بها.

نستشف من خلال الثقافات التقليدية القديمة والحديثة في الزواج إسباق المصلحة العائلية الإقتصادية والإجتماعية منها على مصلحة الفرد، وما يجدر الإشارة إليه أن المجتمعات التقليدية كانت حديثة التعرف على الإقتصاد النقدي وفائض الإنتاج ، لذا كانت الأم تحرص على إختيار الزوجة المناسبة لإبنتها باعتبارها يداً عاملة إضافية وضمان مصالح العائلة وإستمرارها على حساب العاطفة ورغبة الأفراد في إختيار من يناسبهم ومن أهم تلك الأشكال من المعاناة التي كانت تحكى على شكل روايات عاطفية نشأت في ظل السيطرة المطلقة للعائلة قصة "قيس وليلى" و "روميو وجوليات".

2.3. الاختيار للزواج في ثقافات عصرية :

من خلال الإنتقالات التي شهدتها الإنسانية والتي تميزت على نظيراتها في وقت مضى بالسرعة والتخصص وفي أحد فصول " المداران الحزبان بيين "ليقي ستروس" 1908 " أن لكل مجتمع أسلوبه ويعني بذلك أن مجموعة العادات والمتبعة لدى شعب من الشعوب شكل سستام تحبذ بعض أنماط العلاقات " ومن ذلك نجد أن لكل مجتمع أنماط مجتمعية خاصة به في وقت أصبحت للأفراد بعض الحريات أن لم نقل أغلبها ، يمارسها بعيداً عن تلك الضغوطات ومن أهم العلماء المعاصرين "راد كليف براون" (1881-1995) الذي عاصر "مالينوفسكي" ورفض فكرة التطور والإنتشار في المجتمعات التقليدية والبدائية ودعا إلى القيام بأبحاث لا تقوم على الإستقراء فحسب أي على الإهتمام بجمع الوقائع وتعميمها ، فكان لهذا الإجتماعي في حقل الزواج إسهامات عديدة أولهما "البنية والوظيفة" والثاني هي مقدمته للسساتيم العائلية والزوجية في إفريقيا في هذين المؤلفين يحاول " رداكليف براون إستخلاص عدد من المبادئ تنظم العائلة هكذا نرى كيف أن القرآن الزواجي في المجتمعات الحديثة هو " عبارة عن جملة تحالفات سياسية وإقتصادية خلافاً على أنه عقداً بين جماعتين من الأشخاص إنطلاقاً من إقتران فردين من هاتين العائلتين وشدد براون على أهمية الخيار الفردي في كل شكل من أشكال التنظيم أي في البنية وأبرز دور التغيرات الممكنة عبر التكيف والتواطؤ وممارسة الإختيار الفردي " [69]

ومن أجل معرفة هذه المبادئ الإختيارية في الثقافات العصرية إختارنا لكم نموذج المجتمع الأمريكي والمعروف بالأسرة النووية المتكونة من أب وأم وعددٍ من الأولاد غير المتزوجين ونمط الأسلوب السائد في هذا المجتمع والمجتمعات المعاصرة على العموم ، هو الأسلوب الشخصي نظراً للحرية التي يمتازون بها داخل النظام والظروف الإجتماعية كالتعارف الحر في أماكن العمل والدراسة وحتى الممارسات الجنسية المبكرة والتي تحدث خارج إطار الزواج، وهذا لا يعني أن المجتمع الأمريكي لا تحكمه قوانين عرفية متعارف عليها مثل ذلك تحريم زواج المحارم والزواج من بنات جنسه والطبقة الإجتماعية وعادة ما يختار الشاب الأمريكي الفتاة التي تقربه سناً .

أما من ناحية الأسلوب السائد للإختيار في الزواج داخل هذا المجتمعات فيغلب عليها الطابع الشخصي وهذا راجع أساساً إلى التنشئة الإجتماعية التي تمتاز بنوع من الحرية في ممارسة أي نوع من الممارسات الإجتماعية التي تناقلها الأفراد عن طريق التربية من الآباء إلى الأبناء ، وكما تنتشر في المجتمعات المعاصرة النوع الجديد من الأسر والمسماة الأسرة الزوجية وسميت كذلك لإنعقادها على أساس إختياري حر تماماً قبل الزواج ولقد أكد العالم "دوركايم أميل" في مقاله عن الأسرة الزوجية (famille conjugale) عن الحرية التي يمتاز بها هذا النوع من الإختيار وتأثيرها في تحديد الأدوار والمكانات على إصدار القرارات وتحمل التبعات التي تنتج عنها .

وفي العاشر من ديسمبر 1948 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأذاعته وبعد هذا ألزمت الأمم المتحدة الدول الأعضاء بالإعتراف به وتطبيقه على أتم وجه " وعلى أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كل الشعوب والأمم حتى يسعى كل فردٍ وهيئة في المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم إلى توطيد إحترام هذه الحقوق والحريات" [71]. ومن أهم المواد التي صدرت في هذا الإعلان بخصوص الإختيار للزواج نذكر المادة 16 بشرطها الأول والثاني .

1. " للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزويج وتأسيس أسرة دون قيد بسبب الجنس أو الدين ولهما حقوق مساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله " [71]

2. " لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضا كاملاً لا إكراه فيه " [71].

3. الاختيار للزواج في ديانات عالمية مختلفة :

إن سوسولوجيا دراسة الأديان هي في الحقيقة بمثابة دراسة العلاقات المهمة والعلاقات التي تحدث غالباً بين الأفراد والبناء الاجتماعي الذي نفسه يقوم بتنظيم هذه العمليات ، وتنطوي هذه السوسولوجيا على محاولة فهم هذه العلاقات الروحانية ، كما تقدم هذه الأخيرة إلى الإنسان المعاصر وسيلة لها أهميتها يمكن من خلالها الحصول على فهم أفضل للدين كمصدر إهتمام بشري ونشاط إنساني ولأن الأديان متصلة بالحاجات والمشاعر والعبادات والطقوس التي تفهم على أنها مجموعة من الالتزامات والشعائر لمجموعة معتبرة لها تنظيمها على شكل رموز لها دلالات إجتماعية ويعرفها "دوركايم أميل" على أنها " نظام موحد من العقائد والممارسات ذو صلة بالأشياء المقدسة" [17]، وللأشياء المقدسة عند دوركايم وظيفة وحيدة وهي ربط الناس ببعضهم البعض في وحدة أخلاقية .

وفي محاولة لفهم لتعريف وظائف الدين " إعتد الرواد الأوائل في الدراسات الإجتماعية الغربية على التراث الذي إحتوته الأساطير والكتب المقدسة التي زخرت بمعلومات حول مجتمعات بائدة " [60] وبدأت هذه الدراسات بالجدية في التحليل وإنشاء ما يسمى بعلم الأديان في بداية القرن الماضي بعد نشر كتاب "الفريدريك ميتر " F.Muller " عام 1870 تضمنت " الكتب المقدسة للشرق " .

وعلى حد قول " ماكس فيبر " في بحثه لعلم الاجتماع الدين يقول : " نحن هنا لا شأن لنا على الإطلاق في جوهر الدين وإنما تهمننا شروط فعل جماعي من نوع محدد وتأثيره " [17] وكما لا يقصد الأستاذ فيبر في مقولته التخلي عن دراسة الدين في حد ذاته بل ترجمة تلك الممارسات الدينية التي تظهر كسلوكيات إجتماعية من أهمها نذكر الزواج وما يتعلق به من إجراءات قد تتم بعده أو قبله مثل الإختيار وما جاءت به أهم الديانات العالمية التي ظهرت إمتداداً للفكر الإنساني منذ القديم .

3. 1. الزواج في المجتمع المسيحي وعلاقته بالاختيار :

من المعروف أن مصادر الأديان نوعان مصدرٌ وضعي وهي ملخصة في تلك القوانين والتشريعات التي وضعها الإنسان نفسه يتم التعارف عليها من خلال التعاقد وتمثل العادات والتقاليد ، أما القوانين الربانية فهي تلك الأديان السماوية ومعنى ذلك أن لها كتاب نزل من السماء يحمل الهداية للبشرية أو لمجموعة من الناس.

والأصلُ في أن الأديانَ السماويةَ واحدةٌ في قوانينها وشرائعها وأصولها العقائدية التي تدعوا إلى الوحدانية وإن اختلفت في شرائعها باختلافِ الزمان والمكان التي نزلتُ فيه مراعاةً لحال المخاطبِ وما تستدعيه، وهذا ما يبينهُ القرآنُ في قوله " شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذين أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه" [28]

والفرقُ هنا قصدَ التحريفِ من الأصلِ فالدياناتُ المسيحية هي الأخرى تمَّ تحريفها بعدما أنزلَ الله تعالى سيدنا عيسى عليه السلام بكتابه الإنجيل ، والمسيحية جاءت علاجاً للغلو المادي الذي غرقت فيه الطائفة اليهودية كما أن العقائد والتصورات التي أضافتها الكنيسة من تزمّت وإماتة للحياة والرهبانية ، فالعزوبة في نظر الكنيسة المسيحية هي أفضلُ من الزواج وحجتهم في ذلك أن نبيهم سيدنا عيسى عليه السلام لم يتزوج وإعتبرته شيئاً خارجاً عن الفطرة منبوءاً ، فالمسيحية مدعاةٌ مادامت لا ترحبُ بالزواج الشرعي إلى الممارسات الجنسية العابرة ولقد حدثت تغيرات داخلَ المجتمع المسيحي إثرَ نتيجة منع الزواج المعترف به إجتماعياً فكثرت الطلاق والتسامح إزاء إنشاء علاقاتٍ عابرة بينَ الجنسين " فقد تضاءلت سلطة الأب على الزوجة والأولاد بل على الإرقاء والموالي ممن كانوا يعيشون في أسرته ، وتحسن وضع المرأة نتيجة تأكيد المسيحية أن المسيح بعث للرجال والنساء وتراجع سلطة الآباء فيما يتصل بعلاقاتهم بأولادهم " [72] وبذلك " أنشأت المسيحية نظام الرهبانية العاتي بما فيه من قسوة على الجسد ومصادرة للنوازع الفطرية " [73] والإهتمام بالعبادات الروحية على حساب الجانب الفطري في الإنسان.

وفي ظل النصرانية ظهرت الرهبانية العنيفة التي تقرُّ من الحياة وتلجأ على الأديرة وتحرم الزواج لأن المرأة فتنةٌ مجسمة وشيطانٌ في صورة إنسان والقرب منها خطيئة تلوث الأرواح وتبعد عن ملكوت السماء.

إلا أن بعضَ الفرق النصرانية غيرَ متشددةٍ إعتبروا أن الزواج شطراً من الحياة على أن لا يؤثر في الحياة التعبدية وعدم الإفراط في الجنس والعلاقات التي من شأنها أن تنسي الإنسان دوره التعبدية الذي خلق من أجله على غرار الفرق المتشددة التي إعتبرت الزواج محرم على الكهنة والقساوسة وحتى عامة الشعب . وفي هذا يقول العالم "كريستوفر داونسن" christopher dawson " " إن معظم الإنشاقات والصلوات الدينية التي وقعت في تاريخ الكنيسة المسيحية لها جذورها المتأصلة في جوانب التنافر الإجتماعي والقومي ولو حدثت و إستطاع الرجال اللاهوت أن يدركوا هذا الأمر بوضوح لتغير تاريخ المسيحية وأضحى شيئاً مختلفاً تماماً " [73]

وعلى الرغم من ذلك فإن مفهوم الزواج في الدين المسيحي بإعتباره سنة مقدسة من الله تعالى وهو الرباط الروحي يرتبط من خلاله رجل وإمرأة واحدة والتي يتساوى فيها كل من المرأة والرجل فيكون كل منهما مكملً للآخر وذلك بحسب شريعتهم القائلة في كتاب تكوين 2 ، 24. "لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بإمراته ويكون جسداً واحداً "

وهذا يعني أنه عند إقتران الرجل بشريك حياته يكمل أحدهما الآخر ويذوب كيان كليهما في المحبة والتفاهم بحسب وصية شريعتهم القائلة في كتاب متى 19. 6 " عندما يتزوج رجل بإمرأة فإنهما ليس بعداً إثنين بل جسداً واحداً" [73] وهذا يعني أن رابطة الزواج يجب أن تدوم بين الرجل والمرأة في محبة الله ومخافته ، إذ لا ينبغي للرجل أن ينظرَ لزوجته نظرة إحتقار أو أنها موضوعة للمتعة الجسدية أو الخدمة المنزلية فهي بمثابة النصف المكمل له ووجب المحافظة عليه ويحبها كما يحب نفسه تماماً كما ينبغي على المرأة أن تحافظ على زوجها وتحافظ على قداسة الزواج حيث يقول كتابهم أفسس 5 . 23 " لأنه كما أن المسيح في نظرهم رأس الكنيسة فكذلك الرجل هو رأس المرأة " ، وبناءً على ذلك على كل من الزوجين أن يتحابا لأنه من المفروض أن تدوم هذه العلاقة لأنه وكما نص عليه إنجيلهم ما جمعه الله ويعنون به الرابطة الزوجية المقدسة لا يفرقه إنسان .

وما دام كذلك فإن أول خطوة في هذا الرابطة الإلهي هي أن يكون كل من الشاب والفتاة في سن مناسب وتحمل مسؤوليات هذه الرابطة وأن يكون بصحة جيدة ، أما بالنسبة للطريقة المتبعة فعادةً ما تتم شخصياً وهي أن يختار الشاب الفتاة المناسبة قد يتعرف عليها بنفسه أو بواسطة أهله أو أصدقائه وبعد أن يطلب الشاب يد الفتاة من أهلها وفي حالة موافقة الفتاة تتبعها فترة من التعارف وتسمى هذه الفترة فترة الخطبة وبعد ذلك يتم الزواج وتكون المراسيم في الكنيسة وتجرى على يد رجال الدين ، أما بالنسبة للشروط فقد تكون هناك شروط خاصة للشريكين بالنسبة للمسكن والفرش والبيت وغيرها من الأمور التي تهم الطرفين علماً أن الشاب والفتاة عادةً ما يشتركان في تجهيز البيت وما يجدر الإشارة إليه هنا أن لا وجود للمهر المقدم من طرف الشاب بقصد طلب يد الفتاة من أهلها إلا أنه من أهم الشروط التي يجب توفرها في الشاب أن يكون الشاب متقدماً للزواج غير مرتبط مع شريك آخر وكذا الفتاة كما ينبغي أن يطلب الشاب يد الفتاة التي تناسبه دون أن يكون هناك إجباراً أو إكراه في الموضوع بالنسبة للطرفين.

والذي يعنينا هنا هو أن الزواج الديني الذي تعقده الكنيسة وتباركه ، فإذا انعقد وبورك كان معنى ذلك أنه لا ينفصم إلا بإشراك الكنيسة وإقرارها الوضع الطارئ عليه ، فإذا لم يتم تقرير فصم عروة الزواج بالحكم بإلغائه فهو قائم إلى الموت فليس من حق أحد الزوجين أن يتزوج شخصاً آخر حتى مع انفصالهما جسمىاً.

وليس من حق أي محكمة كانت الفصل بينهما ، وإذا تم هذا فلا يعترف به من الكنيسة ونشأ بذلك ما يسمى بالزواج المدني ويعقد بعيدا عن الكنيسة في دوائر حكومية وهذا ما لم تعترف به الكنيسة ولم تقر حتى الأولاد الناتجين عن هذا الاقتران.

وبالرغم من أن سيدنا عيسى عليه السلام أقر بالإحسان إلى المرأة حتى ولو كانت خاطئة إلا أن "بولس" يعتبر النساء أقل منزلة من الرجال فهو القائل للمقولة المشهورة لتصمت نساؤكم في الكنائس لأنه ليس مآذونا لهن بالكلام بل أمرن أن يخضعن للطاعة ، هكذا تأمر الشريعة فإن أردن أن يتعلمن شيئا ليسألن رجالهن في المنزل لأنه من المعيب للمرأة أن تتكلم في الكنيسة "وقال أيضا : لا أسمح للمرأة أن تعلم ولا أن تغتصب السلطة من الرجل ولا تتسلط وعليها أن تبقى صامتة، لأن آدم كون أولا ثم حواء ولم يكن آدم هو الذي إنخدع بل المرأة إنخدعت فوقع في المعصية".

وفي إنجلترا صدر أمر ملكي من " هنري الثامن " يحظر على المرأة قراءة الكتاب المقدس ولم يكن للمرأة حتى عام 1882 الحق في التملك كما أن شخصيتها مقرونة بشخصية زوجها ولم يرفع هذا إلا عام 1870 كما صدر قانون عام 1883 بإسم ملكية المتزوجة وفي إيطاليا أخرج قانون صدر عام 1919 ألغى قانون تبعية المرأة لزوجها في الملكية وفي ألمانيا وسويسرا عدلت القوانين الصادرة في أوائل القرن العشرين من قواعد الحجر على المرأة وأصبحت بذلك المرأة في البلدان التي تدين بالمسيحية لها مثل الزوج من حيث القوانين ، أما الأسلوب السائد حاليا وبعد المراحل التي مرت بها الحقوق المدنية للمرأة من إجحاف لحقها يغدوا في الحاضر حرا إلى درجة كبيرة ، حيث يختار الشاب ما يناسبه مع إشتراط أن تكون تدين بالديانة المسيحية وأن تباركها الكنيسة لتجلب بذلك بركة الرب.

3. 2. الزواج في المجتمع اليهودي وعلاقته بالاختيار :

طوال عصور التاريخ وفي كل البلدان والأماكن إرتبط وجود اليهود كطائفة دينية بالعزلة السكنية وحتى العلائقية منها ، فنجدها تسمى في مصر وسوريا حارة اليهود وفي ألمانيا بجود نجر وفي إسبانيا اليوديريا والملة في مدن المغرب العربي والقاعقاع اليهود في اليمن وفي الجزائر زقاق اليهود ، إن هذا الوضع على حد تعبير الدكتور جمال حمدان في كتابه عن اليهود كان ناتجا عن إصرار الطائفة اليهودية على استمرار نقاء جنسها وعدم الاختلاط بغير الفئة اليهودية التي يسمونها بلغتهم (الجويم والجنتيل)*

وما لبث أن خفت صرامة هذا النظام وأن زعمهم على أنهم أنقى شعب إلى يومنا هذا إلا زعما أبطله بعض الأنثروبولوجيين أخيرا.

وعلى ذلك فالأسرة اليهودية كان لها أن تختلط في وقت سابق بمن يقربهم داخل المجال الجغرافي إلا أن دينهم بقي لا يقبل الدعوة إليه وبذلك خاطب أحد الكهنة جميع اليهود بقوله " الآن لا تعطوا بناتكم لبنينهم ولا تأخذوا بناتكم لبنينكم ولا تطلبوا سلمهم ولا خيرهم إلى الأبد "[74] وكان إصراره على عدم ربط العلاقات الدينية كالزواج بالعلاقات العامة التي يمكن أن تربط العنصر اليهودي بالأجناس الأخرى.

ولقد شدد رجال الدين على الزواج واعتبروه نظاماً يقوم عليه صرح الحياة اليهودية وفي التلمود كثير من النصوص تعتبر أن كمال المرأة في أمومتها وفضائل الرجل في فضيلة الأبوة الكاملة ورأوا أنه من الواجب على الرجل أن يدخر مبلغاً من المال لكي يقدمه لابنته كمهر حتى لا يتأخر زواج الولد أو البنت تأخيراً يضر بمصلحتهما ولكن عادة ما يتزوج الشاب والشابة في سن مبكرة جداً بين اليهود وكان ذلك من أحد مظاهر الانحطاط الصحي لديهم وقد يتم قبل ذلك بعض الممارسات الجنسية غير المعلنة أو بشكل علاقات جنسية غير شرعية إلا أن حرصهم على إبقاء نقاء جنسهم بالوسائل الكفيلة لم ينقص من ارتفاع التزاوج المختلط بين اليهود والجواريب أو الجنيتل وهم عامة الناس من غير اليهود إلى نسب عالية خاصة في الفترات الأخيرة.

وعلى حد زعم أحد الكهنة في خطاب له أنكم قد تعديتم وإتخذتم نساء غريبات لتزيدوا في إثم إسرائيل وأمرهم باعتزال نسائهم الغريبات وبذلك أجرى إنفصال جماعي بين الرجال والنساء الغريبات الذي يعود أصلهم كنعانيين وحثيين ومصريين ... إلخ ، وبهذا كان الزواج الخارجي أمراً محرماً وذلك حفاظاً على سلامتهم.

أما بالنسبة لتعدد الزوجات من إتخاذ الرجل عدة زوجات يهوديات ، فمن الثابت أن اليهود أثناء الأسر البابلي قد زادوا بسرعة وذلك بسبب إتخاذ إستراتيجية التعدد حيث أنهم بلغوا ما بلغه الفرس آنذاك ، إلا أن الزواج من غير الديانة اليهودية لم يكن محرماً في اليهودية الأولى والأدلة على ذلك كثيرة بل تروى في قصة شمشون اليهودي ودليلة الفلسطينية وكما حدث بين العموريين والحثيين كما يشير سفر حزقيال : " أمك كانت حيثية وعموريا كان أبوك".

إلا أن الكهنة راحوا يجزمون بعدم إستقرار الأسرة داخل نظام الزواج الخارجي فإذا كان الأب والأم يهوديان نشأ الابن يهودياً وإن كان غير ذلك نشأ الابن بين صراع قد ينتهي إلى الطلاق وفك الرباط سببه إختلاف الديانتين من الطرفين " وتتجلى سيطرة الرجل في مجال العلاقات الأسرية في أنه سيد إمرأته وأنه

يستطيع خلعها وأن يتزوج ما يطوله من النساء ومن السريات والخليات ولكن على الرجل أن يحترم زوجته الأخرى لأنها ملكه مثلما سائر أملاكه " [72].

مما يساعد على إحكام القبضة على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة اليهودية وإعتبار الكتب المقدسة المرأة على أنها مجرد متعة جسدية وليس لها الحق في أن تملك وإن كانت لها أملاك فهي حق حلال لزوجها يفعل به ما يشاء وكان يحق للأب أن يبيع إبنته إذا كانت قاصرا وعلى الرغم من وجود المرأة في الحياة العامة للمجتمع اليهودي إلا أن التاريخ اليهودي أظهر أن المرأة مسؤولة عما يفعله الرجال من أخطاء وهي ملعونة أينما حلت لأنها صديقة للشيطان.

من خلال ذلك نرى أن الزواج لدى الطائفة اليهودية أولا كان مقتصرًا على النمط (البولوقامي) الداخلي لضمان بقاء الجنس اليهودي نقيًا رغم أن الأمر لم يكن مطلقًا إلا أنه يبقى منطوقًا مشروعًا من خلال الديانة التي يدينونها من جهة ومن جهة أخرى راحوا يحكمون القبضة على التعامل مع المرأة ويصفونها بأوصاف دونية إلا تأكيد على سلطة الآباء على الأولاد من حيث إختيارهم لشريك الحياة على أن يكون متوازنًا من جيل الآباء إلى الأجيال المقبلة في أن يكون الاختيار من ذوي القرابة وتشديدهم على اتخاذ اليهوديات قرينات وأزواجًا بالإضافة السلطة التي يفرضها الأب على الفتاة دون الفتى في حالة الاختيار من القرابة " فالبنات في منزلة الخادم عند بعض الفرق اليهودية بل لأبيها أن يبيعهما ، فقد ورد ذلك في عدة مراجع في الإصحاح 42 من سفر أيوب في قوله " ولم توجد نساء جميلات كنساء أيوب في كل الأرض وأعطاهن الوهن ميراث بين أخواتهن" [75]

3.3. الزواج في المجتمع الإسلامي وعلاقته بالاختيار :

في الشيعة الإسلامية تعد الأسرة من أهم المؤسسات والنظم التي تقوم بدور لا غنى للمجتمع عنه وان كانت تحمل إمكانيات للتطور وتغيير إستراتيجيتها من حين لآخر ، إلا إن الأسرة في المجتمع الإسلامي عبارة عن ثمرة ناتجة عن زواج شرعي وإذا لاحظنا الإطار التشريعي الذي يحكم العلاقات داخل الأسرة بين الزوجين من خلال القرآن والسنة نجدتها تتركز على أن الأسرة قاعدة إحتماية ثابتة وهي النواة الوحيدة لبناء مجتمع صالح وهي بذلك ثمرة للعلاقات الزوجية الشرعية ولا أسرة خارج العلاقات التي نص عليها الدين الإسلامي ، وإهتم هذا الأخير إهتماماً بالغاً إلى القرن بين العلاقات الربانية كالعبادات والتي تربط بين العبد وربّه وتدعى بالعلاقات الروحية إلى جانب العلاقات الاجتماعية التي من أهمها الزواج والذي حضي بنصوص صريحة وكثيرة تضمنها القرآن والسنة النبوية.

إن أرقى وأسمى تشخيصا للعلاقات الزوجية هو المفهوم الذي يعبر عنه القرآن الكريم بقوله تعالى " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك آيات لقوم يتفكرون "

فالعلاقة الزوجية في التصور الإسلامي وإن كانت تبدوا عقدا بين طرفين إلا أنها تتعدى ذلك برجوع أحدهما إلى أصله كونهما خلقا من نفس واحدة فإن الإسلام يشتق من هذه الطبيعة غاية سامية ، وذلك بأن تغدوا هذه العلاقة إطارا حيويا يمارس فيه الطرفان السعي الدائم للاندماج والتغلب على الاختلافات النفسية والاجتماعية والجسدية وصولا بالأسرة إلى تحقيق الاستقرار والدوام ، في حين نلاحظ أن قوة ومنطقية الإسلام عقيدة وشريعة كانت بالغة الأهمية من حيث ضبط والحفاظ على مكونات الزواج وتسطير خطوطه العريضة حتى في إتخاذ الرجل عدة زوجات .

إن تعدد الزوجات وفق الشريعة الإسلامية أمرا مباحا للرجل وليس واجبا أو مفروضا وفي ذلك لاحظت الشريعة الربانية حالات خاصة يكون التعدد فيها حلا لبعض المعضلات والتي من أهمها تزايد نسبة الولادات لدى الإناث على حساب معدل الولادات لدى الذكور وكثرة الوفيات في صنف الرجل نظرا للحروب وغيرها .

أما الأسلوب الذي من خلاله يتم إختيار كل من الفتاة والشاب شريك حياتهم فيه تتراوح بين الضبط إلى ترك الحرية للشباب في تقرير مصيره الأسري ، فهو يسمح بذلك بتدخل الأهل والأبوين على وجه الخصوص على أنهما أقرب الناس في الإختيار لكنه بذلك يعطي الحق الأولاد في إتخاذ قراراتهم كما يعطي للفتاة الحق في إبداء الرأي من خلال الرفض أو القبول ، وحين ذلك لا يسمح الإسلام بأن تكره الفتاة على الزواج بمن لا يناسبها "فإن الزوجة إن كانت ثيبا فلا بد لها من التصريح بهذا الرضى ولا يكفي سكوتها وإذا كانت بكرا بالغة يعتبر سكوتها حين إستئذانها رضى منها بالزواج " [76] وبذلك إستطاع الإسلام أن يضمن لكل من الجنسين على غرار الديانات الأخرى الحق في إتخاذ القرار دونما إخلال بالطبيعة الإنسانية وإطلاق العنان لنزوات وتقويمها على ما يخدم الفرد والمجتمع .

وأحيانا ينص الإسلام في بعض الحالات ولكن على وجه كلي بحيث يضع الأسس والمبادئ ويرسم الإطار العام ولكنه يدع التفضيل لاجتهاد المجتهدين يختارون لأنفسهم ما هو أليق بهم وهذا مثل الشورى التي نص عليها القرآن والسنة.

ومن الأسس التي وضعها الإسلام لأحكام بناء الأسرة وجعلها تخضع للضوابط الإسلامية قوية متماسكة أن يحسن طرفي الزواج من الجنسين إختيار شريك حياته فالزواج على الرغم من ذلك ليس فقط قضية شخصية فحسب إنما هو قضية إجتماعية كبرى حين لا يحكم العقل من خلال الإختيار الحسن ولا صالح لشريك الحياة يظهر الإنشطار والتفكك الذي لا تعود آثاره على الزوجين فقط وإنما يتعداهما ويمتد إلى سائر المجتمع.

إن مثل هذا السلوك الذي نعني به إحكام العقل والتريث في عملية الاختيار من شأنه الحد من دخول الشباب في صراع مع أولياءهم والذين يمتلكون حق التدخل في شؤون أولادهم مع ما يتماشى والتنشئة الاجتماعية " فالإسلام في الوقت نفسه لا يلقى الأبناء بالحبل على غاربهم بل هو أيضا يجعل الأولياء يتدخلون في الوقت المناسب ليمنعوا زواجا لم يتم أو ليطلبوا زواجا قد تم فعلا" [77]

هذا التقاسم القائم بين فئة الآباء والذين ينظرون إلا أنفسهم محل الخبرة والتجربة الحياتية وفئة الأبناء المقبلين على الزواج من حيث هم قادرين على إصدار القرارات وتحمل المسؤوليات من شأنه إخماد الصراع وتفاذي كل ما يسيء إلى العلاقات الأسرية فقد لخص الإسلام المعايير التي وضعها لا على سبيل التقيد بل على سبيل إختيار الأصلح والتي على أساسها يكون حسن المعاشرة في نصيحة النبي صلى الله عليه وسلم للشباب والشابة في حديثين :

بالنسبة للرجل في إختيار زوجته " عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تتكحوا المرأة لأربع : لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك" أما بالنسبة للمرأة محدثا وليها أو المسؤول عنها على إختيار الرجل المناسب والصالح " عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض"

ولقد لاحظنا أن صفة الدين قد تكررت في الحديثين حيث أنها أساس في عملية الاختيار لكل من الجنسين باعتبارهم شطران لعملية إجتماعية واحدة.

" ومن طبيعة المؤمنة الصالحة ومن صفاتها الملازمة لها بحكم إيمانها وصلاحتها أن تكون حافظة لحرمة الميثاق الغليظ بينها وبين زوجها في غيبته وبالأولى في حضوره فلا تبيح من نفسها في نظرة أو نبرة بله

العرض الحرمة - ما لا يباح الإله هو- بحكم أنه الشطر الآخر للنفس الواحدة " [78] وكذلك بالنسبة للرجل فقد بين الرسول أن الدين هو مختصر القبول لدى الرجل وإختياره كزوج صالح.

وبعد أن أصبح الدين هو حاجز الإختيار الأول بالنسبة للرجل والمرأة وبعد ذلك استطاع الإسلام أن يرجح بعض المعايير والتي فطرت مع الإنسان كحب الجمال فمعيار الشكل من أهم المعايير التي يتم من خلالها الاختيار وفي حديث للنبي تتكح المرأة لأربع ومنها جمالها والجمال بالنسبة للمرأة مطلوب.

أما بقية المعايير التي تأتي بعد معيار الدين والجمال كطيب المنبت وأصل الزوجة أو الزوج في أحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم كثيرة ومتعددة وحذر من مغبة السقوط في مراعاة الدنيا قبل الدين من الذين يقبلون أي طارق ما دامت إمكانياته المادية تصلح من وجهة نظرهم القاصرة على أن تكون سببا في السعادة والمحبة.

ومن ذلك نظم الإسلام شتى العلاقات التي تحدث بين الرجل والمرأة وتفهم للفطرة ولذلك حرص على أن يرى الخاطب المخطوبة في ما أقره لهما من حشمة وعفة ومن خلال ذلك نبه الإسلام إلى قضية الحب قبل الزواج وإن كان للحب نصيب في توجيه النبي " فعن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم نر للمتحابين مثل النكاح " [79]

إلا أن الحب ليس هو المعيار الأول والوحيد للاختيار فلا بد من تقديم ما حرص الإسلام على تأكيده بجانب المشاعر العاطفة والميول إلى المحبة ليتسنى لهذه المشاعر أن تتأكد وتصمد أمام وقائع الحياة فيما بعد.

" ونجد أن بن الجوزي في هذا الباب قد أعطى لنا صورة حية عن الكيفية التي بفضلها يمكن أن تصون الأسرة والعلاقات الزوجية وتقادي الوقوع في المشاكل التي نحن اليوم نتخبط فيها والناجمة عن الزواج الفاشل نتيجة التسرع في الزواج وعدم الاختيار الشريك اللائق " [80]

" وفي ذلك يقول الدكتور جمال معتوق يجب أن نفوز في إكتشاف الشريك المناسب الذي وصفه الله تعالى في كتابه العزيز " [28] وكان يقصدُ بذلك الشريك الذي يتمتع بالأخلاق والدين .

وبذلك يقول ابن الجوزي " ينبغي للعاقل أن يتخير امرأة صالحة من بيت صالح يغلب عليه الفقر لترى ما يأتيها به كثيرا وليتزوج من يقاربه في السن " [81] .

ملخص الفصل:

وهكذا فإن التطورات التي إتخذتها الأسرة عبر ثقافات مختلفة تمتد من بداية النزوع إلى الإجتماع الإنساني والأشكال التي كانت سائدة في تلك الحقبات التاريخية والتي كانت تتميز أغلبها بعدم التنظيم والبدائية التي كانت تغلب على التفكير الإنساني إلا أن الشيء المشترك بين هذه الأشكال كونها تحافظ بشكل أو بآخر على بقاء الجنس البشري بالإضافة إلى المراسيم التي كانت تحدث من خلالها عملية الإختيار للزواج رغم محدودية التفكير لدى الإنسان البدائي.

وهكذا فإن التغيرات التي مست المجالات الحيوية داخل تلك المجتمعات إنعكس على تطور أشكال الزواج والأنماط الإختيارية فيه مع ظهور بعض الديانات والإتجاهات التي طورت من أساليبها لتتماشى مع الحراك الإجتماعي والتخلص من الإيمان بالغيبيات و إتخاذ شكل التفكير المنطقي .

ولتوضيح هذه المفارقات كان لزاماً علينا من خلال هذا الفصل التطرق إلى التطور التاريخي للأسرة وتبعاً لذلك الأشكال والأنماط وربطها بعملية الإختيار للزواج بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض الديانات العالمية التي حاولت من خلال النظريات والديانات تحليل ظاهرة الإختيار وبالأخص ما يتعلق بالمقاييس التي يجب إحترامها وتطبيقها وكان ذلك بالنسبة للنظريات على أساس ما يحتاجه الأفراد أنفسهم إنطلاقاً من الإحتياجات المختلفة التي وجب حسب هذه الأخيرة تلبيتها كإحتياج تكاملي إما على أساس منطلقات دينية تزعمتها مجموعة من المذاهب والإيديولوجيات الفكرية على أساس التقديس وما يجب أن يقوم به الأفراد لدى إختيار شريك الحياة .

مدخل الدراسة الميدانية

تمهيد:

إذا كانَ الجانبَ النظري يفيدُ الباحثَ في دراسته من حيث الكشف ومعرفة الخصائص العامة للموضوع فإن الجانب الميداني يعد من الأهمية بمكان إلا أن هذا الزعم لا يغني عن اعتراض الباحث عقبات في هذا المجال وفي الحقيقة الأمر نجد أن الدخول في هذا الجانب هو أصعب الخطوات التي تواجه الباحث ، حيث ينغلق الناس أو المبحوثين على أنفسهم ويرفضون التدخل في شؤونهم الداخلية بالإضافة إلى تخوفهم من كل غريب وإن استثير الأمر تراهم يجيبون على أسئلة الباحث بنوع من التحفظ هذا وإن لم يقصدوا مغالطته وهنا تبدأ عملية الصراع بين الباحث كقطب إيجابي والمستجوب كقطب سلبي في العموم وهنا تظهر براعة الباحث في تخطيه هذه العقبات إلا أن حساسية الموضوع تجعل الأمر يزيد من حدة الصراع خاصة ونحن ندرس عملية الاختيار التي تتم في نوع من السرية والتكتم ، إلا أننا في مستهل هذا البحث المتواضع ندرس الأرقام والإحصائيات التي تترجمها إجابات المبحوثين من أهل العلم والصفوة من المجتمع وأساليبها في عملية الاختيار والمقاييس التفضيلية التي على أساسها يتم خلق التكافؤ الزوجي في نظرهم وعلاقة تكسبهم ومستواهم الذي يؤهلهم إلى تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات .

الجدول رقم 02: يمثل توزيع أفراد العينة من حيث الجنس والفئات العمرية للمبحوثين .

المجموع	الجنس		الفئات العمرية
	ذكور	إناث	
81 %45.50	45 %43.26	36 %48.64	25-20
83 %46.62	47 %45.19	36 %48.64	31-26
13 %7.30	11 %10.57	2 %2.70	37-32
1 %0.56	01 %0.96	00 %00	أكثر من 38
178 %100	104 %100	74 %100	المجموع

يبين الجدول المتعلق بعلاقة الجنس ذكور وإناث والعامل العمري ، أن عدد أفراد العينة الإناث هي أكبر مقارنة بالذكور وفي الجدول نلاحظ أن قيمة الذكور والتي بلغت **47** بنسبة **56.62%** هي الأغلب بالنسبة للذكور في سن **31-26** يقابله في نفس السن بالنسبة للإناث قيمة **36** بنسبة **43.37%** من المجموع **83** شخص .

يليه في الترتيب العمود الأول قيمة **45** بنسبة **55.55%** لدى الذكور تقابله قيمة **36** بنسبة **44.145%** لدى فئة الإناث في سن **25-20** من المجموع **81** شخص ، في حين أن نسبة الذكور بقيمة **11** والبالغة **84.61%** في العمود الأول السطر الثالث هي أكبر كما هو ملاحظ تقابلها قيمة **02** بنسبة **15.38%** في السن **37-32** من مجموع **13** شخص في الأخير وبالضبط في السطر الأخير نجد أن أغلبية المجاميع لدى الذكور بقيمة **1** بنسبة **100%** في غياب الإناث بقيمة **00** بنسبة **00%** من مجموع الأشخاص **1**.

ويعود ارتفاع نسبة الذكور لدى طلبة الماجستير لأعراض الإناث عن الإجابة من جهة والحالات التي نجد فيها أن الإناث هم أكبر عرضة لزواج في هذا السن من الرجال حيث نجدها تتناقص كلما نزلت في الأسطر أو ارتفعت في السن إلى أن تنعدم في سن **38**.

الجدول رقم 03: يمثل توزيع أفراد العينة من حيث الجنس والمجال الجغرافي للمبحوثين

المجال الجغرافي الجنس	حضري	ريفي	المجموع	
			النسبة المئوية	العدد
ذكور	55 %46.61	49 %81.66	104	%58.42
إناث	63 %53.38	11 %18.33	74	%41.57
المجموع	118 %100	60 %100	178	%100

يتضح من خلال الجدول المتعلق بالمجال الجغرافي للمبحوثين والجنس من الذكور والإناث في حين تظهر أكبر نسبة من المجاميع لدى الإناث بقيمة **49** بنسبة **81.66%** تمثل المجال الريفي يقابله لدى الذكور بقيمة **55** بنسبة **46.61%** من مجموع المبحوثين حضري **60** والتي تمثل نسبة **100%** من المبحوثين في المجال الحضري إناث وذكور .

ونلاحظ في العمود الأول الذي يمثل توزيع المبحوثين على أساس المجال الحضري بالنسبة للإناث فيه والتي تمثل قيمة **63** بنسبة **53.38%** يقابله لدى فئة الذكور بقيمة **55** بنسبة **46.61%** من مجموع المبحوثين المقدر بـ **118** والتي تمثل النسبة الكلية **100%**.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول الذي يهتم بدراسة العلاقة الموجودة بين الجنس كمتغير ثابت والمجال الجغرافي من حيث كونه متغير مستقل ويهدف هذا الجدول إلى قياس درجة التوجه الذي يظهره لنا المنحنى الجغرافي للعينة وهنا نستطيع أن نقول أن نسبة التعلم في الجزائر لم تبقى محصورة في المجال الحضري فحسب إلا أن الشيء الملاحظ من خلال الإحصائيات والنسب أن نسبة الإناث في المجال الريفي تمثل **18.33%** وهي نسبة قليلة جدا وهذا يعني أن التحاق الإناث الريفيات بالتعليم العالي الذي يمثل العينة قليل لاعتبارات عديدة أهمها العامل الثقافي الذي يقول أن المرأة الريفية لا تستطيع أن تواصل تعليمها العالي (ماجستير) وإن كانت من المتفوقات بالإضافة للارتباطات التي تتحتم عليها في سن ما قبل الزواج.

الجدول رقم 04: يوضح العلاقة بين أفراد العينة والمستوى التعليمي لأبائهم .

المجموع	الأم	الأب	الأباء	
			المستوى	الأمي
149 41.85%	91 51.12%	58 32.58%	أمي	
88 24.71%	37 20.78%	51 28.65%	ابتدائي	
62 17.41%	31 17.41%	31 17.41%	متوسط	
38 10.67%	15 8.42%	23 12.92%	ثانوي	
19 5.33%	4 2.24%	15 8.42%	جامعي	
356 100%	178 100%	178 100%	المجموع	

يُعد الجدول الذي هو أماناً بتوزيع أفراد العينة والمستوى التعليمي للأباء من الجانبين وكما نلاحظ أن نسبة الأمية لدى الأمهات أكبر والبالغة **51.12%** بقيمة **91** يقابلها لدى فئات الآباء بنسبة **32.58%** بقيمة **58** من مجموع المبحوثين من جانب الأمية بنسبة **41.85%** بقيمة **149** يليه نسبة الإبتدائي لدى الرجال والبالغة نسبة **28.65%** بقيمة **51** يقابله من نفس المؤشر لدى النساء بنسبة **20.78%** بقيمة **37** من مجموع المبحوثين ذو المستوى الإبتدائي والبالغة نسبة **24.71%** بقيمة **88** يليه على التنازل المستوى المتوسط بـ **17.41%** متساوية لدى الرجال والنساء بنسبة **17.31%** بقيمة **31** لدى الجنسين.

بعد ذلك نمر إلى العمود الأول السطر الرابع والذي يمثل توزيع المبحوثين والمستوى الثانوي في حين نجد أن نسبة الآباء ذكور بلغت نسبة **12.92%** بقيمة **23** يقابله لدى الأمهات في نفس المستوى نسبة **8.42%** بقيمة **15** من مجموع المبحوثين **38** بنسبة **10.67%** من المجموع الكلي وفي الأخير وبالضبط في العمود الأول السطر الأخير نجد أن نسبة الآباء المقدره بـ **8.42%** بقيمة **15** تقابله نسبة **2.24%** بقيمة **4** من مجموع المبحوثين ذو المستوى الجامعي بنسبة **5.33%** والمقدره بقيمة **19** من القيمة الإجمالية للمبحوثين والمقدره بـ **356** التي تظهر مضاعفة بالنسبة للمبحوثين نظراً لأننا بحاجة إلى معرفة مستوى الوالدين لكل مبحث .

من خلال التوجه العام الذي يطرحه الجدول رقم **03** والذي يهتم بدراسة المستويات التعليمية للأولياء من الجنسين لاحظنا أن النسب تتناقص كلما ارتفعنا في المستوى التعليمي والشيء الذي يهمنا هو التمثيل المنخفض وهو أكثر لدى الأمهات هذا الوضع يطرح عدة تساؤلات في حين نجد نسبة الأمية بلغت لدى الأمهات **51.12%** أما لدى الآباء فنجدها بنسبة **32.58%** وهي تمثل النسبة المئوية **41.85%** من إجمالي

المستويات الأخرى وهذا من شأنه إعطاءنا صورة مظلمة على حد تعبيرى عن نمط التفكير لدى الأولياء في حين نجد أن موضوع الاختيار للزواج متعلق كل التعلق بالتعليقات ونمط التفكير لدى الجيل الأول والذي يمثل الآباء وصعوبة الحوار بين الآباء والذين يمثلون الخبرة والتجربة من جهة والأبناء الذين يمثلون المستويات العليا بتحصيلهم الدراسي فهم بذلك يمثلون المنطق، إن هذا التضارب بين المستويات غير المتكافئة قد تطرح من حين إلى آخر بعض المشاكل في موضوع الاختيار وما زاد الأمر تعقيدا تشابك العلاقة العامة وعدم وضوحها وظهور بعض المقاييس الاختيارية لم تكن موجودة في جيل الآباء هذا من جهة وتنازل الجيل الحالي على بعض المستويات الاختيارية قد يزعج الآباء كالأصل والقرابة... الخ.

وبوجه عام يحصل الذكور في فترات زمنية ليس بعيدة كما يوضحه الجدول على تعليم متوسط في حين نجد أن الإناث لا تتاح لهم الفرصة في المواصلة خاصة في الريف إذ أن النساء لا يُجِدن التعليم، كما نلاحظه في الجدول بينما يجد الرجال أو الذكور على الأعم الفرصة الأكبر والدعم ليحصلوا على قسط أوفر من التعليم وذلك لاعتبارات ثقافية واجتماعية تقول بضرورة التعليم لدى الرجال وتعلّى من شأنه وتحط من شأن مواصلة المرأة وتكسيها . بالإضافة إلى أن المجال السكني في هذا الجدول أعطانا فكرة بأننا كلما توجهنا إلى مناطق أكثر تحضرا نجد معدلات أقل للأمية ومعدلات أعلى للتعليم كما هو مبين في الجدول .

الجدول رقم 05: يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي ومحل الإقامة الحالي للمبحوثين :

المجموع	الريف	الحضر	المجال الجغرافي	
			محل الإقامة	
168	58	110	بيت الوالدين	%94.38
09	02	07	بيت مستقل	%5.05
01	00	01	آخر حدده	%0.56
178	60	118	المجموع	%100

يوضح الجدول الذي أمانا العلاقة بين المجال الجغرافي للمبحوثين ومحل الإقامة لهم فنجد أن النسبة الأكبر في الجدول لدى فئة المجال الريفي عند المتغير بيت الوالدين بنسبة **96.66%** بقيمة **58** تقابله بالنسبة للمجال الريفي **93.22%** بقيمة **110** من المجموع **168** بنسبة **94.38%** يليه على التوالي لدى فئة الحضر عند متغير بيت مستقل بنسبة **5.73%** يقابله لدى فئة الريف بنسبة **3.33%** والمقدرة بقيمة **02** من المجموع لدى المتغير نفسه أي البيت المستقل بنسبة **5.05%** بقيمة كلية المقدرة بـ **09**

وفي الأخير نجد لدى المتغير آخر يحدده المبحوث نفسه في حالة وجود مكان يمثل المجال السكن حيث نرى أن الحضر بقيمة **1** بنسبة **0.84%** استحوذ على الأغلبية في نفس المتغير من المجموع **1** عند متغير اخر من مجموع المبحوثين في الأصل والمقدر بـ **178** مبحوث.

يهدف هذا الجدول لربط العلاقة بين المجال الجغرافي من حيث أنهم ريفيون أم حضاريون ومكان إقامتهم وذلك من شأنه أن يوضح العلاقة بين جيل الأولياء على أنه يملك قوة الضغط في حين كان التعنت من طرف الأبناء فنرى أن النسبة الغالبة في المجالين الحضري والريفي لدى المتغير بيت الوالدين وهذا أمر طبيعي ولكن الأمر الذي يهمننا هنا مقدار تحكم الأولياء من حيث أنهم يملكون وسائل الضغط وتمثل هذه النسبة كما هو موضح في الجدول بنسبة **96.66%** في المجال الريفي و **93.22%** في المجال الحضري وعلى حد قول احد المبحوثين أننا لا نجد الحرية حتى بعد الزواج في حين يرى أن المجال الريفي السبب في ذلك و يقول أننا لو فكرنا في أننا ننفصل من حيث السكن كان بمثابة الجريمة حتى من قبل الوالدين . ونستخلص من هذا الجدول كفكرة عامة أن المسكن الجماعي هو احد العوامل التي تساهم في تعقيد عملية الاختبار وذلك لان جيل الآباء يرى في الجيل الثاني التبعية في كل المجالات أمرا يحد من حرياتهم حتى في اختبار شريك الحياة.

الأصدقاء

الجنس المداومة	ذكور	إناث	المجموع
دائما	23 %22.11	09 %12.16	32 %17.97
أحيانا	77 %74.03	60 %81.08	137 %76.96
أبدا	4 %3.84	05 %6.75	09 %5.05
المجموع	104 %100	74 %100	178 %100

يعنى الجدول بربط العلاقة بين جنس المبحوثين على معالجة موضوع الاختيار للزواج مع الأصدقاء فنجد أن أكبر نسبة المقدرة بـ **81.08%** عدد الإناث لدى المتغير أحيانا أعالج موضوع الاختيار بقيمة **60** تقابله لدى الذكور بنسبة **74.03%** بقيمة **77** في نفس المتغير أعالج أحيانا من المجموع الكلي **137** بنسبة **76.96%** من مجموع المبحوثين في الأصل ، تليه على الترتيب لدى نسبة الذكور المقدرة **22.11%** بقيمة **23** لدى متغير أعالج دائما موضوع الاختيار وتقابله في جنس الإناث نسبة **12.16%** بقيمة **09** من نفس المتغير من المجموع الكلي **32** بنسبة **17.97%** من المجموع الأصلي للمبحوثين **178** وفي الأخير نجد لدى المتغير أبدا لا أعالج موضوع الاختيار مع أصدقائي النسب المتقاربة بنسبة **3.84%** بقيمة **4** لدى الذكور يقابله لدى الإناث نسبة **6.75%** بقيمة **5** من المجموع الكلي للمتغير نفسه **09** بنسبة **5.05%** من مجموع المبحوثين **178**.

يستطيع الجدول أن يعطينا فكرة عن مدى اهتمام الشباب ليس الجامعي فقط بموضوع الاختيار الذي يخص الزواج في حين يهتم الجدول بربط العلاقة وإجلالها من خلال النسب فنخلص أن نسبة **81.08%** من جنس الإناث مداومات أحيانا على معالجة موضوع الاختيار في حين نجدها لدى الذكور بنسبة أقل لتصل إلى **74.03%** من مجموع الذكور أما لدى المتغير دائما فنجدها بلغت لدى الذكور النسبة الأكبر بنسبة **22.11%** أما لدى الإناث فهي بنسبة **12.16%**.

هذه النسب تعكس لنا الوضع الذي يعيشه الطالب الجامعي داخل المؤسسات الجامعية مع اختلاف المنطلقات والثقافات التي يمكن أن تصير في بوتقة واحدة وهي الاهتمام بموضوع الاختيار وخاصة لدى

السنوات التي قاربت وقت التخرج ونستطيع أن نقول أن منحى الاهتمام لدى الطلبة الجامعيين هو تمهيد للمرحلة القادمة والتي تلي المرحلة الجامعية ، فنجد أن معدل **76.96** منهم راح يفكر على الأقل في فتح باب النقاش حول الموضوع رغم أنه ما زال في مرحلة الدراسة ، وهذا وإنما يدل على شيء إلا لصعوبة الوصول إلى فكرة مستقرة من خلالها يتم اختيار شريك الحياة من الجنسين ، إلا أننا نلاحظ أن مجموع **9** أشخاص راحوا ليقولوا أننا لا نعالج موضوع الاختيار وتمثل نسبة **05.05 %** من المجموع الكلي وهي نسبة ضعيفة وقد يكون سبب هذا الأعراض أما لصعوبة الدراسة والانشغال بها أو لعدم الدخول في متاهات الاختيار واختلاط الأمر عليه .

الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة من حيث الجنس ورأيهم في مرحلة الاختيار.

الجنس رأيهم في المرحلة	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
سهلة	03 %2.88	01 %1.35	04 %2.24
صعبة	73 %70.19	64 %86.48	137 %76.96
عادية	28 %26.92	09 %12.16	37 %20.78
المجموع	104 %100	74 %100	178 %100

يربط هذا الجدول بين الجنس كما هو ملاحظ ورأي المبحوثين في مرحلة الاختيار من حيث السهولة أو الصعوبة أو غيرها فنجد أن النسبة الغالبة والتي تمثل الأغلبية في خانة الإناث متغير الصعوبة لتصل نسبتها إلى **86.48 %** بقيمة 64 تقابله لدى جنس الذكور في نفس المتغير نسبة **70.19 %** بقيمة 73 من مجموعة الكلية قدرها **137** وتمثل نسبة **76.96 %** من المجموع الأصلي للمبحوثين وبعد ذلك نجد على التوالي وبالضبط لدى الذكور عند متغير مرحلة عادية بنسبة **26.92 %** بقيمة 28 يقابله لدى جنس الإناث في نفس المتغير نسبة **12.16 %** من المجموع الكلي المقدر بـ **37** والمعبر عليه بنسبة **20.78 %** من المجموع الأصلي للمبحوثين .

وفي الأخير نجد لدى جنس الذكور في العمود الأول السطر الأول الغالبة الممثلة بنسبة **2.88 %** بقيمة **03** يقابله في المتغير نفسه أي مرحلة سهلة لدى الإناث نسبة **1.35 %** بقيمة **1** من الجموع الكلي للسطر المقدر بـ **04** بنسبة **2.24 %** من المجموع الأصلي للمبحوثين **178** .

يهدف الجدول إلى تسليط الضوء على الموضوع من حيث التناول وذلك بربط جنس المبحوثين وأرائهم في مرحلة الاختيار من حيث السهولة أو الصعوبة وذلك من شأنه إيضاح العلاقة الموجودة بين التناول النظري لموضوع وربط ذلك بالواقع من خلال الإجابات التي يدلها المبحوثين من خلال النسب المرتفعة فنجدها بلغت أقصاها لدى المتغير مرحلة صعبة بنسب مرتفعة بلغت لدى الإناث **86.48 %** أما لدى الذكور فنجدها بنسبة **70.19 %** إن مرحلة الاختيار انطلاقا من المعطيات التي بين أيدينا تكاد تكون هي الحياة وذلك يترجمه تخوف الشباب من تلك المرحلة لخطورة الشروع فيها وتلعب في ذلك أقطاب كالأسرة وخاصة الأم

في تخطي هذه الصعوبة أو الأصدقاء نظراً لتغيير نمط التفكير الذي كان سائداً والذي تترجمه السرية التامة لهذه المرحلة ولأجل ذلك يتم تجنيد الأطراف الفاعلة وذوي الخبرات ويزداد الأمر تعقيدا حين نكون داخل مجتمع حضري وما يتميز به من تعقيد للعلاقات وعدم وضوحها على العكس منه المجتمع الريفي الذي يمتاز بالعلاقات السطحية والتعامل المباشر وللإشارة فإن الاختيار داخل النمطين يغدوا صعبا إلا أنه يختلف من مجال إلى آخر و لعل كتابات "تونير" قد كان لها صداها في علم الاجتماع الأمريكي حين قسم المجتمعات إلى قسمين لاختلافها في الحدة وليست في اصل الوجود إلى مجتمعات أولية أو أخرى ثانوية تزيد فيها العلاقات تعقيدا كلما زاد التعداد السكاني فيها .

نستطيع أن نخلص من خلال ما سبق أنه كلما تعقدت العلاقات الاجتماعية كان من الصعب على الأفراد من الجنسين اختيار شريك الحياة بناء على تلك المعطيات ومن خلال ذلك تتجلى صعوبة مرحلة الاختيار وتقعدها لذا يعتمد بعض الشباب إلى عملية التعارف قبل الاختيار كحل أو وسيلة لتخطي تلك المرحلة .

الفصل 06

الإختيار وعلاقته بالتعليم

الجدول رقم 08 : يمثل العلاقة بين جنس المبحوثين وأهمية أن يكون شريك الحياة متعلما.

المجموع	إناث	ذكور	جنس المبحوثين	
			أهمية أن يكون الشريك متعلم	
153 85.95 %	65 87.83 %	88 84.61 %	نعم مهم	
02 1.12 %	01 1.53 %	01 0.96 %	غير مهم	
23 12.92 %	08 14.42 %	15 14.42 %	لا يهم	
178 100 %	74 100 %	104 100 %	المجموع	

- يمثل الجدول التالي تحليل العلاقة بين متغير الجنس وأهمية أن يكون شريك الحياة متعلما لنجد أن أكبر نسبة كما هو ملاحظ لدى جنس الإناث عند المتغير نعم من المهم أن يكون شريك الحياة متعلما بقيمة 65 بنسبة 87,83 % يقابلها لدى فئة الذكور القيمة 88 بنسبة 84.61 % من المجموع المعبر عنه البالغ قيمة 153 بنسبة 85,95 % من المجموع الأصلي للعينة 178 والتي تمثل نسبة 100 % .

تليها على التنازل لدى متغير لا يهم لدى جنس الذكور المعبر عنه بقيمة 15 بنسبة 14,42 % تقابلها لدى فئة الإناث القيمة 8 بنسبة 10,81 % من مجموع الإجابات والمعبر عنها بقيمة 23 بنسبة 19.92 % من المجموع الأصلي للعينة البالغ 178 والتي تمثل نسبة 100 % .

وفي الأخير نجد أنه لدى المتغير غير مهم أن يكون شريك الحياة متعلما متساوي لدى الفئتان حيث بلغت القيمة 01 بنسبة 1.35 % لدى الإناث تقابلها القيمة 0,96 % من مجموع الإجابات 02 بنسبة 1,12 % المعبر عنها من المجموع الأصلي المقدر بـ 178 طالب بنسبة 100 % .

الملاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن أهمية التعليم كان لها الحظ الأوفر بالنسبة لمجموع الإجابات كما نلاحظه في الجدول بنسبة 87.83 % ، أما لدى الذكور فنجدها بلغت 84.61 % وهي نسب متقاربة وتتناقص هذه النسبة لدى المتغير غير مهم أن يكون شريك الحياة متعلما وفي هذا النوع من الإجابات نلتصم فيه نوع من التحفظ من حيث الإصرار في حين نجد أن المتغير لا يهم هم أشد إصراراً من حيث سابقهم ونجد نسبتهم لدى الذكور أكثر منها لدى الإناث ، وفي هذا السياق نلاحظ أن توجه غالبية المبحوثين إلى الاهتمام بشريك الحياة على أن يكون متعلما إلا حرصا منهم على إرساء قواعد التكافؤ في المستوى التعليمي وينعكس ذلك على التغير الذي شهدته المجتمعات من تغير في الذهنيات وبالأخص في جانب التعليم ، في حين لم يكن بالبعيد كان لا يسمح للجنسين بإكمال تعليمهم في حين توجه الأسرة الممتدة الأبناء من الذكور إلى خدمة الأرض وممارسة المهن الخاصة بالذكور أما الإناث فيقعن في بيوتهن في سن مبكر لتعلم بعض المهن كالخياطة والطرز والنسيج إلا أن هذا الوضع لم يدم بناء على الحراك الاجتماعي من النوع الرأسي .

" وفي هذا النوع من الحراك الاجتماعي يتم الانتقال ما بين الطبقات، كأن ينتقل أحدهم من طبقة عامة إلى طبقة النخبة " [82] ثقافية كانت أم تعليمية ، بينما يزيد الأمر عدم وضوح حين نكون في المجال الريفي ، والذي يتسم عادة بعدم وضوح الحراك وضعفه وهو ما يساعد تلك العادات والتقاليد التي تقول بعدم تعلم خاصة الفتاة ومن السليبيات في ذلك فساد عقيدتها لأنها تصدق خرافات وتعتقد بتساؤمات لا يقبلها العقل الصحيح بل تدل على صغر عقلها وحمافتها في حين أهمل تعليمها، إلا أن أهمية التعليم لا تقتصر على جنس دون جنس أو سن دون سن بل كان من الواجب أن يشمل هذا المبدأ المجتمع برمته.

الجدول رقم 09 : يوضح العلاقة بين الأصل الجغرافي للمبحوثين وأهمية أن يكون شريك الحياة متحصل على تعليم عال (ماجستير).

الأصل الجغرافي الأهمية من حيث التعليم العالي	ريفي	حضري	المجموع
أكيد مهم	23 38.33 %	53 44.91 %	76 42.69 %
غير مهم	37 61.66 %	65 55.08 %	102 57.30 %
المجموع	60 100 %	118 100 %	178 100 %

نلاحظ من خلال الجدول الذي هو قصد التحليل أن النسبة المرتفعة فيه نجدها لدى فئة المجال الريفي عند المتغير غير مهم أن يحصل شريك الحياة على تعليم عال بقيمة 37 بنسبة 61.66 % تقابله في نفس المتغير عند المجال الحضري القيمة 65 والمقدرة بنسبة 55.08 % من مجموع الإجابات المعبر عنها بقيمة 102% بنسبة 57.30 % من المجموع الأصلي للمبحوثين 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % .

تليه على الترتيب كما هو ملاحظ عند المتغير أكيد يجب أن يتحصل شريك الحياة على تعليم عال في المجال الحضري بقيمة 53 بنسبة 44.91 % يقابله لدى نفس المتغير في المجال الريفي القيمة 23 والبالغة نسبة 38.33% من مجموع الإجابات المعبر عنها بقيمة 76 بنسبة 42.69 % من المجموع الأصلي للمبحوثين 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

يهدف الجدول رقم 08 إلى تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين المجال من حيث أنه ريفي أم حضري وأهمية مواصلة شريك الحياة التعليم العالي أو تحصله على مستوى مرتفع من التعليم ماجستير ، ومن خلال المعطيات التي بين أيدينا نجد أن الكثير من المبحوثين والذين يمثلون النخبة يكتفون بأن يكون لدى شريك حياتهم تعليماً جامعياً من خلال النسب، فنجدها لدى المتغير لا يهم أن يكون شريك الحياة من تحصيلها على تعليم عال لدى المجال الريفي النسبة المرتفعة في الجدول والتي بلغت 61.66 % أما لدى المجال الحضري فنجدها بنسبة 55.08 % أما لدى المتغير المقابل والذي يقول أكيد من المهم أن يكون شريك الحياة متحصلاً على تعليم عالي وهي نسبة أكبر لدى المجال الحضري بنسبة قدرها 44.91 % أما لدى المجال الريفي فهي بنسبة 38.33 % من إجمالي المبحوثين .

إلا أن هذا التمايز الذي نجده في الجدول كان إنعكاساً لبعض المبررات أهمها عزوف الذكور عن مواصلة الزوجة تعليمها العالي نظراً لطول مدة الدراسة المتعلقة بالتعليم العالي وذلك من شأنه أن يؤخر في سنّها للزواج ونجدها واضحة في المجال الريفي حيث ينتشر داخل هذا المجال الاجتماعي بعض العادات والتقاليد التي تمنع الفتاة من إكتسابها تعليماً والخوف إن حدث ذلك ومطالبة هذه الأخير الأسرة بالعمل وما لذلك من انعكاسات سلبية تنجر على هذا السلوك الذي كان في وقت ليس بالبعيد يمثل خروجاً على العادات وجلب العار للعائلة فنجد أن المجال الريفي والمتمثل بنسبة 61.66 % تقول أنه من غير المهم أن تتحصل المرأة عن تعليم عال ، أما في الجانب الحضري فنجد الأمر يتقارب بين رفض والقبول من خلال النسب المئوية التي نراها في الجدول والتي بلغت لدى الرفض 55.08 % أما لدى القبول فنجدها بنسبة 44.91 % ، وذلك راجع إلى نسبة التحضر والانفتاح وتأخر سن الزواج في هذا المجال تأثير بالغ على التصورات والذهنيات في حين يكون الضبط الاجتماعي أقل شدة وفاعلية منه لدى المجال الريفي.

الجدول رقم 10 : توزيع الجنس للمبحوثين ورأيهم في مواصلة المرأة تعليمها العالي وتأثير ذلك في

سن الزواج لديها.

المجموع	جنس المبحوثين		موقف المبحوثين
	إناث	ذكور	
108 60.67 %	35 47.29 %	73 70.19 %	نعم يؤثر
70 39.32 %	39 52.70 %	31 29.80 %	لا يؤثر
178 100 %	74 100 %	104 100 %	المجموع

يتناول بالتحليل الجدول التالي العلاقة بين جنس المبحوثين كما هو مبين ورأيهم في مواصلة المرأة تعليمها وأثر ذلك على سن الزواج لديها .

ف نجد أن النسبة التي تحصلت على الأغلبية هي واضحة لدى الذكور عند المتغير نعم يؤثر مواصلة تعليم المرأة في سن الزواج لديها حيث بلغت 70.19 % بقيمة 73 تقابله لدى فئة الإناث القيمة 35 المقدرة بنسبة 47.29 % من مجموع الإجابات المعبر عنها البالغة 108 بنسبة 60.67 % من المجموع الأصلي للمبحوثين 178 والتي تمثل النسبة 100 %.

وفي المقابل نجد أن العملية العكسية لدى الإناث عند المتغير لا يؤثر مواصلة المرأة تعلمها في سن الزواج لنجدها بلغت 52.70 % بقيمة 39 تقابله لدى فئة الذكور في نفس المتغير قيمة 31 بنسبة 29.80 % من مجموع الإجابات المعبر عنها لدى المتغير لا يؤثر والبالغة قيمة 70 بنسبة 39.32 % من المجموع الأصلي للمبحوثين 178 والتي تمثل النسبة الإجمالية للعينة 100 %.

- أما الجدول المتعلق برأي الطلبة في تأثير التعليم العالي للمرأة في سن الزواج في حين يتضح من خلال الاتجاه العام أن نسبة الفائلة بأن للتعليم العالي بالنسبة للمرأة تأثير بالغ خاصة لدى الذكور حيث بلغت النسبة الغالبة والتي قدرت 70.19 % وتتناقص لدى جنس الإناث لنجدها بلغت النسبة 47.29 % أما لدى المتغير لا يؤثر فنجدها مرتفعة لدى الإناث نسبيا على الذكور حيث بلغت النسبة 52 % أما لدى الذكور فهي بنسبة 29.80 % وإن دلت هذه الإحصائيات وإنما تدل على ضرورة تكسب المرأة دون حصولها على شهادة عليا كالمجستير وغيرها لدى أغلبية المبحوثين في حين نجد الإناث يصرون على أن تواصل المرأة تعليمها استنادا على التحولات التي شهدتها ومازالت تشهدها الجزائر من أهمها خروج المرأة للعمل وحصولها على مسؤوليات كبرى في الدولة.

على العكس من ذلك وفي الأسرة التقليدية كانت ترى أنه لا أهمية من تعلم الفتاة ولا جدوى حتى من دخولها إلى المدرسة لأنها لا تلبث أن تصل إلى سن 13 حتى يكون فرضا على الوالدين تزويجها وبالإضافة إلى التشدد حيالها في منعها من الخروج المتكرر إلا نادرا وعليه فإن العادات المتعلقة بالتعليم كانت وليس بالبعيد أمرا قطعيا لا يجب أن تتدخل فيه الفتاة ولا أحد غير الجد والأب إن وجد وكما يعرفه بعض العلماء أن العرف تأكيد من المجتمع يتسم بالصرامة والقطعية، وهو في الغالب " طرق السلوك التي يعتقد أولو الأمر سواء أكانوا أقلية أو أكثرية ... وهذه الطرق هي الأوامر والنواهي الخاصة بكل ثقافة من الثقافات " [83] .

إلا أن التحولات باتت تحتتم على المجتمعات الريفية بالأخص أيقنت بالتغيرات المجتمعية التي حدثت من خلال فترات زمنية على المستوى العام للمجتمع والتي تتطلب أن يكون كلا الجنسين على تعليم لا بأس به حيث تساعدها تلك المعارف من إثبات وجودها وتربية أبنائها على الوجه الكامل. وما نستخلصه من هذا الجدول إهتمام شريحة النخبة لتعلم كلا الجنسين، ذكورا كانوا أم إناثا بضرورة التعليم إلا أن مستويات هذا التعليم لا يجب أن تكون على حساب مسؤوليات المرأة المنوطة بها.

الجدول رقم 11 : يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم في تأثير تعلم المرأة في تشبثها بقراراتها ومواقفها:

المجموع	جنس المبحوثين		إناث	ذكور	مدى تأثير تعلم المرأة
	إناث	ذكور			
57 32.02 %	31 1.8 %	26 25 %			أكد يؤثر تعلم المرأة
28 15.73 %	08 10.81 %	20 23.19 %			ليس صحيح لا يؤثر
93 52.24 %	35 47.29 %	58 55.76 %			إلى حد ما
178 100 %	74 100 %	104 100 %			المجموع

- من خلال الجدول الذي أمامنا والذي يُعنى بالتحديد العلاقة الموجودة بين جنس المبحوثين ومدى تأثير تعلم المرأة بتشبثها بقراراتها فنجدها بلغت الحد الأقصى في الجدول كما هو مبين لدى الذكور في المتغير إلى حد ما يمكن أن يكون تعلم المرأة والمقدرة بقيمة 58 بنسبة 55.76 % تقابله لدى فئة الإناث في نفس المتغير إلى حد ما القيمة 35 بنسبة 47.29 % من مجموع الإجابات المعبر عنها المقدر بـ 93 والتي تمثل نسبة 52.24 % من المجموع الأصلي للمبحوثين 178 والتي تمثل نسبة 100 %.

تليها على التنازل لدى الإناث كما هو ملاحظ في المتغير أكيد يؤثر تعلم المرأة في تشبثها بقراراتها والمقدرة بقيمة 31 بنسبة 41.89 % تقابلها لدى فئة الذكور في نفس المتغير القيمة 26 بنسبة 25 % من مجموع الإجابات المعبر عنها البالغة 57 والتي تمثل نسبة 32.02 % من المجموع الأصلي للمبحوثين 178 بنسبة 100 %

وفي الأخير نجد في المرتبة الأخيرة المتغير ليس صحيح لا يؤثر تعلم المرأة في تشبثها بقراراتها بقيمة 20 بنسبة 19.23 % عند الذكور تقابلها قيمة 08 بنسبة 10.81 % من مجموع الإجابات المعبر عنها البالغة 28 بنسبة 15.73 % من المجموع الأصلي للمبحوثين 178 والتي تمثل النسبة الإجمالية للعينة 100 % .

- يهدف الجدول التالي إلى قياس تشبث المرأة في حين تعلمها بقراراتها إلا أن هذا الدعم كما نلاحظه في الجدول يبلغ أقصاه لدى المتغير إلى حد ما يمكن للمرأة أن تتشبث بقراراتها فنجدها بلغت القيم الكبرى لدى الجنسين فنجدها لدى الذكور بنسبة 55.76 % أما لدى الإناث فبلغت قيمتها المئوية 47.29 % وهي نسب شبه متقاربة في حين لم يجزم لا الإناث ولا الذكور تأكيد على تشبثها بقراراتها وتصوراتها فراحوا ليقولوا أن ذلك الأمر نسبي أي راجع إلى عوامل أخرى غير التعليم ، على أنهم لم يهملوا دور التعليم كلياً ومن الملاحظ أن النسب تقل لدى المتغيرين أكيد يؤثر تعلم المرأة في قراراتها وكذا ليس صحيح أي لا يؤثر تعليم المرأة في إصرارها على القرارات التي تصدر من خلالها ما يجوب في خاطرها ، إلا أن الأمر يختلف كل الاختلاف عن بعض الشائعات التي تقول بأن المرأة يجب أن لا تتعلم بناء على ما سبق ومنه فالأمر يختلف تماما من جهة المجتمع نفسه بإعطاء الحرية النسبية في تعلم الفتاة ومن جهة الفتاة نفسها وذلك يظهر في إحترام قرارات كل فرد وطرح وجهات النظر بلا عقدة ولا تخوف من ردود أفعال المجتمع أو الأسرة.

وعموما تراجعت اليوم النظرة المستهترة لتعلم الفتاة والنظرة العامة للمجتمع في حين لم تعتبر المرأة عنصرا يجب أن يسمع وبطبيع لا رأي لها وإنما أصبحت ذات مكانة تساوي فيها مع الرجل في جو من الاحترام والتقدير وذلك لم يحط من مكانتها كزوجة أو كأم بل كان عليها أن تعمل لكي تستطيع الموازنة بين تعلمها ودورها كأم.

الجدول رقم 12 : يوضح العلاقة بين المجال والصفات المهمة في شريك الحياة

المجموع	مجموع جزئي	حضري		مجموع جزئي	ريفي		الأصل الصفات
		ذكور	إناث		ذكور	إناث	
72	46	20	26	26	20	06	التعليم
% 15.72	% 15.59	% 15.26	% 15.85	% 15.95	% 14.92	% 20.68	
49	40	02	38	09	02	07	العمل
% 10.69	% 13.55	% 1.52	% 23.17	% 5.52	% 1.49	% 24.13	
41	28	13	15	13	10	03	الثقافة
% 8.95	% 09.49	% 9.92	% 9.14	% 7.97	% 7.46	% 10.34	
67	38	35	03	29	28	01	الجمال
% 14.62	% 12.88	% 26.72	% 1.82	% 17.79	% 2.66	% 3.44	
04	01	00	01	03	02	01	القربية
% 0.87	% 10.33	% 00	% 0.60	% 1.84	% 1.49	% 3.44	
145	94	41	53	51	42	09	الدين
% 31.65	% 31.86	% 31.29	% 32.31	% 31.28	% 2.89	% 31.03	
46	30	15	15	16	15	01	الأصل
% 10.04	% 10.16	% 11.45	% 9.14	% 9.81	% 11.19	% 3.44	
11	09	03	06	02	02	00	المال
% 2.40	% 03.05	% 2.29	% 3.65	% 1.22	% 1.49	% 00	
23	09	02	07	14	13	01	السن
% 5.02	% 03.05	% 1.52	% 4.26	% 8.58	% 9.70	% 3.44	
458	295	131	164	163	134	29	المجموع
% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	

يبين الجدول التالي العلاقة بين متغير المجال الجغرافي للمبجوثين والصفات ذات الأهمية لديهم في إطار الاختيار الزواجي فنلاحظ أن النسبة التي استحوذت على القيمة الأكبر لدى مقياس الدين في المجال الحضري لدى فئة الإناث بقيمة 53 بنسبة مئوية مقدرة بـ 32.31 % يقابله في نفس المجال الحضري ذكور القيمة 41 بنسبة 31.29 % من المجموع الجزئي المقدر بـ 94 إجابة بنسبة 31.86 يقابله لدى المجال الريفي وبالضبط لدى فئة الإناث دائما القيمة الأكبر والمعبر عنها بقيمة 09 بنسبة 31.03 % يقابله في نفس المجال الريفي لدى فئة الذكور القيمة 42 بنسبة 20.89 % من المجموع الجزئي المعبر عنه بقيمة 51 بنسبة 31.28

% ، كل ذلك كان من المجموع الكلي للإجابات المقدرة في مقياس الدين والبالغة قيمته 145 بنسبة 31.65 % من المجموع الكلي لعدد الإجابات الإجمالية في هذا الجدول والمعبر عنها بالعدد 458 والتي تمثل النسبة الكلية % 100 .

وفي الترتيب كما هو ملاحظ نجد العمل لدى فئة الإناث في المجال الريفي حيث بلغت قيمته 07 بنسبة 24.13 % أما لدى الذكور في نفس المجال الجغرافي فنجدها بلغت القيمة 02 بنسبة 1.49 % من المجموع الجزئي المخصص للمجال الريفي البالغ قيمته 09 بنسبة 5.52 % يقابله في المجال الحضري في نفس المتغير العمل لدى فئة الإناث القيمة 38 بنسبة 23.17 % أما لدى الذكور فبلغت القيمة 02 بنسبة 1.52 % من المجموع الجزئي المعبر عنه لدى المجال الحضري البالغ قيمة 40 بنسبة 13.55 % كل ذلك من المجموع الكلي المقدر للمقياس في المجالين الريفي والحضري البالغ قيمة 49 بنسبة 10.69 % من المجموع الكلي للإجابات 458 والتي تعبر على النسبة الكلية 100 % .

- أما متغير التعليم فنجده بأعلى قيمة له في المجال الريفي لدى فئة الإناث حيث بلغ قيمة 6 بنسبة 10.68 % أما لدى الذكور فنجده بقيمة 20 بنسبة 14.92 % من المجموع الجزئي المقدر للمجال الريفي البالغ قيمة 26 بنسبة 15.95 % يقابله في المجال الحضري بالضبط لدى فئة الإناث القيمة 26 بنسبة 15.85 % أما لدى فئة الذكور في نفس المجال الحضري فبلغت كما هو ملاحظ القيمة 20 بنسبة 15.26 % من المجموع الجزئي المقدر للمجال الحضري البالغة قيمته 46 المعبر عنها بنسبة 15.59 % من المجموع الكلي للإجابات المقدرة بـ 72 بنسبة 15.72 % من إجمالي الإجابات 458 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % .

- أما فيما يخص الجمال فبلغ لدى فئة الذكور في المجال الحضري أكبر نسبة حيث بلغت قيمته 35 بنسبة معتبرة مقدرة بـ 26.71 % ، أما لدى الإناث في نفس المجال الحضري فنلاحظها بقيمة 03 بنسبة 1.82 % من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري المقدر بـ 38 بنسبة 12.83 % يقابله في المجال الريفي سيطرة المقياس نفسه الفئة المذكورة بقيمة 28 بنسبة 2.66 % ، أما لدى فئة الإناث فنلاحظها بقيمة 1 بنسبة 3.44 % من المجموع الجزئي المقدر قيمته بـ 29 بنسبة 17.79 % من المجموع الكلي للإجابات في مقياس الجمال المقدرة بـ 67 بنسبة 14.62 % من أصل الإجابات الكلية للعينة المقدرة في هذا الجدول بـ 458 والتي تمثل النسبة 100 % .

- يلي مقياس التعلم وعلى الترتيب نجد الأصل حيث بلغ القيمة الأكبر لدى فئة الذكور في المجال الحضري والتي تتجلى لنا في الجدول بقيمة 15 بنسبة 11.45 % أما لدى الإناث فبلغت القيمة 30 بنسبة 9.14 % من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري المقدر بقيمة 30 بنسبة 10.16 % يقابله في المجال الريفي وبالضبط لدى فئة الذكور دائما القيمة 15 بنسبة 11.19 % أما لدى فئة الإناث فنجدها بقيمة 1 بنسبة 3.44 % من المجموع الجزئي البالغ قيمة 16 بنسبة 9.81 % من إجمالي عدد الإجابات المعبر عنها

لدى مقياس الأصل والتي تظهر بقيمة 46 بنسبة 10.04 % من إجمالي الإجابات الكلية للعيينة 458 والتي تعبر عن النسبة الكلية 100 % .

أما فيما يلي وعلى الترتيب نجد مقياس الثقافة حيث بلغ هذا الأخير القيمة الأعلى له في المجال الريفي وبالضبط لدى فئة الإناث كما هو ملاحظ في الجدول بقيمة 03 بنسبة 10.34 % أما لدى الذكور في نفس المجال الجغرافي فبلغت القيمة 10 بنسبة 7.46 % من المجموع الجزئي المقدر بقيمة 13 بنسبة 7.97 % يقابله لدى المجال الحضري لدى فئة الذكور القيمة 13 بنسبة 9.92 % أما لدى الإناث فنجدها بقيمة 15 بنسبة 9.14 % من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري المعبر عنه بقيمة 28 بنسبة 9.49 % من إجمالي الإجابات الكلية للمقياس كما هو مبين في الجدول والمقدر بـ 41 إجابة بنسبة 8.95 % من إجمالي الكلي للإجابات 458 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % .

- في حين نجد مقياس السن لديه قليل من الاهتمام كما هو ملاحظ في الجدول حيث بلغ أقصاه في المجال الريفي لدى فئة الذكور بقيمة 13 بنسبة 9.70 % ، أما لدى الإناث فنجدها بقيمة 1 بنسبة قدرها 3.44 % من المجموع الجزئي المقدر بقيمة 14 بنسبة 8.58 % يقابله لدى المجال الحضري الأكبر قيمة لدى جنس الإناث بقيمة 07 بنسبة 4.26 % ، أما فيما يخص الذكور فبلغت قيمة المشاركة 02 بنسبة 1.52 % من المجموع الجزئي المقدر بقيمة 9 بنسبة 3.05 % من إجمالي الإجابات المعبر عنها لدى مقياس السن والمقدرة بـ 23 بنسبة 5.02 % من إجمالي الكلي للإجابات 458 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % .

- أما فيما يخص المقياس الذي يحتل المرتبة ما قبل الأخير في الترتيب من حيث الأهمية والمسمى مقياس المال حيث بلغ القيمة العليا لدى المجال الحضري في فئة الإناث نجدها بقيمة 6 بنسبة 3.65 % ، أما في فئة الذكور فبقيمة 03 بنسبة 2.29 % من المجموع الجزئي المعبر عنه للمجال الحضري المقدر بقيمة 9 بنسبة 3.05 % يقابله لدى المجال الريفي عند جنس الذكور القيمة 2 بنسبة 1.49 % ، أما عند الإناث فنجدها بالقيمة المعدومة 00 بنسبة 00 % من المجموع الجزئي المعبر عنه لدى المجال الريفي المقدر بقيمة 2 بنسبة 1.22 % كل ذلك من إجمالي الإجابات لدى المجالين في مقياس المستوى المالي المقدر بقيمة 11 بنسبة 2.40 % من إجمالي الأصلي للإجابات 458 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % .

- وفي الأخير نجد مقياس القرابة يحتل المرتبة الأخيرة على الترتيب من حيث الأهمية إذ نجدها بلغت القيمة الأكبر لها لدى المجال الريفي في جنس الإناث بقيمة 1 بنسبة 3.44 % أما لدى الذكور فنجدها بقيمة 2 بنسبة 1.49 % من المجموع الجزئي المقدر بقيمة 03 بنسبة 1.84 % يقابله في المجال الحضري وبالضبط لدى جنس الإناث القيمة 1 بنسبة 0.60 % أما لدى الذكور فنجدها بقيمة معدومة 00 بنسبة 00 % من

المجموع الجزئي 01 بنسبة 0.33 % من إجمالي الإجابات المعبر عنها لدى مقياس القرابة الدموية والمقدرة بقيمة 04 بنسبة 0.87 % من الإجمالي الكلي للإجابات الخاصة بهذا الجدول والمقدرة بقيمة 458 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

من خلال القراءة الإحصائية للنسب نلاحظ أن المقياس الذي استحوذ على الأغلبية في الجدول هي لدى مقياس التدين والمتمثلة بالنسب المرتفعة يليها على الترتيب الجمال لدى فئة الذكور أما في المرتبة الثالثة فنجدها لدى متغير العمل لدى فئة الإناث بعد ذلك نجد التعليم لدى فئة الإناث بعد هذا نجد مقياس الأصل الجغرافي لدى فئة الذكور يليه مقياس الثقافة حيث بلغت في المجال الريفي لدى جنس الإناث النسبة المئوية 7.46 % في حين نجد أن المقياس التي تمثل النسب قليلة التمثيل فنجد مقياس السن والمال والقرابة.

إن هذا الترتيب لم يكن يعبر عنه اعتباطاً وإنما ترجمة لبعض الخصوصيات التي يحملها المجتمع ذاته إما عن طرق التوارث والذي يتسم بالجدية والصرامة من جيل الإباء كالاختيار على أساس الدين إلى جيل الأبناء وذلك ما لخصه البعض في قضية الانتشار الثقافي وأصول التوارث الاجتماعي وإما في خلق أنماط كانت موجودة ولكنها لم تكن ذات أهمية في حين هي اليوم من أهم المقاييس الاختيارية وعلى سبيل المثال الجمال أما الوضع الأخير والذي يعبر عن ديناميكية اجتماعية في ظهور بعض القيم لم تكن موجودة ، وإنما كانت نتاج حراك اجتماعي مس الجانب الثقافي ونعني به على سبيل التمثيل لا على الحصر المكانة الاجتماعية ، المستوى التعليمي ، وتتصف هذه القيم النابعة من المجتمع نفسه بالتعميم على الجماعة أو فئة منها ذلك أن المجتمعات رغم أنها تملك ثقافة وقيم عامة ولكنه لا يمنع من وجود بعض الثقافات الثانوية والتي تحملها بعض الفئات تكون تمثل الأقلية في بعض الأحيان.

وتعتبر البيانات العامة التي نلتمسها في هذا الجدول والذي يهتم بإبراز المقاييس التفضيلية التي وجب توفرها في شريك الحياة وكما قد أشرنا سابقاً أن مقياس التدين كان قد استحوذ على القيم الأكبر في الجدول ، إلا أن الشيء الملاحظ والذي يشد الانتباه تقديم متغير الجمال والتعليم على القرابة في حين كانت القرابة وليس بالبعيد أمراً هاماً قد يحثل الصدارة من حيث المقاييس الاختيارية إلا أن الأمر اختلف نظراً لتعدد العلاقات الاجتماعية وكان من أهم الأسباب الكامنة وراء ذلك المستوى التعليمي والوعي الذي وصل إليه المجتمع والأسر بضرورة إعطاء الحق في الاختيار أما السبب الثاني ناتج على المشاكل التي أفرزها الترويج الإجباري وعادة ما يكون من ذوي القرابة هذا الوضع الذي لا يراعي فيه إلا إرضاء رغبة الوالدين متناسين في ذلك التكافؤ الذي أصبح من أهم الأوليات التي تتخذ من أجل ضمان استمرار البناء الأسري.

الحياة

المجموع	مجموع جزئي	حضري		مجموع جزئي	ريفي		الأصل المستويات
		ذكور	إناث		ذكور	إناث	
29	17	17	00	12	12	00	أقل منك مستوى
% 16.29	% 14.40	% 30.90	% 00	% 20	% 24.48	% 00	
24	18	00	18	06	02	04	أعلى منك مستوى
% 13.48	% 15.25	% 00	% 28.57	% 10	% 4.08	% 36.36	
71	49	22	27	22	18	04	نفس المستوى
% 39.88	% 41.52	% 40	% 42.85	% 36.66	% 36.73	% 36.36	
54	34	16	18	20	17	03	لا يهمني مستواه
% 30.33	% 28.81	% 29.09	% 28.57	% 33.33	% 34.69	% 27.27	
178	118	55	63	60	49	11	المجموع
%100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	

- من خلال الجدول التالي والذي يمثل العلاقة بين أصل المبحوثين الجغرافي والمستوى التعليمي الذي يمكن أن يختار منه طالب الماجستير شريك الحياة، لنجدها تتخذ القيمة الأعلى لدى المجال الحضري عند جنس الإناث بالضبط لدى المتغير نفس المستوى بقيمة 27 بنسبة 42.85 % تقابلها القيمة 22 بنسبة 40 % في نفس المجال الحضري عند نفس المتغير نفس المستوى يقابله في المجال الريفي لدى المستوى نفسه القيمة الأكبر لدى جنس الذكور بقيمة 18 بنسبة 36.73 % وفي جنس الإناث من نفس المجال الريفي نجدها بلغت القيمة 4 بنسبة تكاد تقرب سابقتها والمقدرة 36.36 % من المجموع الجزئي المعبر عنه لدى المجال الريفي المقدر بقيمة 22 بنسبة 36.66 % من إجمالي الإجابات المخصصة للمجالين عند المتغير نفس المستوى المقدر كما هو ملاحظ بقيمة 49 بنسبة 41.52 % من إجمالي عدد العينة المقدر بـ 178 والمتمثلة بنسبة 100 %.

يليه على التوالي المتغير لا يهمني مستواه بأعلى قيمة لدى المجال الريفي عند جنس الذكور بقيمة 17 بنسبة 34.69 % يقابله لدى نفس المجال الريفي عند جنس الإناث القيمة 03 بنسبة 27.27 % من المجموع الجزئي المعبر عليه بقيمة 20 بنسبة 33.33 % ، أما في المجال الحضري كما نلاحظ في الجدول بلغ لدى القيمة 16 بنسبة 29.09 % لدى جنس الذكور يقابله عند جنس الإناث المقدر بقيمة 18 بنسبة 28.57 %

من العدد الجزئي المخصص للمجال الحضري المقدر 34 بنسبة 28.81 % من إجمالي عدد العينة 178 بنسبة 100 %.

- أما فيما يخص المتغير الثالث على الترتيب فنجد المتغير أعلى منك مستوى لدى جنس الإناث لدى المجال الريفي بقيمة 04 بنسبة 36.36 % يقابله لدى الذكور بقيمة 02 بنسبة 4.08 % من المجموع الجزئي المقدر بقيمة 06 بنسبة 10 % يقابله لدى المجال الحضري القيمة 18 بنسبة 28.57 % لدى الإناث أما عند جنس الذكور نلاحظ أنها معدومة 00 من القيمة الجزئية 18 بنسبة 15.25 % من العدد الإجمالي المعبر عنه لدى المجالين بقيمة 24 بنسبة 13.48 % من العدد الإجمالي للعينة البالغة 178 بنسبة كلية 100 % وفي الأخير نجد على التنازل المتغير أقل منك مستوى لدى الذكور بقيمة 17 بنسبة 30.90 % عند المجال الحضري تقابله القيمة المعدومة لدى جنس الإناث من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري المقدر بقيمة 17 بنسبة 14.40 % يقابله لدى المجال الريفي عد جنس الذكور بالقيمة المعبر عنها بالعدد 12 بنسبة 24.48 % تقابله النسبة المعدومة لدى جنس الإناث لدى المتغير أقل منك مستوى لدى القيمة الجزئية المقدره بـ 12 بنسبة 20 % من إجمالي الإجابات المطروحة لدى المجالين الجغرافيين المقدره بقيمة 29 بنسبة 16.29 % من إجمالي عدد العينة الأصلي 178 والتي تمثل نسبة 100 % .

أدرجنا في هذا الجدول المستويات التي يمكن لشريك الحياة أن يتصورها في شريكه وذلك بهدف رصد الاولويات لدى الفئات المحصلة على تعليم عال ودور بعض المتغيرات وأهمها المجال الجغرافي الذي يسكنه والذي لا يمكن إنكار تأثيراته الكبيرة بالإضافة إلى متغير الجنس الذي عادة يكون من خلال إيضاح المفروقات الحاصلة والتي تحدها طبيعة جنس المبحوثين ، نحن على علم بأن التعليم للجنسين أصبح ضروريا ولكن الأمر الذي أردنا تسليط الضوء عليه هو المستويات المطلوبة والتي يتوخاها كل جنس في شريك حياته ، فنرى أن جنس الذكور اهتم من خلال المعطيات الموجودة بأن تكون شريكة حياته متحصلة على مستوى تعليمي متكافؤ وتقدر النسبة المعبر عنها بـ 36.73 % في المجال الريفي أما في المجال الحضري فنراها في نفس المتغير أي نفس المستوى بنسبة 40 % ، إلا أن الأمر يختلف في المتغير أعلى منك مستوى والتي عبر عنها بالقيم الضعيفة والمعدومة في المجالين أما أقل منك مستوى لدى نفس الجنس فنجدها ممثلة بقيم لا بأس بها حيث بلغت النسبة 24.48 % إلى 30.90 % ، أما لدى جنس الإناث وكما أشرنا سابقا في القراءة الجدولية أن التوجه العام كان بحوزة التكافؤ في المستوى وبأكبر قيمة في الجدول وتتناقص بالتدرج في المستوى أعلى منك مستوى بنسبة لدى نفس الجنس أي إناث .

من خلال إجراء مقارنة بين إصرار الجنسين على التعليم نجد أن الإناث كان تأكيدهم على أن يكون المستوى التعليمي متكافئاً بالنسبة للشريك الحياة وذلك مفاده ترجمة جنس الإناث وذلك من أجل تغطية مركب

النقص الذي كان يرتاب الإناث حين موصلتهم تعلمهم في حين أن بعض الإناث إكتفوا بأن يكون المستوى شريك الحياة أعلى منهن وهي تمثل نسبة لا بأس بها من مجموع إجمالي الإناث والمتمثلة بقيمة 22 إجابة تمثل المجالين الحضري والريفي ، إن هذا التقارب في وجهات النظر بين الجنسين في اختيار المستوى التعليمي والاهتمام به على أنه أحد أهم الأسباب التي تطرح التكافؤ والتوازن داخل البناء الاسري والمجتمع ككل وذلك يرجع إلى نسبة الوعي المتزايدة خاصة داخل الأوساط المتحصلة على مناصب ومستويات عليا في المجتمع .

الجدول رقم 14 : يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين والعوامل التي تطرح التكافؤ بين الزوجين:

العوامل	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
مستوى واحد	31 % 21.98	33 % 30.84	64 % 25.80
من طبقة واحدة	32 % 22.69	09 % 8.41	41 % 16.53
من الأقارب	04 % 2.83	05 % 4.67	09 % 3.62
ثقافتهم واحدة	45 % 31.91	36 % 33.64	81 % 32.66
السن واحد	10 % 7.09	11 % 10.28	21 % 8.46
الكل معا	19 % 13.47	13 % 12.14	32 % 12.90
المجموع	141 % 100	107 % 100	248 % 100

- يوضح الجدول المطروح لدينا العلاقة بين جنس المبحوثين والعوامل التي تطرح التكافؤ بين الزوجين فنلاحظ كما هو مبين من المعطيات أن النسبة الغالبة هي لدى فئة الإناث عند المتغير الثقافة الواحدة المقدره بقيمة 36 بنسبة 33.64 % تقابلها لدى جنس الذكور في نفس المتغير القيمة 45 والبالغة نسبة 31.21 % من مجموع الإجابات المقدره بـ 81 والتي تمثل نسبة 32.66 % من مجموع الاقتراحات الكلية 248 والتي تمثل بدورها نسبة 100 %

يعقبها على التنازل لدى فئة الإناث عند المتغير المستوى الواحد والتي بلغت قيمتها 33 بنسبة 30.84 % تقابلها لدى فئة الذكور في نفس المتغير المستوى الواحد القيمة 31 بنسبة 21.98 % من مجموع الإجابات 64 والمقدرة بنسبة 25.80 % من المجموع الكلي للإجابات المقترحة 248 والتي تمثل في هذا الجدول بالأخص النسبة الكلية 100%.

أما في المرتبة الثالثة نجدها لدى الذكور عند المتغير من طبقة واحدة بقيمة 32 المقدره بنسبة 22.69 % تقابلها لدى جنس الإناث في نفس المتغير القيمة 09 بنسبة 8.41 % من العدد المقترح من الإجابات البالغ 41 بنسبة 16.53 % من مجموع الاقتراحات الكلية 248 والتي تمثل في هذا الجدول بالأخص 100 %.

أما بالنسبة إلى المتغير الكل معا فنجده تأخذ لدى فئة الذكور القيمة 19 بنسبة 13.47 % تقابله لدى جنس الإناث في نفس السطر القيمة 13 بنسبة 12.14 % من مجموع الإجابات المقدره بقيمة 32 بنسبة 12.90 % من المجموع الكلي المقترح البالغ 248 والتي تمثل النسبة الإجمالية 100 %.

أما فيما يخص السن الواحد لدى الزوجين على اعتباره من المقاييس التي تطرح التكافؤ داخل الأسرة فنجده يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بقيمة 11 بنسبة 12.14 % عند جنس الإناث يقابله عند جنس المقابل له الذكور القيمة 10 بنسبة 7.09 % من مجموع الاجابات لدى هذا المقياس المقدره بـ 21 والتي بلغت نسبة 8.46 % من مجموع الأصلي لإجابات المقدره إجمالاً بـ 248 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

وفي الأخير نلاحظ لدى مقياس الاختيار من ذوي القرابة على أساس أنه من المؤشرات التي تطرح التكافؤ بين الشريكين نجده يحتل المرتبة الأخيرة من بين الاقتراحات التي وضعت قيد التحليل بقيمة 5 بنسبة 4.67 % لدى الإناث يقابله لدى جنس الذكور القيمة 4 بنسبة 2.83 % من مجموع الاجابات الموجهة لهذا المقياس والمقدرة بقيمة 9 وبالباغة نسبة 3.62 % من مجموع الاجابات المقترحة إجمالاً و البالغة في هذا الجدول بالأخص 248 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

- يهدف هذا الجدول إلى توضيح العلاقة بين الجنس والعوامل التي يمكن أن تطرح نوعاً من التكافؤ في حين أن هذا الأخير يلعب دوراً هاماً في استمرار البناء وتقويته ما يضمن الاستمرارية له ومن خلال الاقتراحات الموضوعه نجد أن المتغير ثقافة واحدة لدى الجنسين من أهم المستويات المطروحة ضمناً للتكافؤ والمتمثل بنسبة مرتفعة فنجده لدى الإناث بنسبة 33.64 % أما لدى الذكور فهو ممثل بنسبة مئوية قدرها 31.91 % وهي نسب متقاربة جداً وتعني في الغالب الأمر واستناداً على الإحصائيات في الجدول على أن الشريكان من ثقافة واحدة والتي تعني بالضرورة أنماط التفكير التي تتطبع من خلال الميكانزمات الاجتماعية داخل وعاء العادات والتقاليد والمراد هنا من المستوى الثقافي على تنوعه في المجتمعات هذا الاختلاف الذي يشكل أساساً من الهجرة من جهة أو إلى المحددات الاجتماعية التي قد تكون من المجتمع نفسه مثل تلك التوجهات الدينية أو الإيديولوجية والفكرية منه هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن المبحوثين والذين يمثلون النخبة لحصولهم على مستويات عليا قد أدرجت في اهتماماتها على سبيل الترتيب بالإضافة إلى المستوى الثقافي نلاحظ المستوى التعليمي ويظهر ذلك في النسب المئوية المدرجة في الجدول والتي بلغت 30.84 % لدى الإناث و 21.98 % لدى الذكور وكما أسلفنا الذكر في المرات السابقة يعد التعليم من بين الاهتمامات التي باتت تشغل الجميع وتساعد في ذلك عدة أسباب ثقافية واجتماعية وحتى الاقتصادية منها.

وفي العموم نجد أن الثقافة والتعليم يطرحان من خلال النسب المئوية الممثلة لدينا وما تشغله من اهتمام لدى فئة الشباب الجامعي في حين أننا نجد الكثير منهم يصرون على الثقافة وذلك من شأنه إضفاء جو التفاهم والانسجام في الحياة الأسرية وتربية الأولاد مستقبلا ناهيك عن إستطاعتهم التصدي إلى المشاكل التي تظهر من حين إلى آخر وحلها بما يضمن للجميع كرامته ومكانته في الأسرة.

الجدول رقم 15 : يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي وإمكانية التعرف على شريك الحياة في الجامعة

المجموع	إناث	ذكور	المجال الجغرافي	
			إمكانية التعرف	
146 82.02 %	97 82.20 %	49 81.66 %	نعم يمكن	
32 17.97 %	21 17.79 %	11 18.33 %	لا غير ممكن	
178 100 %	118 100 %	60 100 %	المجموع	

يتبين لنا من خلال الجدول المعروض أمامنا قياس العلاقة الموجودة بين توزيع أفراد العينة من خلال المجال الجغرافي وإمكانية التعرف على شريك الحياة داخل الجامعة كمرحلة تمهيدية للاختيار للزواج ومن ذلك نلاحظ أن أكبر نسبة في الجدول المطروح أمامنا لدى فئة التي تسكن الحضر عند المتغير نعم يمكن التعرف على شريك الحياة داخل الجامعة والمعبر عنها بقيمة 97 بنسبة 82.20 % تقابله القيمة 49 بنسبة 91.66 % لدى نفس المتغير عند المجال الريفي من مجموع الاجابات المعبر عنها والمقدرة بـ 146 بنسبة 82.02 % من المجموع الأصلي للمبحوثين البالغة 178 والتي تمثل نسبة 100 % ، يليه على التنازل لدى فئة المبحوثين من ذوي المجال الريفي عند المتغير لا يمكن التعرف على شريك الحياة داخل الجامعة بقيمة 11 بنسبة 18.33 % تقابله لدى المجال الحضري لنفس المتغير قيمة 21 المقدرة بنسبة 17.79 % من مجموع الاجابات البالغة عددها 32 المقدرة بنسبة 17.97 % من المجموع الأصلي 178 والتي تعبر على النسبة الكلية 100 %.

مع اتساع العلاقات الاجتماعية وانتشار التعليم وفك العزلة التي كانت مضروبة على المناطق القروية التي اعتمدت في المجتمع الجزائري ، كان لها الفضل الكبير في تغير الذهنيات وفي هذا الجدول الذي يوضح بدوره مستوى الوعي والتعليم في حين نجد أن الجامعة هي المكان الأنسب للتعرف والذي تترجمه النسب المئوية المرتفعة في الجدول الذي أمامنا حيث نجدها بنسبة 82.20 % لدى المجال الحضري أما المجال الريفي فيقل تمثيله إلى نسبة 81.66 % وهي نسب متقاربة على كل حال ونجدها في المجال الحضري أثر

بروزا في المجال الريفي وذلك راجع أساسا إلى أولا قرب المناطق الحضرية من الجامعات والمعاهد الكبرى على العكس من ذلك نجدها تبعد بالطبع عن المناطق الريفية.

ثانيا : الخصائص التي تمتاز بها الأسرة داخل المجال الحضري من انفتاح ومرونة مقارنة بالمجال الريفي الذي يمتاز في الغالب بالصرامة والتشدد خاصة على الفتيات هذه الأوضاع كان لها الأثر الكبير في صقل الذهنيات ومحاولة فئة الجامعيين إيجاد فضاء يمتاز بالحرية فيه يمكن لأفراد التعرف على شريك الحياة أو على الأقل ممارسة العلاقات العاطفية تتيح له التعرف أكثر على الأصدقاء قد تتحول فيما بعد إلى علاقات دائمة في حين استقرارها ، هذا الاستقرار يكون نتاج تراكمي أي أثر مدة زمنية يتيح فيها كل من الشريكين التعرف على الآخر بصورة جيدة قد لا يسمح بها خارج الجامعة نظرا للضبط الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة والمجتمع ككل.

أما فيما يخص المتغير لا غير ممكن التعرف على شريك الحياة داخل الجامعة فهو ممثل بنسب تكاد تكون قليلة مقارنة بالنسب السابقة التي رأت بإمكانية التعرف على شريك الحياة في الجامعة وهي ممثلة كما سبق وأن ذكرنا فنجد أن نسبة الرفض ترتفع لدى المجال الريفي عنه في المجال الحضري لتبلغ نسبة 18.33 % وهي راجعة أساسا إلى محددات ثقافية مازالت راسخة من جيل الآباء إلى جيل الأبناء في عدم تقبل التعارف ونبذه كونه يمثل شيء خارج عن الأعراف والتقاليد إلا أن نسبة الرفض في المجال الحضري تناقصت لتبلغ نسبة 17.79 % ومما نستخلصه في هذا الجدول أن العلاقة بين المجال الجغرافي والمبوحين تتناسب طرديا مع نسبة القبول والرفض لظاهرة التعرف داخل الأوساط الجامعية.

الجدول رقم 16 : يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين وكون غياب التعليم عائق واضح على تربية الأولاد.

المجموع	الجنس		رأي المبحوثين
	إناث	ذكور	
122 68.53 %	54 72.97 %	68 65.38 %	نعم عائق
56 31.46 %	20 27.02 %	36 34.61 %	لا ليست عائق
178 100 %	74 100 %	104 100 %	المجموع

يقدم لنا هذا الجدول من خلال الإحصائيات المجدولة أمامنا حدة العلاقة بين جنس المبحوثين من حيث توزيعهم ذكور وإناث وكون أن التعليم يعتبر عائقا واضحا لشريك الحياة في تربية الأولاد والتعامل معهم ، لنجد من خلال الجدول أن النسبة التي استحوذت على الأغلبية هي لدى الإناث عند المتغير نعم التعليم عائق

واضح لدى الشريك بقيمة **54** والنسبة المقدرة بـ **72.97 %** يقابلها لدى الذكور نسبة **65.38 %** بقيمة **68** إجابة من مجموع الاجابات المقترحة والمتمثلة بقيمة **122** والتي تمثل نسبة **68.53 %** من المجموع الأصلي للمبحوثين **178** والتي تعبر على النسبة الكلية **100 %**.

يليهما على الترتيب بالضبط لدى جنس الذكور في المتغير لا تمثل عائق واضح بنسبة **34.61 %** بقيمة **36** يقابلها لدى جنس الإناث القيمة **20** المقدرة بنسبة **27.02 %** من المجموع الإجمالي للإجابات المقدرة بـ **56** المعبر عنها بنسبة **31.46 %** من المجموع الأصلي للمبحوثين **178** والتي تمثل النسبة الكلية **100 %**.

يهدف الجدول التالي إلى تأكيد ضرورة التعليم وذلك بربط تصورات الطلبة المبحوثين في كون التعليم عائق واضح في تربية الأولاد فنلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية أن غياب التعليم عائق واضح في تربية الأولاد وذلك ما نراه ممثلاً بنسب متقاربة لدى الجنسين حيث بلغ لدى الإناث النسبة المئوية المقدرة بـ **72.97 %** ، أما لدى الذكور فهو ممثل بنسبة **65.38 %** وعلى حد قول أحد المبحوثين لا يمكن أن أعتبر شريك الحياة كذلك إذا غاب تأثير تعليمه في تصوراته وفي تربية الأولاد خاصة.

إن أن للتعليم مكانة خاصة لدى المتحصليين على شهادات عليا إذ لا يتصور البعض منهم الاقتران بشريك حياة لا يملك تعليماً يؤهله إلى فهم الحياة فهما جيداً، في حين نجد أن القائلين بأن التعليم لا يعتبر عائقاً واضحاً في تربية الأولاد وهم يبررون ذلك بحصول شريك الحياة على الخبرة الكافية من خلال التجارب الذي يمر بها الإنسان في حياته وهي ممثلة بنسب منخفضة عن سابقتها معبر عنها بنسبة **34.61 %** لدى جنس الذكور وبنسبة **27.02 %** لدى جنس الإناث.

الجدول رقم 17 : يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي للمبحوثين ورأيهم في المقولة القائلة لكي لا تصطدم مع شريك الحياة يجب أن يكون ذو تعليم محدود.

المجموع	مجموع جزئي	حضري		مجموع جزئي	ريفي		المجال الجغرافي رأي المبحوثين
		ذكور	إناث		ذكور	إناث	
27	14	11	03	13	09	04	توافقه
% 15.16	% 11.86	% 20	% 4.76	% 21.66	% 18.36	% 36.36	
151	104	44	60	47	40	07	تعارضه
% 84.83	% 88.13	% 80	% 95.23	% 78.33	% 81.63	% 63.63	
178	118	55	63	60	49	11	المجموع
%100	% 100	% 100	%	% 100	% 100	% 100	

يوضح الجدول التالي العلاقة بين المجال الريفي أو الحضري للمبحوثين وإبداء رأيهم في المقولة التالية والتي بدورها تبين أهمية التعليم أو عدمه كقياس للاختيار حيث تقول : لكي لا تصطدم مع شريك الحياة يجب أن يكون ذو تعليم محدود.

فلاحظ أن أكبر نسبة لدى الإناث في المجال الحضري عند المتغير أعارض هذه المقولة بنسبة 95.23 % بقيمة 60 يقابله في المجال نفسه حضري لدى الذكور نسبة 80 % بقيمة 44 من المجموع الجزئي المقدر بنسبة 88.13 % بقيمة 104 من مجموع المبحوثين الأصلي 178.

تليه في نسبة المعارضة دائما كما هو ملاحظ لدى الذكور المجال الريفي بنسبة 81.63 % بقيمة 40 يقابله لدى نفس المجال الجغرافي إناث نسبة 63.63 % بقيمة 07 من المجموع الجزئي بنسبة 87.33 % بقيمة 47 من المجموع الأصلي 178

ثم نمر إلى المتغير الثاني على الترتيب في الجدول لنجد أن نسبة الإناث في المجال الريفي في متغير الموافقة وصلت إلى نسبة 36.36 % بقيمة 04 يقابله لدى الذكور من نفس المجال نسبة 18.36 % بقيمة 09 من المجموع الجزئي المقدر بنسبة 21.66 % بقيمة 13 من المجموع الأصلي للمبحوثين 178 .

وفي الأخير نجد في المجال الحضري أن نسبة الإناث في المتغير أوافق المقولة إحتلت المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 20 % بقيمة 11 يقابله نسبة 4.76 % بقيمة 03 لدى الذكور من المجموع الجزئي 14 بنسبة 11.86 % من المجموع الأصلي للمبحوثين 178.

يهدف الجدول رقم 16 إلى الربط بين المجال الجغرافي على اعتبار أنه أحد أهم المحددات التي تصقل شخصية الأفراد وانطباعاتهم وأنماط تفكيرهم ، ورأي هذا الأخير والذي يمثل النخبة على أساس أنها بلغت من العلم الشيء الكثير في المقولة القائلة لكي لا نصطدم مع شريك الحياة يجب أن يكون ذو تعليم محدود ، هذه المقولة التي تكاد تكون من أبرز الشائعات لدى الشباب عموماً متعلماً أم كان لا يملك تعليماً وفي هذا الطرح أردنا أن نقيس مدى استجابة الشباب الجامعي المتحصل على تعليم عال من الجنسين وفي المجالين تأثير هذه الأفكار وكيفيات التعامل معها إلا أننا نجد في الجدول ما يثبت أن تعليم هذه كان من بين الأسباب التي أملت عليهم بشيء من الإصرار كما سنراه في النسب المرتفعة لمنطق الرفض فنجدها بنسبة 95.23 % لدى الإناث الحضري في حين نجده لدى نفس الجنس في المجال الريفي 63.63 % أما لدى الذكور فهو معبر عنها بنسبة مئوية مقدرة بـ 81.63 % لدى المجال الريفي و 80 % في المجال الحضري، هذه النسب المرتفعة مقارنة بنسب القبول كان من أهم أسبابه تراجع القيم التقليدية السلبية واللاعقلانية في نفس الوقت واستبدالها بقيم جديدة تهتم بالمصلحة العامة للأسرة ومن ثمة شريك الحياة والذي يعتبر على حد قول بعض المبحوثين النصف الثاني والذي من الواجب أن يتمتع بالإضافة إلى قسط كبير من التعليم ممارسة حقوقه الإنسانية المعروفة.

وفي المقابل نجد أن المعطيات الخاصة بقبول هذا الوضع والتي تزيد في بعض الأحيان كما نراها تنخفض عند متغير المجال الجغرافي وهي ممثلة بنسبة 36.36 % لدى المجال الريفي عند جنس الإناث إلا أنه يقابلها لدى نفس الجنس في المجال الحضري النسبة التي لا تكاد تقارن لصغر تمثيلها حيث بلغت 4.76 % وهي نسبة قليلة مقارنة مع سابقتها أما لدى الذكور عند متغير أوافق هذه المقولة نجدنا ممثلة بنسب متقاربة حيث بلغت لدى المجال الحضري 20 % أما لدى نظيرتها في المجال الريفي فنراها بنسبة 18.36 %.

إن هذا التمثيل المحتشم لمنطق القبول بأن يكون شريك الحياة ذو تعليم محدود على أنه يطرح بعض المشاكل الفكرية من حين إلى آخر وذلك راجع أساساً إلى النقاشات التي تتم داخل الأسرة ومن أبرزها تربية الأولاد أو مصاريف البيت ، في حين إكتفت هذه الفئة تفادياً لتلك الصراعات بأن يكون شريك الحياة ذو تعليم محدود ليسهل على الشريك الآخر التحكم في البيت دون أن يجد المعارضة أو عناء التعامل مع هذا الأخيرة إلا أن هذا التبرير لم يكن كافياً بقدر ما تكون مصلحة الأسرة هي أهم شيء وضمن الاستقرار وذلك بفتح باب الحوار الإيجابي وقد لا يهم مصدره بقدر أهمية وصلاح القرار في حد ذاته.

المجموع	جنس المبحوثين		رأي المبحوثين
	إناث	ذكور	
34	11	23	اختيار عادي
124	53	71	اختيار غير ملائم
20	10	10	اختيار غير ممكن
178	74	104	المجموع

يحاول الجدول الذي أمامنا توضيح العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم في إنسان جامعي ذو تعليم عال مقترن بشريك لا يعرف القراءة والكتابة من حيث أنه ملائم أو غير ذلك.

فلاحظ أن النسبة الغالبة كما هو مبين في الجدول عند الإناث لدى المتغير إختيار غير ملائم فنجدها بلغت نسبة 71.62 % بقيمة 53 تقابلها لدى الذكور نسبة 68.26 % بقيمة 71 لنفس المتغير إختيار غير ملائم من المجموع 124 إجابة بنسبة 69.66 % من المجموع الأصلي 178 والتي تمثل نسبة 100 % . يليها على التنازل جنس الذكور عند المتغير إختيار عادي بنسبة 22.11 % بقيمة 23 تقابلها لدى جنس الإناث نسبة 14.86 % بقيمة 11 من مجموع الاجابات المقدره بـ 34 بنسبة 19.10 % من مجموع المبحوثين في الأصل المقدره بـ 178 والتي تمثل نسبة 100 %.

وفي الأخير نجد أن القيم تكاد تكون متساوية لدى المتغير إختيار غير ممكن حيث بلغت لدى الإناث قيمة 10 بنسبة 13.51 % تقابلها لدى جنس الذكور نفس القيمة أي 10 بنسبة 9.61 % من مجموع الاجابات المقدره بـ 20 بنسبة 11.23 % من المجموع الأصلي 178 والتي تعبر على النسبة الكلية للمبحوثين 100 %.

بعد القراءة الأولية الإحصائية للجدول يتضح لنا من خلالها أشياء كثيرة مع أننا قد إعتمدنا بشيء من التدرج في طرح البدائل حيث يجد الملاحظ للجدول عند قراءته من الأعلى إلى الأسفل عند المتغير رأي المبحوثين فنجدها إما أن تكون إختيار عادي وهو يوحى بسلوك إعتيادي لا يخرج عن الواقعية وإما إختيار غير ملائم ، وفي هذا الإختيار نلتمس الرفض الضمني للمبحوثين وأخيرا نجد الإختيار غير ممكن وهنا الإمكانية

مستحيلة أي أنه يخرج تماما من التصور العقلاني أصلا ، من خلال هذا التدرج في الطرح يتسنى للباحث رسم صورة واضحة في مخيلته عن انطباعات المبحوثين.

ومن ذلك نجد الاتجاه العام للجدول كما توضحه لنا الإحصائيات الجدولية أن أغلب المبحوثين والذين يمثلون النخبة يميلون إلى الرفض الضمني والذي نجده ممثلا لدى المتغير اختيار غير ملائم بنسب مرتفعة لدى الجنسين حيث بلغ النسبة المئوية 71.62 % لدى الإناث أما لدى الذكور فنجده بنسبة أقل قليلا لذا فإننا نقول أن التصورات كانت متقاربة إلى حد بعيد ، وهي تمثل الأغلبية إلا أن الشيء الملاحظ هنا في الجدول لماذا ينكر المبحوثين بقولهم اختيار غير ممكن والسبب الرئيسي في ذلك هو وجود بعض العينات داخل المجتمع تكون عادة فيها المرأة فاقدة للتعليم تماما.

في حين نجد أن الاختيار العادي بالنسبة للتصور المطروح داخل السؤال نجده ممثل بنسبة لا بأس بها لدى الذكور والتي بلغت نسبة 22.11 % من إجمالي الاجابات المقترحة في الخانة نفسها وهذا يعني أن تقبل شريك الحياة لا يعرف القراءة لدى جنس الذكور أما لدى الإناث فهو ممثل بنسب منخفضة مقارنة بالنسب الأخرى وهذا أمر طبيعي ذلك أن تصور رب البيت لا يعرف القراءة أي أنه لا يعمل في حين كانت من الواجب أن تكون الإعالة من المهام الرئيسية التي يؤديها داخل البناء الاسري.

وأخيرا نجد أن النسب الرفض في الاختيار غير ممكن تقل بقليل في سابقتها أي تصور الاختيار العادي وهو ممثل بنسبة أكبر لدى جنس الإناث كما هو ملاحظ في الجدول بنسبة مئوية قدرها 13.51 % أما لدى الذكور فنجدها تنخفض لتصل إلى نسبة 9.61 % وهذا راجع إلى ما ذكرناه سالفاً أي أننا نستطيع أن نتصور شريك حياة من جنس الإناث والعكس غير صحيح بسبب الأدوار المنوطة لكل منهما وهذا التصور لا يغدوا قاعدة إلزامية.

ملخص الفرضية الأولى:

نحاول عن طريق القراءات الأولية للجداول و التحاليل السوسولوجية الممكنة للمعطيات ، قصد تبسيط المفاهيم و المراد من تلك الجداول في توضيح العلاقات الموجودة بين التصورات المقترحة من طرف الباحث ونمط إستجابات الطلبة ، والذين يعبرون عن النخبة التي تلقت تعليم لا بأس به داخل الجامعة ، وفي هذه الفرضية التي أردنا بها قياس إهتمام المبحوثين بالمستوى التعليمي للشريك وتم إقتراح المستوى العالي (ماجستير) ، من أجل ذلك تم إدراج الجداول التالية.

أهمية أن يكون شريك الحياة متعلما مع مراعاة الجنس والمجال الجغرافي وتم إقتراح التدرج التالي :

نعم مهم.

غير مهم.

لا يهم.

وذلك من شأنه توضيح مدى إستجابة الطلبة بين منطق القبول أو الرفض أو عدم الأهمية لهذا المقياس بالنسبة للمقاييس الإختيارية الأخرى ، مع مراعاة المجال الجغرافي في حين له ما يقول في تعلم خاصة جنس الإناث منهم بالإضافة إلى رصد الفروقات الموجودة بين جنس الذكور و الإناث وما يحمله من إنطباعات.

أهمية أن يكون شريك الحياة متحصلا على تعليم عالٍ وتم إقتراح الصيغ التالية:

أكد من المهم أن يكون الشريك متحصل على تعليم عالٍ.

غير مهم أن يكون متحصلا على تعليم عالي.

كان من خلال إقتراح صيغ التأكيد قصد قياس درجة النشبت الحاصل من طرف الطلبة في التأكيد أو عدمه على عامل التعليم خاصة منه العالي ، وحصول القرين من الجنسين على درجة الماجستير فما فوق من باب التساوي في المستوى بين الشريكين بالإضافة إلى إدراج العامل المجالي كونه يمثل المرجعية التي قد تثر بشكل أو بآخر على الإختيار.

رأي الطلبة في مواصلة المرأة تعليمها وتأثير ذلك في سن الزواج لديها وتم إقتراح مايلي:

نعم يؤثر

لا يؤثر

يهدف هذا الجدول إلى إعطاء صورة واقعية قد يمر بها أي شاب أو شابة ورصد الإجابات إتجاه هذا الوضع مع مراعاة الجنس في هذا الجدول

تأثير تعلم المرأة في تشبثها بقراراتها وتم إدراج الإحتمالات التالية :

أكد يؤثر تعلم المرأة على تشبثها بقراراتها

ليس صحيح لا يؤثر التعليم في تشبث المرأة بقراراتها

إلى حد ما يمكن أن يؤثر التعليم على إصرار المرأة على أرائها

وفي هذا الجانب تم إقتراح هذه الإجابات مدعومة بالمتغير الجنسي من أجل تحديد الجوانب السلبية للتعليم مع أنه لا يمكننا تصور السلبية لدى جنس دون آخر ولكن كان ذلك محاولتنا منا رصد الانطباعات العامة فقط دون إهمال الدور الحقيقي للتعليم .

الصفات التفضيلية لدى الجنسين وكذا المجالين وذلك بإدراج كل المقاييس التي على أساسها يمكن للإنسان أن يختار منهم شريك حياته .

إلا أننا في هذا الجدول ركزنا كل التركيز على متغير التعليم إنطلاقاً من الفرضية المدرجة بالرغم أن هناك بعض المقاييس أقوى من هذا الأخير ولكن كان علينا أن نكون كذلك من أجل ضمان إجابات أكثر جدية وواقعية مع إدراج المجال الجغرافي والجنس معا.

أهم المستويات التي يمكن أن تختار منها شريك الحياة وأدرجنا في ذلك أربع مستويات :

أقل منك مستوى.

أعلى منك مستوى .

نفس المستوى .

لا يهمني مستواه.

يهدف هذا التوزيع إلى تحديد الأهمية وضغط التصورات وجعلها أكثر وضوحاً في تحديد أحد المستويات التي يمكن أن يخضع لها الإختيار مع عدم إهمال العوامل الإجتماعية والمتمثلة في الأصل الجغرافي والجنس معا .

أهم العوامل التي تطرح لتكافؤ بين الزوجين وفي ذلك تم إقتراح بعض العوامل أهمها :

مستوى واحد(تعليم).

الطبقة الواحدة (إجتماعي).
 من الأقارب (الإرث الثقافي).
 ثقافة واحدة (الجانب الثقافي).
 السن الواحد (الجانب الجمالي).
 الكل معا (الجمع بين الجوانب المقترحة)

من خلال ذلك يتم إختيار الطلبة أهم المستويات وقد تكون في بعض الأحيان أكثر من إختيار مع إدراجنا الجانب التعليمي من أجل دعم الفرضية بالإضافة إلى الإعتبرات التي يطرحها متغير الجنس .

إمكانية التعرف على شريك الحيات داخل الجامعة وتم توجيه الإجابات بالفرض أو القبول فيما يلي :

نعم يمكن .
 لا غير ممكن .

نستطيع من خلال السؤال التالي تحديد الأنماط الفكرية والتغيرات التي اتخذتها الذهنيات بالرجوع إلى منطق رفض تعلم الفتاة إستنادا إلى المعطيات الإحصائية في هذا الجدول في حين وليس بالزمن البعيد كان يرفض تعلم الفتيات ناهيك على قضية التعارف والإختلاط داخل الجامعة عموما .

هل يمثل التعليم عائقا واضحا على تربية الأولاد وتم إقتراح الإجابات التالية:

نعم عائق
 لا ليس عائق

من خلال الإجابات المدرجة في هذا الطرح أي كون عدم تعلم الشريك يشكل عائقا فيما بعد ويظهر بشكل واضح في تربية الأولاد ، أم أن الأمر لا يشكل بأي حال من الأحوال تأثير يشكل موضع تخوف لدى الطلبة والمبحوثين ، هذا الدور الذي يعطينا فكرة عن التحولات على مستوى الذهنيات خاصة لدى شريحة المتعلمين منهم ما يعكس لنا آثار التحول النوعي في النظرة إلى دور المرأة التقليدي ودورها كمتفقة تدلي برأيها في كل مجالات الحياة وبالأخص في مقاسمتها الرجل الدور الفعلي للتربية ، مع التخلي عن النظرة الدونية من عدم رجاحة العقل وغيرها بالرجوع إلى ما نريد من خلال هذا الطرح في وجوب أو عدمه لتعلم المرأة كما هو مشار إليه في الفرضية الأولى وتأثير ذلك الوضع في دورها لدى تربيتها لأبنائها، بالإضافة إلى إدراج عامل الجنس لرصد الفروقات من ذلك الباب.

رأي الطلبة في المقولة (لكي لا نصطدم مع شريك الحياة يجب أن يكون ذو تعليم محدود) وتم إدراج

المواقف

التالية:

أوافقه

أعارضه

تم في إطار الطرح الممثل على شكل مقولة ، حسب هذه الأخيرة تم الإنطلاق من عكس المطلوب في الفرضية ، وذلك بالتسليم بعكس وجوب التعليم بالنسبة للشريك وهي ما توحيه المقولة على أن التعليم بالنسبة للجنسين يسبب في غالبه الصراع بأنواعه ، خاصة منه الفكري نظرا لخطورته ولتفادي هذا المشكل كان على الأفراد إختيار شريك حياتهم إنطلاقا من عدم حصوله على تعليم كما هو مبين في المقولة ، وهذا ما يسمى في العلوم التجريبية بالبرهنة بالخلف إنطلاقا من عكس المطلوب من أجل الوصول إلى التحقق من القضية التي يراد البرهنة عليها .

رأى الطلبة في الشاب الذي يملك تعليما جامعيًا و المقترن بشريك حياة لا يعرف القراءة وتم إدراج

التصورات التالية:

إختيار عادي

إختيار غير ملائم

إختيار غير ممكن

إنتهينا في هذا التناول إلى إعطاء مثال يغدوا واقعيًا ، يظهر عدم التوافق في مستوى التعليمي بين الشريكين من خلال المثال المدرج إقترحنا بناء على هذا الظرف ثلاثة تصورات بالنسبة لردود أفعال الطلبة ، أولها كون العلاقة شبه عادية أما الثانية فكانت متدرجة من حيث الحكم على العلاقة بالتصور غير ملائم أما التصور الأخير فكان الأمر خارج عن إطار التصور بناء على عدم التوافق بينهما في المستوى ، الوضع الذي قد يخلق بلا شك العديد من المشاكل داخل البناء الأسري فيما بعد على حد زعم الطلبة الذين إختاروا التصور الأخير ، بالإضافة إلى إدراج عامل الجنس .

كل هذه التجليات التي أفرزتها الفرضية الأولى بوجوب التعليم العالي ، كان لزاما علينا أن نخوض في مثل هذه التفاصيل والتي أردناها أن تكون أمثلة أكثر منها واقعية ، في حين يتم تسجيل وقياس مدى إستجابات

الطلبة إزاء هذه المقترحات من أجل إثبات أو عدمه لقضية التعليم والتكافؤ في المستوى التعليمي للشريك من خلال مستويات ثقافية وإجتماعية من حين إلى آخر ، متضمنة في العديد من الجداول من خلالها سيتم الحكم على إثبات أو نفي الفرضية في جملة النتائج النهائية للدراسة.

الفصل 7

الجدول رقم 19 يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي للمبحوثين والمستوى التعليمي للوالدين

المجموع	ريفي	حضري	المجال الجغرافي		مستوى الوالدين
			حضري	ريفي	
					أمي
58	25	33	41.66%	27.96%	
51	19	32	31.66%	27.11%	ابتدائي
31	09	22	15%	18.64%	متوسط
23	04	19	6.66%	16.10%	ثانوي
15	03	12	5%	10.16%	جامعي
178	60	118	50%	50%	المجموع الجزئي
91	41	50	68.33%	42.37%	أمي
38	11	27	18.33%	22.88%	ابتدائي
30	06	24	10%	20.33%	متوسط
15	02	13	3.33%	11.01%	ثانوي
04	00	04	00%	3.38%	جامعي
178	60	118	50%	50%	المجموع الجزئي
356	120	236	100%	100%	المجموع

من خلال الجدول رقم 18 حاولنا ربط العلاقة بين المجال الجغرافي للمبحوثين والمستوى التعليمي للآباء من الجانبين فنلاحظ من خلال قراءتنا الأولية للإحصائيات أن المستوى الذي إحتمل أكبر قيمة لدى المجال الريفي لدى الأمهات البالغ قيمتها 41 بنسبة قدرها 68.33 % يقابلها لدى المجال الحضري لدى المتغير المستوى الأمي القيمة 50 بنسبة 42.37 % أما لدى الآباء فبلغت لدى المجال الريفي القيمة 25 بنسبة

41.66 % يقابلها لدى المجال الحضري القيمة 33 بنسبة 27.96 % من إجمالي عدد الحضاريين البالغين 118 بنسبة 50 % من مجموع الحضريين لدى الجنسين.

أما بالنسبة إلى المتغير المستوى الابتدائي فنجد أنه بلغ القيمة الأعلى لدى المجال الريفي لدى جنس الآباء حيث بلغ القيمة 19 بنسبة 31.66 % أما لدى المجال الحضري فبلغت القيمة 32 بنسبة 27.11 % من المجموع المعبر عنه آباء البالغ قيمته 51 بنسبة 28.65 % يقابله لدى فئة الأمهات في نفس المتغير ابتدائي النسب الأكبر لدى المجال الحضري بقيمة 27 بنسبة 22.88 % ، أما لدى المجال الريفي فنجد أنه بلغ القيمة 11 بنسبة 18.33 % من المجموع المعبر عنه أمهات البالغ لدى المتغير المستوى الابتدائي قيمة 38 بنسبة 21.34 % من إجمالي عدد الأمهات 178 .

يليه على التوالي المستوى التعليمي المتوسط في حين نلاحظه بلغ القيمة الأكبر لدى المجال الحضري لدى فئة الأمهات بقيمة 24 بنسبة 20.33 % ، أما لدى المجال الريفي فنجد أنها وصلت إلى قيمة 6 بنسبة 10 % من إجمالي عدد الأمهات عند المتغير متوسط البالغ قيمة 30 بنسبة 16.85 % يقابله لدى فئة الآباء القيمة الأكبر لدى المجال الحضري البالغة قيمة 22 بنسبة 18.64 % أما لدى المجال الريفي فنجد أنها كما هو ملاحظ بقيمة 09 بنسبة 15 % من إجمالي عدد الآباء البالغ لدى المستوى المتوسط القيمة 31 بنسبة 17.41 % من إجمالي عدد الآباء 178 ونفس العدد للأمهات 178 ، أي 356 بنسبة 100 % .

أما فيما يخص المتغير التعليمي الثانوي فنجد أنه بلغ أكبر قيمة لدى المجال الحضري دائما لدى جنس الآباء قيمة 19 بنسبة 16.10 % أما لدى المجال الريفي عند نفس الجنس آباء فنجد أنها بقيمة 04 بنسبة 6.66 % من إجمالي الإجابات المعبر عنها لدى المتغير التعليمي الثانوي المقدر بقيمة 58 بنسبة 32.58 % يقابله لدى جنس الأمهات لدى نفس المتغير التعليمي (الثانوي) وبالضبط عند المجال الحضري بقيمة 13 بنسبة 11.01 % .

أما لدى المجال الريفي فبلغت القيمة 02 بنسبة 3.33 % من إجمالي الإجابات المعبر عنها لدى الأمهات عند متغير التعليم الثانوي البالغة قيمة 15 بنسبة 8.42 % من إجمالي عدد الآباء والأمهات المقدر بـ 178 لكل منهما أي 356 بنسبة 100 % .

وفي الأخير نجد المستوى التعليمي جامعي فنلاحظ أن النسب الأكبر هي لدى المجال الحضري آباء حيث بلغت القيمة 12 بنسبة 10.16 % أما لدى الريفيين فبلغت القيمة 03 بنسبة 5 % من مجموع الإجابات المعبر عنها لدى الآباء عند المتغير التعليمي جامعي المقدر بقيمة 15 بنسبة 8.42 % أما لدى الأمهات عند

نفس المتغير التعليمي فنجدها بلغت القيمة الأكبر لدى المجال الحضري بقيمة 04 بنسبة 3.38 % أما لدى الريفيين بلغت القيمة 00 بنسبة 00 % من إجمالي عدد الإجابات البالغ قيمة 04 بنسبة 2.24 % من إجمالي عدد الآباء 178 والأمهات 178 أي بنسبة 100 %.

يهدف الجدول من خلال المعطيات الإحصائية والذي يهتم بتحديد المستويات التعليمية للآباء وذلك من شأنه أن يعطينا نظرة على الأجواء الأسرية التي يترعرع فيها الشباب والذين هم ممثلون بالعينة التي قد اخترناها فنجد أن التوجه العام بناءً على النسب نراها تتراوح ما بين المستوى الأمي والابتدائي حيث نجد أن نسبة الأميين بلغت لدى المجال الريفي أكثر مستوياتها وهي ممثلة بالقيمة المئوية 41.66 % أما لدى المجال الحضري فهي كما هو واضح في الجدول بنسبة أقل من سابقتها والبالغة نسبة 27.96 % بالنسبة لمستويات الآباء ، أما لدى الأمهات فنجد الأمر يكاد يكون واضحا دون تعليق حيث بلغت نسبة الأمية النسب العليا والمقدرة في المجال الريفي بنسبة 68.33 % أما لدى المجال الحضري تقل بشكل واضح حيث تناقصت النسبة إلى 42.37 %.

إلا أن الشيء المسجل كإهتمام نجده لدى المجال الريفي والذي يعبر بشكل كبير على المستويات المتدنية للتعليم ما ينعكس سلبا على الجوانب الأخرى للحياة في حين نجد المجال الحضري يسجل تحسنا واضحا في المستويات التعليمية وذلك راجع أساسا إلى قرب المجال الحضري من المؤسسات التعليمية وانتشارها في حين يفتقر المجال المقابل إلى تلك المؤسسات رغم أن الدولة الجزائرية كان لها بعض السياسات في مجال محو الأمية هذا من جهة ومن جهة أخرى والتي تكاد تكون متأصلة في المجال الريفي هي نقص الوعي الثقافي والاكتفاء بالخبرة والتي تغدو في نظر بعضهم أهم من التمدرس وفي العموم كان لسياسة فرنسا التي إتخذتها ضد الشعب الجزائري من تجهيل وقمع للثقافة أثر بالغ في تحديد وتقويم الفكر التحرري من خلال الأساليب التي اتخذتها من حين إلى آخر، هذا الوضع كان له أثر بالغ على الحياة الإجتماعية والثقافية وحتى الفكرية منها في صقل الشخصية الجزائرية وهذا لا يعني أن الشعب الجزائري مورست عليه سياسة التجهيل بالكامل ولكن الأمر أصبح واقعا رقميا كما يحدده لنا الجدول وما لذلك من آثار سلبية على الأبناء إلا أن ذلك الوضع ينخفض كلما إتجهنا نحو المدن الكبرى عكس القرى وذلك ما نلمسه في المستويات التعليمية المعبر عنها خاصة عند متغير الآباء فنجدها لدى المستوى الابتدائي 27.11 % أما لدى المتوسط 18.64 % ولدى الثانوي النسبة 16.10 % وأخيرا الجامعي نجدها بقيمة لا بأس بها والمقدرة بـ 10.16 % وهي تكاد تكون كذلك لدى الأمهات كما نلاحظ في الجدول.

إلا أن هذا الوضع بدأ في التحسن مع الإستقلال وإنتشار الوعي والمؤسسات التعليمية وذلك ما كان له التأثير البالغ على انفتاح المجتمع وتخلصه من تلك المعوقات الفكرية مع الإنتشار الواسع لوسائل الإعلام.

الجدول رقم 20 : يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين والإختيار الصائب لديهم الذي لا يطرح

الصراع داخل الأسرة.

المجموع	جنس المبحوثين		الاختيار الصائب
	إناث	ذكور	
42 11.32 %	19 11.72 %	23 11.00 %	تكافؤ في السن
64 17.25 %	27 16.66 %	37 17.70 %	تكافؤ في الثقافة
145 39.08 %	61 37.65 %	84 40.19 %	تكافؤ في المنطلقات
65 17.52 %	24 14.81 %	41 19.61 %	تكافؤ في المزاج
55 14.82 %	31 19.13 %	24 11.48 %	تكافؤ في التعليم
371 100 %	162 100 %	209 100 %	المجموع

يعنى الجدول رقم 19 بربط العلاقة بين المتغير الجنس من جهة والإختيار الصائب لديهم من حيث ترتيب الأولويات لدى المقياس المقترحة هذه المرة فنجد أن أكبر نسبة فيه لدى فئة الذكور عند المقياس التكافؤ في المنطلقات لنجدها بلغت القيمة 84 بنسبة 40.19 % يقابلها لدى جنس الإناث القيمة 61 عند نفس المقياس بنسبة 37.65 % من مجموع الإجابات المقترحة والتي وصلت إلى 145 إجابة وبالغلة نسبة 39.08 % من عدد الإجابات الكلية على مستوى العينة الخاصة بهذا الجدول 371 والتي تمثل النسبة الكلية الخاصة بالجدول رقم 19 المقدر بـ 100 %.

تليها على التنازل مقياس التكافؤ في المزاج والذي بلغ لدى فئة الذكور القيمة 41 بنسبة 19.61 % تقابله لدى الفئة المقابلة إناث عند نفس المقياس على اعتباره الإختيار الذي يتسم لدى النخبة بأنه يمثل الإختيار الصائب القيمة 24 بنسبة 14.81 % من مجموع الإجابات المقترحة في هذا الباب المقدر بـ 65 وبالغلة نسبة 17.52 % من مجموع الإجابات الكلية البالغ عددها الإجمالي في هذا الجدول 371 والتي تمثل نسبة 100 %.

أما فيما يخص المقياس الموالي والذي نجده في السطر الأخير والذي يمثل التكافؤ في التعليم لنجده بلغ لدى الإناث القيمة 31 بنسبة 19.13 % يقابله لدى الذكور القيمة 24 بنسبة 14.81 % من إجمالي الإجابات المقترحة في هذا المقياس المقدر بقيمة 55 وبالغلة نسبة 14.82 % من إجمالي الإجابات الكلي 371 والتي تمثل النسبة 100 %.

أما فيما يخص مقياس الثقافة ويحتل لدينا في هذا الجدول المرتبة ما قبل الأخيرة نجده لدى فئة الذكور بلغ القيمة 37 بنسبة 17.70 % تقابلها لدى فئة الإناث في نفس المقياس طبعاً القيمة 27 بنسبة 16.66 % من مجموع الإجابات المقترحة في هذا الباب والمقدرة بقيمة 64 والتي بدورها بلغت النسبة 17.25 % من عدد الإجمالي الكلي 371 والذي يمثل النسبة 100 % .

وفي الأخير نجد أن لدى المقياس التكافؤ في السن على أنه يطرح الاستقرار داخل الأسرة وينبذ الصراع نجده يحتل المرتبة الأخيرة والذي بلغ لدى الإناث القيمة 19 بنسبة 11.72 % يقابله لدى فئة الذكور القيمة 23 بنسبة 11.00 % من العدد الإجمالي المقترح لدى هذا المقياس المقدرة بـ 42 وبالباقي نسبة 11.32 % من إجمالي الاجابات الكلية البالغة بالأخص في هذا الجدول القيمة 371 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % .

يشكل التكافؤ الزواجي لدى المقبلين على عملية الاختيار أحد أهم المشكلات التي تواجه الشاب ولذلك تم من خلال اقتراح بعض المستويات التي نلاحظها في الجدول رقم 19 في حين نجد أن التوجه العام للطلبة كان لدى المتغير المنطلقات والذي بلغ تمثيله المؤي بـ 40.19 % لدى الذكور في حين نجدها تقل قليلاً لدى الإناث وتمثل المنطلقات عادة لدى الطلبة الجامعيين الخطوط العريضة والتي يتم التفاهم عليها قبل الزواج كالإنجاب والنفقة العمل وأهمها على الإطلاق الميزات المجتمعية التي تخضع لها الشخصية الريفية منها أو الحضرية ، كاليأس وطريقة السلام والحديث والمشى ، هذه الأشياء لم يكن ليغفل عنها الطلبة الجامعيين والذين يمثلون النخبة في تصوراتهم على أنها تكاد تكون هي أصل نشوب الصراع فيما بعد .

أما المرتبة الثانية فنجدها لدى المتغير التكافؤ في المزاج ونعني بالمزاج حملة المحددات الشخصية للفرد كالهدهوء وأنماط التفكير مثلاً وهي ممثلة بنسبة 19.61 % لدى الذكور يقابله في الاهتمام لدى الإناث التكافؤ في التعليم والبالغة قيمتها المئوية 19.13 % وهنا يتجلى لنا الفرق الواضح في إصرار جنس الإناث على أهمية التعليم بالنسبة لهن في حين أن الذكور لم يعطوا هذا الأخير إهتماماً بالغاً بالنسبة لهذه المستويات وفضلوا قبل أن يختاروا التعليم أن يكون مزاج شريك الحياة متلائم وورغبتهم أما المستوى الثقافي فنجده يحتل لدى الذكور المرتبة الثالثة والمعبر عنها بنسبة 17.70 % بعد المنطلقات المزاج أما لدى الإناث فنجده يحتل المرتبة الثالثة أيضاً بعد المنطلقات التعليم .

وهنا نلاحظ أن الجانب الثقافي في هذا الجدول كان تمثيله أقل من المتوسط وهذا يعني أن الاهتمام بالثقافة المحلية الإقليمية والتي تحدها شروط المجال لم يعد ذا تأثير في حين نجده الاختيار نفسه في جيل الآباء

ولذلك يكونوا قد تمكنوا من الحفاظ على الثقافة الإقليمية التي تمتاز بها المنطقة كانت حضرية أم ريفية زد على ذلك إتساع دائرة العلاقات وتعقدتها لدى جيل الأبناء في حين كانت لدى جيل الآباء تمتاز بالمحدودية والبساطة.

الجدول رقم 21 : يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي وإمكانية إستبدال الخبرة لدى شريك الحياة بالتعليم لدى المرأة

المجموع	حضري	ريفي	المجال الجغرافي	
			إمكانية إستبدال	
40	32	08	نعم	22.47 %
41	29	12	لا	23.03 %
97	57	40	يمكن	54.49 %
178	118	60	المجموع	100 %

يلخص الجدول المطروح أمامنا قضية إعتبار الخبرة كونها بديلا فعليا أم غير ذلك وربطها بالمجال الجغرافي للمبجوثين فنلاحظ لدى المتغير يمكن إعتبار الخبرة لدى المرأة أن يكون بديلا في حين بلغ هذا الطرح لدى فئة المجال الريفي القيمة القصوى 40 بنسبة 66.66 % يقابلها لدى المجال المقابل والمسمى الحضري القيمة 57 بنسبة بلغت 48.30 % من مجموع الاجابات المقترحة البالغة قيمة 97 والتي تمثل نسبة 54.49 % من المجموع الأصلي للعينة المقدر بـ 178 والذي يمثل النسبة الثابتة 100 %.

يليه على التنازل المتغير نعم يمكن استبدال الحياة بالخبرة لدى المرأة والتي بلغت لدى فئة المجال الحضري هذه المرة القيمة 32 بنسبة 27.11 % يقابلها لدى المجال الريفي القيمة 08 بنسبة قدرها 13.33 % من مجموع الاجابات المسجلة لدى هذا الباب المقدر بـ 40 والبالغة نسبة 22.47 % من إجمالي عدد العينة 178 والذي يمثل النسبة الكلية 100 %.

وفي الأخير نجد أن متغير لا يمكن أن يكون التعليم بديلا للخبرة لدى المرأة التي قدرت لدى فئة المجال الحضري بقيمة 29 بنسبة 24.57 % في حين وفي المقابل عند المجال الريفي نجدها بلغت القيمة 08 عند نفس المتغير بنسبة 13.33 % من المجموع المقترح 40 والبالغ نسبة 22.47 % من المجموع الأصلي للعينة البالغ 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

يهدف الجدول من خلال المعطيات الإحصائية إثبات التعليم كبديل عن الخبرة بإعتبارها أهم محددات الثقافة المحلية الإقليمية في حين نجد أن الاتجاه العام للإجابات من حيث الإمكانية نجدها بلغت النسبة الغالبة والمقدرة لدى المجالين فنجدها ممثلة لدى المجال الريفي بنسبة 66.66 % وفي المقابل عند المجال الحضري بالنسبة المئوية المقدرة عن قولهم لا يمكن أو نعم يمكن المتمثلتان بنسب محتشمة في المجالين الريفي والحضري كان كما أسلفنا الذكر راجع إلى الميل أكثر كما يحدده الجدول إلى قبول البديل شريطة أن يكون هذا البديل خاضع إلى محددات واقعية على حد تعبير بعض المبحوثين في الأسئلة المفتوحة التي تركنا فيها الحرية التامة للتعبير ، فراح بعضهم إلى جعل الأمر معلقا شريطة أن يكون هناك تعليم أكاديمي محدود بالإضافة إلى الخبرة التي ستكون بمثابة بديل أما إذا كان الأمر يختلف فلا يمكن أن يكون لخبرة وحدها وهي تمثل في الغالب الثقافة المحلية بديلا كونها لم ترقى بعد إلى الواقعية ما دامت لم تخضع لتتقيح ومبدأ العقلانية.

الجدول رقم 22 : توزيع أفراد العينة من حيث المجال وإمكانية حصول التعارف قبل الزواج داخل التنظيم الاجتماعي المحلي .

المجال الجغرافي إمكانية التعارف	ريفي		مجموع جزئي	حضري		مجموع جزئي
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
نعم يمكن	41 % 83.67	05 % 45.45	46 % 76.66	50 % 90.90	52 % 82.53	102 % 86.44
لا يمكن	08 % 16.32	06 % 54.54	14 % 23.33	05 % 9.09	11 % 17.46	16 % 13.55
المجموع	49 % 100	11 % 100	60 % 100	55 % 100	63 % 100	118 % 100

من خلال الجدول التالي والذي يعنى بدراسة العلاقة الموجودة بين المجال الجغرافي وإمكانية حصول التعارف قبل الزواج فنجد أن القيمة التي حضيت بالاهتمام لدى المتغيرين كما هو ملاحظ عند جنس الذكور في المجال الحضري بقيمة 50 بنسبة 90.90 % في حين نجدها لدى جنس الإناث في نفس المجال بلغت القيمة 52 بنسبة 82.53 % من المجموع الجزئي 102 بنسبة 86.44 % يقابله في المجال الريفي عند جنس الذكور لدى المتغير نعم يمكن القيمة 41 بنسبة 83.67 % يقابله لدى جنس الإناث القيمة 05 بنسبة 45.45 %

من المجموع الجزئي المقدر لدى المجال الريفي بقيمة 46 بنسبة 76.66 % من إجمالي الاجابات المقترحة لدى المجالين عند المتغير نعم يمكن التعرف على شريك الحياة المقدر بـ 148 بنسبة 83.14 % من إجمالي عدد العينة البالغ 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

أما فيما يخص المتغير لا يمكن التعرف على شريك الحياة على الترتيب نجده بأكبر قيمة لدى المجال الريفي بقيمة 5 بنسبة مرتفعة بلغت 54.54 % يقابله لدى جنس الذكور في نفس المجال القيمة 8 بنسبة 16.32 % من المجموع الجزئي المخصص للمجال الريفي عند المتغير لا يمكن التعرف المقدر بقيمة 14 بنسبة 23.33 % يقابله في المجال الحضري لدى جنس الإناث حيث بلغ القيمة 11 بنسبة 17.46 % يقابله لدى جنس الذكور القيمة 05 بنسبة 9.09 % من المجموع الجزئي المقدر بـ 16 بنسبة 13.55 % من إجمالي عدد العينة الأصلي 178 والذي يمثل النسبة الكلية 100 %.

يتضح لنا من الجدول الذي يهدف إلى إبراز أهمية الاختيار على أساس الثقافة المحلية أو الإقليمية والتي لا تتعدى المجال الجغرافي في حين كان تأكيد الباحثين بشكل واضح على إمكانية التعرف على شريك الحياة لدى الجنسين إلا أن الشيء الملاحظ هو إصرار الباحثين من ذوي المجال الحضري أكثر كما هو مبين في النسب المرتفعة على هذه الإمكانية فيما تنخفض لدى المجال الريفي والسبب في ذلك الطابع المحافظ للأسر داخل هذا التنظيم خاصة لدى الإناث منهم نظرا للضبط الممارس إتجاهها .

أما لدى المتغير عدم الإمكانية أي لا يمكن التعرف على شريك الحياة داخل المجال نفسه فهي تكاد تكون غير ممثلة بالمقارنة مع النسب المئوية لإمكانية التعرف وهذا راجع أساسا إلى المعرفة الجيدة داخل هذا التنظيم في المجالين أي أن الحراك الاجتماعي والذي يعني بالتنقل الذي يظهر ما بين المجالات يغدو بطيء جداً كما توضحه البيانات الجدولية أي يمكن أن نقول أن عملية التعرف عادة ما تكون في نفس المجال الجغرافي ومن نفس الثقافة المحلية كان ذلك في المجال الريفي أو الحضري وعلى حد قول أحد الباحثين لا يمكن أن يقترن الإنسان شريك حياة قد لا يفهمه من جهة أو قد يسيء إلى العلاقات الأسرية داخل العائلة الممتدة ككل.

الجدول رقم 23 : يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي ورأي المبحوثين في معولة أننا لا نختار أزواجاً بل نختار العائلة التي ترتبط بها.

المجموع	المجال الجغرافي		رأي المبحوثين
	حضري	ريفي	
رأي صائب	82	57	25
رأي خاطئ	38	26	12
تصور قديم	58	35	23
المجموع	178	118	60
	% 46.06	% 48.30	% 41.66
	% 21.34	% 22.03	% 20.00
	% 32.58	% 29.66	% 38.33
	% 100	% 100	% 100

يهدف هذا الجدول إلى توضيح العلاقة إن كانت موجودة بين المجال الجغرافي للمبحوثين ورأيهم في المقولة القائلة أننا لا نختار أزواجاً بل نختار العائلة التي سنرتبط بها والذي يمثل لدى موضوع الاختيار الجانب الاجتماعي في الاختيار لنجده بلغ القيمة 57 بنسبة 48.30 % لدى فئة المجال الحضري يقابله لدى المجال الحضري من نفس المتغير رأي صائب القيمة 25 بنسبة 41.66 % من مجموع الاجابات المقترحة المقدره بـ 9.82 % البالغة نسبة 46.06 % من المجموع الأصلي للعينة المقدره بـ 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

تليه على الترتيب المتغير تصور قديم لتبلغ لدى المجال الريفي القيمة 23 بنسبة 38.33 % تقابله لدى المجال الحضري القيمة 35 بنسبة 29.66 % من مجموع الاجابات المقدره عند هذا المتغير 58 والبالغ نسبة 32.58 % من المجموع الكلي للعينة 178 والتي تمثل النسبة الإجمالية 100 %.

وفي الأخير نجد الرأي الذي يرجح احتمال الخطأ للمقولة بقيمة 23 بنسبة 38.33 % لدى فئة المجال الريفي يقابله في النظير المجال الحضري والبالغ قيمته لدى نفس المتغير والذي يؤيد احتمال خطأ المقولة بقيمة 35 بنسبة قدرها 29.66 % من مجموع الاجابات المعبر عنها لدى نفس الرأي البالغة 58 إجابة بنسبة 32.58 % من المجموع الأصلي للعينة 178 والتي تمثل كما هو معلوم النسبة الإجمالية 100 %.

لا يمكن أن يختار الشخص شريك حياته دونما أولويات تجعلها ترسم في ذهنه بعض التجليات كراي الوالدين وفي هذا الجدول تم قياس درجة تعلق الطلبة بالانتماء الاسري والذي يمثل بدرجة واضحة الانتماء

الثقافي المحلي إذ تم إدراج المقولة أننا لا نختار شريك الحياة بل العائلة التي سنرتبط بها عن طريق المصاهرة هذا التصور الذي يحمل في طياته الكثير من المعاني أهمها العلاقات التي تنشأها الروابط الزوجية بين العائلات عائلة الولد وكذا البنت ولكن أردنا في ذلك أن نقيس مدى تأثير الجيل الحالي بثقافة الأجداد أو المجتمع ككل، بيد أن الاختيار على هذا الشكل كان من بين أهم الاهتمامات قديما.

ومن خلال ذلك نجد أن هذا التصور كان ممثلاً عند الرأي الصائب أكثر منه لدى التصورات الأخرى وهو كما يوضحه الجدول بنسبة أكبر لدى المجال الحضري والمقدرة بنسبة مئوية 48.30% إلا أنه يقل قليلاً لدى المجال الريفي ليصل إلى 41.66% وذلك راجع إلى محاولة الطلاب من المجال السابق النفور من السلطة الأبوية التي تمارس بشكل واضح على الأبناء رغم تحصلهم على مستويات عليا بالنسبة للتعليم أو مكانات في المجتمع إلا أن هذا الضغط يخف بصورة ملموسة لدى المجال الحضري وذلك يظهر في التقارب من حيث النسب لدى المجال الريفي بين كون هذا الاختيار صائب وكونه يمثل تصور قديم والمتمثلة هي الأخرى بنسبة 83.33%.

كما أن الظروف الجديدة والمتمثلة في البيئة الجامعية لها دور كبير في تغيير أنماط التفكير وجعلها أكثر خضوعاً لمقياس العقل بالإضافة إلى التلاحق الفكري الذي يجده الطالب الجامعي المتحصل على تعليم عالي من جماعة الاقران أو الأصدقاء إلا أن الشيء الملاحظ هنا أن المبحوثين لم يتخلصوا كلية من الممارسات الاجتماعية التي وجدوها داخل المجتمع وذلك ما تركه الإحصائيات في هذا الجدول إذ يركز المبحوثين على أهمية العلاقات التي تنتج عن المصاهرة وأخذها بعين الاعتبار على أنها جزء لا يبغي إهماله من العملية الاختيارية ولو أن هذا الأخير يكون في الكثير من الحالات يكون عقلاً بقدر ما هو عاطفي نحو التماثل في الانتماء الاجتماعي.

الجدول رقم 24 : يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي وضرورة عامل الحب في خلق الارتياح

قبل الزواج.

المجال الجغرافي	أهمية عامل الحب	حضري		مجموع جزئي	ريفي		مجموع
		ذكور	إناث		ذكور	إناث	
مهم		45	59	53	44	09	
		%81.18	%93.65	%88.33	%89.79	%81.81	
غير مهم		10	04	07	05	02	
		%18.18	%6.34	%11.66	%10.20	%18.18	
المجموع		55	63	60	49	11	
		%100	%100	%100	%100	%100	

يبين الجدول التالي العلاقة بين المجال الجغرافي وضرورة عامل الحب في خلق الارتياح قبل الزواج

فوجدنا بلغت النسبة الأكبر لدى المجال الحضري عند جنس الإناث بقيمة 59 بنسبة قدرها 93.65 % تقابلها في نفس المجال الحضري لدى جنس الذكور بقيمة 45 بنسبة 81.81 % من المجموع الجزئي المقدر بـ 104 بنسبة 88.13 % يقابلها لدى المجال المقابل ونقصد بذلك المجال الريفي لتبلغ القيمة القصوى 44 بنسبة 89.79 % لدى جنس الذكور عند المتغير نعم مهم عامل الحب في خلق الارتياح قبل الزواج أي في مرحلة الاختيار أما بالنسبة للإناث فوجدنا بقيمة 09 بنسبة 81.81 % من المجموع الجزئي المخصص للمجال الريفي المقدر بقيمة 53 بنسبة 88.33 % من مجموع الاجابات لدى المجالين المقدر بـ 157 والمعبر عنها بنسبة 88.20 % من إجمالي عدد العينة الأصلي 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

أما فيما يخص المتغير الحب مهم في خلق الارتياح قبل الزواج أي في مرحلة الاختيار لدى الشريكين فوجدنا بلغت لدى المجال الحضري القيمة 10 بنسبة 18.18 % لدى جنس الذكور في حين بلغت قيمته لدى جنس الإناث عند نفس المجال الجغرافي حضري القيمة 4 بنسبة 6.34 % من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري عند المتغير غير مهم البالغة قيمته 14 بنسبة 11.86 % ، أما في المجال الريفي كما نلاحظ في الجدول لدى جنس الإناث المعبر عنها بقيمة 02 بنسبة 18.18 % تقابلها القيمة 05 بنسبة 10.20 % من

المجموع الجزئي المخصص للمجال الريفي عند المتغير غير مهم من مجموع الاجابات المعبر عنها لدى المجالين في المتغير المذكور اعلاه البالغة قيمة 21 بنسبة 11.79 % من إجمالي عد العينة البالغ 178 والتي بدورها تمثل النسبة الكلية 100 %.

الغرض من الجدول دائما في صياغ الثقافة المحلية إبراز عامل الحب قبل الزواج في حين يظهر التوجه العام للمبجوثين في العموم كما هو ملاحظ من القيم والنسب المئوية المرتفعة في قبول وأهمية هذا العامل والمقدر بنسبة 93.65 % لدى الإناث الحضريين في حين تتقارب النسب لدى المتغيرات الأخرى بالنسبة لمنطق القبول هذا وإن دل على شيء إلا لمرونة التفكير لدى الجيل الجديد على أن هذا الوضع لم يكن واضحا إذ لم نقل غير موجود في حين كان تمثيل عدم القبول من حيث الأهمية بنسبة منخفضة مقارنة بسابقتها. وفي هذه المرحلة يبدأ كلا الجنسين الاهتمام بهذا الأمر والتفكير في الجانب العاطفي الذي يمثل الجنس الآخر بشكل يكتسي أهمية أكثر منها في سن آخر ، تكون الإناث أكثر حرصا على هذا العامل بناء على الطبيعة التكوينية والعاطفية لديهم وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المجتمعات الإنسانية بوجه عام وبسبب التحولات الحاصلة كان نتاج تحولات في الذهنيات إذ أن هذه التغيرات ما كانت لتحدث لو وجدت داخل هذا المجتمع ما يسمى بالرفض الاجتماعي وعلى هذا الأساس نجد أن لتنشئته الاجتماعية للأبناء باختلاف المستوى الثقافي للأسرة ككل والأولياء بوجه الخصوص أثر واضح في الأفراد وذلك يظهر من خلال الممارسات وطرق التفكير لديهم في هذا الجدول كان رصد تلك الفروقات تكاد تكون غير موجودة لتقارب وجهات النظر لدى المبجوثين عموما ، " فالتغير الاجتماعي يمكن أن يكون مفاجئا أو بسيطا حسب شروط حدوثه والعوامل المؤثر فيه " [84] ، ومن أهم تلك العوامل خروج المرأة للعمل وتوليها مكانات مناصب عليا في المجتمع وكذا تغير نظرة المجتمع للمرأة عموما هو ما يساعد في ظهور بعض السلوكيات والممارسات التي كانت تعبر الوقت الماضي خروجا عن المعتاد إنطلاقا من هذه الأوضاع التي باتت واقعا لإعتبارات فردية بالدرجة الأولى وكذا الأسرية على أنها تتسم بالمرونة والتفهم خاصة في المسائل الشخصية لمجموع أفرادها في حين نجد أن الإهمال العاطفي وكبت رغبات الأفراد وعدم تفهمها أو الإساءة الجسدية من حين إلى آخر والتشدد إحداث آثار سلبية على الصعيدين الاجتماعي والأسري ، إلا أن بعض الأسر انتهجت بعض الأساليب كالمحاكاة وكسر تلك المواضيع المسببة للإحراج كالحب مثلا على أن تكن قريبة من سلوكيات الأفراد وتوجيهها بدل التشدد والحجز وغيرها من الأساليب التي تدعوا إلى التمرد.

ملخص الفرضية الثانية:

تهتم الفرضية الثانية عن طريق التحليلين الكيفي والكمي و كذا النتائج المتحصل عليها ، في إبراز أهمية تأثير الثقافة المحلية ومدى التزام فئة النخبة بهذه الضوابط المجتمعية على أنها معطى إجتماعي ، والتي تترجمها تلك السلوكات والممارسات داخل الجماعة ، وأثر تعليم أفراد العينة في عقلنة الذهنيات بالدرجة الأولى وتم إدراج عدة جداول من أجل ذلك :

❖ المستوى التعليمي للوالدين من الجنسين (أمهات وآباء) :

تم إدراج من خلال المستويات التعليمية الموجودة في السلم التعليمي الجزائري إنتهاءً بالمرحلة الجامعية ، وذلك من شأنه توضيح أكثر من حيث المستويات المطروحة داخل الأسرة ، التي توجه بشكل أو بآخر نوع الحوارات داخلها و ما يعترض أفراد العينة في حالة فقدان المستوى للوالدين أن لم نقل جهلهم بالمتغيرات الجديدة، والتي تمثل الثقافة المحلية الإقليمية بالإضافة إلى إدخال متغير المجال الجغرافي ، والذي يحدد بصفة واضحة خضوع هذه الفئة إلى تجليات المجتمعية إلى أنها مرجعية ثقافية و فكرية ذات تأثير بالغ الأهمية في بناء شخصية الأفراد

❖ الإختيار الصائب لدى المبحوثين و الذي يطرح التكافؤ ونبذ حالة الصراع من الإختيارات التالية:

تكافؤ في السن

تكافؤ في الثقافة

تكافؤ في المنطلقات

تكافؤ في الأمزجة

تكافؤ في التعليم

أردنا من خلال هذا الجدول قياس درجة الوعي و المستويات التي من خلالها يتم نبذ الصراعات و الحصول على درجة التكافؤ من المستويات المطروحة في إبعاد تلك المشكلات ، يحدد من خلالها المبحوثين الأولويات من بين الإختيارات المطروحة على أنها قد تحقق نوعا من التوازن وعد القابلية للصراع داخل النظام الأسري الجديد وذلك بوضع بعض الصفات التي وجب توفرها في شريك الحياة.

❖ طرح إمكانية إستبدال الخبرة كبديل للتعليم وبذلك تم وضع هذه الإختيارات:

نعم

لا

يمكن

من خلال الجدول التالي وعلى أساسه يمكن أن نرصد ونترجم إهتمام المبحوثين بالثقافة المحلية الإقليمية ، في حين جلنا هذا الأخير كبديل يمكن للطرفان التعايش داخل النظام الأسري وما يتطلبه من إستعدادات لتسلم تلك الأدوار في غياب التعليم، بالإضافة إلى إدراج المجال الجغرافي الذي يسكنه أفراد العينة من حيث هو حضري أو ريفي .

❖ إمكانية حصول عملية التعارف قبل الزواج داخل التنظيم الإجتماعي المحلي ، وقد أدرج من خلاله الإمكانيات أو عدمها :
نعم يمكن
لا يمكن

من شأن عملية التعارف التي يثيرها هذا الطرح إعطاءنا صورة عن الوسط الإجتماعي المحلي ، من حيث أنه يسمح بتشكيل مثل هذه العلاقات ، والتي تتسم عادة بالسرية كونها حالة شخصية في حين نجدها فيما مضى لا تشكل أي إهتمام لدى المقبلين على عملية الإختيار نظرا ارفض المجتمع لهذا السلوك ولو بعد الخطبة ، وتم من خلاله إدراج المتغيرين الجنس و المجال الجغرافي .

❖ رأي المبحوثين في المقولة التالية (إننا لا نختار أزواجا بل نختار العائلة التي سنرتبط بها) وتم من خلالها إدراج الإختيارات التالية :
رأي صائب
رأي خاطئ
تصور قديم

حاولنا من خلال هذا المعطى على شكل مقولة في الجدول التالي قياس درجة عقلنة التفكير وإخضاعه لمنطق العقل والموازنة لدى الطلبة و إلتزامهم بالواقعية أكثر ، مع أن بعض المعطيات الثقافية في المجتمع المحلي قد تصادف مثل هذه التصورات ، وبذلك يمكننا رصد تلك الإجابات و تحليلها على أنها معطى فكري خاضع لمبدأ الواقعية أم أن الأمر يختلف حين نكون أمام تقاليد وعادات لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال ، من خلال ذلك يتم قياس درجة التأثير المتبادلة بين الثقافات التقليدية والقيم الجديدة والتي يمثلها النخبة ، وتم إدراج المجال الجغرافي .

❖ ضرورة عامل الحب في خلق الإرتياح قبل الزواج وتم من أجل ذلك وضع إختيارين أحدهما للرفض و الآخر يمثل منطق القبول:

يمثل الحب أحد أهم العلاقات الأسرية بين أفرادها ، إلا أن هذا الوضع قد يتأثر ببعض العوامل الفكرية و المحددة بالمجال وقد تم إدراج المجال لقياس درجة الخضوع للقيم الإجتماعية التي عادة ما ترفض تلك العلاقات التودية بين الشريكين و إن كانت العلاقة التي تجمعهم قد حسم في أمرها أي مرحلة الخطبة ، ومن خلال هذا التناول أردنا تحديد أكثر دقة تلك العوامل السببية التي تحول دون أهمية عامل الحب لدى المرجعيات المحلية والتي تمثلها الجماعة ، ودرجة التأثير للنخبة بهذا الوضع من خلال الإجابات.

إن وظيفة العوامل الثقافية التي ذكرت أنفا في مستهل تحليل الفرضية الثانية ، قد تحدد بشكل واضح تلك العوامل التي تؤثر بشكل مباشر وفعال في الذهنيات الأفراد الذين ينتمون لهذا المجتمع ، ذلك التأثير المتناقل عن طريق التنشئة خاصة تلك التي تحدث في سن الطفولة منها ، وطريقة التعامل معها على أنها تمثل إرث ثقافي و إجتماعي من طرف المبحوثين على أنهم يمثلون الطبقة التي تحصلت على تعليم يؤهلها للتميز وقدرتهم على تحديد مصداقية أو بالأحرى خضوعها للمنطق و العقل ، كالتعرف و الحب و العلاقات الإجتماعية على شكل المصاهرة دون النظر إلى ما يحمله الشريك نفسه و المستويات التصنيفية لبعض عوامل التكافؤ الزواجي .

كل هذه التشكيلة التي قد تمثل المرجعيات الثقافية التي يساهم فيها بلا شك المجال الجغرافي وكذا الجنس للمبحوثين كونها تدخل في بناء الشخصية القاعدية لديهم أو على العكس من ذلك يعمدون على رفض هذه التجليات كونها تمثل القديم الذي وجب التخلص من ضوابطه بشكل يجعلهم يمارسون حرياتهم خاصة عندما نكون في إختيار شريك الحياة الذي سنعيش معه مستقبلا.

كل هذه المعطيات و العوامل التي أفرزتها الفرضية تدخل فيما بعد في صدق أو عدمه التي سنتطرق لها في جملة النتائج النهائية لاحقا.

الفصل 8

الإختيار وعلاقته بالوضع المادي

الجدول رقم 25 : يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ومشاركة المرأة في مصاريف البيت .

المجموع	الجنس		رأي المبحوثين
	إناث	ذكور	
المجموع	72	77	نعم تشارك
149	72	77	لا تشارك
178	74	104	المجموع
83.70 %	97.29 %	74.03 %	
16.29 %	2.70 %	25.96 %	
100 %	100 %	100 %	

يتبين من القراءة الأولية للجدول رقم 24 والذي يعنى بتوضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرين جنس المبحوثين من جهة ومشاركة المرأة في مصاريف البيت ، فنجدها بلغت أقصاها عند المتغير نعم تستطيع المرأة المشاركة في مصاريف البيت لدى جنس الإناث القيمة 72 والتي بلغت النسبة الأعلى المقدرة بـ 97.29 % يقابلها لدى جنس الذكور من نفس المتغير القيمة 77 بنسبة 74.03 % من مجموع المجيبين 149 المقدرة بنسبة 83.70 % من المجموع الأصلي للعينة 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

تليها بعد ذلك وفي المرتبة الثانية المتغير لا تستطيع المرأة أن تشارك في مصاريف البيت لدى جنس الذكور بقيمة 27 بنسبة 25.96 % يقابلها لدى جنس الإناث عند نفس المتغير القيمة 02 بنسبة 2.70 % من مجموع الاجابات المقترحة البالغة 29 بنسبة 16.29 % من إجمالي عدد العينة الأصلي 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

يهدف الجدول من خلال الاهتمام بمشاركة المرأة أو الزوجة في مصاريف البيت بناء على التغيرات الاجتماعية في كل المجالات وبالأخص المجال الثقافي والذي يظهر أساسا في القطيعة التي أحدثتها التطورات داخل المجتمع بين الأفكار الرجعية التي كانت تمثل العلاقات الاجتماعية في الأسرة التقليدية القديمة في حين

كانت المرأة عبارة عن حاضنة آلية لا يجب أن تتدخل خاصة في مصاريف البيت إلا أن المعطيات الجدولية التي أفرزها الإستبيان من خلال تصورات طلبة الماجستير وإمكانية مشاركة هذا الأخير في مصاريف البيت بنسب مرتفعة والمقدرة لدى الجنسين وخاصة لدى الإناث على انه إثبات لوجود المرأة عن طريق مشاركتها للرجل في كل اهتماماته لتبلغ نسبة **97.29%** أما لدى الذكور فهي تقل قليلا لتصل إلى نسبة **74.03%**.

هذا التحول في الذهنيات كان راجع أساسا إلى الحاجة المادية بالدرجة الأولى وتعد العلاقات الاجتماعية ففي أغلب الممارسات الاقتصادية كان الرجل في القديم هو المركز المحوري للعلاقات كلها إلا أن هذا المنطق أخذ بالتراجع لحاجته لتكامل من حيث الأدوار داخل التنظيم الاجتماعي الذي كان يمتاز بالبساطة وعدم طلب من الحاجيات إلا الضروري والابتعاد عن الاقتصاد الإنتاجي والذي يراد من خلاله الثروة المادية ، إلا أن الأمر تغير تماما مع تطور سلم الحاجيات إلا أن الشيء الملاحظ في الجدول ارتفاع منطق مشاركة المرأة في مصاريف البيت من الذكور مقارنة بالإناث وذلك يعود أصلا إلى جعل المرأة تصب إهتماماتها على تربية الأولاد فقط إذ أن مشاركتها في مصاريف البيت قد تشغلها عن الدور الرئيسي الذي تلعبه داخل البيت وهي ممثلة بنسبة **25.96%** لدى الجنس المذكور أعلاه أما لدى الإناث فنجدها تكاد تتعدم لتصل إلى نسبة **2.70%** وفي قول أحد المبحوثات على أنها قضية إثبات الذات كون المرأة تستطيع أن تعمل وتربي أولادها في نفس الوقت شريطة تنظم أوقات عملها بالإضافة إلى أن عملية التربية لا تخص المرأة لوحدها بل هي عملية تكاملية بين الزوجين ، لذلك فإن الجنس طرح في هذا الجدول توجه جنس الإناث وكذا الذكور إلى مساهمة المرأة في مصاريف البيت وقد تكون هذه المساهمة من خلال وجودها داخله وممارسة بعض الحرف الإنتاجية.

الجدول رقم 26 : توزيع أفراد العينة ومساندة المرأة في العمل خارج البيت وتأثيرات ذلك على واجبتها داخل البيت .

المجموع	مجموع جزئي	حضري		مجموع جزئي	ريفي		المجال الجغرافي المساندة
		ذكور	إناث		ذكور	إناث	
87	61	18	43	26	19	07	لا يؤثر
% 48.87	% 51.69	% 32.72	% 68.25	% 43.33	% 38.77	% 63.63	
91	57	37	20	34	30	04	يؤثر سلبي
% 51.12	% 48.30	% 67.27	% 31.74	% 56.66	% 61.22	% 36.36	
178	118	55	63	60	49	11	المجموع
%100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	

قبل الخوض في تحليل معطيات هذا الجدول نشير إلى أن الغرض من هذا الجدول كان عبارة عن تأكيد الجدول السابق ومن خلال المعطيات المقدمة نجد أن أكبر نسبة استحوذ عليها المتغير لا يؤثر عمل المرأة على أداء واجباتنا داخل البيت لدى فئة المجال الحضري إناث بقيمة 43 بنسبة 68.25 % تقابله لدى نفس المجال الحضري ذكور القيمة 18 بنسبة 32.72 % من المجموع الجزئي الخاص بالمتغير لا يؤثر البالغ قيمة 61 بنسبة 51.69 % تعقبه لدى نفس المتغير دائما لدى الإناث المجال الريفي القيمة 07 بنسبة 63.63 % تقابلها في نفس المجال الريفي لدى الذكور القيمة 19 بنسبة 38.77 % من المجموع الجزئي 43.33 % من المجموع الأصلي للإجابات المقدره عند المتغير لا يؤثر المعبر عنها بقيمة 87 بنسبة 48.87 % من المجموع الأصلي للعينة 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

تلبيها على التنازل المتغير لا يؤثر سلبي عند أكبر نسبة فنجدها بلغت أقصاها لدى المجال الحضري ذكور بقيمة 37 بنسبة 67.27 % تقابلها لدى الإناث نفس المجال الحضري القيمة 20 بنسبة 31.74 % من المجموع الجزئي المقدر لدى المجال بقيمة 57 بنسبة 48.30 % يعقبها لدى المتغير نفسه أي يؤثر سلبي لنجدها بلغت لدى الذكور في المجال الريفي القيمة 30 بنسبة 38.77 % تقابلها لدى جنس الإناث في نفس المجال القيمة 04 بنسبة 36.36 % من المجموع الجزئي المقدر بـ 34 بنسبة 56.66 % كل ذلك كان من

المجموع الأصلي للإجابات لدى المتغير يؤثر سلبا المقدر كما هو ملاحظ بالقيمة **91** البالغ نسبة **51.12 %** من العدد الإجمالي للعينة **178** مبحوث والتي تمثل النسبة الكلية **100 %**.

الغرض من هذا الجدول إيضاح التصور المساند لعمل المرأة مقترنا بالتأثيرات الناتجة عنه بما أنه يمارس خارج البيت عموما إلا أن الشيء الملاحظ هو إدراك المبحوثين لتلك التأثيرات وذلك يظهر واضح في النسب المئوية المتقاربة بين الذكور الريفيين كما هو مبين في الجدول بنسبة **38.77 %** إلا أن الأمر يختلف في المحددات المجالية وحتى الجنسية منها حيث نراها لدى الذكور الحضاريين ترتفع عند المتغير يؤثر سلبا عمل المرأة خارج البيت على واجباتها داخل البيت بنسبة **67.27 %** في حين نجدها لدى الإناث الحضريات ترتفع بالعكس عن المتغير لا يؤثر بناء على حقها في العمل انطلاقا من تكسبها وبلوغها مستويات عليا في التعليم ، إلا أن الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في هذه العملية إذا كان نزول المرأة إلى ميدان العمل وإسهامها في كل القطاعات الإنتاج جنبا إلى جنب مع الرجل عملا تقديما وذلك كان نتاج تطورات مست المجتمع الجزائري والمجتمعات الإنسانية بشكل عام وكان من الطبيعي أن يكون لهذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية أثر بالغ على عدة مستويات ومن أهم العوائق التي واجهت خروج المرأة للعمل خارج البيت نذكر منها رغم تعددها إلى عوامل ذاتية تخص المرأة نفسها وطبيعة تكوينها من جميع النواحي ، العقلية والجسمية والسيكولوجية والعاطفية .

فالمرأة تحتاج إلى أكثر من الرعاية العاطفية والنفسية وكذا التشجيعية من طرف المحيطين بها كانوا في وسط الأسرة أم مكان العمل وإذ كان العكس نجد أن المرأة تتأثر لأي ردة فعل أو عدم تلبية شعورها العاطفي لحساسيتها الشديدة وانعكس ذلك على عملها ودورها داخل مكان العمل والأسرة بالأخص.

ناهيك عن العوامل الأسرية والتي تحيط بالمرأة أو الزوجة العاملة ، فالأسرة التي تشوبها بعض الخصومات والتضارب بين أفرادها تنعكس سلبا على عمل المرأة وإن كانت تخص البيت نفسه ، وقد تتسبب في بعض الإضطرابات والتوتر والقلق تجدها انطلاقا من المحيط العائلي والمجتمع الذي يرفض عملها جزئيا تلك الضغوط رغم أنها تكون المعيل الوحيد للأسرة.

أما العامل الثالث من حيث الأهمية الناحية الجسمية والتي من خلالها لا ينكر أحد منا الضعف من حيث البنية والقوة والتحمل من الرجل إذ يتطلب عادة العمل وما يحمله من متاعب في التنقل والروتين الذي يطرحه للجنسين العديد من المشاكل والصراعات يكون الخاسر الوحيد فيها المرأة والتي تكون أكثر عرضة للإشاعات والحياد وتحاشي الاتصال المكرر بالرؤساء ولعل هذه الالتزامات الحتمية يجعلها دائما تحس بذلك التوتر والمراقبة لذاتها.

لا شك أن كثير من النساء التي تعمل خارج البيت تعاني من ذلك المتاعب في حين قد يجعلها تعزف عن العمل إلا أن حرص المبحوثين على الآثار السلبية دليل على أهميته من خلال اتخاذ الحلول المناسبة للمرأة من أجل تفادي إهمالها للدور الاسري.

الجدول رقم 27 : توزيع العينة من حيث المجال الجغرافي ومواصلة المرأة العمل بعد الزواج
العينة ذكور

المجموع	ذكور		المجال الجغرافي		رأي (الذكور) المبحوثين
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	
69 66.34 %	40 72.72 %	29 59.18 %	40 72.72 %	29 59.18 %	نعم تستمر
35 33.65 %	15 27.27 %	20 40.81 %	15 27.27 %	20 40.81 %	لا تستمر
104 100 %	55 100 %	49 100 %	55 100 %	49 100 %	المجموع

يمثل الجدول المطروح أمامنا العلاقة بين جنس الذكور ومواصلة المرأة العمل بعد الزواج في حين نجدها أقصى المعدلات لدى المجال الحضري بقيمة 40 بنسبة 72.72 % تقابله القيمة 29 لدى المجال الريفي والتي بلغت 59.18 % من مجموع الاجابات المقدره بـ 69 بنسبة 66.34 % من المجموع الأصلي للذكور البالغ 104 والتي تمثل النسبة 100 %.

تليه على التنازل المتغير لا تستطيع المرأة أن تواصل عملها بعد الزواج بأكبر قيمة كما هو مبين في الجدول البالغة 20 بنسبة 40.81 % لدى المجال الريفي تقابله القيمة 15 بنسبة 27.27 % من المجموع التمثيلي لهذا المتغير المقدر بقيمة 35 بنسبة 33.65 % من المجموع الأصلي للمبحوثين لدى المجالين المقدر بـ 104 شخص والتي تمثل النسبة الكلية 100 %.

فيما يلي إعتمدنا عملية الفصل في الجنس ورأيهم في مواصلة المرأة عملها بعد الزواج ومن خلال المعطيات المقدمة في الجدول نجد المبحوثين في المجال الريفي تتقارب نسبهم من حيث الاستمرار أو عدمه إذ نجد لدى السماح للمرأة العمل بعد الزواج بنسبة 59.18 % يقابلها النسبة المئوية 40.81 % والفرق هنا لم يكن ممثلا بالمقدر الذي نجده لدى المجال الحضري إذ أن في المجال الريفي والذي يمتاز بالطابع الاسري المحافظ لا تستطيع المرأة العمل في جميع المهن إذ يسمح لها بالعمل أما في الطب أو التعليم على العكس من المبحوثين في المجال الحضري الذي نراه يميل كل الميل كما تبينه النسب أو الفروقات بين رفض عمل المرأة وقبوله إذ يصل تمثيل الذين لا يمانعون مواصلتها العمل حتى بعد الزواج بنسبة 72.72 % وهي نسبة مرتفعة

، تدل على انتشار الطابع المتفهم لحاجات الأفراد إذ لا يمانعون أن تكون شريكة الحياة تعمل قبل الزواج أو بعده على أن هذا الوضع لا يمثل أي إحراج كما قد يطرح كانشغال في المجال الريفي عادة.

وهذا راجع أساسا إلى الذهنيات التي تلزم الأفراد رغم حصولهم على مستويات عليا في التعليم الخضوع لما تمليه عليهم محددات المجال الذي يسكنون فيه وعلى حد تعبير أحد المبحوثين إنني أتصور غضب أبي واحمرار وجهه عندما تمر عليه زوجتي وهي ذاهبة إلى مكان عملها في حالة إقتراني باللواتي يعملن خرج بيوتهن وهذا الوضع نلمسه إذ أن رغبة الشباب اليوم إلى تحقيق أكبر قدر من السيولة المالية وذلك بعمل الزوجين إلا أن المانع في ذلك في أغلب الأحيان العامل الثقافي والحرص الذي يطرح هذا الأخير.

الجدول رقم 28 : توزيع العينة إناث ومواصلة الزوجة في رأيهن العمل بعد الزواج

المجموع	إناث		المجال الجغرافي		رأيهن في المواصلة
	حضري	ريفي			
64	54	10	86.48 %	90.90 %	نعم تستمر
10	09	01	13.51 %	9.09 %	لا تستمر
74	63	11	100 %	100 %	المجموع

من خلال الجدول رقم 27 والذي يربط جنس الإناث كمتغير ومواصلة الزوجة في رأيهن العمل بعد الزواج فنجدها بأكثر نسبة لدى المجال الريفي عند المتغير نعم تستطيع الزوجة في رأي جنس الإناث أن تستمر في عملها بعد الزواج حيث بلغت القيمة 10 بنسبة 90.90 % تقابلها القيمة 54 بنسبة 85.71 % لدى المجال الحضري من مجموع الاجابات المقترحة 64 بنسبة 86.48 % من المجموع الأصلي للإناث 74 والتي تمثل نسبة 100 %.

يليهما على التنازل المتغير لا تستطيع الزوجة مواصلة عملها بعد الزواج والتي بلغت النسبة الأكبر لدى المجال الحضري بقيمة 9 بنسبة 14.28 % تقابلها القيمة 01 بنسبة 9.09 % من مجموع الاجابات المقترحة والبالغة قيمة 10 بنسبة 13.51 % من المجموع الكلي 74 والتي تمثل النسبة الكلية 100 %

يختلف الأمر حتما كما هو مبين في الجدول عندما نكون بصدد مناقشة قضية عمل المرأة ومواصلتها إياها بعد الزواج منه لدى الذكور أو تمثل منحي الاستمرار ، الدرجة التي تمثل الأغلبية حتى لدى المجال الريفي ناهيك عن المجال الحضري وما حمله من ذهنيات تمتاز بالمرونة أكثر منه لدى الأسر في المجال الأخر والسبب الرئيسي الذي نستسيغه من ارتفاع النسب المئوية لدى استمرار المرأة على أنها تمارس حقها في حين أنها قد تحصلت على تعليم يسمح لها بالعمل واثبات ذاتها، إلا أن هناك بعد الأسر لدى تزويج بناتهم المتعلقات يكون شرطا عليهن السماح لهن بالعمل إلا أن بعضهن إكتفى بالعمل قبل الزواج والتفرغ للتربية ومهام البيت والممثلة بنسب محتشمة تجدها لدى المجال الحضري بنسبة 14.28 % أما لدى المجال الريفي فهي بنسبة 9.09 %.

" ويذكر أن دوافع العمل في ثقافتنا ميل إلى أن ترتبط بالمال فالناس قد رسخ في اعتقادهم أن المال هو المدخل إلى السعادة ولذا فإنهم عندما يحسون بأن هناك نقصا في حياتهم فإنهم بطبيعة الحال يطالبون بمال أكثر " [85]

لذلك فإن الميل إلى الإشباع من حيث الحاجيات وتلبية أكثرها لا يتم مع الأوضاع الاقتصادية المتحولة في المجتمع الجزائري بالنسبة للذكور وحتى الإناث منهم " ومن دوافع خروجها أيضا الاستمتاع بالعمل كقيمة لتأكيد الذات ويظهر في دراسة (يارو) حيث قررت نسبة **48 %** من الأمهات العاملات من الطبقة الوسطى بأنهن يعملن أولا لكي يحققن ذواتهن " [85]

الجدول رقم 29 : توزيع أفراد العينة الذين اختاروا أ لا تواصل المرأة عملها والزمن المناسب الذي سوف تتوقف فيه عن العمل .

المجموع	تركها إلى حين			بعد الزواج مباشرة			بعد الخطبة مباشرة			زمن التوقيف المجال
	مج جزئي	ذكور	إناث	مج جزئي	ذكور	إناث	مج جزئي	ذكور	إناث	
21	05	05	00	06	05	01	10	10	00	ريفي
% 6.66	%41.66	%71.42	% 00	% 60	%71.42	%33.33	%43.47	%47.61	%00	
24	07	02	05	04	02	02	13	11	02	حضري
% 55.3	%58.33	%28.57	% 100	% 40	%28.57	%66.66	%56.52	%52.38	%100	
45	12	07	05	10	07	03	23	21	02	المجموع
%100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	

يهتم الجدول التالي بربط العلاقة بين الذين اختاروا أن لا تواصل المرأة عملها والزمن المناسب لديهم الذي سوف تتوقف فيه.

فنجدها بلغت الحد الأكبر لدى المجال الريفي عند المتغير تتوقف المرأة عملها مباشرة بعد الخطبة لتبلغ القيمة **05** بنسبة **71.42 %** لدى الذكور يقابلها لدى نفس المجال الريفي للإناث القيمة **1** بنسبة **33.33 %** من المجموع الجزئي المقدر بـ **06** بنسبة **60 %** من مجموع الاجابات المعبر عنها لدى المجال الريفي عموما المقدر بـ **21** بنسبة **46.66 %** من المجموع الأصلي للمبحوثين الذين أجابوا بعدم مواصلة المرأة عملها

بقيمة **45** والتي تمثل النسبة الكلية **100 %** يليها على نفس السطر لدى نفس المجال الحضري عند المتغير تركها إلى حين بقيمة مرتفعة لدى الذكور المقدر بـ **05** بنسبة **71.42 %** تقابلها القيمة المعدومة لدى جنس الإناث من المجموع الجزئي المقدر بقيمة **5** بنسبة **41.66 %** من إجمالي الاجابات المقترحة والتي تعبر في هذا الجدول على العينة الجزئية **45** بنسبة كلية **100 %** .

أما لدى المتغير بعد الخطبة مباشرة تتوقف المرأة عن العمل نجدها لدى الذكور بلغت النسبة الكلية كما هو واضح في الجدول المقدر بقيمة **10** بنسبة **47.61 %** تقابلها القيمة المعدومة لدى الإناث من المجموع الجزئي البالغ قيمة **10** بنسبة **43.47 %** من المجموع المقدر لدى المجال الريفي بقيمة **21** بنسبة **46.66 %** من الإجمالي الأصلي للإجابات المقترحة المقدر بـ **45** والتي تمثل النسبة الكلية **100 %** .

ثم نمر على التنازل على المجال الحضري حيث نجد أن أكبر نسبة كما هو مبين في الجدول لدى الإناث لدى المتغير تتوقف المرأة مباشرة بعد الخطبة بقيمة **2** بنسبة كلية مقدر بـ **100 %** يقابلها لدى الذكور القيمة **11** بنسبة بلغت **52.38 %** من المجموع الجزئي المقدر بـ **13** بنسبة **56.52 %** من إجمالي الاجابات لدى المجال الحضري البالغة قيمتها **24** بنسبة **53.33 %** من أصل العينة الخاص بهذا الجدول المقدر بـ **45** عينة والتي تمثل النسبة الكلية **100 %** تليها عند نفس المجال الحضري عند المتغير تتوقف المرأة عن العمل بعد الزواج مباشرة لدى الإناث بقيمة **02** بنسبة مقدر بـ **66.66 %** يقابلها لدى جنس الذكور القيمة **02** بنسبة **28.57 %** من المجموع الجزئي الخاص بالمتغير بعد الزواج المقدر بقيمة **4** بنسبة **40 %** من إجمالي الاجابات المعبر عنها للمجال الحضري المقدر بـ **24** بنسبة **53.33 %** من أصل العينة الخاص بالجدول المقدر بـ **45** عينة والتي تمثل النسبة الكلية **100 %** .

وفي الأخير نجد المتغير تركها إلى حين حيث بلغت النسبة القصوى لدى جنس الإناث بقيمة **5** بنسبة **100 %** يقابلها لدى الذكور القيمة **02** بنسبة **28.57 %** من العدد الجزئي للإجابات البالغ قيمته **07** بنسبة **58.33 %** من العدد الإجمالي المعبر عنه لدى المجال الحضري المقدر بـ **24** بنسبة **53.33 %** من إجمالي الأصلي للعينة الخاص بهذا الجدول المقدر بـ **45** والتي تمثل النسبة الكلية **100 %** .

من خلال الاهتمام بالزمن المناسب الذي يمكن أن تتوقف فيه الزوجة عن العمل والاكتفاء بالعمل داخل البيت وتربية الأولاد في حين اختيار بعض الذين يرفضون عمل المرأة خارج البيت ومشاركتها في مصاريف البيت أن يكون الزمن المناسب لذلك بعد الخطبة على أن العمل يشكل أحد المعوقات التي تحول بين التوزيع الطبيعي للأدوار داخل الأسرة وهي متمثلة لدى المجال الحضري بنسبة **100 %** يقابله النسب المعدومة لدى الحضر أما لدى المتغير يمكن أن تتوقف المرأة في رأي الإناث دائما لدى المتغير بعد الزواج مباشرة على أن في بعض الأحيان تطول المدة بين الخطبة والزواج ومن ذلك يمكن للمرأة أن تعمل لتغطية حاجياتها قبل الزواج

وتوفر حاجياته ، أما لدى المتغير وجب ترك المرأة العاملة تعمل على أن يتم توقيفها بعد مدة زمنية معينة لم يتم تمثيله دائما في المجال الريفي إناث في حين أن الذكور يتناقص عدد التمثيلات على التدرج كما هو ملاحظ في الجدول خاصة ونحن ندرس الفئة الريفية التي عادة تميل إلى توقيف المرأة العاملة قبل الخطبة وتمثل الأغلبية بنسبة **43.47 %** تتناقص تدريجيا كلما اتجهنا نحو التمثيل تركها إلى حين وذلك راجع إلى محددات يطرحها المجال نفسه على العكس نجد أن المجال الحضري يميل ممثلوه خاصة الإناث منهم إلى العمل حتى بعد الزواج إلى فترة زمنية غير محدودة للمساعدة في الإعالة ومن ثمة يمكن أن تتوقف المرأة عن العمل والهدف الوحيد في ذلك البناء الجيد للإقتصاد الاسري على أنهم يحافظون على التوزيع المعتاد للأدوار.

ملخص الفرضية الثالثة:

يتلخص أهم ما جاء في الفرضية الثالثة دائما عن طريق التحليلين الكمي والكيفي ، في قياس أهمية الجانب المادي للشريك ومشاركته في مصاريف البيت إما داخله أو خارجه بالعمل المأجور ورأى الطلبة في ذلك من حيث الرفض أو القبول ، على أن التغيرات الإجتماعية ساهمت بشكل واضح في تغيير الذهنيات ، ويندرج تحت هذه الفرضية العديد من الجداول من أجل ذلك.

❖ مشاركة المرأة في مصاريف البيت وإمكانية ذلك وتم إقتراح الإختيارات التالية:

نعم تشارك

لا تشارك

من خلال تسليط الضوء على العامل المادي كان حتما علينا من خلال الطرح التالي إدراج عمل المرأة كونه يحقق جانب من الدخل للأسرة ، سواء كان ذلك داخل أو خارجه على أنها محاولة منها المشاركة في الإعالة ورأى الطلبة في ذلك الوضع مع إدراج عامل الجنس علنا نستطيع من خلاله رصد تلك الفروقات في التصور .

❖ مساندة المرأة في العمل خارج البيت وتأثير ذلك على واجبها إتجاه أسرتها وتم طرح الاختيارين:

لا يؤثر

يؤثر سلبا

من خلال إدراج كلا من المتغير المجالي و الجنس وطرح عمل المرأة خارج البيت من حيث التأثير على أدائها في البيت بالإضافة إلى قياس درجة التأثير بالمرجعيات التي تقول بعدم خروج المرأة من البيت الزوجي إلا في وقت الحاجة الملحة التي تدعوا بالخروج هذا من جهة ، من جهة أخرى نجد أن الأوضاع الإجتماعية و المالية للأسرة الجزائرية قد تستدعي خروجها للعمل من أجل توفير القدر الكافي لسد الحاجيات الأساسية ، بالإضافة إلى أن المرأة مادامت قد تحصلت على مستويات تعليمية تسمح لها بإثبات وجودها ، ترى أنه من حقها في العمل المأجور إنطلاقا من الوضع السابق كل هذه العوامل حاولنا من خلال هذا الجدول قياسها من حيث التأثيرات الناجمة عن خروج المرأة للعمل خارج البيت على أدائها لدورها كزوجة ورأى الطلبة في ذلك.

❖ رأى الطلبة في إستمرار الزوجة أو المرأة عملها بعد الزواج وكان هذا السؤال مدرج في هذه المرة للذكور مع

إقحام دور المجال الجغرافي للمبحوثين :

نعم يستمر

لا يستمر

نستطيع من خلال الإجابات المدرجة في هذا الجدول الحصول على نظرة أكثر وضوحاً من سابقتها في حالة إختيار المبحوثين زوجات يعملن وهل سيستمر ذلك بعد الزواج ، ورأى المبحوثين الذكور في هذه المرة على أن الوضع المطروح يمثل مورداً مادياً هاماً.

❖ رأى الطلبة في إستمرار المرأة عملها خارج البيت بعد الزواج من جنس الإناث بنفس الإختيارات:

نعم يستمر

لا يستمر

وكما فعلنا بالنسبة لتوزيع الطلبة الذكور يهدف الجدول التالي إلى الإحاطة برأى المبحوثات الإناث من حيث مواصلتهن العمل خارج البيت بعد الزواج.

❖ توزيع أفراد العينة الذين إختاروا أن لا تواصل المرأة عملها و الزمن المناسب لتوقفها وتم إدراج ثلاثة أزمنة

بعد الخطبة

بعد الزواج

تركها إلى حين

من خلال التوزيع المتدرج للأزمنة يهدف الجدول التالي من إجمالي الإجابات المدرجة في المرة السابقة ، على أن الطرح الذي بين أيدينا يهتم بالزمان الذي ستوقف فيه المرأة عملها خارج البيت للذين راحوا يرفضون عملها الذي بدوره يمثل المورد الإقتصادي و المادي ، سواء كان لرغبة الزوجة نفسها أم لظروف إجتماعية تظهر من خلال التحليل فيما بعد.

يعد الجانب المادي من أهم المعوقات التي تعتري الحياة ، فيسعى الكثيرون من المقبلين على عملية الإختيار فيعمدون إلى تحقيق هذا الجانب من خلاله ، في حين يرفض البقية على أن الجانب المادي لا يمثل شئاً بالنسبة للأدوار التي تقوم بها المرأة داخل بيتها من فكرة أنها لا تستطيع وإن حرصت التوفيق بين الدورين ، دورها كعامله خارج البيت من خلال العمل المأجور ودورها كأم داخل أسرتها .

إستناداً إلى المعطيات السابقة من خلال الفرضية التالية سنرى مدى تحققها في النتائج النهائية لاحقاً.

الفصل 9 الاختيار وعلاقته بالعوامل الأسرية

الجدول رقم 30: يمثل توزيع المبحوثين بالمجال الجغرافي و رأيهم في أهمية تدخل العائلة في

مرحلة الاختيار

المجموع	مج الجزئي	حضري		مج الجزئي	ريفي		المجال الجغرافي رأي المبحوثين
		إناث	ذكور		إناث	ذكور	
25	18	12	06	07	03	04	مهم للغاية
%14.04	%15.25	%19.04	%10.90	%11.66	%27.27	%8.16	
117	75	41	34	42	08	34	مهم
%65.73	%63.55	%65.07	%61.81	%70	%72.72	%69.38	
36	25	10	15	11	00	11	غير مهم
%22.22	%21.18	%15.87	%27.27	%18.33	%00	%22.44	
178	118	63	55	60	11	49	المجموع
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	

نحاول عن طريق الجدول الذي أمامنا تحديد العلاقة بين المجال الجغرافي وكذا الجنس و رأيهم في أهمية تدخل العائلة في مرحلة الاختيار.

من خلال الملاحظة البسيطة للمعطيات يتبين لنا أن أكبر نسبة في هذا الجدول كانت بحوزة المتغير تدخل العائلة أمر مهم لدى فئة الإناث في المجال الريفي حيث بلغت القيمة 8 بنسبة قدرها 72.72 % يقابلها لدى جنس الذكور من نفس المجال الريفي القيمة 34 بنسبة متقاربة بلغت 69.38 % من المجموع الجزئي 42 بنسبة 70 % تقابلها لدى المجال الحضري عند نفس المتغير مهم تدخل العائلة لدى جنس الإناث بقيمة 41 بنسبة قدرها 65.07 % يقابلها لدى جنس الذكور 43 بنسبة قدرها 61.81 % من المجموع الجزئي المخصص لهذا المتغير في المجال الحضري المقدر بـ 75 بنسبة 63.55 % من مجموع الإجابات

المقترحة من طرف المبحوثين البالغة عدد 117 بنسبة 65.73 % من المجموع الأصلي من العينة المقدره بـ 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % . بعد ذلك نجد على التنازل المتغير مهم للغاية تدخل العائلة بقيمة 12 بنسبة 19.04 % لدى جنس الإناث في المجال الحضري يقابلها لدى جنس الذكور القيمة 6 بنسبة 10.90 % من المجموع الجزئي 18 البالغة نسبته 15.25 % ، وفي النظير نجد لدى المجال الريفي لدى جنس الإناث القيمة الأكبر البالغة 3 بنسبة 27.27 % يقابلها في نفس المجال الريفي عند جنس الذكور القيمة 4 بنسبة 08.16 % من المجموع الجزئي المقدر بقيمة 07 بنسبة 11.66 % كل ذلك كان من المجموع الأصلي للعينة البالغة 178 بنسبة كلية تقدر بـ 100 %.

وفي الترتيب الأخير نجد المتغير غير مهم تدخل العائلة في مرحلة الاختيار لدى المجال الحضري جنس الذكور بقيمة 15 بنسبة 27.27 % تقابلها لدى جنس الإناث القيمة 10 بنسبة 15.87 % من المجموع الجزئي لدى المجال الحضري البالغ قيمته 25 بنسبة 21.18 % يقابلها لدى المجال الريفي لدى المتغير نفسه غير مهم تدخل العائلة فنجدها بقيمة مرتفعة لدى الذكور المقدره بـ 11 بنسبة 22.44 % يقابلها القيمة المعدومة لدى جنس الإناث بنسبة 00 % من المجموع الجزئي المقدر بـ 11 بنسبة 18.33 % من المجموع الأصلي من العينة البالغ عددها 178 والتي بدورها تمثل النسبة الكلية 100 %.

إننا لا نستطيع أن نتصور علاقات إجتماعية داخل البناء ككل دون مجموعة من أفراد يتم من خلال طرائق الاتصال المختلفة تفعيل عملية الاندماج والتفاعل خاصة عندما يكون داخل الأسرة التي تمثل أبسط عملية تفاعل وأولها من حيث النشوء ، وفي هذا الجدول الذي أردنا من خلاله توضيح هذه العلاقات لا من حيث وجودها بل من حيث الأهمية التي تطرحها على أن عملية الاختيار للزواج تحتاج كما هو مبين من خلال النسب المئوية المرتفعة لدى الاختيار المهم لدى الجنسين وكذا المجالين إلا أن الشيء الذي وجب الإشارة إليه هو أنواع التدخلات ومحدوديتها داخل هذه الأهمية ، إذ يرى بعض المبحوثين أن الأهمية أساساً راجعة إلى نوع السلوك الممارس أي أن العائلة من خلال تدعيمها للأفراد على جميع الأصعدة النفسية والمالية والتوجيهية وجب أن تؤمن قبل أن تحاول التدخل لخصوصية موضوع الاختيار للزواج ، هذا الوضع حسب التصورات الإجمالية أو الاتجاه العامل للإجابات لا يمنع من تدخل العائلة خاصة في هذه المرحلة التي تتسم في العموم بصعوبتها ذلك أن المراحل الأخرى التي ستعقب عملية الانتقاء مبينة على نجاح هذا الأخير.

الجدول رقم 31 يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي وشكل العلاقات الأسرية داخل الأسرة :

المجموع	الحضري	الريفي	المجال الجغرافي	
			شكل العلاقة	
86	60	26	المتفهمة لموقف الأفراد	48.31 %
33	21	12	المتشدة لمواقفها	18.53 %
26	18	08	المتفتحة	14.60 %
14	06	08	إقتحام رأي الأفراد	7.86 %
19	13	06	الكل معا	10.67 %
178	118	60	المجموع	100 %

يُعنى الجدول الذي بين أيدينا إلى إيضاح العلاقة الموجودة بين المجال الجغرافي وشكل العلاقات الأسرية لنجدها تبلغ النسبة الأكبر لدى المجال الحضري عند المتغير أسرة متفهمة لموقف الأفراد البالغة نسبة 50.84 % بقيمة 60 يقابلها لدى المجال الريفي عند نفس المتغير الأسري المتفهم القيمة 26 بنسبة 43.33 % من مجموع الإجابات المقترحة لهذا الباب المقدر بـ 86 بنسبة 48.31 % من المجموع الكلي للعينة 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % .

في حين يلاحظ على الترتيب دائما عند المتغير الأسرة متشدة بمواقفها بلغت لدى المجال الريفي القيمة 12 بنسبة 20 % تقابلها لدى نفس المتغير في المجال الحضري القيمة 21 بنسبة 17.79 % من المجموع المقترح 33 بنسبة 18.53 % من المجموع الأصلي للعينة 178 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % .

أما فيما يخص الأسرة المتفتحة نجدها بلغت القيمة 18 لدى المجال الحضري بنسبة 15.25 % وفي المقابل نجد المجال الريفي بلغت فيه الأسرة المتفتحة القيمة 8 بنسبة 13.33 % من مجموع الإجابات المقترحة البالغة لدى النمط الأسري المتفتح قيمة 26 بنسبة 14.60 % من المجموع الأصلي 178 بنسبة إجمالية كلية 100 %

على التنازل نجد أن الأسرة التي تتسم باقتحام رأي الأفراد إحتلت المرتبة ما قبل الأخيرة لنجدها بلغت قيمة 08 بنسبة 13.33 % في المجال الريفي يقابلها في المجال الحضري القيمة 06 بنسبة 05.08 % من مجموع المجيبين البالغ 14 بنسبة 7.86 % من المجموع الأصلي للمبحوثين البالغ عددهم 178 بنسبة كلية ثابتة 100 %.

وفي الأخير نجد أن التنوع تحت المتغير الكل معاً حيث بلغت لدى المجال الحضري القيمة 13 بنسبة 11.01 % يقابله في المجال الريفي القيمة 06 بنسبة 10 % من لمجموع المقترح لدى المتغير الكل معاً والذي يعني التنوع من كل ما سبق ذكره من الأساليب الأسرية حيث بلغت الإجمالية 19 بنسبة 10.67 % من المجموع الأصلي للعينة والمقدر عددها 178 التي تمثل النسبة الكلية 100 %.

يهدف الجدول من خلال المعطيات التي تحدد الواقع الذي يعيشه الأفراد المبحوثين والشباب عموماً إذ أن هذه العملية الاجتماعية التي تصدر من العائلة تحدد في الغالب سلوك الأفراد كما نجدها تنطبع على كيفية تفكيرهم وطريقة الحياة لديهم ، إلا أن هذا الشكل من التأثير المتبادل بين الأفراد يتضح بشكل كبير في المجال الريفي وذلك ببساطة العلاقات ووضوحها مع أنها تمتاز بالضبط والتشدد خاصة عندما يكون الأمر يخص التقاليد والأعراف داخل هذا المجال ويساعده في ذلك الشكل العام للأسرة الممتدة والضغط الذي يمثله الجد والجدة والعم وحتى الجيران على أنها تمثل العامل العقابي داخل المجتمع بينما يقل شكل الضبط الأسرى كلما إتجهنا إلى التمدن واتساع العلاقات داخل المدينة وفي الجدول التالي حاولنا أن نلم بجميع الأشكال المحتملة التي يطرحها كل من المجالين الريفي والحضري من المتقهما لموقف الأفراد إلى المتشددة لمواقفها وغيرها من العناصر الاحتمالية لأنواع الضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري ، إلا أن الوظيفة الضبطية التي كانت تلعبها الأسرة على وجه الخصوص والمؤسسات الأخرى قد تقلص إلى حد كبير كما تمليه علينا النسب المئوية من الأسلوب المتفهم لموقف الأفراد خاصة ونحن نعالج موضوع الاختيار للزواج لدى الجنسين ولكن هذا التقلص لا يجب أن يكون مصدراً للإزعاج للبعض كما يظهر بعض الطلاب على أنه مؤشر لتخلي الأسرة على دورها بالكامل .

إن هذه النتيجة الواضحة تؤكد على لسان النخبة أن الوضع العام لشكل المعاملة داخل الأسرة اتجه بنسبة 50.84 % لدى المجال الحضري في حين يتناقص قليلاً بنسبة 43.33 % لدى الشكل المتفهم ويعني ذلك بشكل واضح أن الأسرة الجزائرية لم تكن يوماً ضد رغبة الأفراد على أن تتم عملية الاختيار من الجنسين خاضعة لرقابة الأحكام والعقل.

أما الجدول الذي بين أيدينا فيعنى بدراسة العلاقة بين المجال الجغرافي وكذا جنس المبحوثين والعوامل التي تؤدي إلى إنجاح عملية الاختيار فنلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية وبالضبط لدى المتغير الاختيار الشخصي لدى المجال الحضري عند جنس الإناث حيث بلغ قيمة **37** بنسبة **35,57%** إما لدى الذكور في نفس المجال عند نفس الاختيار نجد أنها بلغت القيمة **31** بنسبة **34,44%** من المجموع الجزئي للمجال الحضري المقدر بقيمة **68** بنسبة **35,05%** يقابله في المجال الريفي لدى جنس الذكور وكذا الإناث التساوي في النسب حيث بلغت **33,33%** وقيمة **28** لدى الذكور أما الإناث فبلغت القيمة **7** من المجموع الجزئي المعبر عنه لدى فئة المجال الريفي عند الاختيار الشخصي المقدر بقيمة **35** بنسبة **33,33%** من المجموع الكلي للإجابات الأصلية الخاصة بهذا الجدول والمقدرة بقيمة **299** والتي تمثل النسبة الكلية **100%**.

يليهما على التنازل المتغير الاختيار الشورى لدى المجال الريفي بالضبط في جنس الذكور حيث بلغت القيمة **21** بنسبة **25%** أما لدى الإناث فنجدها بقيمة **3** بنسبة **14,28%** من المجموع الجزئي الذي بلغ القيمة لدى المجال الريفي **24** بنسبة **22,85%** يقابلها لدى المجال الحضري عند جنس الإناث القيمة **20** بنسبة **19,23%** أما عند جنس الذكور فنجدها وصلت إلى القيمة **15** بنسبة **16,66%** من المجموع الجزئي المقدر بالمجال الحضري عند الجنسين البالغ عدد إجاباته المعبر عنه القيمة **59** بنسبة **19,73%** من المجموع الأصلي لعدد الإجابات والبالغ قيمته **299** والتي تمثل النسبة الكلية **100%**.

- أما فيما يخص المتغير أن يسبق الزواج حب وتعارف فنجد أنه بلغ أقصاه لدى لمجال الحضري لدى فئة الذكور حيث بلغ القيمة **20** بنسبة **22,22%** أما لدى الإناث فنجد أنه ممثل بالقيمة **19** بنسبة **18,26%** أما المجموع الجزئي المقدر للمجال الحضري لدى نفس المتغير بقيمة **39** وبنسبة **20,10%** يقابله في المجال المقابل أي ريفي القيمة الأكبر لدى جنس الإناث بقيمة **4** بنسبة **19,04%** أما لدى الذكور فنجدها بقيمة **14** بنسبة **16,66%** من المجموع الجزئي المقدر بقيمة **18** وبنسبة بلغت **17,14%** من المجموع الأصلي للمبحوثين البالغ عدد إجاباتهم **57** والتي تمثل النسبة المئوية **19,06%** من إجمال الإجابات الكلية المقدر بـ **299** بنسبة **100%**.

- أما المجاميع الخاصة بمتغير التقارب في المستوى الثقافي فنجد في أعلى نسبة لدى المجال الحضري عند جنس إناث بقيمة **22** بنسبة **12,15 %** بينما نجدها لدى الذكور في نفس المجال الحضري المقدرة بقيمة **36** بنسبة **18,55 %** من المجموع الجزئي المخصص للمجال نفسه يقابله لدى المجال الريفي وبضبط عند جنس الإناث القيمة **4** بنسبة بلغت **19,04 %** في حين نجدها لدى جنس الذكور فتظهر بقيمة **13** بنسبة **15,47 %** من المجموع الجزئي المخصص للمجال الريفي المقدرة عدد إجاباته قيمة **17** بنسبة **16,19 %** من المجموع الأصلي لعدد الإجابات الكلية المقدرة بقيمة **53** تمثل النسبة **17,72 %** من المجموع الأصلي **299** والتي تمثل النسبة **100 %** .

وفي الترتيب نجد أن الاختيار الوالدي على أنه أحد العناصر التي تطرح النجاح في عملية الاختيار يحتل المرتبة الخامسة بقيمة أعلى لدى المجال الريفي عند جنس الإناث حيث بلغت قيمة الاجابات المعبر عنها بـ **2** بنسبة **9.52 %** أما جنس الذكور فنجدها كما هو ملاحظ بلغت القيمة **3** بنسبة منخفضة قدرها **3.57 %** من المجموع الجزئي المقدرة للمجال الريفي بقيمة **5** بنسبة **4.76 %** يقابله لدى المجال الحضري لدى جنس الذكور القيمة **07** بنسبة **7.77 %** أما لدى الإناث فتتخفف قليلا إلى أن تصل إلى قيمة **03** بنسبة **2.88 %** من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري والمقدرة قيمته بـ **10** بنسبة **5.15 %** من المجموع الأصلي للإجابات لدى المجالين المقدرة بقيمة **15** بنسبة **5.06 %** من المجموع الأصلي للإجابات الكلية المقدرة بـ **299** والتي تمثل المنسبة الكلية **100 %** .

- أما فيما يلي وعلى التنازل نجد أن المتغير عدم عمل الزوجة فنجدها بقيمة أعلى في المجال الريفي بقيمة **1** بنسبة **4.76 %** لدى الإناث أما لدى الذكور فبلغت قيمة **2** بنسبة **2.88 %** من المجموع الجزئي الخاص بالمجال الريفي يقابله لدى المجال الحضري وبالضبط لدى جنس الذكور قيمة **3** بنسبة **3.33 %** أما لدى الإناث في نفس المجال الحضري معبر عنها بقيمة **1** بنسبة **0.96 %** من المجموع الجزئي المعبر عنه لدى المجال نفسه بقيمة **4** بنسبة **2.06 %** وذلك كان من إجمالي عدد الإجابات المخصصة للمجالين والمقدرة بقيمة **7** بنسبة **2.34 %** من إجمالي عدد المبحوثين المقدر عددهم **299** والتي تمثل النسبة المئوية **100 %** .

وفي الأخير نجد على الترتيب المتغير الاختيار من ذوي القرابة على أنه عامل من عوامل النجاح في عملية الاختيار بأعلى قيمته له في المجال الريفي لدى جنس الذكور بقيمة بسيطة بلغت **03** بنسبة **3.75 %** أما لدى الإناث في نفس المجال فنجدها بقيمة معدومة **00** بنسبة **00 %** من المجموع الجزئي **03** بنسبة **2.85 %** يقابله لدى المجال الحضري القيمة الأكبر لدى جنس الإناث بقيمة **02** بنسبة **1.92 %** أما لدى الذكور فنجدها بالقيمة المعدومة **00** بنسبة **00 %** من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري البالغ **02** بنسبة **1.03 %** من إجمالي الاجابات المخصصة للمجالين المقدره بقيمة **05** بنسبة **1.67 %** وذلك من إجمالي عدد المجيبين المقدر عددهم **299** والتي تمثل النسبة المئوية الكلية **100 %** .

نخلص من خلال العوامل المطروحة في خلق النجاح في عملية الاختيار وذلك من أجل ضبط العوامل الايجابية وكذا السلبية التي تتدخل بشكل أو بآخر في هذه العملية التي عادة ما تحدث تداخل في العوامل الاجتماعية ، الثقافية وحتى الاقتصادية والأسرية منها إلا أن الهدف المتوخى من ترتيب هذه العوامل توضح الأهمية في إنجاح هذه العملية في حين كان ميل المبحوثين إلى اعتبار العامل الشخصي من أهم العوامل على انه يمثل الاقتناع بشريك الحياة من الجنسين والمتمثلة بنسب متقاربة تتراوح بين **33 %** إلى **35 %** في المجالين ولدى الجنسين والأمر الذي يجعل من العملية تكاد تكون قرارا يخص الفرد نفسه وقناعاته التي يستطيع أن يتصور من خلالها شريك الحياة.

على أن المبحوثين والذين يمثلون النخبة التي تلقت تعليما عالي ذهبوا إلى إقحام الأسرة وأخذ رأيها في المتغير الاختياري الشوري الذي يتم من خلال التشاور وطرح وجهات النظر في العملية وكذا في شريك الحياة والذي سيكون عضو من الأسرة لاحقا بعد الزواج بنسبة لا بأس بها داخل الجدول على أن الرأي الأخير يبقى لدى الفرد نفسه.

الجدول رقم : 33 – يوضح العلاقة بين المجال الجغرافي والجهات الفاعلة في عملية الاختيار.

المجموع	حضري			ريفي			المجال الجغرافي الأشخاص الفاعلون
	مج جزئي	إناث	ذكور	مج جزئي	إناث	ذكور	
113 % 44.48	73 %43.71	35 37.63%	38 %51.35	40 % 45.97	07 %41.17	33 %47.14	الأم
59 %23.22	41 %24.55	29 %31.18	12 %16.21	18 % 20.68	06 %35.29	12 %17.14	الأب
39 %15.35	26 %15.56	16 %17.20	10 %13.51	13 %14.94	01 %5.88	12 %17.14	الأصدقاء
13 % 5.11	07 % 4.19	03 %3.22	04 %5.40	06 %6.89	01 %5.88	05 %07.14	الأقارب
30 %11.81	20 %11.97	10 %10.75	10 %13.51	10 %11.49	02 %11.76	08 %11.42	آخر حدده
254 %100	164 %100	93 %100	74 %100	87 %100	17 %100	70 %100	المجموع

يهدف الجدول المطروح أمامنا إلى الربط بين المجال الجغرافي وكذا جنس المبحوثين والجهات الفاعلة في عملية الاختيار من الجهات المقترحة فنجدها تبلغ النسبة الأعلى لدى جنس الذكور الحضريين القيمة 38 بنسبة 51.35 % تقابلها لدى نفس المجال الحضري عند جنس الإناث القيمة 35 البالغة نسبة 37.63 % من المجموع الجزئي 73 بنسبة 43.71 % أما في المجال الريفي نجدها مرتفعة الذكور لتبلغ قيمة 33 بنسبة 47.14 % يقابلها دائما عند المتغير الأم لدى الإناث القيمة 07 بنسبة 41.17 % من المجموع الجزئي المقترح لدى المجال الريفي عند متغير الأم القيمة 40 بنسبة 45.97 % من المجموع الكلي للمجيبين للمجالين المقدره بقيمة 113 بنسبة 44.48 % من المجموع الأصلي للعينة 254 والتي تمثل النسبة الكلية 100 % في هذا الجدول على وجه الخصوص.

يعد متغير الأم نجد على التوالي كما هو ملاحظ في الجدول لدى المتغير الأب عند المجال الريفي بقيمة 6 بنسبة 35.29% يقابلها لدى المجال نفسه عند الجنس المقابل ذكور القيمة 12 بنسبة 17.14% من المجموع الجزئي الخاص بالمجال الريفي أما في المجال الحضري فنجد أكبر نسبة مسجلة في نفس المتغير الأب القيمة 29 بنسبة 31.18% عند جنس الإناث يقابلها لدى جنس الذكور القيمة 12 المعبر عنها بنسبة 16.21% من المجموع الجزئي 41 بنسبة 24.55% من المجموع المقترح لدى المجالين المقدر بقيمة 59 بنسبة 23.22% من المجموع الأصلي 254 بنسبة كلية 100%.

من جهة أخرى نلاحظ لدى المتغير أصدقاء عند المجال الحضري جنس الإناث القيمة 16 بنسبة 17.20% يقابلها لدى جنس الذكور عند نفس المتغير الأصدقاء القيمة 10 بنسبة 13.51% من المجموع الجزئي الخاص بالمجال الحضري البلاغ قيمة 26 بنسبة 15.65% أما في المجال الريفي فنلاحظ أن الاجابات محصورة جزئيا لدى فئة الذكور بقيمة 12 بنسبة 17.14% من مجموع المجيبين يقابله لدى جنس الإناث في نفس المجال الريفي عند المتغير السابق ذكره القيمة 01 بنسبة مقدرة 5.88% من المجموع الجزئي المعبر عنه لدى المجال الريفي البالغ القيمة 13 بنسبة 14.94% من المجموع الإجمالي للمبحوثين الذين أجابوا في المجالين الريفي والحضري عند متغير الأصدقاء بقيمة 39 بنسبة 15.35% من المجموع الأصلي للعينة 254 المخصصة لهذا الجدول بنسبة كلية معبر عنها بـ 100% .

أما فيما يخص متغير الاقارب فنجدها بلغت القيمة الكبرى كما هو موضح في الجدول لدى المجال الريفي عند جنس الذكور حيث بلغت القيمة 05 من مجموع الاجابات والمقدرة بنسبة 7.14% تقابله لدى جنس الإناث عند نفس المجال الريفي القيمة 01 بنسبة 5.88% من المجموع الجزئي المخصص للمجال الريفي يقابله في المجال الحضري القيمة الأكبر لدى جنس الذكور المقدرة بـ 4 بنسبة 5.40% من مجموع الاجابات تليها لدى جنس الإناث لدى متغير الاقارب دائما والمجال نفسه القيمة 03 بنسبة 3.22% من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري والمقدرة بقيمة 13 بنسبة 5.11% من المجموع الأصلي للعينة البالغة 254 بنسبة كلية مقدرة بـ 100%.

وفي الأخير نجد المتغير آخر حدده وفي هذا الباب نجد أن النسب تقاربت لتصل لدى المجال الحضري أقصاها عند جنس الذكور القيمة **10** بنسبة **13.51%** تقابله لدى جنس الإناث القيمة نفسها أي عشرة بنسبة قدرها **10.75 %** من المجموع الجزئي المخصص للمجال الحضري عند المتغير آخر حدده القيمة **20** بنسبة **11.97 %** تقابلها في المجال الريفي النسبة الأعلى لدى جنس الإناث والذكور متقاربة في حين بلغت لدى الإناث القيمة **2** بنسبة **11.76 %** **تقابلها** لدى جنس الذكور القيمة **08** بنسبة **11.42 %** من المجموع الجزئي المخصص للمجال الريفي عند المتغير المذكور أعلاه كل ذلك كان من مجموع الإجابات لدى المجالين المقدره بـ **30** بنسبة **11.81 %** من الإجابات الكلية التي تعبر عن إجمالي العينة المقدره في هذا الجدول بـ **245** بنسبة كلية **100 %**.

يعبر شكل الاتصال ونوعه ميزة تخص الأفراد أنفسهم بغرض النظر على المستويات العامة داخل المجتمع وخصوصياته الثقافية الذي يطرح عادة الحرج في مثل هذه المواضيع كالاختيار للزواج مثلا إلا أن الأمر يكون شبه إلزامي حين لا يستطيع الفرد لوحده تخطي هذه المرحلة فيعتمد أساسا على درجة الثقة والتفاعل الصريح مع بعض الجهات المقربة وفي هذا الجدول قمنا بإدراج كل الاحتمالات التي يمكن أن يعتمد عليها المبحوثين وتصوراتهم على الجهات والأشخاص الفاعلين في هذه المرحلة وذلك من شأنه أن يعطينا فكرة عامة على شكل العلاقات الاجتماعية الأسرية وحتى منها غير متعلقة بالأسرة ومن خلال ذلك لاحظنا أن نسبة المبحوثين عادة يميلون إلى شخص ألام بدرجة أولى وهي تكاد تتقارب عند جميع المتغيرات المجالية وحتى الجنس منها إذ تتراوح هذه الأهمية كما هو ملاحظ في الجدول لدى الذكور لتقل لدى الجنس المقابل إناث في حين ترتفع نسبة الإناث لدى الشخص الأب في حين تنخفض لدى الذكور على أن الأب أقل فاعلية من ألام في حين اعتبر بعض المبحوثين الدعم الأبوي كان مقتصرًا على الجانب المادي على العكس من ذلك نجد ألام تمثل الجانب العاطفي والذي يغدوا في هذه المرحلة أهم بكثير من الجانب المادي وهذا ما نلاحظه بشكل واضح في إجابات المبحوثين ، وفي هذا السن الذي يمثل مرحلة ما قبل الزواج يحتاج كل من الجنسين إلى دعم نفسي خاصة من ألام على اعتبارها الشخص العاطفي والمركزي داخل التنظيم الاجتماعي والأسري بالأخص في حين نجد أن الأب يمثل السلطة داخل البيت والتي تلزم الأفراد بالخضوع وهي تمثل القوة في أكثر المواقف التي يمكن أن يتصل بها مع الأولاد .

إلا أن الشيء الذي يمكن أن نستخلصه من المعطيات الأولية أن عملية الاختيار تتم من خلال أنماط التنشئية داخل الأسرة إذ تتسم بالمرونة في حالة ما إذا كانت الأسرة كذلك والعكس بالعكس نجد أن العملية تميل إلى اعتماد المقبلين على الاختيار إقحام بعض الجهات الفاعلة والتي قد تمثل الأصدقاء أو الأقارب أو غيرهم من الجهات التي يراها المبحوثين انسب بناء على شكل العلاقات داخل التنظيم الأسري.

الجدول رقم 34 يوضح العلاقة بين شكل العلاقة الأسرية ورأي المبحوثين في الصلة القرابية من حيث أخذها وعدمه بعين الاعتبار :

المجموع	الكل معا	إقحام رأي الأفراد في المواضيع الهامة	متفتحة	متشددة لموافقها	متفهمة لموقف الأفراد	شكل العلاقات الأسرية الرأي في القرابة كاختيار
38 % 21.34	04 %19.04	04 % 30.76	08 % 29.62	07 % 21.87	15 % 17.64	نعم
140 % 78.65	17 % 80.95	09 % 69.23	19 % 70.37	25 % 78.12	70 % 82.35	لا
178 % 100	21 %100	13 % 100	27 % 100	32 % 100	85 % 100	المجموع

يوضح الجدول رقم 33 العلاقة بين شكل العلاقة الأسرية ورأي المبحوثين في الاختيار على أساس الصلة القرابية ، لنجدها بأعلى مستوى لدى المتغير لا يمكن أخذها بعين الاعتبار عند الأسرة ذات الطابع المتفتحة بقيمة 70 بنسبة 82.35 % من الاجابات الكلية المقدره لدى نفس

المتغير المقدر بـ **140** بنسبة **78.65 %** تليها على الترتيب لدى المتغير نفسه لا عند الأسرة ذات الطابع الإجمالي أو الكل معا بقيمة **17** بنسبة **80.95 %** من نفس العدد المقترح **140** بنسبة **78.65 %** تعقبها كما هو ملاحظ عند نفس المتغير العمودي لا لدى الأسرة ذات الطابع متشددة لموافقها بقيمة **25** بنسبة **78.12 %** من المجموع الثابت المقترح **140** بنسبة **78.65 %** ، تليها لدى نفس المتغير لا هذه المرة لدى الشكل المتفتح كما هو مبين في الجدول بقيمة **19** بنسبة **70.37 %** من نفس المجموع السابق **140** بنسبة **78.65 %** وفي الأخير نجد لدى الكل العلانقي إقحام رأي الأفراد في المواضيع الهامة لدى المتغير لا بلغت القيمة **9** بنسبة **69.23 %** من المجموع المقترح المعبر عنه بقيمة **140** بنسبة **78.65 %** من المجموع الأصلي للعينة **178** والتي تمثل النسبة الكلية **100 %** ، كان ذلك في السطر الثاني عند الأعمدة جميعها.

وبذلك ننقل إلى المتغير نعم فنجد أن أكبر نسبة لديه لدى الأسرة ذات العلاقة والتي تقول بإقحام رأي الأفراد في المواضيع الهامة بقيمة **4** بنسبة **30.76 %** من مجموع المقترح للإجابات عند المتغير نعم المقدر إجمالاً بـ **38** بنسبة **21.34 %** تليها في نفس المتغير الأسرة ذات الطابع المتفتح بقيمة قدرها كما هو ملاحظ **8** بنسبة **29.62 %** من نفس المجموع الإجمالي **38** بنسبة **21.34 %** تعقبها عند نفس المتغير نعم يمكن أخذ الصلة القرابية بعين الاعتبار كمقياس للاختيار القيمة الثالثة على الترتيب عند طابع الأسرة المتشددة بقيمة **07** بنسبة **21.87 %** من المجموع الجزئي **38** بنسبة **21.34 %** ، تليها على التنازل عند نفس المتغير نعم لدى الأسرة ذات الطابع الكل معا بقيمة **04** بنسبة **19.04 %** من المجموع الجزئي **38** بنسبة **21.34 %** لدى المتغير نعم.

وفي الأخير نجد لدى المتغير نعم يمكن أخذ الصلة القرابية بعين الاعتبار لدى الأسرة المتميزة بطابع المتفتح لنجدها بقيمة **15** بنسبة **17.64 %** من المجموع الجزئي المقترح لدى المتغير نفسه البالغ قيمته **38** بنسبة **21.34 %** من المجموع الأصلي للعينة البالغ **178** والتي تمثل النسبة الكلية **100 %**.

يختص هذا الجدول بدراسة تصورات طلبة الماجستير في الصلة القرابية على أنها معطى من جملة المقاييس التي يمكن أن يأخذها الشاب المقبل على الزواج بعين الاعتبار وعادة ما

يشارك في ذلك الوالدين وقد يميل الأفراد في بعض الأحيان إلى هذا الاختيار لإرضاء طرف من الأطراف وقد يجبر على ذلك ، وفي مستهل هذه القراءة أردنا أن نقيس اهتمام الطلبة بهذا الجانب أي الاختيار من ذي القرابة الدموية مقرونة بشكل الأسرية الذي ينتمي إليها هذا الفرد وذلك كان في وقت سابق من أجل الحفاظ على الجماعة وأمنها واستقرارها نظرا للظروف التي كانت تعيشها المجتمعات من حروب وثورات قد تدوم إلى أجيال ، فكان هذا الشكل أكثر انتشارا نظرا لتماثيه مع الاحتياجات الاجتماعية، وفي عصرنا الحالي فإن توسيع المعرفة وكذا التعليم وغياب تلك المظاهر الفوضوية أصبح على الأفراد استعمال كامل حرياتهم في الاختيار وفي الجدول الذي يهدف عموما إلى قياس درجة الاهتمام بمقياس القرابة نلاحظ أن التوجه العام كان للمبجوثين كما هو ملاحظ بنسبة مرتفعة لدى منطق الرفض وعدم اتخاذه كمقياس ذا أهمية وهو متمثل بنسبة **78.65 %** كمتوسط لمجموع النسب المئوية وهي بنسبة عالية مقارنة بالمبجوثين الذين فضلوا الاختيار من ذوي القرابة والملاحظ هنا أن **78.12 %** من الطلبة الذين تمتاز أسرهم بالتشدد لمواقفها إلا أنهم رفضوا الاختيار من ذو القرابة بقيمة **25** إجابة من مجموع الاجابات المقدرة للأسر المتشددة والمتمثلة بقيمة **32** إجابة. وهذا من شأنه إعطاءنا فكرة على تصورات الطلبة وميلهم إلى الاختيار من خارج ذي القرابة على انه مظهر يجب أن يخضع للقناعة الشخصية لا للعوامل الأسرية كالتشدد والرفض أو التي قد " ينفر أفراد العائلة من هذه المعاملة الاستبدادية التي يمارسها الأب والجد " [86]

الجدول رقم 35 : توزيع أفراد العينة حسب المجال الجغرافي ورأيهم في الاختيار المسبق للابن من الجنسين

المجموع	المجال الجغرافي		رأي المبحوثين
	الحضري	الريفي	
85 47.75 %	32 53.33 %	53 49.07 %	فيه تجاوز لرغبة الأفراد
37 20.78 %	11 18.33 %	26 24.07 %	مظهر تجاوزه الزمن
21 11.79 %	02 3.33 %	19 17.59 %	مقبول
35 19.66 %	15 25 %	20 18.51 %	مرفوض
178 100 %	35 100 %	108 100 %	المجموع

يبين الجدول رقم 34 العلاقة بين المجال الجغرافي ورأيهم في الاختيار المسبق للابن من الجنسين فنلاحظها اتخذت القيمة الأكبر لدى المجال الحضري لدى المتغير فيه تجاوز لرغبة الفرد بقيمة 32 بنسبة 53.33 % يقابلها لدى المجال الريفي لدى نفس المتغير القيمة 53 بنسبة 49.07 % من المجموع المعبر عنه بقيمة 85 بنسبة 47.75 % من المجموع الأصلي للعينة البالغ عددهم 178 التي تمثل النسبة الكلية 100 %.

تليها على التنازل كما هو ملاحظ في الجدول لدى المجال الحضري القيمة 15 بنسبة 25 % عند المتغير المرفوض لمثل هذه السلوكيات يقابلها لدى المجال الريفي القيمة 20 بنسبة 18.51 % من المجموع المقترح المقدر بـ 35 بنسبة 19.66 % من المجموع الأصلي للعينة المقدر بـ 178 بنسبة كلية معبر عنها بـ 100 .

وبعد ذلك نجد على الترتيب المتغير مظهر تجاوزه الزمن لدى فئة المجال الريفي حيث بلغت قيمة **26** بنسبة **24.07** يقابلها لدى المجال الحضري القيمة **11** بنسبة **18.33** % من المجموع المجيبين المقدر بـ **37** بنسبة **20.78** % من المجموع الأصلي للعينة البالغ **178** فرد والتي تمثل النسبة الكلية **100** %

وفي الأخير نجد متغير القبول يحتل المرتبة الأخيرة بقيمة **19** بنسبة **17.59** % لدى المجال الريفي يقابله لدى المجال الحضري القيمة **02** بنسبة **3.33** % من المجموع المعبر عنه لدى هذا المتغير البالغة قيمة **21** بنسبة **11.79** % من إجمالي من عدد المبحوثين **178** والتي تمثل النسبة الكلية **100** %.

يهدف الجدول التالي والذي يهتم بدراسة مواقف الطلبة من الاختيار المسبق للابن من الجنسين ولتوضيح العلاقة أكثر تم إدراج العامل المجالي والذي يحدد في الغالب طريقة التعامل وأنماط السلوك لدى الأفراد في حين تعتبر الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية على الإطلاق إذ أنها " أول بيئة تتولى هذا الإعداد ، فهي تستقبل المولود وتحيطه وتروضه على آداب السلوك الاجتماعي وتعلمه ... تراثهم الثقافي والحضاري " [87] وعلى هذا النحو نجد أن الانتماء الاجتماعي والأسري بالأخص تأثير بالغ الأهمية على مستوى الذهنيات للأفراد .

وبطبيعة الحال سيكون هذا الوضع له انعكاسات الإيجابية والسلبية منه على الصعيد الشخصي والاجتماعي وحتى النفسي والذي يمثل في الغالب الثقة في الذات والمشاركة الفعالة من خلال السلوكيات في العلاقات الاجتماعية ويلعب التعليم الجامعي دورا بارزا في تنمية ملكة التميز لدى الأفراد من خلاله يستطيع الأفراد تميز السلوكيات الاجتماعية السلبية التي وجب الابتعاد عنها رغم أنها تمثل الإرث الثقافي والايجابية منها على أنها سلوكيات تخضع للعقلانية أكثر منها عاطفية حيال الانتماء الاجتماعي.

لهذا الغرض حاولنا استفسار عن مدى تأقلم المبحوثين على أنهم يمثلون النخبة المتعلمة والتي تحصلت على تعليم يؤهلها لإصدار القرارات وتبنيها في نفس الوقت من تلك السلوكيات

الاجتماعية واخترنا منها الاختيار المسبق للابن من الجنسين على انه كان يمثل واقعا اجتماعيا
وجب الإشارة إليه.

ومن خلال الاحصائيات والنسب المئوية يتبين لنا أن أغلب الطلبة تراوحت إجاباتهم بين
منطلق أنه مظهر تجاوز لرغبة الأفراد وهي تتضح أكثر لدى المجال الحضري بنسبة **53.33**
% لتقل لدى المجال المقابل أي الريفي في حين نجد أن التصور الثاني لدى فئة المبحوثين من
أصل ريفي على انه مظهر تجاوزه الزمن بنسبة **24.07 %** أما لدى المجال الحضري فذهب
إلى رفض السلوك تماما والمتمثل بنسبة **25 %** وذلك راجع إلى عدم وجوده من جهة
والاستقلالية للأفراد داخل هذا المجال ، كما أن الظروف الجديدة مثل التعلم وتلاشي السلطة داخل
النظام الاسري وكذا شكل العائلة في المجتمع الجزائري أثر واضح على شخصية الأفراد عموما
وعلى المبحوثين خاصة كونهم تلقوا تعليما عالي يسمح لهم بتصور أكثر دقة للحياة.

تهتم هذه الفرضية بتسليط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية الإختيار ، وبالأخص تلك التي تطبع العلاقات الأسرية ومن ذلك يتم على أساس التحليلين الكمي والكيفي من أجل إبراز مدى وقوة التأثير المتبادل على أنه يتم بطريقة طردية ، أي كونه سلبي إنعكاساً للعوامل الأسرية التي تتسم بالتشدد وعدم إقحام الأفراد في المواضيع كهذه وفي العكس هو إيجابي إنطلاقاً من شكل العلاقات المتفتحة .

هذا النمط من الضبط الذي تحدده بعض الأسر الجزائرية إنطلاقاً من الثقافة المرجعية و استناداً للمعارف التي عادة ما تعتمد في أغلبها على الخبرة لا أكثر، في حين نجد أن الطلبة و الذين يمثلون الطبقة المتعلمة و التي تلقت تعليماً جامعياً عال ، تحاول من خلال فتح باب النقاش و المفاوضة عسى أن تضمن النجاح و إختيار السليم مبنياً على التشاور و تبادل الخبرات و المعارف والخروج بحل يرضي الجميع ، إلا أن هذا الوضع لا يتم إلا في أسرة تمتاز بشكل يسمح للأفراد ممارسة بعضاً من حرياتهم إن لم نقل إستعمال كل حريتهم خاصة في الأمور الشخص كالإختيار ، وهنا وجب الإشارة إلى أن التناسب الطردوي والذي يمثل تصور النجاح أو الفشل في الإختيار للزواج مقترن حسب الفرضية الرابعة بمدى مرونة العلاقات و إقحام رأى الأفراد على أنه شيء يهتمهم بالدرجة الأولى ، ومن أجل ذلك تم إدراج جملة من الجداول .

❖ أهمية تدخل العائلة في نظر المبحوثين مع مراعاة المجال الجغرافي لهم وتم إدراج الإختيارات

التالية:

مهم للغاية

مهم

غير مهم

يهدف هذا الطرح إلى قياس أهمية تدخل الأسرة في عملية الإختيار على أنه وضع يخدم الأفراد بالدرجة الأولى ، أما الأسرة فأنها تحاول من خلال التدخل ودورها كمؤسسة إلى توجيه سلوك أفرادها عن طريق التنشئة والميل الفطري للوالدين في ضمان مصلحة الجماعة و الإهتمام"

بالقيم باعتبارها ميكانزمات للتضامن الإجتماعي " كما صرح به "إميل دوركايم" في كتابه "الأشكال الأولية للحياة الدينية" ، على أساس أن الدين أحد أهم هذه العوامل التي تربط العلاقات الأسرية بين جيلين ، جيل الآباء يمثل الضبط الإجتماعي وجيل الأبناء والذي يمثل الديناميكية الإجتماعية.

❖ شكل العلاقات الأسرية داخل النظام الإجتماعي مع مراعاة المجال الجغرافي وبذلك تم إدراج أهم العلاقات الشائعة

متفهمة لموقف الأفراد

متشددة لموقفها

متفتحة

إقحام رأى الأفراد في المواضيع الهامة

الكل معا

من أجل ذلك وتدعيما للتصور السلوكي للأفراد الذي قد يتجه نحو مراعاة رأى الأسرة خاصة حين نكون أمام أشكال قد تهمل رأى الأفراد أو لا ترى في إقحامهم أهمية ، فيكون من الحتمي أن يكون الإختيار ليس في صالح الأولاد في حين يخدم بالدرجة الأولى العائلة أو الجماعة ، وفي هذا الطرح نحاول رسم صورة واضحة من خلال الإجابات على طبيعة العلاقات داخل الأسرة كون عملية الإختيار تخضع لعدة عوامل أهمها العوامل الأسرية ، مع إدراج عامل المجال الجغرافي عله يعطينا فكرة أكثر وضوحا.

❖ العوامل التي تؤدي إلى إنجاح عملية الإختيار في تصور الطلبة مقرونا بالعاملين الجنس والمجال الجغرافي وقد إقترحنا العوامل التالية:

أن يسبق الزواج حب

الإختيار من ذوى القرابة

الإختيار الشخصي

الإختيار الوالدي

الإختيار الشوري
التقارب في المستوى الثقافي
عدم عمل الزوجة

يهتم بالدراسة الجدول التالي بطرح أهم المستويات التي يمكن أن تطرح صبغة النجاح لعملية الإختيار ، في حين تم إدراج جملة متنوعة قد تطرح لنا نمط التفكير لدى الطلبة متأثرة طبعاً بالمرجعيات الفكرية و الإجتماعية للمجال وكذا نمط العلاقات داخل الأسرة، يخضع لها بصورة مباشرة عن طريق التفاعل الحاصل بنوعيه السلبي والإيجابي.

❖ تحديد الجهات الفاعلة في عملية الإختيار مع إقحام المجال و الجنس وفي ذلك تم تحديد العناصر الفاعلة داخل المجتمع ككل:

الأم

الأب

الأصدقاء

الأقارب

آخر حدده

من خلال تحديد الجهات الفاعلة داخل الأسرة و المجتمع ككل من طرف المبحوثين ، يمثل بالدرجة الأولى قضية الميل العاطفي للمبحوثين ، لمن يرونه من خلال التفاهم وكذا التفهم و المخالطة العنصر الذي يضمن لهم إختيار سليم يتضمن بالدرجة الأولى رغبة المقبل على العملية ، فيه إتجهت الإجابات عند المتغير آخر يحدده في الغالب الشخص نفسه .

❖ شكل العلاقات الأسرية ورأى المبحوثين في الصلة القرابية في أخذها بعين الإعتبار لدى الإختيار للزواج وتم إدراج في هذا الجدول شكل العلاقات الأسرية ومنطق قبول الصلة القرابية .

نعم

لا

من هذا الجدول يتم ملاحظة الإتجاه العام للمبحوثين ورأيهم في الصلة القرابية في حين كان هذا المظهر من أهم الأساليب ، التي يعتمد عليها جيل الآباء نظرا لعدة إعتبرات ثقافية وإجتماعية وحتى السياسية منها ، من خلال الإجابات المعبر عنها تقيد الأبناء بالنمط القديم إما لرغبتهم في إختيار على هذا الأساس أو خضوعا منهم ومراعاة رغبة الوالدين و الجماعة.

❖ رأي الطلبة في الإختيار المسبق للإبن من الجنسين مع مراعاة المجال الجغرافي وتم إدراج الإحتمالات التصورية التالية:

فيه تجاوز لرغبة الأفراد

مظهر تجاوزه الزمن

مقبول

مرفوض

من خلال إدلاء الطلبة برأيهم نستطيع أن نكون فكرة عن نمط التفكير لديهم من جانبين ، الجانب الذي يخضع فيه الطالب إلى المرجعية الفكرية على أنها تمثل إرث ثقافي و إجتماعي مهم ، ومن جهة أخرى يري فيها الطالب أنه ملزم على مسايرة الحراك الإجتماعي بظهور قيم جديدة خاصة في عملية الإختيار .

من خلال الجداول التالية التي تسلط الضوء على شكل العلاقات الأسرية ، في حين يتبين لنا إنطلاقا من الإجابات المدرجة في هذه الفرضية قياس مدى التأثير بالضغوطات الإجتماعية المختلفة التي تمثلها الجماعة التي عادة ما تجعله متماشيا مع بعض القوالب الإجتماعية ، هذه الأخير تفرض عليه نوعا من التقيد والخضوع وتلزمه بإحترامها بالرغم من أن الأمر بالدرجة الأولى يخص الزوجين ، لعلنا بذلك يمكن أن نحدد مدى إستجابة أفراد العينة لتلك الضغوطات من خلال الفرضية الرابعة ودور تكسب وتعلمهم في توجيه سلوكياتهم ، هذا الوضع الذي قد يعطينا فكرة عن التناسب الطردي لمنطق التأثير في عملية الإختيار ، أي أن الإختيار خاضع في نجاحه على مدى شكل العلاقة الموجودة داخل الأسرة إن كانت هذه الأخيرة إيجابية متفهمة حتما سيكون الإختيار تبعا لذلك ناجح والعكس بالعكس ، نجد أن فشل عملية الإختيار راجع إلى تشدد الأسرة لمواقفها وهذا ما سنراه في النتائج النهائية للدراسة.

الإستنتاج العام:

حضي موضوع الإختيار للزواج بقسط وافر من الجدل من قبل المهتمين والباحثين في حقل علم الإجتماع خصوصاً ذوي الميول والإهتمامات الدينية والذين إنصبت معظم بحوثهم على جعل أهمية الإختيار أبلغ من بإعتباره حدث إجتماعي .

وذلك كون الزواج أبعد من أن يكون مجرد إرتباط بيولوجي فحسب ، بل هو على العكس يمثل البناء الصحيح للأسرة و المجتمع ككل ، فالزواج هو التقاهم المتبادل وإنتقاء روحي ونفسي وإنساني بين الزوجين وهو مبني على أساس إجتماعي متأثراً بالتراث المحلي للشخص نفسه ، المتناقل عن طريق الأجيال جيل بعد جيل ، في حين وجب على هذا الأخير أن يكون كذلك ممثلة عن إنتقاء من مجموع القيم الإجتماعية و الثقافية التي تمثلها داخل العلاقات المجتمعية بعض المؤسسات التي ترعرع من خلالها الأفراد .

إنّ التحولات الإجتماعية السريعة في المجتمع الجزائري ترك أثراً بالغاً ، مسّت هذه الأخير العديد من المجالات الحيوية العقائدية والفكرية منها على مستوى الآراء لجميع الطبقات داخل التنظيم ، هذا التحول الذي غير كيفية تفكير الناس من القضايا الدينية والأخلاقية والإجتماعية والتربوية وغيرها ، نتيجة لذلك ظهر إختلاف في الآراء ووجهات النظر تبعاً لإختلافهم في المستويات التعليمية والفكرية والمنطلقات وكذا درجة فهمهم للحياة ، أدى في بعض الأحيان إلى التناقض خاصة عندما نكون أمام عملية الإختيار التي تغدوا مصيرية في تغير حياة الإنسان سواءً للأحسن في حالة التوفيق فيها أو غير ذلك حين لا يوليها الكثيرين الوقت والجهد الكافيين التي تستحقه.

إن المشكلة الرئيسية في موضوع الإختيار أصبح لا يمس الإختيار نفسه على أنه مرحلة كبقية المراحل الأخرى تمر بشيء من التوتر و القلق ثم سرعان ما تهدئ الأمور بعد الزواج ، ففي بعض العائلات يمثل الإختيار حالة عدم التقاهم بين الشباب المقبلين على عملية الإختيار و الكبار من ذوى الخبرة والنفوذ داخل الأسرة ، تلك الحالات التي يكون فيها الكبار قد حرموا من التعليم في المراحل الأولى نظراً لعدم وجود المدارس والمعلمين أو لأي سبب من الأسباب وبقوا على تلك الحالة من الأمية ، ولكن أبناءهم المقبلين على الزواج قد تحصلوا على مستويات عليا كما هو الحال لدى مبحثينا نتيجة وجود الظروف المساعدة على ذلك ، في مثل

هذه الحالات من التباين في المستوى التعليمي و كذا الثقافي تترعرعُ بعض الصراعات و الخلافات بين الجيلين هذا الأخير قد يدفع بهم إلى حد المواجهة و التعصب للرأي ، فالشباب المثقف داخل هذا النوع من العائلات المتشددة فضلاً على أنهم لا يعيرون أهمية لآراء الكبار نظراً لعدم تماشيها و التصور العقلاني ، فهم لا يكادون يتبعون أفكارهم و يرفضون أسلوب تفكيرهم في الإختيار و يعتبرونه ضروباً من الأخطاء ، مما يدفع بالكبار لإتخاذ موقف دفاعي عن آراءهم من خلال الضغط الذي تخول لهم بعض من السلطات الإجتماعية و المالية التي تخضع الأفراد و تجبرهم على بعض الممارسات.

إن مسألة الإهتمام بالتعليم و التعلم أصبحت حاجةً ضرورية لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنها ، بناءً على ما تم ذكره من مسببات للصراع و التضارب في الآراء و النظرة للحياة ، قبل الإختيار ما بالك في من سنقترن به كشريك لحياتنا .

من ذلك كان لزاماً على المجتمعات الإنسانية و العربية بالأخص إعطاءها الأهمية الكبرى و التي لا يمكن التغافل عنها مع تقدم الحضارة ، إذا أرادة هذه المجتمعات السير و التقدم و الحصول على ما يقدمه الحراك الإجتماعي من مزايا للحياة الجديدة ، في حين كان التعليم و إكتسابه مقتصرأ على مجموعة خاصة و جنس خاص ولم تكن الأغلبية من المجتمعات تشعرُ بهذه الأهمية نظراً للظروف المعيشية التي ساعدت على ذلك ، على أن التعليم يقتصر في هذه الحالة على ما يرثونه و يكتسبونه من تجارب آباءهم و أجدادهم ، لذا كانت تجارب الأجيال و خبراتهم طوال فترات زمنية تلبى حاجة الإنسان .

ولكن مع تغير الظروف و الإحتياجات و تعقدها و ظهور التمدن ، اضطّر الإنسان بالإضافة إلى الإهتمام بالتراث الثقافي كمعطي إجتماعي على تلقي العلوم و المعارف الحديثة .

بناءً على هذا قمنا بطرح الفرضية التي تحاول من خلال الإجابات و الإحصائيات المدرجة من خلال الفرضية التي تقولُ بضرورة أن يكون شريك الحياة بالنسبة للطلبة الماجستير ذا تعليم جامعي أو أكثر ، من خلال التساؤل الذي يُعنى بدراسة آراء الطلبة في التعليم للشريك من الجنسين بالصيغة التالية:
يختارُ طلبة الماجستير شريك الحياة على أساس مستوى تعليمي عالٍ

وملخصُ الفرضية أن يكون شريك الحياة متناسباً مع الطرف الآخر في التعليم أي جامعي فأكثر من خلال هذا العامل يختارُ الشاب الجامعي المقبل على عملية الإختيار حرصاً منه على أن يكون الطرف الآخر سواءً كان ذكر أم أنثى متحصلاً على تعليم جامعي أو أكثر ، على أنه يطرح بعض الإهتمامات التي تخصّ تربية الأولاد و الإهتمام بهم و تلبية إحتياجاتهم هذا من جهة ، إلا أن الأمر قد لا يمثل الإيجابية في كل الأحيان

من خلال ذلك أردنا قياس تلك الجوانب السلبية المتجربة عن عامل التعلم العالقة في ذهنيات البعض منا والتي تهدف إلى سلب حق التعلم خاصة لدى الفتيات إذ أن البعض من الناس يهتمون هذا المقياس إيماناً منهم بالفكرة التي تقول أن التعليم يفتح باب من المشاكل والنقاشات التي عادة ما تؤدي إلى الصراع و الطلاق ، من خلال ذلك تم التطرق في بعض الجداول إلى التصور السلبي الذي يطرحه هؤلاء .

إلا أن الأمر يختلف لدى أغلبية الباحثين تترجمه تلك النسب المئوية المرتفعة لمساندة تعلم الشريك من الجنسين ، على أن هذا الوضع يطرح التقاهم و التلاقح والسعة في التفكير و الإنسجام ، فالكثير من الشباب يبحث لدى بلوغه سن الزواج عن فتاة جميلة وما نراه في الشابات التي تسعين إلى إختيار شباب يحتل منصباً مالياً أو مركزاً إجتماعي مرموق دون إعتبار للإتجاهات الفكرية والمستوى التعليمي التي تؤدي إلى عدم التوافق في الميول و الإتجاهات ما يزيد من فرص ظهور تلك الخلافات بين الزوجين وقد يهدد كيانها وإستمرار وجودها .

هذا لا يعني أبداً أن نترك جانباً عواطفنا ومشاعرنا الإنسانية التي حددها الله سبحانه وتعالى ، على أن لا يكون الزواج جامداً مبنياً على أساس التعليم فقط دون أن ننسى تلك المحددات الدينية و الجمالية و العقائدية على أنها تحث على الإختيار من ذوات الدين دون شك نظراً لإنتمنا للإسلام كمرجعية دينية.

وفي الأخير فيما يخص الفرضية الأولى نجد أن فكرة المجال الريفي الذي كان يرفض تعلم الفتاة وكذا الذكور منهم لم تأخذ بعين الإعتبار ، إذ أن الباحثين أجمعوا بنسب مرتفعة في تمثيل ضرورة أن يكون شريك الحياة متحصلاً على تعليم جامعي ، ويظهر ذلك في رفضهم عدم إكتسابه والذي من شأنه في حالة غيابه تعقيد الأمور وإفشال عملية الإندماج والإيجابية في السلوك داخل الأسرة ، ويظهر منطق الرفض في عدة جداول أهمها الجدول الذي يهتم بقياس درجة أهمية التعليم والذي وصلت نسبة الإهتمام بالتعليم لدى جنسين بنسبة قدره عند الذكور بنسبة (84.61%) ونسبة (87.83%) عند جنس الإناث ، إلا أن تلك النسبة تتناقص حين نقول يجب أن يكون شريك الحياة متحصلاً على تعليم بدرجة ماجستير التي تظهر في الجدول الموالي ، في حين نجد الباحثين من الجنسين فضلوا أن يكون هناك تماثل من حيث التعليم وذلك يظهر في الجدول الذي يهتم بترتيب الأولويات في أن يكون شريك الحياة أعلى أو أقل أو مساوياً معك في التعليم ، ليظهر أن هناك ميل إلى التماثل في درجة التعليم .

بالإضافة إلا أن الباحثين ذهبوا لتمثيل التعليم على أن غيابه يشكل عائقاً واضحاً من حيث التأثير على تربية الأولاد بنسب مرتفعة لدى الجنسين ، حيث بلغت أعلى نسبها لدى الإناث والتي بلغت (72.97%) أما لدى الذكور فتقل قليلاً لتصل إلى نسبة (65.38%) .

من كل ما سبق نلاحظ أن الإهتمام بالجانب التعليمي للشريك من الجنسين ، أصبح بالأهمية بمكان من خلال الإجابات إلا أن الشئ الذي يمكن تسجيله هنا نقص تمثيل شريك الحياة المتحصل على درجة الماجستير ، خاصة لدى الذكور منهم وذلك راجع إلى تأثير هذا المستوى على سن الإناث التي غالباً ما يجعلها تتأخر قليلاً في سنها للزواج .

بناء على المعطيات التي بحوزتنا كاستنتاج نجد أن الفرضية الأولى التي تقول بضرورة التعليم بل وإمكانية حصول الشريك على مستوى جامعي يأهله من خلال ذلك إلى تسلم الأدوار الأسرية عن طريق التنشئة ومنه فإن الفرضية قد تحققت بناءً على الإجابات المبرمجة للجانب الميداني ، في حين رفض المبحوثين ممثلين بالخبذة أن يكون هناك إقتران بعيداً عن الإهتمام بالمستوى التعليمي للشريك من الجنسين ، على أنه يمثل التفاهم والتكامل والبعد العملي في تربية الأولاد.

أما عن فكرة التناسب في الثقافة المحلية نجد أن الإلتزام الإجتماعي للأفراد أثراً لا يستهان بقيمته في تكوين شخصية الفرد والمقصود بالثقافة المحلية تلك الأساليب الوالدية مثل ذلك رفض تعلم الفتاة وإشتغالها وعدم وجود التعارف المسبق قبل الزواج وغيرها من العوامل التي تغدوا مرسخة من خلال التنشئة في جيل الآباء و الأجداد ، ويظهر ذلك جلياً كدور إجتماعي عن طريق التفاعل الموجود بين الأفراد المكونة للبناء الأسري بالأخص وتعمل هذه الأخيرة بإعتبارها أول جماعة ينتمي إليها الأفراد من خلال ذلك يتم إخضاعهم لها على شكل ممارسات إجتماعية ودينية .

وفي العموم نجد أن المجتمع الجزائري نظراً لعدة ظروف أصيب بحالة اللامعيارية أو كما يسميها " أميل دوركايم " بحالة "الأنومي" Anomie الإجتماعية ، التي أخذت تأخذ مكانها داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية خاصة الأسرة منها نظراً لدورها المباشر والفعال في نفس الوقت . فالشاب المثقف الذي وجد نفسه حائراً بين أن يختار الثقافة الوالدية المحلية تدعمها النسب الكبرى للامية كما لمسناه في بعض الجداول لدى الجانب الميداني ، أم أنه يمكنه إنطلاقاً من التغيرات الثقافية والتحولت على مستوى الذهنيات وانتشار الفكر التحرري من ممارسة كل حريته بناءً على المستوى التعليمي وكذا الثقافي الذي يحمله ، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المجتمعات الإنسانية بوجه عام والعربية بالأخص شجعت على التحول من القيم التقليدية إلى الممارسات أكثر خضوعاً للعقل أو ما يسمى في علم الإجتماع بالقيم الجديدة، ذلك التحول كان نتاجاً حتمياً للتحويلات على مستوى الوظائف والأدوار داخل الأسرة بالدرجة الأولى.

كان المراد من طرح الفرضية الثانية قياس مدى تأثير طبقة النخبة بتلك الأشكال المعتمدة التي تعبر في الغالب على أنها من صلب الثقافة المحلية ، ترعاها بعض المؤسسات الضبطية كالأسرة والجماعة وغيرها من الأشخاص الذين يملكون السلطة داخل المجتمع.

فالأطفال ينشئون في تلك الأسر طبقاً لمعتقدات الآباء والأمهات وآداب المجتمع نفسه ، لهذا نجد شخصيتهم تكبر متأثرة بتلك العادات والتقاليد ولكن الأمر يختلف عندما يصل الشاب إلى سن معين ، ليجدوا أنفسهم داخل مجتمع أكبر من الذي كان يحويهم على تعدد أفكاره وتضاربها فيصابون بنوع من القلق إتجاه تلك المتناقضات داخل المجتمع الواحد .

إنّ المجتمع الخارجي الذي يحمل في طياته المبادئ الدينية والاجتماعية وأثر المجالات والصحف ومراكز التعليم والجامعات ومعاشرة الناس و كثرة الأصدقاء كل هذا الكم الهائل ، كان له الأثر الواضح في حالة الإغتراب التي تحدث للأشخاص الذين يجدون أن قيم الأسرة تختلف منها في الشارع والمجتمع ككل، إلا أن هذا الوضع قد يغدوا قاعدة عامة في كل الأحوال فالأمر يختلف من شخص لآخر، حين يقوم الأفراد المتعلمين وما يسمح به هذا الظرف من ترتيب وغربة لتلك الأولويات من الكم الهائل من العادات والتقاليد المحلية ، نظراً لأن البعض منها قد لا يتماشى والحراك الاجتماعي في حين أنه كان وليس بالبعيد صالحاً لزمان الجيل الماضي ممثلاً بذلك الإرث الثقافي الذي نحترمه.

وفي الأخير فيما يخص الفرضية الثانية التي تهتم بالثقافة المحلية ، نجد أن المبحوثين قد تخلصوا من بعض الضوابط الاجتماعية في الكثير من المناسبات المعبر عنها من خلال بعض الجداول ، ففي الجدول الذي يهتم بدراسة المستوى التعليمي للأولياء نجد أن أغلب المبحوثين كان لأبائهم تعليماً متواضع نظراً لبعض الظروف السائدة آنذاك وهذا العامل قد يصعب في بعض الأسر المتشددة لرأيها من عملية التفاهم بين الجيلين ، أما في الجدول الذي يطرح عملية التعارف قبل الزواج في حين كان هذا الوضع يمثل الرفض القطعي في جيل الآباء ، فكان تأييد هذه العملية لدى المبحوثين بمتوسط قدره (83.14%) فيما أن الجيل السابق لم يعر هذا العامل أي إهتمام حتى بعد الخطبة ولا يُسمح للشخص أصلاً بالنظر إلى شريك حياته إلا ليلة الزفاف .

من كل ما سبق ذكره نلاحظ أن المبحوثين راحوا يولون الإهتمام لبعض العوامل التي تطرح الإرتياح ومعرفة الشريك بصورة تسمح لكل منهما بأخذ صورة واضحة على الطرف الآخر ، من شأن ذلك الحد من التسرع والإنبهار بالشكل والمظهر .

وذلك في مجمله يعكسُ بشكلٍ واضحٍ عدم التكافؤ في الثقافة بين جيل الآباء والذي يمثل الأجداد والجيل الذي يمثله المبحوثين وبذلك تكون الفرضية التي تقول أن التكافؤ في الثقافة بين الجيلين تجعلُ المقبلين على عملية الإختيار يهتمونَ بالثقافة التي تملئها العادات وجملة التقاليد التي تناقلوها عن شكل ممارسات إختيارية تكونُ بمثابة مرجعية فكرية من خلالها يتم إختيار شريك الحياة ، هي فرضية غير صحيحة إنطلاقاً من المعطيات السابقة وذلك يظهرُ في مخالفة المبحوثين في بعض السلوكيات في منع عملية التعارف والحب وغيرها من الضوابط الأسرية ، وما ساعدَ على ذلك تلاشي سلطة الأب في الأسرة النووية في المجتمع الجزائري بالإضافة إلى إنتشاره ، الوضع الذي ساعد على إعطاء حرية أكثر للأفراد داخل هذا النمط من الأسر، أما العامل الأخير الذي نالَ منه المبحوثين قسطاً كبيراً والمتمثل في التعليم وأثره في عقلنة تلك العادات والتقاليد الإجتماعية التي لا تتماشى والحراك الإجتماعي ، كل هذا ساهمَ بشكلٍ واضحٍ في تصور الطلبة لعملية إختيار الشريك والطريقة التي يتمُ بها .

أما فيما يخصُ الجانب الإقتصادي الذي يعتبرُ عصب الحياة الإنسانية وبه تكون الإستمرارية ، ولعله داخل الأسرة من بين أهم المقومات التي وجبَ توفرها لأنها بكل بساطة إن لم تجد هذه الأخيرة الموردَ المادي أو الإقتصادي اللازمة فإنها بالضرورة لا تستطيعُ أن تقوم بدورها ووظائفها هذا من جهة، من جهة أخرى كونَ هذا العامل وسيلةً فإنَّ غيابهُ أو عدم كفايته يشكلُ عائقاً واضحاً وأمرأ سلبياً في بناء الأسرة السعيدة ، أما كونه يمثل أحد أهم المقاييس الإختيارية للزواج التي سنحاولُ في هذا التناول قياسَ درجة إهتمام النخبة بهذا المقياس والأمر المتعلقة به كعمل المرأة وخروجها للعمل وغيرها.

من خلال الفرضية الثالثة التي تهتمُ بالطرح الجانب المادي وأهم العوامل التي تدخلُ في تحقيقه على أنه من المقاييس المستجدة نظراً للظروف الإقتصادية التي تمرُّ بها المجتمعات والمجتمع الجزائري بالأخص وتم بالصيغة التالية (يختارُ طلبة الماجستير شريك حياتهم على أساس الجانب المادي للشريك) إلا أننا تطرقنا في هذا الجانب إلى عدة عوامل تهدفُ إلى تدعيم هذا الجانب الحيوي ، من أهمها العمل لدى جنس الإناث وتصور الطلبة لهذا الوضع من حيث القبول أو الرفض بناءً على المرجعيات الفكرية التي يحملونها.

وقد بينت لنا المعطيات الجدولية والإحصائيات المتمثلة في النسب المئوية من خلال العديد من الجداول بدءاً بمشاركة المرأة في مصاريف البيت ، التي وجدتُ تأييداً كبيراً من خلال النسب المرتفعة لدى الجنسين والمقدرة عموماً (83.70%) في حين تمَّ الإنتقال بعد ذلك إلى إمكانية عمل المرأة خارج البيت بالإضافة إلى الجدول الذي يهتمُ بالجوانب السلبية لهذا للعمل على أداء المرأة لدورها كأم داخل البيت ، واخيراً التطرق إلى تصور مواصلة المرأة عملها بعدَ الزواج للجنسين و الوقت المناسبة عند احتمال توقفها عن العمل .

هذه الجداول وأخرى كان لها أن تدعم الفرضية ، على أنّ العامل المادي وبالأخص عمل المرأة لم يكن مرفوضاً حتى من طبيعة السلبيات التي يطرحها هذا العامل ، وبذلك نجد أن الفرضية الثالثة قد تحققت بشكل كبير شريطة أن يعاد النظر في طبيعة المهنة على حسب آراء المبحوثين عموماً.

إنّ الضغوطات الإجتماعية فيما يتعلق بموضوع الإختيار التي تجعل منه الأسرة أمراً خاضعاً و متماشياً وطبيعة العلاقات داخلها على قدر الضبط وحدته فرضاً نفسها بموجب العلاقات الدموية التي تجمعهم ، وعليه تلزم هذه المؤسسة والجماعات التي لها وزنٌ من هذا الباب الأفراد التابعين لوصايتها بالالتزام والخضوع ، حيث لا يستطيع المقبلين على الزواج أو عملية الإختيار إختياراً من يرغبون همّ في أن يكون شريك حياتهم ، بل ما تراه الجماعة أنسب إنطلاقاً من تحقيقهم بعض المصالح الذاتية ، ويقوم بتدعيم تلك الممارسات بعض العادات والتقاليد التي تحمل طابع التقديس .

إلا أنّ هذا الطرح يحتملُ وجهان من حيث التأثير ونلخصها في الجانب السلبي والإيجابي مع التزامنا كل الموضوعية بغية توضيح الأمور أكثر.

- ❖ لاشك أن الضغوط الإجتماعية عبارة عن كبتٍ ومصادرةٍ لتلك الحريات الفردية في عملية الإختيار للزواج على إعتبار أنه موضوعٌ بالدرجة الأولى يغدوا شخصياً ويهم المعنيتين من الجنسين.
- ❖ لا تسير الضغوطات الإجتماعية وفق القانون الطبيعي لنمو العواطف الإيجابية والميل الفطري ، مما تؤدي إلى قمع الإرادة الشخصية للفرد وإنماء عدم الثقة في الذات عند أغلب الأحيان .
- ❖ تعملُ الضوابط الإجتماعية على تحقيق كل من الأم والأب بعضَ الجوانب عند إختيارهم للشريك الحياة للإبن من الجنسين لتلبية أغراض شخصية أكثر منها لصالح الأفراد .
- ❖ يتسببُ عوامل الضبط الإجتماعية بإحداثِ بعض المشاكل التي تصدرُ جراء التصادم والصراع بين رغبة كلا من الطرفين أي بين الإرادة الشخصية والجماعية في الإختيار .
- ❖ إلا أن الضغوط الإجتماعية خاصةً في ميدان الإختيار للزواج على الرغم من السلبيات التي يطرحها والتي تم ذكرها إلا أن هذه الأخيرة لا تخلوا من إيجابيات يمكن تلخيصها فيما يلي :
- ❖ تعملُ الضوابط الإجتماعية داخل الأسرة إلى الحفاظ على تلك القيم والعادات المدعمة من طرف الدين الإسلامي الذي نعتزُّ به.
- ❖ تضمنُ الضوابط الأسرية إلى تدعيم الروابط الإجتماعية ونبذ السلوكات الفردية القائمة على المنفعة وخلق التوازن .
- ❖ يمكن إعتبار هذه الضوابط بمثابة الموجة الخلقية للشباب والشابة إلى تحكيم العقل ونبذ التسرع في عملية الإختيار.

❖ يمكن اعتبار تلك الضغوطات الأسرية منها عبارة عن خبرات وتجارب يعطيها الكبار للأفراد عن طريق التنشئة والضبط في بعض الأحيان إنطلاقاً من خبرتهم في الحياة .

إنطلاقاً من أن هناك العديد من الإعتبارات الفردية والاجتماعية والأسرية ساهمت في بلورة فكرة الضبط من جانبه ، وفي هذا الطرح تم عرض مشكلة الضبط الاجتماعي والضغوطات التي تمارسها مؤسسة الأسرة ، على أن الإختيار يتمشى طردياً وهذه العلاقة ، أي أنه كلما كانت وسائل الضغط تمتاز بالسلبية والتشدد لمواقفها كان الإختيار سلبياً تبعاً لذلك والعكس منه إذا كان شكل العلاقات الأسرية منفتحاً ومتفهماً في نفس الوقت لمواقف الأفراد كان الإختيار إنطلاقاً من الفرضية ناجحاً .

وتم بذلك إدراج العديد من الجداول التي تهتم بذلك من أهمها قياس درجة الأهمية لتدخل العائلة في عملية الإختيار بالنسبة للمبوحين بالإضافة إلى شكل العلاقة الأسرية والذي يمتاز في عمومه بالشكل المتفهم لمواقف الأفراد ، وذلك يعكس التنوع الحاصل داخل الأسرة كما أن المبحوثين في الجدول الذي يهتم بترتيب العوامل التي تطرح النجاح في عملية الإختيار، نجد أن الإختيار الشخصي و الشوري من أهم العوامل التي تطرح صبغة النجاح مع تراجع الأسلوب الوالدي.

بالإضافة إلى تصور المبحوثين في الإختيار المسبق على أنه يمثل الضبط الاجتماعي القهري ، لنجد أن أغلبية أفراد العينة رأوا بأن السلوك الإختياري على هذا النمط أو على الشكل، فيه تجاوز لرغبة الأفراد في حقهم في ممارسة حرياتهم في مثل هذا الموضوع بنسبة (47.75%) وعلى أنه مظهر تجاوزه الزمن بنسبة (20.78%) أما الذين رفضوا هذا المنطق الممثلة بنسبة (19.66%).

هذا وأن دل على شيء إلا لتماشى عملية الإختيار من حيث النجاح تبعاً لدرجة الضبط الأسري وهكذا فإنه كلما كان الضبط في درجة السلبية والإلزام وعدم تفهم لرغبة الأفراد وكذا عدم إقحامهم من حيث إبداء الرأي في هذه العملية كان الإختيار ليس في صالح كلاً من الأسرة وكذا الأفراد أنفسهم والعكس بالعكس كلما كانت العلاقة داخل الأسرة مبنية على التحاور والتفاهم والتفهم لرغبة الأفراد ، كان هذا الأخير مبنياً على منطق أكثر عقلانية وبذلك نقول أن الفرضية الرابعة قد تحققت بشكل واضح من خلال المعطيات الميدانية السابقة.

خاتمة:

إن أعباء الحياة وطول الطريق يدفعنا إلى التفكير والبحث عن شريك يخفف عنا قدراً من تلك المتاعب والمسؤوليات، شريك يتحمل معنا مصاعب الطريق ومتاعبها ، إنسان يدركنا ويتفهمنا شريك في كل شيء من أجل أن يستمرّ البناء بعيداً عن الأزمات، نسعى إلى تشكيل الأسرة وعلى ضوء ذلك نحاول أن نصلح أو نعالج أو نرمم البناء الأسري من خلال ذلك نحاول أن نسعى جاهدين على ما تقدم أنفا لكي نتضح لنا الحقيقة بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون بالنسبة لتصور كلاً من الجنسين لشريك الحياة.

وإذا كان واقع أسرنا كما ينبغي فلنسعى إلى التكامل أكثر فأكثر والمضي قدماً نحو الحفاظ على هذا التكامل وإذا كان الواقع غير ذلك فلنبادر إلى مراجعة أنفسنا وإنقاذ البقية الباقية التي مازالت لم تدخل المجال الحقيقي للحياة بدأ بالأسرة قبل فوات الأوان.

ولكي لا يظن الشاب أو الشابة أن زواجها جاء إثر مؤامرة دبرها الوالدان للتخلص منهما ولكي لا يعتقد الفتى أنه تزوج لكي يبحث عن المتاعب أو أنه يتمتع بثروة هائلة تدفعه للبحث عن شخص أو مجموعة أشخاص لكي ينفق عليهم ، أو هو إضافة هم إلى الهموم أو محاولة للتخفيف من هموم أخرى تنتابه.

إن الكثير منا قد أخطأ الفهم ، إن الزواج وتشكيل الأسرة له أهداف وأغراض ، لذا فإن أخذها بعين الاعتبار نظراً لما تخلفه وأحكام العقل في عملية الإختيار بذلك سيحل المقبلين على هذه العملية الكثير والكثير من المشكلات والتخفيف من حدة النزاعات ، ويضع الزوجين في الطريق الصائب الذي يقودهم إلى حياة مفعمة بالمودة والصفاء.

الحصول على الاستقرار يحدث أن يحقق الزواج في ظل إختيار مناسب للشريك الحياة كفيل لخلق داخل الأسرة جو من الإستقرار و عدم ظهور، خاصة تلك الصراعات الفكرية من شأنها أن تقلب وتعكر حالة التوازن ، في حين أثبتت الأبحاث أن الكثير من حالات الطلاق تحدث جراء التصادم و التعارض في وجهات

النظر لدى الطرفين وتمسك بل وتعنت كلا لرأيه بإغلاق باب الحوار. التكامل في الوظائف : ينتاب الفتى والفتاة لدى وصولهما مرحلة التكليف ، وتلاشى الإحساس بمظاهر الطفولة في ظل الزواج وتشكيل الأسرة حيث يشعر الطرفان بالتكامل الذي يبلغ ذروته بعد ولادة الطفل الأول ، ويؤثر الزواج تأثيراً بالغ الأهمية في السلوك وتبدأ مرحلة من النضج والاتجاه نحو الكمال حيث تختفي الفوضى في العمل والتعامل ومظاهر الطفولة عموماً، بعد أن يسعى كل طرف إلى الإختيار الأمثل للطرف الآخر ، وخلال ذلك تولد علاقة إنسانية تعزز من روابط الطرفين وتساعدتهما في إكمال الحياة على هذا المنوال. الحفاظ على الدين : ما أكثر أولئك الذين دفعت بهم غرائزهم من عدم إحكام عملية وعدم إعطاءها الجهد والوقت المستحق لها فسقطوا بذلك في الهاوية وفقدوا عقيدتهم . ولذا فإن الزواج يجنب الإنسان السقوط في تلك المنزلاقات الخطرة ، وقد ورد في الحديث الشريف : « من تزوج فقد أحرز نصف دينه . . » والزواج لا يكفل للمرء عدم السقوط فحسب بل يوفر له زيادة على ذلك اللجوء و الطمأنينة ويمكنه من عبادة الله سبحانه وتعالى ، ذلك إن إشباع الغرائز بالشكل المعقول يخلق حالة من الاستقرار النفسي الذي يعتبر ضرورة من ضرورات الحياة الإجتماعية وحتى الدينية منها .

وعلى هذا فإن الزواج الذي يعرض دين الإنسان إلى الخطر ، الزواج الذي يخلصه من الوقوع في الغريزة الجنسية ليقع في حبال أخرى مثل الخيانة والتسلط والتكبر ، لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال زواجاً صالحاً فالزواج الذي تتجم عنه المشاكل والنزاعات الزواج الذي يكثر صفو الأقرباء والأصدقاء ليس زواجاً مبنياً على أهداف إختيارية سليمة سيقع صاحبه حتماً في سوء تدبيره .

المودة والصفاء : ينبغي أن تسود الحياة الزوجية علاقات المودة والمحبة والصفاء ، فإن الحياة الخالية من الحب لا معنى لها ، كما أن ارتباط الزوجين الذي يؤدي إلى ظهور جيل جديد يجعلهما في موضع المسؤولية المشتركة ، والمودة من وجهة قرآنية هي الحب الخالص لا ذلك الحب الذي يطفو على السطح حين يتبين لكل من الطرفين حقيقة الآخر ، فالحب المقصود هو الحب الذي يضرب بجذوره من خلال المسؤولية التي يتحملها وعلى هذا فإن الأسرة التي تتوفر فيها هذه المواصفات سوف يشملها الله بعطفه وحرصه.

فينبغي أن يكون الزوجان صديقين حميمين يتقاسمان حلاوة الحياة ومرارتها وأن يحلا مشكلاتها في جو هادئ، يبيت أحدهما همه للآخر وإن الحياة الزوجية التي تفتقد هذا المستوى من الثقة المتبادلة هي في الواقع نابعة من زوال يحتاج إلى وقت التعاون : إن أساس الحياة الزوجية يقوم على التعاون ومساعدة كل من الزوجين للآخر في جو من الدعم المتبادل وبذل أقصى الجهود في حل المشاكل وتقديم الخدمات المطلوبة . صحيح أن للزوج وظيفته المحددة وللزوجة هي الأخرى وظيفتها المحددة ، ولكن التعاون والمحبة يلغي هذا التقسيم ويجعل كلا منهما مكمل للآخر و عوناً له ، وهذا ما يضفي على الحياة المعنى الحقيقي لها، إذ ليس من الإنسانية أبداً أن تجلس المرأة قرب الموقد وتتعم بالدفاء في حين يكافح زوجها وسط الثلوج أو بالعكس ، نجد المرأة تعمل في

يستريح الرجل على الرغم من إستطاعته مد يد العون لها، بحجة أن لكل منهما دورا ويجب أن يؤديه تجاه الآخر ولا يجب الخلط بأي حال من الأحوال بينهما.

التفاهم : تحتاج الحياة المشتركة إلى التفاهم والتوافق ، فبالرغم من رغبة أحد الطرفين في الآخر ، إلا إن ذلك لا يلغي وجود أذواق مختلفة وسلوك متباين ، وليس من المنطق أبداً أن يحاول أحدهما إلغاء أو المساس من غير حق أو رفض رغبته من منطلق عدم صلاحها أو كونه ذا مستوى أرفع من قرينه في هذا الشأن بل كان من الطبيعي إرساء نوع من الحوار والتشاور لطرح كلا منهما وجهته الخاصة و خلق أصول التوافق والتفاهم حيث تقتضي الضرورة أن يتنازل كل طرف عن بعض آرائه لصالح الطرف الآخر في محاولة منهما نبذ مسببات الصراع على أساس من الحب، الذي يقضي بذلك وأن لا يبدي أي طرف تعصبا ولا تعنتا في ذلك ما دام الأمر في صالح الجميع وللجميع.

الانسجام الفكري : الرجل والمرأة يكمل أحدهما الآخر ويرافقه في حياته من أجل أن يدوم ويستمر هذا البناء تبعا لذلك إلى السعادة ، وعلى هذا فإنه لا ينبغي عليهما السير في عكس الاتجاه المراد تحقيقه حتى لا تتعثر آمالهم من الوهلة الأولى للحياة بحسن الإختيار وتقديهما الوقوع في المشاكل التي لاحل لها في هذه الحالة إلا الانفصال لذا فإن على الزوجين ومن أجل استمرار حياتهما في ظل التفاهم والأمن و أن يحاولا تطبيق المنطق الأصح على أساس من النقاط المشتركة والأذواق المتماثلة ، وفي طريق ذلك تصبح الأمور طبيعية بشرط أن يدرك كل منهما رغبة الآخر.

والزوجان العاقلان الناضجان يعمل كل منهما على مساعدة الآخر ودعمه ماديا ومعنويا وكثيرون هم الأفراد الذين أحرزوا نجاحات باهرة في الحياة بسبب إستقادتهم من أزواجهم ذكر كان أم أنثى فكرياً ومن خلال تبادل لوجهات النظر في كل الأمور التي تهم الأسرة دون التفرد والتحجر الذي يفسد الأمور ويجعلهما يملان العيش معا.

لا مانع في أن تكون المرأة عاملة: وعلى أساس ما ذكرنا يتضح على من يقع واجب التأمين الاقتصادي وعلى من تقع وظيفة تأمين الاستقرار والدفء في الأسرة من الممكن أن تكون المرأة تعمل في وظيفة معينة ، فالإسلام أوجب على الرجل القيام بهذه المهمة ، ومن حق المرأة أن يوفر لها الرجل أدنى

شروط الحياة المتعارف عليها من المسكن والملبس والغذاء المناسب بل وعلى أساس بعض الروايات أن يوفر لها قدرا معينا من وسائل الزينة ومن الطبيعي إذن ، أن تهض المرأة بمهمتها تجاه الرجل حيث تتولى إدارة المنزل وأن يكون تعاملها معه ودودا ودافئا، يجعل الرجل يتلهم إلى العودة إلى البيت وأن على المرأة واستجابة لغرائزها الطبيعية تربية الأطفال .

من هنا كان على المرأة أن تحاول التنسيق بين عملها كزوجة للرجل حق عليها أن تؤديه، ودورها كأم من الواجب أن ترعا أولادها ، وبين دورها كعاملة مأجورة على عملها خارج البيت ، في حين يجب أن يتقهم الرجل العبي من جراء الوظيفتين ومساعدة زوجته في جو مفعم بالتعاون لذا ينبغي تقسيم العمل داخل البيت ، إذ من الخطأ الكبير أن يلقى على عاتق المرأة مسؤولية تربية الأولاد وإدارة البيت في حين يجلس الرجل فارغ البال في زاوية من زوايا البيت . ومن الظلم أيضا أن يلهث الرجل من الصباح إلى المساء من أجل تأمين لقمة العيش في حين تجلس المرأة في المنزل ناعمة البال .

ومن خلال سيرة النبي الأكرم (ص) يتضح أن العمل داخل البيت هو على عاتق المرأة ، بينما يبقى العمل خارج المنزل من واجبات الرجل ، وطبعاً فإن هذا الأمر لا يمنع الرجل إذا ما وجد فراغاً من مساعدة زوجته ولا يمنع المرأة أيضاً إذا ما وجدت فرصة من المبادرة إلى التخفيف عن أعباء الرجل فالهدف من تقسيم العمل هو تحقيق العدالة بين الطرفين.

الاحترام المتبادل : يجب أن يكون الاحترام متبادلاً ، وأن إخلال أحد الطرفين بذلك يؤدي إلى إخلال في العلاقة كلها -من ينشد احترام زوجه عليه أن يحترمه أولاً- ، فوجاهة المرأة تضي على الرجل قوة ، وشخصية الرجل تمنح المرأة إعتزاز وفخرا وتعزز من مكانة كل منهما في نظر الآخر ، وعليه فمن الضروري أن يربط الزوجين نوع من الاحترام المتبادل وأن يبتعدا عن كل ما من شأنه أن يخل بهذه الوضعية ، والاحترام يتجسد من خلال الحديث والتعامل ، فعلى صعيد الحديث يتجلى الاحترام من خلال اللهجة الصادقة والهادئة التي تدور من خلاله ، وإذا كان هناك ما يستدعي النقد فينبغي أن يتم ذلك بأسلوب ايجابي بعيدا عن التشهير والتجريح أو القلق و التعصب .

إن الحد الأدنى في الحياة الزوجية هو رعاية كل طرف لحقوق الطرف الآخر واحترامها ومن المؤكد أن أقصى ما وصلت إليه مختلف المذاهب والعقائد في حقوق الزوجية موجود في النظام الإسلامي ، فالزواج بداية مرحلة جديدة من المعاشرة تنتهي في ظلها عزلة الرجل والمرأة ، ويبدأ عهد جديد من الألفة والأنس بينهما ؛ وعلى أثر ذلك يحصل نوع من التقارب بين أفكار الزوجين ونظرتهم للحياة ، كذلك الأمر بالنسبة للأذواق والخطط المستقبلية لحياتهم المشتركة

من الضرورة بمكان أن يجلس الزوجان ، وبعد الانتهاء من عملهما إلى جانب بعضهما البعض ساعة على الأقل يتحدثان من خلالها على ما يهم الأسرة وتداول مختلف المسائل والقضايا التي تهمهما معا ، لذلك فإن

الصمت يشبه في سلبياته الثثرة في الحديث ولا يجلب معه إلا الصراع والندم فالأحاديث المتبادلة إضافة إلى أنها تعزز من الألفة والأنس بين الزوجين تخفف من التعب العمل طوال اليوم .

وفي الأخير نجد أن مثل هذه المواضيع التي ظلت وستظل أهم علاقة في تاريخ الأسرة حديثا و قديما ، ذلك أنها من أهم مراحل الإنتقالية الثلاث وما يزيد من تعقيدها أنها المرحلة الوحيدة على عكس الميلاد و الوفاة التي تقع في مرحلة النضج و القوة في حياة كل إنسان على إختلاف لغاتهم و أصولهم الفكرية أو على مستوياتهم العلمية ، الكل يسعى بالدرجة الأولى لتحقيق السعادة في الحياة ، وأقول أن السعادة التي يسعون إليها عندما نجد شريك يفهمنا و يقدر قداسة الحياة المشتركة ، بعيدا عن الأنانية وحب التسلط و مما يشكو منه الكثير ، كان علينا ومن الواجب من خلال البحث المتواضع أن نرسم لهم صورة جميلة للحياة ، على العكس من هؤلاء المتشائمين من الخوض في الحياة عند فشلهم في الإختيار الأول لشريكهم من غير أن يراعوا أدنا شروط التعايش والتوافق الذي تحدثنا عنه طويلا فيما سبق . نأمل أن نكون قد وفقنا من خلاله بتذليل تلك العقبات الإختيارية فاتحين المجال للبحوث القادمة .

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة
كلية الآداب والعلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع

تصورات طلبة الماجستير في إختبار شريك الحياة دراسة ميدانية لطلبة الماجستير لجامعة الجزائر و البليدة

إستمارة معلومات

تحت إشراف الأستاذ:

د.خليفة بوزيرة

من إعداد الطالب:

أحمد حجاج

ملاحظات هامة :

هذه الاستمارة لها اغراض علمية وهي تهدف لاثراء البحث العلمي ، لذا فنحن نرجوا منكم التعاون معنا
بالتحري بالموضوعية .

ضع علامة (x) عند الاجابة المناسبة واجب بدقة عن السؤال المفتوح .

هناك اجابات تحتمل اختيارين فاكثر

المخاطب من الجنسين ذكر و أنثى

بيانات عامة

السن :

الجنس : اثنى ذكرالاصـل الجغرافي : حضري ريفي

المهنة :

المستوى الدراسي : اولى ماجستيرالجامعة التي تزاوـل فيها دراستك : الجزائر البلـيدة بيانات خاصة بالوضع العائلي:المستوى التعليمي للاب : امي ابتدائي متوسط ثانوي عال المستوى التعليمي للام : امي ابتدائي متوسط ثانوي عال

مهنة الاب :

مهنة الام :

عدد الاخوة :

محل الإقامة : بيت الوالدين بيت مستقل

اخر حدده

بيانات خاصة بالتصورات في الاختيار:

ما هو رصـيدك المعرفي بالسبـة لموضوع الاختيار

قليل متوسط كبير

هل ترى (بن) ان المطالعة شـيء ضروري لبناء ثقافة اختيارية

نعم لا

هل تعالج مع اصدقائك موضوع الاختيار

دائما احيانا ابدا

ماذا تمثل لك مرحلة الاختيار

سهلة صعبة عادية

هل ترى ان عدم الاهتمام بمرحلة الاختيار يعني الفشل في الاختيار

نعم لا

في الاجابـتين لماذا.....

ماقولك في انسان جامعي متزوج من قرين لايعرف القراءة

غير ملائم غير ممكن اختيار عادي

هل ترى (ين) ان التعليم بالنسبة للقرين عائق واضح على تربية الاولاد

نعم لا

في كلتا الحالتين لماذا

هل حقا تستطيع المرأة ان تشارك في مصاريف البيت بالعمل خارجه

نعم لا

اذا كنت من الذين يساندون عملها خارج البيت الايؤثر ذلك على واجبها داخله

يؤثر سلبا لا يؤثر

اذا كانت الزوجة تعمل قبل الزواج فهل يستمر ذلك بعده

نعم لا

اذا كنت من الذين لايقبلون استمرارها في العمل بعد الزواج فهل يكون ذلك

مباشرة بعد الخطبة

مباشرة بعد الزواج

تركها الى حين

هل من المهم ان يكون شريك الحياة متعلما

نعم لا لا يهم

هل من الاحسن ان يكون متحصل على تعليم عال

اكيد غير مهم

في رايك هل يؤثر التعليم العالي (ماجستير) للمرأة في سن الزواج

نعم لا

هل توافق من يقول (لكي لا نصطدم مع شريك الحياة يجب أن يكون ذو تعليم محدود)

توافقه تعارضه

في كلتا الحالتين لماذا

هل فعلا يؤثر تعلم المرأة في تشبثها بقراراتها ومواقفها

اكيد ليس صحيح الى حدما

هل ترى ان تدخل العائلة امر مهم في الاختيار

مهم مهم للغاية غير مهم

ماذا تفعل لو اختير دون علمك

ترفض

تقبل وتخضع

تفر من البيت

تطرح الموضوع على جهات اخرى

من تراه الفاعل و المؤثر المباشر حسب علمك في مرحلة الاختيار

الاقارب

الاصدقاء

الام

الاب

اخر حدده

هل تؤمن بالذين يقولون (اننا لاختار ازواجنا بل نختار العائلة التي سنرتبط بها)

تصور قديم

خاطئ

صائب

ماريك في الاختيار المسبق للابن من طرف العائلة

فيه تجاوز رغبة المختير له

مظهر تجاوزه الزمن

مقبول

مرفوض

ماذا يعني لك الاختيار الصائب

تكافؤ في السن

تكافؤ في التعليم

تكافؤ في الدين والمنطلقات

تكافؤ في المزاج

تكافؤ في الثقافة

هل ترى (ين) انه من الممكن التعرف على شريك الحياة داخل الجامعة

لاغير ممكن

نعم ممكن

هل من الممكن ان تكون الخبرة بديلا عن تكسب المرأة وتعلمها

لايمكن

نعم يمكن

بيانات خاصة بالاختيار

ماهي الصفات التي تراها هامة في الشريك حدد صفتان من مجموع الصفات :

القراية

المال

العمل

الدين

الجمال

التعليم

الثقافة

السن

الاصل

هل عملية التعارف مرحلة مهمة في رايك قبل الزواج

نعم لا

في كلتا الاجابتين لماذا.....

هل الحب عامل ضروري لضمان استقرار وارتياح لدى الشريك :

مهم غير مهم

اذا كان رايك يخالف الاسرة فما عليك ان تفعله اتجاه هذا الموقف :

ارضائهم اولاً

مفاوضتهم

الرفض القاطع

الامتناع عن الاكل والشرب

اخبار الاقارب

تصرفات اخرى اذكرها.....

هل التكافؤ هو أن يكون شريكين

من مستوى واحد

من سن واحد

من طبقة واحدة

من ثقافة واحدة

من الاقارب

الكل معا

هل الصلة القرابية شئ يجب أخذه بعين الإعتبار

لا

نعم

في الحاليتين لماذا.....

إذا كنت ستختار من ذوى القرابة هل كان ذلك

لانك لاتثق في الاخرين

لمعرفتك الكبيرة بالقرب

لتفادي العناء للبحث عن شريك

لان الوالدين ارادوا ذلك

على أي اساس يمكن ان تختار شريك الحياة من المستويات الطروحة

اقل منك مستوى

اعلى منك مستوى

نفس المستوى

لايهمني مستواه

في رايك ماهي العوامل التي تؤدي الى النجاح في الاختيار

ان يسبق الزواج حب وتعارف

القراية الدموية

التقارب في المستوى

عدم عمل الزوجة

الاختيار الشخصي

الاختيار الوالدي

الاختيار الشوري

اخر حدده.....

كيف ترى العلاقات الاسرية داخل عائلتك

متفهمة لموقف الافراد

متشددة لمواقفها

متفتحة

اقحام راى الافراد في المواضيع الهامة

الكل معا

ماهي الابعاد الاختيارية التي تضعها نصب عينيك في الاختيار :

تحقيق السعادة والتوافق

انجاب الاولاد

تحقيق نصف الدين

التحصن من العلاقات غير شرعية

تحقيق البعد المادي

الكل معا

1. Gauter Benoit, " Recherche Sociale de la problématique a la Collecte de donnée" , P.U.Q ,canada, (1984),86

2. Serge Moscovici, " La psychanalyse " , P.U.O.Paris,285

3. Serge Moscovici, " La psychanalyse,Son image et son publique " , P.U.O,Paris, (1976) , 46

.4. Emile Durkheim, " Sociologie et philosophie",P.U.F, Paris,(1967),02

131-129 .(1993), " " .5

" " .6

107-23.(1983)

207-125.(1981) " " .7

286-285.(1984) 5 " " .8

" " .9

182-89.(1995)

" " .10

182.(1975)

.(2003) " " .11

122

) 1 " " .12

122.(1996

1984) " " .13

186.(

. 14. Garwitz.Madelaine.Methodes des sciences sociales..Ed.Dalloz.5 eme Edition paris.(1988).p732.

) 2 " " .15
189.(1979)

. 16. Amaurice Angers.Initialion pratique a la méthodologie Des sciences sociale.Alger.Ed.casbah.(1997).240.

" " .17
.389-18 .(1990) 1

107.(1990) " " .18

. 19. Durkheim.Emil.De la division du Irail social. paris .Ed.P.U.F.9emeED.(1973). 402.403.

" " .20
459.(1986) 2

1 " " .21
180.(2002)

112-41.(1987) 2 " " .22

183.(1981) 1 " " .23

" " .24
83.(1980 – 1979)

" " .25
316.

" " .26
170-73 .(1994)

15.(1989) " " .27

. .28

33.(1981) " " .29

.(1983)	"	"	.30 148-35
180-82.(1995)	"	"	.31
) 1	"	"	.32 323-322.(1999
	"	"	.33 13.
.34. Bourdieu . pierre. sociologie de l'algerie . presse universitaires de France . 3eme ED (1970.)17			
"	"	"	. .35 89.(1967)
.36. Boutefnouchent mustapha. la famille algerienne. evolution et caracteristique rencentes alger SNED. année (1980) . 258.259			
	"	"	¹ .37 77.(1984)
	"	"	.38 267.(1980)
99.(1985)	"	"	.39
80. (1990)	"	"	.40
63 . (1983)	"	"	.41
(1972)	"	"	.42 19.
16. (1985)			.43
06 12528 ("	"	.44 16 (2001)
75. (1986) 39	"	"	.45

58.	"	"	.46
"		"	.47
	97-80.(1992) 2		
	"	"	.48
		146. (1990)	
66.(1995)	"	"	.49
1	"	"	.50
		35.(1987)	. 1407
2	"	"	.51
		06.(1990)	
"		"	.52
	61. (1994)	11	
20 . (1991)	"	"	.53
-52.(1981)	"	"	.54
			.154
95 .(1977)	"	"	.55
.56. Ali kouissi, famille,femmes et contraception,une sociologie de la famille algerienne . Alger CENAP. FNAP.(1992).24			
	"	"	.57
		32. (1972)	
.58. E.Durkheim. Les formes elementaires de la vie religieuse de systeme totemique en Australie Paris.(1968) 25			
	"	"	.59
		.79 .(1987) 2	
	"	"	.60
		198-109 . (1981)	
1	"	"	.61
		102 .(1988)	

		"	"	.62
			32. (1984) 2	
60 .(1979)		"	"	.63
1		"	"	.64
			.225 . (1989)	
		"	"	.65
			28. (1993)	
	370 . (1974)	"	"	.66
	138. (1981)	"	"	.67
.68. ANDREE MICHIL : sociologie de la famille et du mariage				
paris.presses universitaire de france (1978)256				
250-41.(1997)	1	"	"	.69
		"	"	.70
	345-71.(1979)	2		
	"	"	"	.71
			(2001)	
	62-60.(1991)	"	")	.72
3		"	"	.73
			113-102.(2001)	
318.	1	"	")	.74
15.		"	"	.75
		"	"	.76
			842.(1989) .4	
	3 . (1990)	"	"	.77
	652. 1972	1	2 1	.78

457-456.(2001)	1	"	"	.79
136. (2004)	1	"	"	.80
1		"	"	.81
			359.(2003)	
146.(2004)				.82
-191.(1990)		"	"	.83
				192

.84. Guy . Rocher: introduction à la sociologie générale. le changement sociale
ED.HMH . France (1968)_20.

89-87.(1984)		"	"	.85
69.(1999)	1	"	"	.86
184.(1975)		"	"	.87